



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر -

تخصص السياسة العامة



الموضوع :

## تقييم السياسات العامة للشغل في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية

تحت إشراف :

د. منصور لخضاري

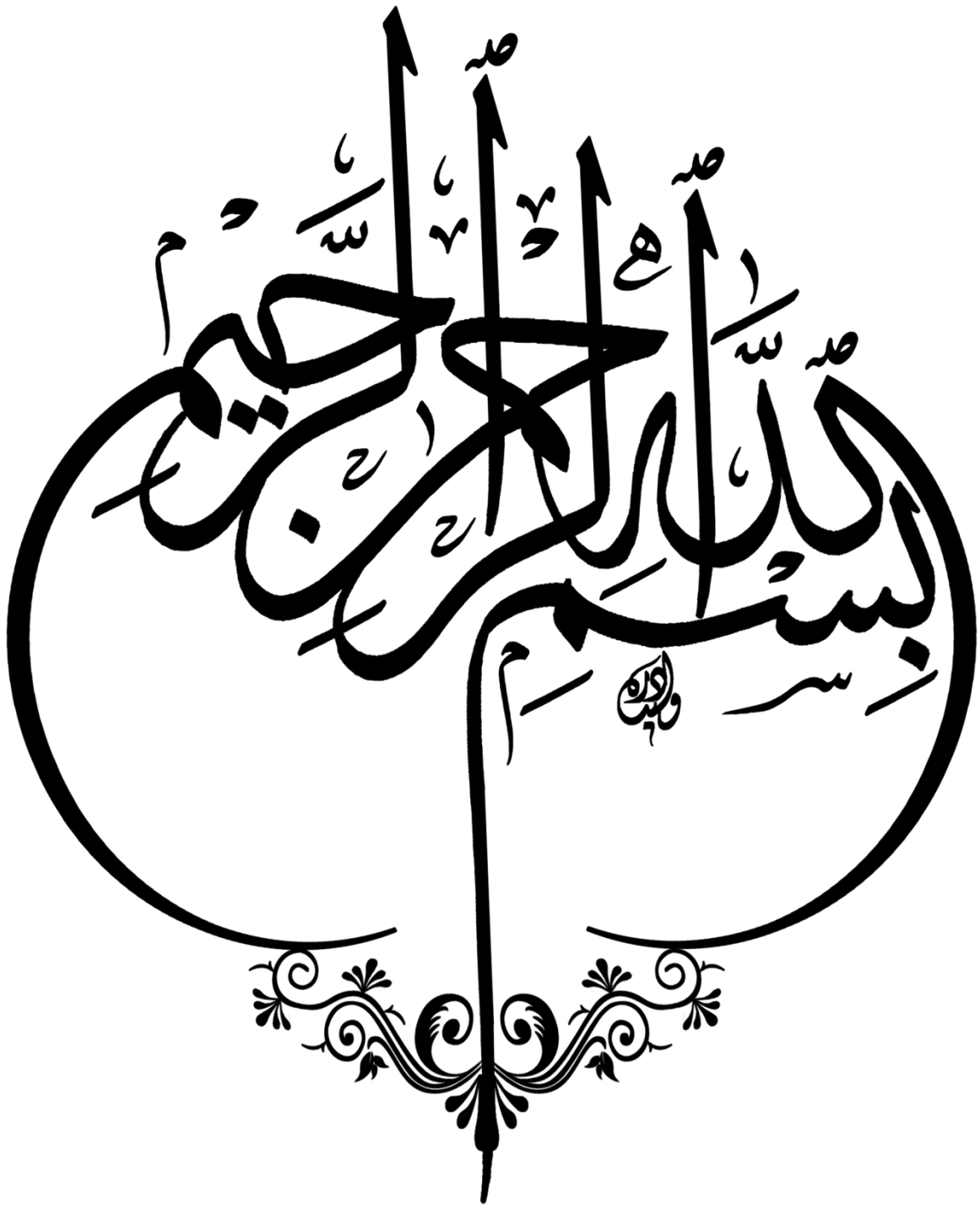
من إعداد الطالبة :

لامية مشوك

### لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د كمال بوشرف	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. منصور لخضاري	أستاذ محاضر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقرا
د. محمد سي بشير	أستاذ محاضر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د. ياسين بولالوة	أستاذ محاضر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د. سفيان فوكة	أستاذ محاضر	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
د. أمال فاضل	أستاذة محاضرة	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018



# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى أبي الروحي

إلى الوالدين الكريمن

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل الأساتذة الذين تداولوا على تكويني منذ وطأت قدمي

المدرسة ، وإلى غاية وصولي لهذه المرحلة

إلى كل زملائي وأصدقائي

إلى كل من آمن بي و حفزني نحو التقدم والاستمرارية .

لامية مشوك

## الشكر و التقدير

بداية أشكر الله عز وجل وأحمده كثيرا الذي وفقني لإنجاز هذا العمل  
واتمامه ، كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى وأعظم معاني الشكر والتقدير  
للأستاذ المشرف الدكتور :منصور لخضاري ،الذي كان مرشدا ونصوحا.

كما أشكر كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذا العمل ،سواء من قريب  
أو من بعيد ،وأخص بالذكر الدكتور "عبد الله هوادف" ،الاستاذ بجامعة  
محمد بوضياف -المسيلة - ،و الدكتور "منير مباركية" ،الاستاذ بجامعة  
باجي مختار -عنابة- .

وأشكر كذلك ادارة وموظفي كل من المجلس الوطني الاقتصادي  
والاجتماعي ،و الديوان الوطني للإحصاء ، و أيضا كل من موظفي مكتبة  
قسم العلوم السياسية و قسم علم الاجتماع بجامعة -عنابة- .

لامية مشوك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ❖ التعريف بالموضوع:

تحظى مسألة التشغيل باهتمام بالغ من طرف الحكومات، كونها تمثل أحد الحقوق الانسانية التي ينبغي توفرها، على اعتبار أن التشغيل يعد مطلباً رئيساً لأفراد المجتمع، ولهذا تقوم الدول بوضع سياسات وبرامج ترمي من خلالها لانعاش سوق الشغل والقضاء على اشكالية البطالة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الحلول والبدائل الهادفة لمعالجة هذه الاشكالية، خاصة وأنها باتت من أعقد و أخطر الإشكاليات التي تواجه الحكومات، إذ أن تفاقمها من شأنه أن يهدد أمن و استقرار البلد .

وبالموازاة مع ذلك فقد أولى العديد من المفكرين والباحثين في علم الاجتماع والسياسة على حد سواء، اهتماماً كبيراً بقضية الشغل، من خلال دراسة وتحليل أسباب وأثار استفحال ظاهرة البطالة في المجتمع، ويعزى هذا الاهتمام المزدوج من طرف الحكومات والباحثين بمعالجة إشكالية البطالة، لكونها أصبحت تتدرج ضمن أهداف التنمية المستدامة .

وقد شهدت الجزائر خلال العشرية الأخيرة تنامياً لظاهرة البطالة، خاصة في أوساط الشباب، على اعتبار أن المجتمع الجزائري هو مجتمع شاب، حيث بلغت الفئة التي تقل عن 30 سنة حسب احصائيات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 58% سنة 2014، بينما مثلت فئة الشباب التي تتروح أعمارهم بين ( 15 و 24 سنة ) ما نسبته ( 17,5 %)، مما جعل من قضية التشغيل من أهم انشغالات الحكومة الجزائرية، ولهذا فقد اعتمدت الدولة الجزائرية على مجموعة من السياسات والبرامج، هدفت من خلالها للحد من تزايد معدلات البطالة ورفع مستويات التشغيل، من خلال العمل على خلق وتوفير فرص الشغل .

إن شروع الدولة الجزائرية في تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2014)، يعني دخولها في تجربة تنموية جديدة، تستمد مقوماتها من الفكر " الكينزي " الذي يعيد للدولة دورها في الحياة الاقتصادية، بعدما شهد تراجعاً على اثر الدخول في اقتصاد السوق وتطبيق سياسات التعديل الهيكلي، حيث أن رفع معدل النمو يقتضي حسب الطرح " الكينزي " ضرورة زيادة معدل الانفاق الحكومي الاستثماري، وقد طبقت سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر من خلال ثلاثة برامج أساسية وهي :

1. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ( 2001-2004)

2. برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

3. برنامج توظيف النمو (2010- 2014)

وجدير بالذكر أن تزامن تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي مع عودة ارتفاع أسعار المحروقات بعد انخفاضها منذ الازمة المالية العالمية سنة 1986 ، كان له الاثر البالغ على تنفيذ هذه السياسة ، إذ يعد الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات في السوق الدولية الداعم الرئيس لتنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي ، حيث خصصت الدولة الجزائرية لكل برنامج بفضل العائدات المرتفعة لقطاع المحروقات ، غلاف مالي ضخم ، وذلك بغية تشجيع الاستثمار ومنه رفع معدل النمو والتقليل من نسب البطالة .

ان تنفيذ سياسة اقتصادية لمدة خمسة عشر سنة ( 2001-2014 ) من خلال ثلاثة برامج تنموية و تخصيص أغلفة مالية ضخمة لها تسعى من خلالها لتحقيق مجموعة من الاهداف التي من شأنها تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ، يحتم اجراء دراسة تقييمية لقياس أثار تنفيذ هذه السياسة على الاقتصاد الوطني من جهة ، و على التشغيل والبطالة من جهة ثانية ، حيث سيتم من خلال هذه الدراسة تقييم الأثار الناتجة عن تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة ، على اعتبار أن برامج الانعاش الاقتصادي سعت في مجملها لخفض نسب البطالة ورفع معدلات الشغل .

وبناء عليه ، فان هذه الدراسة تهدف لتسليط الضوء على السياسات التي اعتمدها الدولة الجزائرية من أجل القضاء على البطالة خلال مرحلة اعتماد سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2014) ، و ذلك من خلال تقييم مخرجات تطبيق هذه السياسة على التشغيل والبطالة ، عن طريق المقارنة بين ما تم تسطيره من أهداف وما تم تحقيقه على أرض الواقع ، أي دراسة مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها ، والمتعلقة أساسا برفع معدل النمو الاقتصادي و خفض معدلات البطالة وزيادة مستويات التشغيل .

### ❖ أهمية الدراسة وأهدافها:

يمكن توضيح أهمية الدراسة والأهداف التي تسعى الى تحقيقها من خلال العناصر التالية :

- 1- التركيز على دراسة السياسات العامة ، إذ تتناول هذه الدراسة سياسة الشغل التي تعد إحدى حالات تحليل السياسات العامة ، من خلال دراسة حالة الجزائر .
- 2- معرفة مدى نجاح السياسات العامة للشغل في الجزائر في التقليل من معدل البطالة واستحداث مناصب الشغل.
- 3- معرفة مضمون برامج الانعاش الاقتصادي وتقييم مخرجاتها المتعلقة بالشغل .
- 4- اخضاع السياسة العامة للتقييم ، يؤدي الى التعرف على توجهات النظام السياسي ، من خلال تحليل مخرجاته .
- 5- تزامن طرح هذه الإشكالية مع انخفاض أسعار النفط ، وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات على سياسات التشغيل .

6- يساهم هذا الموضوع في دراسة وتبيان مدى قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها في مجال الشغل.

### ❖ مبررات اختيار الموضوع:

تتضح مبررات دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

#### ✓ الأسباب الموضوعية:

- 1- المساهمة في تشكيل مستوى معين من التحليل العلمي لموضوع تقييم السياسة العامة للشغل.
- 2- تصاعد الجدل حول الأسس والمبادئ التي تبنى عليها سياسة التشغيل، خاصة من حيث المقارنة بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانات المتوفرة.
- 3- المساهمة في بناء قاعدة من المعلومات حول كيفية تقييم السياسة العامة للشغل.

#### ✓ الأسباب الذاتية :

- الاهتمام الشخصي بقضايا التشغيل، خصوصا ما تعلق منها بؤسس صياغتها ومعايير تقييمها، خاصة وأن التشغيل يؤدي دورا مهما لتحقيق استقرار المجتمع من جهة، و الرضا على النظام من جهة ثانية، كل هذا تبلور عنه رغبة وفضول في فهم و تقييم السياسات العامة للشغل في "الجزائر".

### ❖ أدبيات الدراسة :

- ✓ كتاب لـ :ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، حيث تناول هذا الكتاب الاشكاليات الاقتصادية أثناء مرحلة الاصلاحات في الكثير من دول العالم، مع التركيز على الحالة الجزائرية .

ويهدف هذا الكتاب لدراسة وضعية الشغل في الجزائر أثناء وبعد الاصلاحات الاقتصادية، حيث يقدم محاولة لتقييم مخرجات سياسة التعديل الهيكلي، وكذا معرفة مدى قدرة القطاع العام والخاص على استيعاب اليد العاملة وخلق مناصب الشغل، حيث يتطرق الكتاب الى عرض بعض التجارب الدولية في مجال التشغيل، ومن ثمة كيفية معالجة مشكلة البطالة في الجزائر .

وقد خلص الكتاب الى أن البطالة في الجزائر ليست وليدة سياسة التعديل الهيكلي، حيث أن معدلات البطالة في الجزائر قد سجلت مستويات مرتفعة قبل تنفيذ هذه السياسة، إلا أن اعتماد هذه السياسة قد ساهم في تفاقم معدلاتها، ويعزى ذلك الى السياسة الانكماشية والتي ادت الى تقليص حجم الاستثمارات العمومية التي كانت تساهم بدرجة كبيرة في استيعاب اليد العاملة، وعليه يجب اعادة النظر في الثقافة الاقتصادية السائدة وتغييرها بالشكل الذي يضمن تحقيق توازن بين مضمون العمل، والغاية من فتح مناصب الشغل وعلاقتها بالمرودية الاقتصادية والمالية من جهة، والاستثمار الناجح المرتبط بالسوق والظروف العامة للضبط والمراقبة من قبل المجتمع والادارة من جهة ثانية.

✓ دراسة لـ : فاتح دبيش، "سياسة التشغيل ورهانات العولمة – دراسة حالة الجزائر –"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005-2006.

عالج الباحث خلال هذه الدراسة الاشكالية التالية : ماهي استراتيجية سياسات التشغيل للتعامل مع ظاهرة "العولمة" ورهاناتها الاقتصادية والاجتماعية؟

وقد خلص الباحث من خلال هذه الدراسة للنتائج التالية :

الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي ينادي بضرورة حرية العمل وحرية التعاقد، قد اصبح واقعا ملموسا، حيث أن توظيف العمال وتحديد أجورهم يخضع لقوانين العرض والطلب في سوق الشغل بعيدا عما تفرضه الحكومة أو النقابات المهنية، وقد برز هذا في الجزائر من خلال ما تم سنه من تشريعات وقوانين جديدة فرضتها الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الجزائرية، والتي كانت نتيجة لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، اذ تم الشروع على اثر ذلك في تطبيق عقود عمل محددة المدة، يتمتع اصحاب العمل بمقتضاها بالحرية في تحديد الأجر ومضمون العقود وسلم الاجور والمنح، دون تدخل الدولة ودون ضمانات لاستمرارية علاقة العمل.

كما أدت هذه السياسة لفرض شروط جديدة في هيكل سوق الشغل الجزائرية تقوم على انتقاء اليد العاملة على اساس الكفاءة والمعرفة، وهو الامر الذي أدى الى خلق بطالة جديدة في المجتمع، وهي البطالة الهيكلية، والتي تنتج عن استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تعتمد بصورة اساسية على النوع وليس الكم.

" وهم ارتباط الانتعاش الاقتصادي بتطبيق استراتيجيات التكيف الهيكلي، والحقيقة أن هذه مغالطة كبرى يروج لها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وسادت في أوساط الأزمة في البلدان النامية

،ذلك لأن التمويل مرتبط بشروط قاسية لا تحقق الانتعاش الاقتصادي المنشود ،الا بتتبع المراحل الطبيعية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية النابعة من الأسس والمقومات الحضارية الخاصة بكل مجتمع ،وليس التقليد السيء للنماذج الأجنبية السائدة ."

الأثر السلبي الذي خلقه تعدد المؤسسات والهيئات الادارية التي تتولى مهمة تسيير سوق الشغل في الجزائر ،و ضبط معدلات البطالة ،حيث أن هذه المؤسسات تعمل كل واحدة بشكل منفصل عن الأخرى ،أي ان غياب التنسيق والتجانس فيم بينها انعكس على طبيعة الأرقام التي تخص الطلب على التوظيف أو معدلات البطالة ،حيث لا يمكن معرفة نوعية مناصب الشغل المتوفرة (مؤقتة أو دائمة) .

✓ دراسة لـ :فارس شلالي ،"دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004- مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009" ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2004-2005.

عالج الباحث من خلال هذا البحث الاشكالية التالية : على ماذا اعتمدت سياسة التشغيل حتى تمكنا من انقاص معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 ،وهل بإمكاننا بناء نموذج اقتصادي خاص بالتشغيل يهدف إلى إيجاد عدد مناصب الشغل التي يمكن انشاؤها مستقبلا على حسب الامكانيات المالية المتوفرة خلال الفترة 2005-2009؟

وقد خلص الباحث من خلال هذا البحث للنتائج التالية :

- تسجل سوق الشغل في الجزائر وضعاً مقلقاً ، بسبب الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة الجزائرية .
- إن مجموعة الاجراءات التي اعتمدها الدولة الجزائرية في سبيل معالجة اشكالية البطالة تمحورت بصورة رئيسة حول سياسة أجهزة الشغل ،وذلك من خلال تمويل كافة برامج التشغيل التي تندرج ضمن مخطط دعم الانعاش الاقتصادي من 2001 الى 2004 و تأسيس أجهزة الشغل .

✓ دراسة لـ: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة: الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية: العدد: 2013، 09.

أجرى الباحث من خلال هذا المقال دراسة تقييمية خلال الفترة من 2000 الى 2010، هدف من خلالها لتحديد الاثار الأولية الناتجة عن تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي على الاقتصاد الوطني، مبرزاً ميزاتهما والنقائص التي شابته اعتماداً و تطبيق هذه السياسة. وقد تم تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر من خلال هذه الدراسة عن طريق تناول المحاور التالية:

- دوافع وظروف تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي .
  - مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي وأهدافها .
  - الاثار المترتبة عن تنفيذ هذه السياسة على النمو الاقتصادي والبطالة .
- وقد توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية :
- عدم تناسب الايديولوجية "الكينزية" مع الوضع الاقتصادي الجزائري، ويعود السبب في ذلك لعدم مرونة الجهاز الانتاجي .
  - سياسة الانعاش الاقتصادي أثرت بشكل ضعيف وغير مستدام على النمو الاقتصادي، حيث ظل أداء قطاع المحروقات المتحكم الرئيس في معدل النمو الاقتصادي، نظراً لمساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي .
  - إن الوصول لأهداف كبرى مثل رفع معدل النمو وتقليص نسب البطالة، يحتم على الدولة ضرورة اتباع استراتيجية طويلة المدى متكاملة ومستمرة، مؤسسة على مجموعة من البرامج والسياسات الخاصة بكل هدف .
  - نقص فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي، ويعود ذلك لتأخر وتوقف أغلب العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي .
  - برز التأثير المباشر لسياسة الانعاش الاقتصادي فيم يخص مستويات التشغيل في قطاع واحد وهو قطاع البناء والاشغال العمومية، وبناء عليه فهو تأثير ظرفي وغير دائم .

الملاحظ على هذه الدراسات السابقة أنها قد تناولت سياسة الشغل في الجزائر خلال فترة محددة من تاريخ الجزائر، وأن بعض هذه الدراسات قد أجرى تقييماً آني لهذه السياسات، أي دراسة السياسة العامة للشغل في حالتها الديناميكية، أما هذه الدراسة فإنها تسعى لإجراء تقييم بعدي - تقييم مخرجات - سياسة الشغل في الجزائر خلال مرحلة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي من 2001 الى 2014، وذلك من خلال

التعرض لمضامين البرامج الثلاثة التي طبقت من خلالها هذه السياسة ،ومن ثمة مقارنة أهداف سياسة الانعاش الاقتصادي المتعلقة بالشغل مع ما تم تحقيقه من نتائج .

### ❖ الإشكالية :

تعد عملية تقييم السياسات العامة للشغل خطوة ضرورية ينبغي تفعيلها ،وذلك بغية تحديد مدى مساهمة هذه السياسات في خفض معدل البطالة في المجتمع ،و لهذا فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول دراسة السياسات العامة للشغل في الجزائر خلال مرحلة اعتماد سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2014) ،وذلك من خلال الوقوف على مدى تحقيق هذه السياسات للأهداف التي صيغت من أجلها ،حيث سيتم مقارنة أهداف برامج الانعاش الاقتصادي المتعلقة بالتشغيل مع النتائج المحققة .

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي :

إلى أي مدى ساهمت سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في رفع مستويات الشغل وتقليص معدلات البطالة في الفترة الممتدة ما بين 2001 إلى 2014 ؟

### ❖ الأسئلة الفرعية :

ينترتب على هذه الإشكالية المطروحة جملة من الأسئلة الفرعية هي كالاتي:

- 1- ما هي أهم التفسيرات التي تناولت ظاهرة البطالة وفقا للمدارس الاقتصادية ؟
- 2- ماهي العوامل التي تؤثر في صياغة وتوجيه السياسات العامة للشغل في الجزائر ؟
- 3- هل ساهمت السياسات العامة للشغل المطبقة أثناء مرحلتي الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر ؟
- 4- هل تمكنت سياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة ما بين (2001-2014) من تحقيق الأهداف المتوخاة منها في مجال التشغيل ؟

### ❖ فرضيات الدراسة :

✓ الفرضية الرئيسية :

تؤدي السياسات العامة للشغل القائمة على استراتيجية بعيدة المدى مستمرة و متواصلة وتعمل على تلبية الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع في مجال الشغل ، للتقليص الفعلي لمعدلات البطالة ورفع مستويات الشغل في المجتمع .

## ✓ الفرضيات الفرعية:

ينبثق عن هذه الاسئلة الفرعية مجموعة من الفرضيات الفرعية هي كالآتي :

- 1- يوجد اختلاف و تعدد في المدارس الاقتصادية التي درست وحللت ظاهرة البطالة.
- 2- تتأثر عملية صنع السياسات العامة للشغل في الجزائر بعوامل سياسية واجتماعية.
- 3- السياسات العامة للشغل المطبقة في الجزائر أثناء مرحلتي الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق أدت الى زيادة معدلات البطالة .
- 4- ساهمت برامج الانعاش الاقتصادي في التقليل من نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل .

## ❖ حدود الدراسة:

يتمحور موضوع الدراسة حول: تقييم السياسات العامة للشغل في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، و يتضح من العنوان أن الاطار المكاني لهذا البحث يتعلق بالجزائر، أما الاطار الزمني فيمتد على الفترة التي تم فيها تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي من 2001 الى 2014. فقد شهدت هذه المرحلة تحولات كبيرة، خاصة على الجانب الاقتصادي، حيث تم الشروع في اعتماد سياسة اقتصادية جديدة، سعت الدولة من خلالها لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة ورفع معدلات الشغل والتقليص من نسب البطالة .

## ❖ المقاربة المنهجية: 1:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المناهج المستعملة و أدوات البحث المستخدمة، و عليه فإن موضوع الدراسة يفرض علينا كل من :

### المنهج الاحصائي:

يعتبر المنهج الاحصائي من المناهج العلمية التي أضفت الصبغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية، والتي تهتم بدراسة و تحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية، حيث ينطلق هذا المنهج من جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة المدروسة، و تنظيمها وترجمتها ببيانيا، ثم تحليلها رياضيا، وذلك من أجل الوصول الى نتائج على درجة عالية من الدقة، و اليقينية و العلمية، أي أنه منهج كمي يقوم على الاحصاء، مما يساعده على تحليل و تفسير الظاهرة كميًا، وذلك من خلال استخدام اللغة الرياضية، كما أن المنهج الاحصائي جاء لتدعيم المنهج التجريبي في مجال العلوم الاجتماعية.

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 158، ص 200، ص 206.

وقد تم توظيفه في هذه الدراسة، من أجل تحليل وتفسير معدلات الشغل و البطالة في الجزائر، خلال فترة الدراسة.

### المنهج التاريخي:

هو أسلوب علمي يعتمد الباحث بغية دراسة وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة في تعاقباتها الزمانية و تنقلاتها المكانية، وذلك وفق خطوات بحث معينة تعتمد بصورة رئيسة على المصادر والمراجع التاريخية بغية فهم حاضر الظاهرة، ومن ثم الوصول الى المعرفة اليقينية بشأنها.

ويختلف المنهج التاريخي عن علم التاريخ كونه لا يتوقف عند سرد الأحداث فقط، بل يتعدى ذلك للتفسير والتعميم من أجل فهم الماضي السياسي والاجتماعي، وقد تم توظيفه في الدراسة من خلال التطرق لمختلف النظريات الاقتصادية التي تناولت مفهوم البطالة وفسرته.

### منهج دراسة الحالة :

" المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة "

وهناك من يعتبر منهج دراسة الحالة كأسلوب ضمن المنهج الوصفي، وهذا يدل على التداخل والتشابك الموجود بينهما، غير أن منهج دراسة الحالة يتجاوز جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة الى التعمق في الدراسة والبحث في الجزئيات والتفاصيل والعوامل المعقدة والعلاقات المختلفة بين جزئيات الحالة الواحدة.

وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة بغية تحليل اشكالية البطالة في الجزائر، وتقييم السياسات العامة للشغل الموجهة للتخفيف من البطالة ورفع مستويات الشغل أثناء مرحلة تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2014).

**منهج تحليل المضمون :<sup>1</sup>**

يعتبر منهج تحليل المضمون من بين أهم المناهج البحثية التي يتم توظيفها في الدراسات السياسية والاعلامية والعلوم القانونية، حيث يعد أسلوب بحث يستخدمه الباحث في تحليل البيانات بغية الوصول الى استدلالات صحيحة ومتطابقة في حالة اعادة البحث والتحليل .

ويعتمد منهج تحليل المضمون على دراسة كافة المعاني من فقرات وجمل وكلمات وتحليل محتواها بغية فهم مضمون الظاهرة المدروسة، وقد تم توظيفه في هذه الدراسة قصد دراسة وتحليل مضمون سياسات الشغل المعتمدة خلال مرحلة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014).

**❖ صعوبات الدراسة :**

1. قلة المصادر و المراجع المتخصصة، التي تعالج موضوع السياسات العامة للشغل في الجزائر .
2. صعوبة التوفيق بين الالتزام بالدراسة وانجاز الأطروحة في الوقت المحدد .
3. تباين الاحصائيات الخاصة بمعدلات البطالة ومستويات التشغيل، سواء الصادرة عن مؤسسات الدولة فيم بينها، أو بين تلك الصادرة عن مراكز بحث خاصة والصادرة عن مؤسسات الدولة.

**❖ الخـطة :**

و حتى يتم الإجابة على إشكالية الدراسة ومجموعة الأسئلة الفرعية و إثبات أو نفي الفرضيات تم اعتماد الخطة التالية :

**مقدمة****الفصل الأول : السياسات العامة للشغل : مدخل نظري.**

المبحث الأول : جدلية العلاقة بين البطالة و التشغيل .

المبحث الثاني : الإطار العام للسياسات العامة للشغل.

المبحث الثالث : مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي.

**الفصل الثاني : واقع السياسات العامة للشغل في الجزائر 1962-1999.**

المبحث الأول : تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل الاقتصاد الاشتراكي 1962-1989.

<sup>1</sup> - عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني - مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية - ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة - الجزائر ، - 2003، ص ص 133 ، 134 .

المبحث الثاني: تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل التحول لاقتصاد السوق 1989 - 1999.

### الفصل الثالث: مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014.

المبحث الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر كألية لدعم التشغيل و امتصاص البطالة 2001-2014.

المبحث الثاني: مضمون برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014.

### الفصل الرابع : تقييم و تقويم الأداء التشغيلي لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014

المبحث الأول: منهجية تقييم و تقويم السياسات العامة للشغل .

المبحث الثاني: تقييم و تقويم السياسات العامة للشغل في الجزائر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي.

### ❖ شرح وتبرير الخطة :

تبعاً للإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة ،ومن أجل الاجابة على التساؤلات الفرعية المترتبة عنها ،وإثبات أو نفي الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة ،تم تقسيم هذه الدراسة الى أربعة فصول رئيسية .

تم تخصيص الفصل الأول لضبط الاطار النظري للدراسة ،حيث تناول المبحث الأول تحديد العلاقة بين البطالة والشغل ،وذلك من خلال التعرض أولاً لضبط كل مفهوم على حدا ،أما المبحث الثاني فقد تطرق للاطار العام للسياسات العامة للشغل ، وقد خصص المبحث الثالث لدراسة مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي .

وقد تناول الفصل الثاني واقع السياسات العامة للشغل في الجزائر 1962-1999 ،حيث تطرق المبحث الأول الى دراسة تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل الاقتصاد الاشتراكي 1962-1989 ، أما المبحث الثاني فقد تطرق لدراسة تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل التحول لاقتصاد السوق 1989-1999،وقد تم خلال هذا الفصل تتبع مسار السياسات العامة للشغل في الجزائر خلال مرحلتين مهمتين من تاريخ الجزائر ،حيث تم من خلال المبحثين الأول و الثاني تحري انعكاسات تغيير السياسة الاقتصادية على السياسات العامة للشغل .

أما الفصل الثالث ،فقد تناول مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014، وقد تم تقسيمه الى مبحثين ،حيث خصص المبحث الأول لدراسة سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر كألية لدعم التشغيل

و امتصاص البطالة 2001-2014، بينما تطرق المبحث الثاني لمضمون برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، ويهدف هذا الفصل من الدراسة لعرض وضعية سوق الشغل في الجزائر، ومن ثمة عرض وتحليل مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي من خلال التعرض لمحتوى برامج الانعاش الاقتصادي .

وتناول الفصل الرابع من الدراسة، تقييم و تقويم الأداء التشغيلي لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لدراسة منهجية تقييم وتقويم السياسات العامة، أما المبحث الثاني فقد خصص لتقييم و تقويم السياسات العامة للشغل في الجزائر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي، ويتم خلال هذا الفصل التعرض لعملية تقييم وتقويم السياسات العامة وتحديد الفرق بينهما، أما المبحث الثاني من الفصل فقد خصص لدراسة اثار وانعكاسات برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) على الشغل والبطالة في الجزائر .

الفصل الأول : السياسة العامة للشغل : مدخل نظري

مقدمة الفصل

المبحث الأول : جدلية العلاقة بين البطالة و الشغل.

المبحث الثاني : الإطار العام للسياسة العامة للشغل.

المبحث الثالث : مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي.

خاتمة الفصل

## مقدمة الفصل :

تحظى السياسات العامة للشغل باهتمام خاص من قبل الدول وهيئات المجتمع المدني ، فقد تضمنت مختلف الدراسات والتقارير الدولية والمحلية ،بحوث واحصاءات حول السياسات العامة للشغل ، ناهيك على أن كثير من الدارسين والباحثين قد خاضوا غمار البحث في هذا الموضوع ،سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية ،كل حسب خلفيته الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ،من أجل وضع رؤية عملية وعلمية وأكاديمية تضبط موضوع صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة للشغل.

ولقد تم تخصيص الفصل الأول من الدراسة كمدخل مفاهيمي ،وذلك كخطوة أكاديمية للتعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة ،وأیضا كمحاولة للتحكم وضبط هذه المفاهيم وفق ما تقتضيه الدراسة ،خاصة وأن المفاهيم تعد عامل مساعد للباحث للتحكم في بحثه .

وقد تم التطرق في المبحث الأول إلى جدلية العلاقة بين البطالة والتشغيل من خلال التفصيل أولا في مفهوم البطالة وثانيا التشغيل ،ومن ثم تحرى وتحديد العلاقة بينهما ،أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة الإطار العام للسياسة العامة للشغل ، حيث تم التعرض أولا لمفهوم السياسة العامة ككل ،ومن ثم السياسة العامة للشغل كجزء من هذه السياسة العامة .

وقد تم التطرق في المبحث الثالث لمفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي ،حيث يعد مفهوما مركبا من ثلاث كلمات ،ثم تفكيكه بغية ضبط كل مصطلح على حدا ،وهذا كخطوة أكاديمية تهدف أساسا للتحكم و ضبط المفهوم ككل .

## المبحث الأول : جدلية العلاقة بين البطالة والتشغيل

يرتبط كل من مفهوم البطالة بمفهوم التشغيل، بل ويقاس كل منهما بالآخر، ولهذا يتم في هذا المبحث محاولة تحديد مفهوم كلا من المصطلحين وتحديد خصائصهما، ومن ثمة تحري وتبيان العلاقة الموجودة بينهما .

### المطلب الأول : مفهوم البطالة

#### • تعريف البطالة :

يندرج مفهوم البطالة ضمن حقل العلوم الاجتماعية والانسانية، وهو ما يجعل مسألة ضبط هذا المفهوم مسألة معقدة، نظرا لتداخله مع العديد من الظواهر والمؤثرات التي تتحكم فيه، ناهيك عن أن الباحثين والدارسين يقومون بدراسة وتعريف هذا المفهوم، انطلاقا من خلفية ومرجعية واختصاص كل باحث .  
ولذلك يوجد العديد من التعريفات والتي يمكن أن نذكر بعضها فيما يلي :

#### - لغة : من هو العاطل ؟<sup>1</sup>

في المعنى البسيط للبطالة يمكن تعريفها على النحو التالي : "إنه الشخص الذي لا يعمل"، ولكن هذا التعريف غير كاف، فهناك أشخاص لا يعملون مثل الأطفال و المرضى والعجزة... الخ. ومن جهة أخرى فالعاطلين يجب ان يكونوا قادرين على العمل ، وهناك أفراد قادرين على العمل ولكن لا يعملون فعلا ، ورغم هذا فإن هؤلاء لا يمكن اعتبارهم عاطلين، لأنهم لا يبحثون عن العمل مثل : طلبة الثانوية والجامعات والمعاهد الكبرى ممن بلغوا سن العمل (16 سنة)، ورغم قدرتهم على العمل الا أنهم لا يبحثون عنه ، لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم في المستقبل للحصول على وظائف ذات طور أعلى، ولذا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين عن العمل ، لأنه ليس كل من لا يعمل عاطلا ، وفي الوقت نفسه ليس كل من لا يبحث عن العمل يعد ضمن دائرة العاطلين .  
وعموما هناك شرطان أساسيان يجب أن يجتمعان معاً لتعريف العاطل وهما :

- أن يكون قادرا على العمل .
- أن يبحث على فرصة العمل .

<sup>1</sup> - رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة -"، سلسلة عالم المعرفة ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998، ص15.

- اصطلاحا :

هناك العديد من التعريفات التي تناولت ظاهرة البطالة نذكر منها :

- تعريف منظمة الأمم المتحدة:

يعتبر في حالة بطالة، كل شخص بلغ سن محددة و لا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل و يبذل جهد في البحث عنه.<sup>1</sup>

- تعريف المكتب الدولي للعمل :

يقدم المكتب الدولي تعريفا للبطالة بناء على ثلاثة شروط ، عند توافرها يعتبر الشخص بطالا وهي:<sup>2</sup>

- 1- ليس له عمل : بدون شغل أجير أو غير أجير .
- 2- قادر على العمل فورا ، يمكنه العمل كأجير أو غير أجير .
- 3- في حالة بحث عن عمل أجير أو غير أجير ، أي القيام بأبحاث واتصالات مع الجهات المختصة بالتشغيل.

ويمكن قياس معدل البطالة بعدد الأفراد العاطلين على عدد أفراد الفئة النشطة ، وذلك بتطبيق الطريقة الحسابية التالية:<sup>3</sup>

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد الفئة النشطة}} * 100$$

الفئة النشطة تحتوى على الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ،سواء كانوا يعملون أو لا يعملون ، إذن فالعناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي :<sup>4</sup>

أ- **العاملون** : وهي الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عن الغير أو في مؤسسة خاصة أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت .

ب- **العاطلون** : هم الأفراد القادرون على العمل وبيحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة،

وتجدر الإشارة هنا الى أنه هناك فئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهي:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> -ONU, **Rapport mondial sur le développement humain**, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P , 277

<sup>2</sup> -Bureau International du travail ,**Normalisation International du travail**, Nouvelle Séries 53,Geneve 1953 ,p 48

<sup>3</sup> - مبروك ساحلي ، " تحليل السياسات العامة التشغيلية في الجزائر 1989-2009" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عنابة ،2009، ص 70

<sup>4</sup> - نفس المرجع ،ص ص 70-71

<sup>5</sup> - محمد عدنان وديع ، " البطالة وتحديات التشغيل " ، مداخلة في برنامج تدريبي عنوانه : تحليل إحصائيات سوق العمل ، المعهد العربي للتخطيط ،10،6 مارس 2007،ص75.

- الأفراد تحت سن معينة : تتباين هذه السن من دولة إلى أخرى ،فالجزائر مثلا تستثني الأطفال تحت سن الخامسة عشر .
- الأفراد فوق سن معينة : وتتعلق بسن التقاعد ،وغالبا ما تكون 60 أو 65 سنة .
- الأفراد من فئات معينة : هي الفئة الغير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرض -طلبة المدارس.....الخ

### ● انتقاد الصيغة المستعملة لحساب معدلات البطالة

إن استخدام الصيغة السابقة الذكر في حساب معدل البطالة ، لا يقدم احصاء دقيقا لمستوى البطالة ،وذلك بسبب عدم الدقة في المعلومات ،وعدم توفر المعطيات اللازمة والكافية ،لذلك طالت هذه الطريقة مجموعة من الانتقادات نذكر أهمها فيما يلي :<sup>1</sup>

- سوء تقدير عدد العاطلين عن العمل ،وذلك لعدم توفر الوسيلة المناسبة للكشف على أن العاطلين كانت لهم الرغبة الحقيقية والاستمرار في البحث عن العمل ،ومن جهة أخرى هناك أفراد لا يبحثون بجدية على منصب عمل و يكتفون بمعونة البطالة التي تقدم لهم ،وحتى إن توفرت لهم فرصة الظفر بمنصب عمل ،فانهم يتجنبونه ،لأن الأجر الذي سيتحصلون عليه لقاء شغلهم لهذا المنصب أقل من معونة البطالة الممنوحة لهم ،وبالتالي يستمرون في الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية ،ويستمر ادراجهم ضمن فئة المتعطلين عن العمل ،على الرغم من أنه وفقا للتعريف الشائع للبطالة لا يمكن اعتبارهم بطالين .

- قد لا تتضمن احصاءات البطالة فئات تعاني فعلا من البطالة ،وذلك لأنهم توقفوا عن البحث عن العمل بسبب حالة التشاؤم والاحباط التي أصابتهم ،وبالتالي لا يتم تسجيلهم ضمن قوائم المتعطلين ،ومنه لا يتم اعتبارهم ضمن قوة العمل أيضا ،ويحدث هذا الخطأ في حساب مستوى البطالة في فترة الكساد ،أين تعم حالة التشاؤم والاحباط واليأس على سوق العمل من جهة ،و الافراد من جهة ثانية ،مما ينعكس على رغبتهم في مواصلة البحث على منصب عمل ،وبالتالي تكون الاحصاءات الرسمية لمستويات البطالة غير دقيقة ، وغالبا ما تقدمه بنسبة أقل مما هي عليه فعلا .

- أثناء فترة الكساد لا يجد الأفراد عمل دائم ،اذ غالبا ما يحصلون على عمل مؤقت ،و لكن يتم ادراجهم ضمن فئة العاملين لا العاطلين ، مع العلم أن هناك أفراد يعملون لمدة ساعة واحدة ،و لو تم احتساب الوقت الذي لا يعمل فيه هؤلاء الأفراد ،فحتما سيكون معدل البطالة أعلى من المعدل المتحصل عليه سابقا .

- رمزي زكي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 19- 20<sup>1</sup>

- لا تنحصر تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الاجتماعي فقط ، وإنما أيضا على الفترة التي يظل فيها العامل بدون عمل، بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة ، وكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية<sup>1</sup>.

إن معدلات البطالة لا تؤثر على البطالة الحقيقية ، لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي ، إذ ينخفض من يرغب في العمل في حالة الركود الاقتصادي، حيث لا يشجع الوضع على دخول عمال جدد إلى القوى العاملة ولا يشجع العمال العاطلين على الاستمرار بالبحث عن فرص العمل ، ويحصل العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي ، وهو الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة<sup>2</sup> . وعلى الرغم من هذه الانتقادات الموجهة لطريقة حساب معدلات البطالة ، إلا أنها تعد الطريقة التي تعتمد عليها أغلب الدول .

✓ ان قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، وذلك للأسباب التالية<sup>3</sup>:

- ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية ، والتي يستدل منه على فهم البطالة ، وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتحصلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية ، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو الذي يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى .

- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الموازي " غير القانوني" ، أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية ، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها .

- عدم وجود احصاءات وبيانات دقيقة في القطاع غير المنظم في الدول النامية ، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي ، وما شابه ذلك ، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية .

- وتختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم الاختلافات باختصار في النقاط التالية : 4

<sup>1</sup> - نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي : مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006، ص245.

<sup>2</sup> - حسن فليح خلف ، الاقتصاد الكلي ، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2007، ص336.

<sup>3</sup> - علي عبد الوهاب نجا ، البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها :- دراسة تحليلية تطبيقية -، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 2005، ص12.

<sup>4</sup> - نفس المرجع ، ص 12.

- السن القانوني للعمل و سن التقاعد ،أي الحد الأدنى والحد الأعلى لعمر العامل حيث تختلف الحدود حسب التشريعات المعمول بها في كل بلد ،وذلك لقياس السكان النشطين .
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل ، حيث أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا بحسب الفرد عاطلا .
- كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة ،أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة .
- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة ، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها ، بينما يعتمد الآخر على مسح العمل كالعينات ،ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل ،من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين .

### - تعريف البنك الدولي :

البطالة هي جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة <sup>1</sup>.

### - التعريف الخاص بالديوان الوطني للإحصاء :

يعتبر الشخص بطالا إذا توافرت فيه المواصفات التالية : <sup>2</sup>

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل ( 16 سنة) ،وذلك بناء على ما حددته المادة 15 \*من القانون 90-11.
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ويشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق .
- أن يكون في حالة البحث عن عمل ، حيث أنه يكون قام بالإجراءات اللازمة .

### - تعريف البطالة لدى المدرسة الكلاسيكية :<sup>3</sup>

يبني الاقتصاديون الكلاسيك تحليلهم للبطالة ، على أساس ربطها بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقت الانتاجية للاقتصاد، كما اتجه الاقتصاديون الكلاسيك للاهتمام بالجوانب الاجتماعية والسياسية للظاهرة الاقتصادية ، ويؤمن الاقتصاديون الكلاسيك بمبدأ التوازن التام بمعنى أن

<sup>1</sup> - زينب صالح الأشوح ، الأطراد والبيئة ومداداة البطالة ، دار غربي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003،ص76.

<sup>2</sup> - l'office nationale des statistiques، l'emploi et le chômage donnees statistiques, algerie, éditions1226,1995 ,p8.

\* "لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن 16 سنة ،الا في الحالات التي تدخل ضمن عقود التمهين ...ولا يجوز

توظيف القاصر الا بناء على رخصة من وصيه الشرعي".

<sup>3</sup> - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ، البطالة وإشكالية والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010، ص20.

كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له<sup>1</sup>، وما يسمى بقانون المنافذ لـ "ج.ب. ساي" \* .  
يقوم التبادل حسب الفكر الكلاسيكي على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، أي حدوث تساوي بين الادخار والاستثمار، وهو ما يؤدي الى عدم حدوث البطالة على نطاق واسع، أي أن التوازن الاقتصادي يعني توازن التوظيف الكامل، حيث أن البطالة بمعناها التقليدي تحدث كنتيجة لعدم كفاية عرض السلع، وذلك لأن انتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لتقلص مستوى الأرباح، ويعزى السبب في ذلك لارتفاع الأجور، وهو ما يعني ان المسؤولين على الاستثمار لن يزيدوا من معدل استثماراتهم مستقبلا والتي تساعد على رفع التشغيل تجنباً لتضخم التكاليف.

وتعود سبب نشوء البطالة من وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل، وفي حالة حدوثها فإن آلية الأجور تقوم باستيعاب اليد العاملة العاطلة، حيث أن تخفيض الاجور سيزيد من معدل الأرباح، وهو ما يؤدي الى تشجيع الاستثمار، ومنه زيادة معدل التشغيل.  
ويدرج الاقتصاديون الكلاسيك نشوء البطالة ضمن البطالة الاختيارية، حيث يعتبرون أن حدوثها يكون نتيجة لتفضيل العمال البقاء بدون عمل على ان يتقاضوا أجورا منخفضة، غير أن هذه الحالة لا تتناسب و فترة الكساد او عند حدوث الحالات التي تحتم على المؤسسات إيجاد أسلوب لتسويق منتجاتهم ولا يتحقق ذلك إلا برفع أجور العمال.

### - تعريف البطالة عند النيو كلاسيك :

يرى الاقتصاديون "النيوكلاسيك" أن هناك اتجاه كامن في النظام الاقتصادي يدفعه نحو تحقيق "التشغيل الكامل"، إلا في الفترات التي تشهد كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة، كما لا يؤمن الفكر "النيوكلاسيكي" بحدوث الأزمات العامة والبطالة الواسعة، حيث يعتقدون أن البطالة تحدث لأجل قصير- بطالة احتكاكية -، وأن مآلها الزوال، لأن عملية النمو متواصلة ومترابطة، وهو ما يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة، إذ أن هذا يمكن تحقيقه، عند ما يزداد رأس المال بمعدل يفوق زيادة عنصر العمل<sup>2</sup>.  
إن التوازن في سوق العمل يتحقق عند تساوي العرض والطلب على العمل، ومن ثمة يتلاءم هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام، ويرجع السبب في حدوث البطالة هو زيادة الأجور فإن سببه هو مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة، والمساومة التي تقع بين أرباب العمل لضبط الأجر الأعلى من

1 - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

\*-جون باتيست ساي، مفكر واقتصادي فرنسي وضع قانون "المنافذ"، ومفاده ان كل منتج يخلق بذاته قوة شرائية توفر له سوقا أو منفذا.  
2 - فاتح ديبش، "سياسات التشغيل ورهانات العولمة دراسة حالة الجزائر -"، اطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم

الانسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، 2005-2006، ص 54.

جهة ثانية ،وبهذه الطريقة يضبط الأجر الحقيقي ،وبمعنى آخر أن العمال هم المسؤولون عن ضبط أجورهم الحقيقية ،ومنه تحديد مستوى التشغيل ، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي بطالة إرادية.<sup>1</sup> ولكن ما يؤخذ على النظرية "النيوكلاسيكية" في تفسيرها للبطالة والتشغيل أنها تبنت فرضية وجود منافسة تامة، حيث لم تعط اهتماما كبيرا لمسألة التشغيل والبطالة ،لأنها آمنت بقانون السوق ،وعلى أساسه افترضت حدوث التوظيف الكامل ،كما أنها أغفلت تأثير التغيير التكنولوجي على العمالة واعتبرته عاملا خارجا عن مستوى التطور الاقتصادي.<sup>2</sup>

### - تعريف البطالة عند الفكر الماركسي

يدحض الفكر الماركسي كل ما يدعو اليه النظام الرأسمالي ،الذي يحتكم الى آلية السوق في مواجهة البطالة ،حيث يرى أن الازمات تحدث بسبب انخفاض الاستهلاك لدى الطبقة العاملة ، ففي هذه الحالة تكون قيمة الأجور لا تتساوي وقيمة الإنتاج ، فالرأسمالية حسب الفكر الماركسي تنتج أكثر مما تدفع من أجور ، وأن ما يزيد من تعمق الأزمة وتعاضها هو اتجاه الفكر الرأسمالي ،بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال ،إلى تعويض اليد العاملة بالآلة ، وهو ما يؤدي الى حدوث البطالة من جهة ، وفقدان العامل للقوة الشرائية من جهة ثانية.<sup>3</sup> وبالتالي فالبطالة عند الرأسماليين هي نتيجة لارتفاع انتاجية العمل.<sup>4</sup>

"ويرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل ، إذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم ،أي أنهم يعوضونه بزيادة انتاجهم ،مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر من الجزء المخصص للأجور، وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في انتاج رأس المال وتحقيق تراكمه بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة."<sup>5</sup>

### - تعريف البطالة عند المدرسة الكينزية :

لقد كان لأزمة الكساد 1929 أثر كبير في تغيير فكر "كينز" وتبلور فهمه الجديد ،على اعتبار أن البطالة كانت من الصورة البارزة لأزمة الكساد ،و عليه فالبطالة عند "كينز" متعلقة بتقلص مستوى الطلب الكلي ، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل "الكينزي" سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند "كينز" عنه في التحليل "الكلاسيكي" و"النيوكلاسيكي" ، حيث يؤسس "كينز" نظريته

<sup>1</sup> - محمد الشريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات برتي ، الجزائر ، 1994 ، صص 97-104.

<sup>2</sup> - فاتح ديبش ،مرجع سبق ذكره ،ص 54.

<sup>3</sup> - دليلة عارف واسماعيل سفر ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ط1 ، مطبعة جامعة حلب ، سوريا ، 1977 ، صص 170.

<sup>4</sup> - Pierre Salama et Jacques Valier ، une introduction à l'économie politique، collection maspero,1974,p89.

<sup>5</sup> -ناصر داددي عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ،ص24.

على أساس أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام ، في حين لا يعترضون على انخفاض اجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار ، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتاً<sup>1</sup>.

ويعتبر "كينز" الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة ، وأن آليات السوق غير قادرة على استرجاع التوازن التلقائي ، كما يعتقد الكلاسيك ، لهذا دعا "كينز" لضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، لأنها المؤسسة الوحيدة التي باستطاعتها احداث هذا التأثير ، وتتضمن هذه السياسة الاجراءات التالية : تخفيض الضرائب ورفع الانفاق العام ، وذلك بغية انعاش الاقتصاد وزيادة الاستثمار الذي يؤدي الى توظيف اليد العاملة المعطلة ، ولو عن طريق حفر الخنادق ورمها ثانية<sup>2</sup>.

وبناء عليه فالملاحظ على النظرية "الكينزية" ، انها تتفق مع النظرية "الكلاسيكية" و"النيوكلاسيكية" في ان دالة الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي ، ويبقى الاختلاف في دالة عرض العمل التي يراها " كينز " دالة في الأجر الأسمى ، وهذا ما يفسر وجود البطالة في المجتمع ، إذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض أجورهم الإسمية<sup>3</sup>.

كما وتوجد العديد من النظريات الأخرى التي ساهمت في تفسير مفهوم البطالة نذكر من بينها :

### • بعض النظريات المفسرة لمفهوم البطالة :

#### 1- نظرية البحث عن العمل :4

حسب هذه النظرية فان معدلات البطالة تعزى لرغبة الأفراد في التخلي عن وظائفهم المالية ، بغية البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم ، وهيكّل الأجور المقترن بها وتؤمن هذه النظرية بالفرضيتين التاليتين :

- أ- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة .
- ب- وجود حد أدنى للأجور ، أي أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ، ويرفض أي أجر أدنى منه.

#### 2- نظرية رأسمال البشري :

تأسست سنة 1964 ، وتفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها ، قصد تحسين انتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن ، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص337.

<sup>2</sup> - سعدية قصاب ، "اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004" ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006، ص20.

<sup>3</sup> - عبد الغاني دندان و محمد عبد الرحمان بن طجين ، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-1980" ،مجلة الباحث ، العدد :10 ، 2012 ، ص 177.

<sup>4</sup> - رهام حسين عبد الكريم ، "أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة -دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل- " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2000، صص-14-15.

أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم ، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد المؤهلة وبالتالي فإن الاهتمام يركز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.<sup>1</sup>

### 3- نظرية أجر الكفاءة :

تعتبر هذه النظرية أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أسمى من الأجر التوازنية في سوق العمل ، وذلك لتحفيز العمال ورفع الانتاجية ، وينتج على هذا الارتفاع حدوث فائض في عرض العمل ، ومنه تحدث البطالة ، وحسب هذه النظرية فإن رفع الأجر ينتج عليه زيادة في الانتاجية، اي أن تكلفة خفض الأجر هي انخفاض في انتاجية العمال ، وهو ما يجعل المؤسسات تتجه نحو الابقاء على الأجر عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الانتاجية.<sup>2</sup>

### 4- النظرية التكنولوجية :

تتجسد هذه النظرية في أفكار "كوندراتيف" و"جوزيف شمبيتر" عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية ، حيث لاحظ "كوندراتيف" أن التطور التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن ، وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال ، لكون التطورات الجديدة تساعد على توفير الوقت والتكاليف وعنصر العمل ، ومستوى انتاجية العمل ، كما انها تتميز بالدقة والجودة.<sup>3</sup>

وقد وضع في دراسة له أن النشاط الاقتصادي في علاقته بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضيه ، تتراوح مدتها بين 50 و60 عاما ، كما لاحظ في هذه الموجات مجموعة من المميزات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها أثناء مراحل الانتعاش والركود ، وقد وضع "شومبيتر" في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات ، عادة ما يكون مصحوبا بحدوث تغيير هيكلي ، ناتج عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى، تؤدي الى ازدهار صناعات وقطاعات معينة ، وتعرض أخرى للانهار ، لهذا فإن معدلات البطالة تزداد وتنقلص تبعا لهذه الموجات الإبتكارية.<sup>4</sup>

### 5- نظرية اختلال التوازن :

تعتبر هذه النظرية محاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي وتقوم على تحليل البطالة بناء على سوقين إثنين هما : سوق السلع وسوق العمل .و تبعا

<sup>1</sup> - ليلي الخواجة ، " دراسة تحليل لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بسوق العمل في مصر " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد - البطالة في مصر

- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1989 ، ص192 .

<sup>2</sup> - رهام حسين عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

<sup>3</sup> - ناصر داددي عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 31

<sup>4</sup> - عبد الغاني دندان محمد عبد الرحمان بن طاجين ، مرجع سبق ذكره ، ص 178

<sup>5</sup> - دانيال أرنولد ، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم ، ط1 ، ترجمة : عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر

والتوزيع ، ، بيروت ، لبنان ، 1992 ، صص-207-210 .

لهذه النظرية فإن الأسعار والأجور يتصفان بالجمود في الأجل القصير، وتعزي السبب في ذلك إلى عدم قدرتها على أحداث التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن في سوق العمل في الأجل القصير ، وهذا ما يؤدي لتعريض سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ، مما يقود إلى حدوث البطالة الإجبارية .

ولا تنحصر هذه النظرية في البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل ، وإنما تهدف أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع ، إذ يمكن أن تنتج عنه نوعان من البطالة هما :

1- النوع الأول: يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ، وهو ما ينتج عنه عدم

قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية بسبب وجود فائض في الإنتاج .

2- النوع الثاني : ترتبط البطالة هنا بوجود نقص في المعرضون من السلع عن الطلب عليها ،

وعليه تعود أسباب البطالة الى ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال ، مما يؤدي بالمستخدمين

إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل ، بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات

وهو ما يتوافق مع التحليل الكلاسيكي .

ولقد نجحت هذه النظرية في تحديد أسباب البطالة من الناحية النظرية ، إلا أنها لم تحدد السياسة

الاقتصادية التي يجب اتباعها لمواجهة البطالة .

- وعليه يمكن تعريف البطالة اجرائيا على النحو التالي :

هي الحالة التي يكون فيها الفرد يتمتع بكافة القدرات الذهنية والبدنية اللازمة للعمل لكنه لا يعمل ، كما أنه

يكون في حالة بحث عن العمل الذي يلبي مطالبه واحتياجاته المادية والمعنوية .

### • أنواع البطالة

ان تحديد نوع البطالة أمر بالغ الأهمية ، إذ أن معرفة نوع البطالة يساعد على تحديد أسباب حدوثها ، حيث

يتم تقسيمها حسب طبيعة الاقتصاد ووضعيته ومستوى تقدمه ، ويوجد العديد من أنواع البطالة نذكر أهمها

فيمايلي :

### ✓ التصنيف الكلاسيكي للبطالة

يتم تصنيف البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسة وهي :

1- البطالة الدورية .

2- البطالة الاحتكاكية .

3- البطالة الهيكلية أو البنوية.

## 1- البطالة الدورية :

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية ، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ، ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد ، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش و الازدهار ، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية ، ويزداد انتاجها ويزداد الاستخدام<sup>1</sup> ، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة ، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة<sup>2</sup> .

وعليه فإن "البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بالبطالة الدورية ، وهي بطالة اجبارية لا إرادية"<sup>3</sup> ، ويعمل الاقتصاديون على عدم تدني مستويات الإنتاج والاحتفاظ بمستوى نشاط ملائم يسمح بالتقليل من حجم البطالة أو عدم ظهورها ، وهو امر يصعب الوصول اليه<sup>4</sup>.

## 2- البطالة الاحتكاكية :

تعنى وجود الفرد في حالة تعطل ، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه وهو يبحث عن منصب شغل دون أن يجد العمل المناسب له ، أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة ، فالبطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق ، هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناء على رغبة بعض الأفراد في التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق<sup>5</sup> .

وقد عرف هذا النوع من البطالة في "الجزائر" في الأماكن الصناعية في الجنوب ، خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في الشركات الأجنبية التي تمنحه أجرا أكبر من الذي يتحصل عليه في الشركات الوطنية ، أو عند انتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية ، وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة<sup>6</sup> .

كما ويعرف هذا النوع من البطالة رواجاً في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية ، ويعود ذلك إلى تماسك وترابط العلاقات الانسانية والاجتماعية والتي تعتبر أكثر تماسكا في الدول النامية ، حيث يرتبط الفرد بأهله ومجتمعه<sup>7</sup> .

1 - فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ،ص335

2 - حسام داود وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 ، ص257.

3- Abed el madjid bouzidi , " comprendre la mutation de l'économie algérienne" ، les mots clés ,1992,p20.

4 - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص51

5- محمد على الليثي وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار الجامعة المصرية ، مصر ، 1997 ، صص257-258.

6 - على لطفى وآخرون ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1998، ص115.

7 - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص51

## 3- البطالة الهيكلية :

يقصد بالبطالة الهيكلية على أنها " حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات ،التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة <sup>1</sup> ،ولهذا تسمى أيضا بالبطالة البنوية .

ويمكن تعريف البطالة الهيكلية أيضا على أنها ،التعطل في القوة العاملة بسبب التغير في الهيكل الاقتصادي ، أي تغير الهيكل الانتاجي ،كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات ، أو تغير تقنيات الإنتاج أو انتقال صناعات أماكن أخرى للتوطن ، وتعد كل هذه المظاهر كنتيجة للتطورات التكنولوجية منذ سبعينات القرن الماضي خاصة، حيث أن توظيف التكنولوجيا الحديثة أصبح حتميا من أجل تحقيق الإنتاج كما وكيفا ، وذلك بغية تحقيق التنافسية في السوق الدولية وبمعايير علمية ودولية ، إلا أن ذلك يقتضي يد عاملة متخصصة ،وهو الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن اليد العاملة البسيطة وتعويضها بأخرى مؤهلة وبعدد أقل من تلك المسرحة <sup>2</sup>.

## ❖ وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة منها :

- عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة ،وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى فترات طويلة، نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى ،تبعاً لتوفر الشروط المناسبة لها كإنخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتجات <sup>3</sup>.
- انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية ،وما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - خالد وصفي الورني وأحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط2 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002،ص268.

<sup>2</sup> - ناصر دادى عدون وعبد الرحمان العايب ،مرجع سبق ذكره ،ص52.

<sup>3</sup> - محمد فوزي أبو السعود ،مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2004،ص222.

<sup>4</sup> - نزار سعد الدين عيسى و ابراهيم سليمان قطف ، مرجع سبق ذكره ،ص245 .

- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلفها الاقتصاد الوطني ، وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا<sup>1</sup>.

### ✓ وهناك تصنيفات أخرى مستحدثة للبطالة :

بالإضافة إلى الأنواع السابقة الذكر للبطالة هناك تصنيفات أخرى للبطالة ومن أهمها :

1- البطالة الاختيارية

2- البطالة الإجبارية

3- البطالة المقنعة

4- البطالة الموسمية وبطالة الفقر

### 1- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

تعرف البطالة الاختيارية على انها "الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة ، رغم وجود وظائف لهم ، مثل الأغنياء العاطلون ، بعض الفقراء المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون بموجبها على أجور عالية ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة"<sup>2</sup>.

يتضمن هذا النوع من البطالة نوعين من البطالة وهما: بطالة احتكاكية وبطالة هيكلية ، حيث تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة اختيارية ، لأنها تحدث نتيجة رغبة بعض الأفراد في البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل في السوق ، ويؤدي التطور التكنولوجي دورا مهما في نمو هذا النوع من البطالة ، ولهذا فان هذا النوع من البطالة يمكن التخلص منه بسرعة في الدول المتقدمة ، وذلك بسبب توفر الإمكانيات المادية والفنية لإعادة تدريب العمالة المستعني عنها للالتحاق مرة أخرى بالعمل ، بخلاف الدول النامية التي تعاني من هذا النوع من البطالة بصفة شبه دائمة ، ولهذا تصنف هذه البطالة في الدول النامية على أنها بطالة اجبارية<sup>3</sup>.

اما للبطالة الإجبارية فتعني وجود أفراد قادرين على العمل ، وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - محمد على الليثي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص258-259.

<sup>2</sup> - نزار سعد الدين عيسى و ابراهيم سليمان قطف ، مرجع سبق ذكره ، ص 245.

<sup>3</sup> - سليم عقون " قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة :دراسة قياسية تحليلية --دراسة حالة الجزائر - "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ،2009-2010 ، ص ص ، 11- 12 .

<sup>4</sup> محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 221،ص222.

## 2- البطالة المقنعة :

وتسمى مقنعة أو مستترة لأنها غير ملحوظة ، وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية \* تساوي الصفر ، غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي ، أو الوظائف الحكومية، حيث نجد مثلا في مزرعة فلاحية خمسة عمال منهم عاملان قادران على القيام بجميع شؤونها ، فتلاحظ ان الثلاثة عمال الباقون يندرجون ضمن البطالة المقنعة ، ولكننا لا نستطيع معرفة من هم الثلاثة العاطلون عن العمل<sup>1</sup> ، ويعود ارتباط هذا النوع من البطالة بالنشاط الزراعي ، "لأن العلاقات الاجتماعية السائدة في الريف تسمح بنزاييد الأفراد العاملين على الرقعة الزراعية المحدودة بغض النظر عن الحاجة الحقيقية إليهم"<sup>2</sup>.

## 3- البطالة الموسمية وبطالة الفقر :

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة ، السياحة ، البناء وغيرها ، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها ، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ، وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية ، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا<sup>3</sup> . ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية ، والفرق الوحيد بينهما يتمثل في ، أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدة ، أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة عن النقص في التنمية ، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر ، وتسود هذه البطالة في الدول قليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية ( المنهكة اقتصاديا ) ، كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول " دول الإرسال " والدول الموظفة لهذه العمالة " دول الاستقبال "<sup>4</sup> .

## • أسباب البطالة :5

تتعدد الأسباب المؤدية لانتشار البطالة في المجتمع ونذكر منها :

### 1. النمو الديمغرافي السريع .

\*- الإنتاجية الحدية تعبر عن التغيرات الحاصلة في الإنتاج ، والناتجة عن تغير وحدة واحدة في أحد عوامل الإنتاج ( مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ) .

1 - مصطفى سلمان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000 ، صص 239-241

2 - عبد الحق العشعاشي ومصطفى حوجو ، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة - حالة الجزائر - ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016، صص 64.

3 - خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي ، مرجع سبق ذكره ، صص 270.

4 - البشير عبد الكريم ، " تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عهد التسعينيات " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01،السداسي الثاني ، جامعة الشلف ، صص 147.

5 -ياسين نجاح، " البطالة عند متخري مراكز التكوين أسبابها ونتائجها دراسة ميدانية بولاية عنابة " ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير

،معهد علم الاجتماع ،جامعة عنابة، 1995،1994،صص 15

2. صعوبة تسيير المؤسسات .
3. المنظومة التربوية لا تتماشى والمطالب والأهداف الحقيقية للبلاد .
4. استغلال غير عقلاني للطاقة البشرية القادرة على التشغيل .
5. تسجيل عدد كبير لتسرب التلاميذ من المدارس سنويا .
6. تكوين الجامعة ليس له علاقة وظيفية وترابطية واحتياجات سوق العمل .
7. مؤسسات عمومية وخاصة أصبحت عاجزة عن تحقيق برامجها .
8. انخفاض صادرات البترول .
9. انخفاض في الإيرادات .
10. كل قطاعات الحكومة لا تلعب دورها .
11. سوق التشغيل غير منظمة .

❖ ويمكن إرجاع أسباب البطالة إلى ما يلي :

#### ➤ الركود الاقتصادي 1:

يحدث الركود الاقتصادي العام ( economic bust ) ، بسبب حدوث أزمات اقتصادية " مؤقتة " ساهمت في وقوعها عوامل داخلية ترتبط بإجراءات العمل والتوظيف ، أو عدم التكيف بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، أو بسبب ضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي ، حيث يؤدي ذلك الى حدوث البطالة "الدورية" ، والتي تحصل نتيجة الأزمات الدورية التي تعصف بالاقتصاد ، أو نتيجة هبوط في الإنتاج ، ويطلق عليها عدم كفاية الطلب ، حيث ينخفض الطلب على اليد العاملة وتكون فرص العمل محدودة مقابل الأعداد الكبيرة من العمال الراغبين بالعمل ، كما حدث في فترة الكساد العظيم خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929،1933).

وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان الرأسمالية أكثر من البلدان النامية ، إلا أن هذه الأخيرة تتأثر بهذا النوع من البطالة ، بسبب التبعية الاقتصادية ، وعليه حتى تتخلص من هذه الوضعية يجب عليها تغيير نمط اقتصاداتها.

كما تؤثر الدورة الاقتصادية النشطة (economic boom) على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ومن حيث نهوضه وتنوعه ، وهو ما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ، ومن ثم تقليص نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع ، ومن هنا يتضح أن للدورة الاقتصادية دورا أساسيا في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ، ونشاط سوق العمل فيها .

<sup>1</sup> - حكيمة آيت حمودة ، "أثر البطالة والعوز المادي على إنحراف الشباب " ، مجلة دراسات نفسية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، العدد 04 ، فيفري 2011 ، صص 137-138.

## المطلب الثاني : مفهوم الشغل

قبل التطرق لمفهوم الشغل يتعين أولاً ضبط مفهوم العمل ، كون هذا المصطلح يرتبط بالشغل ، بل وكثيراً ما يستخدم للدلالة على مصطلح التشغيل وهناك من يخلط بينهم :

### • مفهوم العمل :

#### ✓ العمل لغة :

من الفعل عمل ، يعمل ، عملاً أي فعل ، يفعل ، فعلاً عن قصد ، ومهناً وصنعاً وعمل<sup>1</sup>.

عَمِلَ : بمعنى صنع أو فعل ، العمل : الفعل بقصد<sup>2</sup> ، وهو كل فرد يكون بقصد وفكر<sup>3</sup>.

والعَمَلَةُ : هي العمل والعمال وهو كثير العمل<sup>4</sup>.

والعمل : أيضاً : هو كل فعل جسماني يأتي عن قصد ، ما يتولى عليه العامل جمع أعمال<sup>5</sup>.

وفي الدراسة الاقتصادية : العمل هو أحد عوامل الإنتاج ويشمل كل الجهود التي يبذلها سواء كانت يدوية أو جسمانية أو ذهنية<sup>6</sup>.

ويقصد بالعمل أيضاً :<sup>7</sup>

1- عمل : الفعل بقصد المهنة ، ما يتولى عليه العامل ، وهو جمع أعمال ، حيث جاء في الأمثال

الأعمال بخواتيمها ، والذي يضرب في عدم التسرع في الحكم على الشيء .

2- اما في الاقتصاد فيعني : كل مجهود يبذله الانسان لتحصيل منفعته ، وقد ظهرت صوراً عديدة

للعمل ، تنضوي في مجملها تحت اطار العمل غير النمطي " travail atypique " ، والذي

يتصف بالمرونة وضعف الحماية ، ومن بين هذه الصور للعمل ، نجد العمل بدوام جزئي والعمل

العرضي والموسمي وتقاسم العمل والعمل بعقود العمل محدودة المدة ... الخ ، بحيث تختلف صور

العمل هذه عن تلك الصورة المعهودة للعمل أي " العمل النمطي أو المعياري " ، والذي يعرف

بالعمل بدوام كامل ، و يتحصل الفرد بمقتضاه على دخل منتظم<sup>8</sup>.

1- مجموعة من الاختصاصيين ، المنجد في اللغة والإعلام والموارد في اللغة ، ط2 ، دار الشروق العربية ، بيروت ، 1978 ، ص507

2 - مؤنس رشاد الدين ، المراد في المعاني والكلام في القاموس ، الكامل عربي ، ط1 ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 2000 ، ص593.

3 - جبران مسعود الرائد ، معجم لغوي عصري ، ط3 ، المجلد 2 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1978 ، ص1051.

4 - مجموعة من الاختصاصيين ، مرجع سبق ذكره ، ص 507.

5 - خليل الجر ، المعجم العربي الحديث لاروس ، مكتبة لاروس ، باريس ، 1973 ، ص853.

6 - حسن عمرة ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، دار الشروق ، جدة ، السعودية ، (ب ، س ، ن) ، ص167.

7 - فاتح ديبش ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

8 - فاطمة الزهراء ماموني ، " واقع العمالة في ظل العولمة " ، مجلة دراسات قانونية ، العدد 15 ، 2008 ، ص76.

✓ العمل اصطلاحا :

- يعرف العمل على أنه:

"- العمل هو بذل جهد بدني أو عقلي لإتمام شيء ما ،او لتحقيق شيء معين وبالتالي يعني كل مهنة يزاولها الفرد ويتقاضى عنها أجرا ،ويشكل أهم جزء في حياة الإنسان وكيونته "1، ويحتكم العمل لمجموعة من القيم والتي يقصد بها " درجة الالتزام بالقيم الادارية أو الفنية أو الاجتماعية ...التي تحكم سلوك الموظف و توجهه و تشكل معيارا للصواب والخطأ أو الحلال والحرام ويعتبر الخروج عليها تحت طائلة المسؤولية " 2.

- " وهو كل نشاط بشري يدوي أو فكري يمارس للحصول على نتيجة معينة ومفيدة" 3.

- " العمل هو مجموعة الأنشطة التي يزاولها الأفراد ، داخل البناء الاجتماعي من أجل بناء المجتمع و

استمراره ،وهو النشاط الجزئي المتخصص في إطار النشاط الكلي الذي يزاوله الأفراد في المجتمع . 4.

- " العمل هو الوسيلة الأساسية لخلق الثروة في المجتمع ،فبغير العمل لا وجود لمجتمع بشري ، وهو صراع الإنسان الواعي مع الطبيعة من جهة ، و مع الإنسان من جهة ثانية ، وهو عملية جهد عضلي وفكري ينتج عنه علاقات اجتماعية يطلق عليها عادة علاقات الإنتاج " 5

- " العمل هو ما يعتبر منه يدويا أو مهنيا ، سواء كان العمل حرفة منزلية أو غير منزلية ، أكان بأجر او بمرتب او بمكافئة ، وقد يكون العمل زراعيا أو تجاريا أو مهنيا ،أو غير مهني ، وهو المظهر للنشاط الإنساني " 6.

1 - جرار كورنو ، معجم المصطلحات القانونية، ط1 ، ترجمة : منصور القاضي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 ،ص965.

2 - راضية سيد ،"قيم العمل وعوامل تشكلها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - تحليل نقدي -"،مجلة دراسات اجتماعية ،العدد 13 ، ديسمبر 2013 ،ص ص 52 ، 53.

3 - كمال عبد الحميد الزيات ، العمل وعلم الاجتماع المهني الأسس النظرية والاجتماعية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001،ص140.

4 - أحمد دمري ، مساهمة في دراسة ظروف العمل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 ،ص17.

5 - سليمان احمية ، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري - علاقات العمل الفردية -، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994، ص25.

6 - عبد الحميد احمد رشوان ، علم اجتماع المرأة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998،ص96.

- وعليه يمكن تعريف العمل اجرائيا على النحو التالي :

العمل هو النشاط الذي يقوم به الفرد ،بغية تحقيق أهداف وغايات معينة ، مقابل حصوله على عوائد وامتيازات مادية ومعنوية ، كما أنه يعطي الفرد صفة ومكانة اجتماعية.

✓ ومن العمل اشتق مصطلح العمالة وهو يدل على :

- العمالة لغة :1

- العَمَلَة : مؤنث العمل : ما يعمل ، والعملة هي عبء العمل : ما عُملِ أجره العمل .

- عَمَالَة :هي أجره العامل ورزقه .

- العمالة أو العمالة : وهي حرفة العامل.

- اصطلاحا :

**العمالة :** تمثل المورد البشري في العملية الإنتاجية ،ويمكن كذلك تعريف العمالة على أنها :

- " العمل في مقابل نقود ، ويشير معناها إلى تشغيل العمل الإنساني ، وفي الاقتصاد ، تستخدم في

تشغيل كافة الموارد الاقتصادية من موارد طبيعية وعمل رأسمال.<sup>2</sup>

✓ وقد تزيد العمالة من رفاهية المجتمع بطريقتين هما :<sup>3</sup>

01- هي ما تؤدي إليه من زيادة حصيلة المجتمع من السلع والخدمات .

02- هي ما تحققه للإنسان من فرصة لاستخدام طاقته ومواهبه .

• مراحل تطور ظاهرة العمل :

وقد تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية تطور ظاهرة العمل تاريخيا ،حيث مر تطور ظاهرة

العمل بثلاث مراحل رئيسة نعرضها فيم يلي :

✓ حقبة التطور الأولى :

انطلقت هذه الظاهرة مع بداية العهود الأولى للصناعة ، وركزت خطواتها مع تدشين الإنسانية

لاستخدام الآلة التي كانت متغيرا جديدا فرض نفسه ضمن علاقة الإنسان الحرفي بالمادة التي يحولها

<sup>1</sup> - مؤنس رشاد الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص592.

<sup>2</sup> - أحمد شفيق ، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص177.

<sup>3</sup> - مصطفى هنّي ، قاموس المصطلحات الاقتصادية والتجارية ، دار الهدى ، الجزائر ، 1991 ، ص214

ويصنفها ، وأصطلح على تسمية أولى آلات عهد الصناعة " بالآلة الأداة"<sup>1</sup> .

حيث كانت الأدوات تتولى ضبط الآلة حسب كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج . وقد ارتبطت بدايات استخدام الآلة بنظام " ورشات العمل " الذي انتشر في البداية في "بريطانيا" ، كما امتاز مناخ العمل بقدر كبير من الاستقلالية والمسؤولية الفعلية المرتبطة بقدر ما يكتسبه العامل من خبراته التقنية في التعامل مع الآلة من سيادة وسيطرة مطلقة على عملية الإنتاج بمختلف مراحلها<sup>2</sup>.

### ✓ حقبة التطور الثانية :

تعرف هذه الحقبة بمرحلة التحول نحو الإنتاج الكمي الكبير ، وهي مرحلة ابتعدت فيها ظاهرة العمل عن الانحصار في حدود المكان الضيق والآلة الواحدة اللذان كانا تتم ضمنهما عملية الإنتاج في الحقبة الأولى ، لتشهد مرحلة من تفتت العمل وامتداده على مراحل وأماكن متباعدة وحلت سلسلة الآلات المتعددة والمتخصصة في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج " الآلة ، الأداة "، وتغيرت تبعاً لذلك طبيعة عامل هذه الحقبة ونوعيته لتتحصر مهامه في تلبية رغبة الآلة بوضع قطعة أو سحب أخرى ، ولم تعد خبرته السابقة وسيطرته المباشرة على الآلة ضرورية لممارسة عمله وإتقانه<sup>3</sup>.

### ✓ حقبة التطور الثالثة :

وفي الوقت الذي اعتمد فيه سوق العمل في مطلع القرن على التصنيع ، فإن الاتجاهات المهنية على إثر ذلك اتجهت نحو التركيز على قطاع الخدمات ، وكان أكبر من ثلاثة أرباع اليد العاملة من المجتمعات الغربية في مطلع القرن العشرين تمارس عملاً يدوياً ، و(28%) منها من العمال المختصين و(35%) منها من العاملين شبه المختصين ، وحوالي (10%) من غير المختصين ، وكانت نسب الموظفين والإداريين والمهنيين قليلة جداً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Philippe Bernoux ، **la sociologie des organisations**، éditions du seuil ، paris ، 1985 ، p50-51.

<sup>2</sup> - حميدة جرو ، " مواعمة استراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل من وجهة نظر إداري وأساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، 2014-2015، ص 37.

<sup>3</sup> - نفس المرجع ، ص 37 .

<sup>4</sup> - انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ط 1 ، ترجمة : فايز الصباغ ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2005 ، ص 438.

• تعريف الشغل :

يعتبر الشغل كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، والتي تطرح إشكالية تعدد التعاريف والتفسيرات، حيث أن كل مختص يعرف المصطلح من زاوية اختصاصه أو وفقا للمعطيات البحثية التي يبنى عليها تصوراتهِ وعليه يمكن تعريف الشغل على النحو التالي :

- الشغل لغة : وهو كل عمل مدفوع الأجر للفرد في إطار المهنة في منظمة معينة.<sup>1</sup>

- اصطلاحا :

1- المفهوم التقليدي ( الضيق ) : يرتبط المفهوم التقليدي للشغل بعنصر العمل كنشاط إنساني ويمكن تعريف الشغل كمايلي :

لقد تناول مفهوم الشغل العديد من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين ، حيث نجد الدكتور " احسان محمد الحسن " يعرف الشغل على أنه ،ذلك الجهد الإداري والعملي أو العقلي الذي يبذله الإنسان لقاء أجر وراتب معين ، ويضيف أن الجهد المبذول في انتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة ما لابد أن يؤدي إلى تحقيق أهداف معينة من شأنها تطوير الفرد والمجتمع<sup>2</sup>

و على هذا الأساس يرى الدكتور " احسان محمد الحسن " ان هناك شرطين أساسيين ينبغي توفرهما في الشغل وهما<sup>3</sup>:

- الشرط الأول : وهو أن يكون العمل نابعا من إرادة فاعلة تأتي من اندفاع الإنسان ورغبته في أداء العمل دون وجود قيود مفروضة عليه ، وهنا يختلف عمل الإنسان عن عمل الحيوان ، فعمل الإنسان ينطلق من رغبة ذاتية وإرادة عقلانية تدفع صاحبها إلى بذل جهد يساهم في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه واثبات ذاته ،بينما عمل الحيوان لا ينطلق من رغبة وإرادة عقلانية ، ولا يخدم المجتمع خدمة مباشرة ومقصودة .
- الشرط الثاني : حصول الشخص على أجر أو راتب مقابل قيامه بهذا العمل.

<sup>1</sup>- Joseph Sunph et Michel Mugues , dictionnaire de sociologie Larousse , éd , France ,1982,pp102-102.

<sup>2</sup> - احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 ، ص19.

<sup>3</sup> - نفس المرجع ، ص 19.

أما الدكتور " محمد طاقة " والدكتور " حسين عجلان حسن " فيعرفان الشغل على أنه " النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة ، ويعد العمل المصدر الأساسي لإنتاجية المجتمع وتطويره وهو أساس ثروة الأمم ورفاهيتها"<sup>1</sup>

والملاحظ على هذه التعاريف للشغل أولت أهمية بالغة للجوانب المادية للعمل ، فيما أغفلت ما يجب توفره في البيئة المحيطة للعمل ، كما انها لم تتطرق لحق العامل في التكوين والتأهيل ... الخ .

### ✓ المفهوم الحديث للشغل :

إن المفهوم الحديث للشغل لا يعني فقط العمل ، كما لا يعني عكس البطالة تماما ، فهو إلى جانب تركيزه على حصول الفرد على شغل يشمل أيضا ضمان الاستمرارية في هذا الشغل ويعطي للعامل حق التدريب ورفع مؤهلاته و الحق في الانضمام إلى النقابات والتنظيمات العمالية والحق في الاستفادة من العلاوات و الترقيات وخدمات الضمان الاجتماعي ، وكل ما من شأنه توفير مناخ مشجع للعمل ورضا وظيفي لدى العامل<sup>2</sup>.

✓ ومن بين التعاريف التي تناولت المفهوم الحديث للشغل نذكر :

### - "لجنة الاتحاد الأوروبي" فترى أن الشغل :

يتعلق بتمكين الفرد من الحصول على منصب عمل يسمح له بالاستفادة من المزايا المالية وغير المالية من وراء اشتغاله بهذا المنصب<sup>3</sup>.

إن الشغل بهذا المفهوم يؤدي بالضرورة إلى مفهوم التوظيف ، الذي يعني تعبئة القوة العاملة اللازمة لإدارة المؤسسة ، واختيار أفراد هذه القوة العاملة وتدريبها ووضعها في المكان الملائم لها، قصد الوصول إلى الأداء الأنسب والتميز وتوفير شروط وظروف العمل الملائمة للعاملين ليستمروا في أداء مهامهم بكفاية وفعالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - محمد طاقة وحسن عجلان حسن ، اقتصاديات العمل ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص19.

<sup>2</sup> - ناصر دادى عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص37.

<sup>3</sup> - عمار رواب و صباح غربي ، " التكوين المهني والتشغيل في الجزائر " ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 5 ، 2011 ، ص69.

<sup>4</sup> - عادل حسن ، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1998 ، ص195.

- ويقصد بالشغل أيضا : " أنه عملية استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الإقتصادية سواء الصناعية والإدارية أو الخدماتية ، ، فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الإقتصادية من اليد العاملة.<sup>1</sup>

- ويتوقف تأثير النمو الديمغرافي على سوق الشغل على حجم مشاركة السكان ،ممن هم في سن الشغل ،حيث غالبا ما يحدث اختلاف كبير بين الدول في هذا الشأن ، ويعزى ذلك لعدة أسباب من بينها :<sup>2</sup>

1. طول مدة الدراسة يؤدي في معظم الأحيان الى تقليص نسب مشاركة الشباب في سوق الشغل .

2. المستوى الدراسي والتعليمي يؤدي في معظم الأحيان لزيادة معدلات المشاركة في سوق الشغل .

3. توفر فرص العمل يساهم في زيادة نسب المشاركة في سوق الشغل ،بينما يؤدي عدم توفرها لتقلص مستوى المشاركة .

- ولقد حدد " مارك لفيار " مفهوما دقيقا للشغل ، والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها :<sup>3</sup>

1- استعمال جزء من العمل الاجتماعي يقوم به الفرد وهذا مناسب لمنصب العمل .  
2- استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل ، و بالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدام قوة العمل على أحسن وجه ممكن .

- الشغل هو عملية ديناميكية تتم بين الانسان والطبيعة من خلال توظيف التقنية ،وهو بذلك يمثل مجموعة الأنشطة ذات الأهداف الاجرائية التي يطبقها الانسان على المادة من خلال توظيف عقله ويديه وعبر استخدام الآلة ،وتساهم من ناحية أخرى تلك الأنشطة المطبقة في تحسين وتطوير أوضاع الانسان .<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- Jacques Freyssint , **le chômage** , paris , la découverte, 2004,p82

<sup>2</sup> - ادوارد غاردنر ، "خلق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" ،مطبوعات صندوق النقد الدولي ،2003،ص ص 3،4 .

<sup>3</sup> - العياشي صادق فداد ومحمود محمد مهدي ، الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار ، المعهد الإسلامي لبحوث التدريب ،البنك الإسلامي للتنمية ،، جدة ،1997،ص11.

<sup>4</sup> - مختار بشتلة ،اثر نقل التكنولوجيا وانعكاسها على التشغيل في ظل تحولات اقتصاد السوق - حالة الجزائر - دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة أجهزة القياس والمراقبة العالمة - سطيف ، أطروحة دكتوراه ،علم اجتماع التنمية ،كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة قسنطينة ،2005-2006، ص ص 109،111.

- و بناء على ما سبق يمكن تعريف الشغل اجرائيا على النحو التالي :

يعني أن يتحصل الفرد على منصب عمل يمكنه من الاستفادة من الامتيازات المالية وغير المالية ،من وراء اشتغاله بهذا المنصب وهذا يتطلب ضرورة توفير فرص عمل من أجل استغلال اليد العاملة من جهة ،والتخطيط لتطوير وتدريب القوى العاملة من أجل استثمار القدرات والمهارات .

### • المبادئ العامة للتشغيل

تخضع عملية التشغيل كغيرها من العمليات ذات الوزن الكبير في مختلف السياسات ذات الطابع السوسيو -اقتصادي بشكل عام ،إلى مجموعة من الضوابط والأحكام القانونية التي نتجت عن التحول الديمقراطي على الخريطة الدولية و المجتمعات المعاصرة التي باتت تنتهج مبادئ عامة وشاملة تشترك فيها جميع النظم ومن بين هذه المبادئ نذكر :<sup>1</sup>

- مبدأ المساواة : وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين والمعتقد و الرأي... الخ .
- مبدأ الجدارة : الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانات علمية ومهنية وبدنية معينة ، ويجاد تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف ، وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه.

من خلال دراسة هذه المبادئ يتضح أن الالتزام بهذه المبادئ و تفعيلها يختلف بين الأنظمة الاقتصادية ،حيث أن الفلسفة الاشتراكية تنادي بضرورة أن توفر الدولة الشغل للمواطن ،أما الفكر الرأسمالي فيدعو لمنح الحرية التامة للفرد في اختيار الشغل الذي يريده ويلبي طموحه ويناسب مؤهلاته .

### • نظريات الشغل :

تحظى مسألة الشغل باهتمام بالغ من قبل المفكرين والباحثين ، نظرا لتمحوره حول الموارد البشرية ،حيث أجرى العلماء والباحثين من مختلف المشارب والمذاهب العلمية ،دراسات وبحوث حول مسألة الشغل ، وقد عالجت مختلف أبحاثهم الاشكالية المتعلقة بكيفية توفير مناصب الشغل المناسبة لكل افراد المجتمع من جهة ،و من جهة أخرى ماهي الاليات والطرق التي تساعد على استيعاب طلبات الشغل ، خاصة أنها تعرف تزايدا مستمرا ؟ وعلى هذا فقد تعددت الاتجاهات الفكرية والنظريات العلمية التي

<sup>1</sup> - مصطفى الشريف ، تولية الوظائف العامة على ضوء القانون الأساسي العام للعامل ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،الإدارة المالية ،معهد العلوم القانونية والإدارية ،الجزائر ، 1985 ،ص92.

تدرس مسألة الشغل، وتسعى لتفسير وايجاد الحلول والبدائل المناسبة لضمان الشغل والحد من البطالة، وتتمثل هذه المدارس الفكرية في :

### ✓ التشغيل عند المدرسة الكلاسيكية :

تؤمن هذه المدرسة بأن الشغل هو المصدر الرئيس للثروة وأن مصدر الربح هو العمل أو قوة عمل العامل المبذولة ، وهذا عبر استثمار الفائض الاقتصادي ، كما أشار "سميث" إلى الأجور واعتبر أن ارتفاعها يفضي إلى الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي ،مما ينتج عنه ارتفاع في الطلب على العمل ، فتوصل إلى أن نقطة انطلاق التنمية هي التشغيل الكامل ،وقد يتضح ذلك في ازدياد الطلب الكلي على اليد العاملة أو رأس المال ،مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار ،وهو ما يؤدي فيما بعد الى تقسيم أعمق للعمل ، أي كلما زاد معدل الاستثمار ارتفع الطلب على اليد العاملة ، كما فسر " John bc " آراء "smith" ،ورأى ان مستوى التشغيل لا يتوقف على الطب وإنما على الموارد الطبيعية واليد العاملة وحجم الادخار، وترتكز اهتمامات المدرسة الكلاسيكية على نقاط أساسية هي :<sup>1</sup>

- العرض يخلق الطلب المساوي له .
- العرض يتجه نحو التشغيل الكامل.

وبناء على ما سبق نستنتج ان المدرسة الكلاسيكية تسعى لا شباع الرغبة الجامحة في تكوين الثروة ،وذلك من خلال استغلال جميع القدرات المادية والبشرية ،وهي بذلك تكون قد أغفلت الجوانب الاجتماعية والتي يكون لها تأثير كبير على مردودية العامل .ناهيك أن أفكار المدرسة الكلاسيكية قد خلقت طبقة بين أفراد المجتمع الواحد .

### ✓ التشغيل في الفكر الماركسي

يعتبر الفكر الماركسي أن ارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض حجم التشغيل وعدم استغلال العمال ، وذلك معناه انخفاض القيمة المضافة التي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة العمال ،وحسب علاقة معدل الربح فإن انخفاض القيمة المضافة وارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي حجم التشغيل ، وهي حالة عدم التوازن التي تكلم عنها " ماركس " .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي ، ط1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1971 ،ص36.

<sup>2</sup> - سعدية قصاب ، "تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1995 ،ص10.

و إن ظاهرة التراكم هذه عادة ما تكون مصحوبة بانخفاض نسبي في الطلب على اليد العاملة، على الرغم من ارتفاع حجم "البروليتاريا"، الذي يزداد مع نمو الرأسمالية، فلا تجد اليد العاملة فرصة لكي تعمل، وينشأ فئة العاطلين، الذين يتركهم النظام الرأسمالي بانتظار فترات النهوض من الأزمات لكي تتوفر لديهم أيد قليلة، كما يؤدي إلى استفحال الاستغلال والبطالة واليأس لدى العدد الأكبر من أبناء المجتمع، فالعمل في ظل الرأسمالية يصنع القصور للأغنياء و الأكوخ للعمال.<sup>1</sup>

" ويعتبر النشاط الاقتصادي في حالة توظيف كامل عندما لا يوجد إلا بطالة احتكاكية فقط، بمعنى أن كل من يرغب في العمل بمعدل من الأجر، هذا النوع من الأعمال لا بد أن يحصل عليه، إلا أنه بسبب الاضطرار إلى التعطل عندما يرغب الفرد في الانتقال من عمل لآخر، لهذا لا بد أن يوجد في أي وقت من السنة وفي أي دولة قدر معين من البطالة وهي تسمى البطالة الاحتكاكية"<sup>2</sup>.

وعليه يمكن القول أن الأيديولوجية الماركسية تدحض كل ما يدعو له الرأسماليين، خاصة ما يتعلق بزيادة الاستثمارات والتي تعتبرها الماركسية خطوة لزيادة الأرباح دون رفع مستوى الشغل، وهذا عكس ما يثبته الواقع، حيث يعد الاستثمار آلية ضرورية وفعالة لخلق مناصب الشغل. إذ أن كل المؤسسات المالية الدولية تدعو الدول لضرورة فتح المجال للاستثمارات، كما تسعى الدول الى تحسين المناخ المناسب لجذب الاستثمارات وذلك لما لها من قدرة على تنمية الاقتصاد وخلق فرص الشغل.

### ✓ التشغيل عند المدارس الإدارية: 3

تعتبر الإدارة العلمية النموذج الثاني للمدرسة الكلاسيكية، فقد سعت هي الأخرى لرفع الإنتاجية، حيث شهدت بدايات القرن 19 عجزا على مستوى العمالة الماهرة في "الولايات المتحدة الأمريكية"، وبالتالي من أجل رفع الإنتاجية كان يجب البحث عن طرق للرفع من كفاءة العمال، وانطلاقا من هذه المعادلة قدم " تاييلور " مجموعة من المبادئ والتي تعد أساس الإدارة العلمية، وقد تمحورت أفكاره على الاختبار العلمي للعمال، تدريب وتنمية العمال بطريقة علمية، الاخلاص والدقة والتعاون بين الإدارة والعمال.

ولكن بالرغم من أن " تاييلور " دعا لضرورة إحداث ثورة فكرية كاملة، تمس الإدارة والعمال لزيادة الانتاج والأرباح، إلا ان ردة فعل العمال وارباب العمل جاءت سلبية، ذلك أنه تم اعتبار أسلوبه يؤدي لإقصاء عدد من العمال.

<sup>1</sup> - إلياس فرح، تطور الفكر الماركسي - عرض ونقد -، ط 6، دار الطليعة، بيروت، 1981، صص 73-79.

<sup>2</sup> - عبد العزيز فهمي هيك، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، صص 219-220.

<sup>3</sup> - هدى سيد لطيف، الأسس العلمية للإدارة، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، صص 38-41.

و تعد المدرسة السلوكية من أبرز المدارس في التنظيم الإداري ،ويرجع ظهورها إلى عدم فعالية المنهج الكلاسيكي في رفع الكفاءة الانتاجية ،وتحقيق الاستقرار و التكيف في أماكن العمل بدرجة عالية ،ومن أبرز نماذج هذه المدرسة حركة العلاقات الإنسانية ،حيث تنتقد هذه الحركة بصورة أساسية فكرة القوة المركزية التي آمنت بها المدرسة الكلاسيكية ،وركزت على القوة المشتركة ، فهي تبين أعلى درجات الكفاءة والاهتمام بالجوانب الانسانية للعمال والاستقطاب الفعال والتدريب .

### المطلب الثالث : العلاقة بين الشغل والبطالة 1

- يمكن أن تتجلى العلاقة بين الشغل والبطالة من خلال :

#### 1. التشغيل الشامل : le plein emploi,

يتعلق مفهوم التشغيل الكامل أو الشامل بظاهرة البطالة ، فأزمة الشغل لا تتعلق بالأفراد غير القادرين أو غير الراغبين في العمل فقط ، بل تجاوزت هذه الفئة لتشمل أولئك الذين بلغوا سن العمل ، ومن مختلف المستويات التعليمية ، ولم تتح لهم الفرصة لممارسة أية مهنة نظرا لندرة مناصب العمل ، كما ويعتقد البعض " أن حالة التشغيل الشامل ممكنة إذا توقع الشخص النشاط والطالب للعمل أن يجد خلال فترة قصيرة الوظيفة التي تعتبر مناسبة له في حدود الملابسات والمقاييس التي تطبقها الدولة المختصة"<sup>2</sup>.

ويعتبر التجسيد الحقيقي للتشغيل الشامل أمرا صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا ، فالواقع يقر أنه لا يمكن توفير مناصب عمل كافية لجميع أفراد الفئة النشطة العاطلة عن العمل في نفس الوقت ، فمن المسلم به ان أي مؤسسة تعرف توسعا حتما ستشهد ارتفاعا في عدد عمالها ، كما يمكنها أن تتعرض لأزمات اقتصادية حادة مما يجعلها مجبرة على التخلي عن بعض عمالها .

كما تعبر فئات أخرى مثل المتقاعدون والمتوفون والمتقدمون لأول مرة لطلب العمل ، عن البطالة الانتقالية ، ويعتبر تشغيل هذه الفئات و ادراجهم ضمن مناصب تناسب طبيعة مؤهلاتهم ، ليس سهلا ، حيث يخضع ذلك للمدة اللازمة التي تحتاجها آلية سوق الشغل ، وجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة يعد أمرا طبيعيا ولا يمكن تجنبه ، فأى دولة معرضة لهذه الظاهرة مهما بلغت درجة قوة اقتصادها .

غير أن هناك بعض المختصين الذي يرون إمكانية تحقيق التشغيل الكامل في ظل توفر شرطين رئيسيين :

<sup>1</sup> - هنية زغداني، "التكوين الجامعي والتشغيل :حالة خريجي علم الاجتماع -دراسة ميدانية بولايات :عنابة، الطارف، قالمة، سوق أهراس" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم علم الاجتماع ،كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة عنابة، 1999-2000، ص ص 86-87-89.

<sup>2</sup> - مكتب العمل الدولي ، العمالة والتنمية الاقتصادية ، ترجمة :جمال البنا ، الدار القومية للطباعة والنشر ،جنيف ،1966، ص66.

1. يمكن لأي نظام اقتصادي بلوغ حالة التشغيل الشامل أو الكامل "le plein emploi"، وذلك إذا حقق النجاح في الربط بين ثلاثة أنواع من السياسات وهي: سياسة الضرائب، سياسة الأجور، السياسة النقدية، حيث أن حدوث التكامل بين هذه السياسات سوف يحقق نموا نوعيا، بالتالي تحقيق انتعاش كلي في الاقتصاد، أي زيادة الانتاج وخلق مؤسسات عمومية جديدة... الخ.

2. غير أنه وبصورة عملية، لا يمكن بلوغ حالة التوظيف الكامل، ويعزى السبب في ذلك الى أنه لا يمكن التخلص بشكل نهائي من كل أشكال البطالة في سوق الشغل، حيث يظل هناك ما يصطلح عليه بمستوى البطالة الطبيعي، والذي يكون نتيجة حدوث كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وهو ما يجعل هدف مكافحة البطالة في بلد نام كالجزائر، يتطلب بناء البنية الاقتصادية والمؤسسية الهادفة لتحقيق التشغيل الكامل، أي خلق فرص شغل يحقق من خلالها طالب الشغل ذاته، وتوفر له فرص النمو والتطور، ويتحصل بمقتضاها على ما يكفيه لتلبية حاجياته، كل هذا في ظل بيئة عمل تحفظ له كرامته الإنسانية.<sup>1</sup>

وجدير بالذكر، أن الحكومة الجزائرية قد اعتمدت في خطتها التنموية منذ حصولها على الاستقلال على مشروع اجتماعي للتشغيل، وهذا نتيجة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها السكان آنذاك، وهو ما أدى بها للتصريح بضرورة تبني برنامج استعجالي لمعالجة مشاكل المواطنين، متناسية بذلك بقية المؤشرات الفاعلة ضمن سياسة التشغيل، حيث أن مضمون التقرير العام للمخطط الرباعي الأول، لخص الهدف الرئيس لاستراتيجية التنمية الطويلة المدى، في السعي نحو الحد من البطالة والقضاء عليها تماما، وتحقيق التشغيل بواسطة التصنيع الحقيقي.

## 2. التشغيل المنتج : l'emploi productif

يراد من التشغيل بلوغ أهداف استراتيجية تتعلق خاصة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بغية تحسين مستوى المعيشة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية، أي أن الدولة لا تسعى لتحقيق التشغيل الشامل كغاية أولى، بقدر ما تسعى لتكوين أيد عاملة منتجة، أي أنها بهذا المعنى تسعى لتحقيق الفعالية من خلال التوظيف الفعال للموارد البشرية المتوفرة باختلاف أعمارها ومستوياتها التعليمية.

وعليه فإن التوظيف الفعال للمهارات والقدرات والمواهب التي يتمتع بها الافراد يساهم بدرجة كبيرة في الحد من البطالة، ويمكن من تحقيق المشروع التنموي للمجتمع، كما أن هذا لن يتحقق إلا إذا تحصل

<sup>1</sup> - صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي، " التشغيل الكامل بين الحقيقة والخرافة"، مجلة: الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 2، 2016، ص 66، 65.

القائمون على وضع الخطط الاقتصادية والتنموية ، على المعلومات الكافية حول القوى البشرية العاملة والعاطلة ، من حيث تعدادها ، المستويات التعليمية و التأهيلية ، وكذا طريقة توزيعها على القطاعات المستخدمة الحكومية والخاصة .

ولهذا فان دول العالم الثالث تعاني من مشاكل وأزمات متنوعة في ميدان التشغيل ،ترجع بالأساس لعدم توجيه الأفراد وقوى العمل بصورة عامة نحو الأعمال والمهن المنتجة ، وعدم توزيعها بالشكل الذي يتناسب والمتطلبات المستجدة للمجتمع ، مع تحطيم طبيعة البنية الإنتاجية والاستهلاكية الأصلية لهذا الأخير ، حيث تراجع الاهتمام بالمهن والحرف المتداولة منذ القدم بين الأجيال المتتالية ، مما زاد في حركية العمل وارتفاع حدة البطالة .

وتوضح التجربة التنموية الجزائرية حالة عدم التوازن الهيكلي التي شهدتها البناء الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما أدى الى نشوء حالة من عدم التوازن في مستويات التنمية بين القطاعات المختلفة للإنتاج ، فقد عرف قطاع الصناعة ازدهارا وكذا قطاع البناء والتعمير ،بينما سجل قطاع الزراعة تراجعا ، وهو ما أدى فيما بعد لزيادة نسبة المستهلكين وتقلص نسبة المنتجين ، على الرغم من توفر الموارد البشرية المتنوعة ،الحاملة للكفاءات و المؤهلات العلمية والمهنية ، ويعزى هذا لانشغال الدولة الجزائرية في فترة ارتفاع العائدات البترولية ، بتوفير العمل لجميع أفراد الفئة النشطة حتى وإن كانت مناصب الشغل غير منتجة (improductif).

### المبحث الثاني : الإطار العام للسياسة العامة للشغل

تشكل السياسة العامة أحد المفاهيم المعقدة في العلوم السياسية والاجتماعية ،وهذا ما جعلها تحظى باهتمام بالغ من طرف الباحثين والمتخصصين في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية ،ويتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة العامة ككل ،والسياسة العامة التشغيلية كأحد أجزاء السياسة العامة .

المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة :

• تعريف السياسة :

- لغة

تجدر الإشارة إلى أن هناك خلطا بين مصطلح السياسات "policy" والسياسة "politics" ، وتظهر هذه المشكلة في اللغة العربية لا الإنجليزية ، حيث يشير " yehez el dror " أنه " لا يوجد في العديد من اللغات كلمة معادلة لكلمة "policy" تميزها عن القرار أو العلوم السياسية ، وهو ما سبب صعوبات معينة.<sup>1</sup> ، حيث تعبر السياسات "policy" عن قرارات ومخرجات الحكومة ، في حين تعبر السياسة "politics" على عملية الوصول الى الحكم وادارته ، وعليه يظهر أن هناك تداخلا بين المفهومين ، حيث تعد السياسة جزء من السياسات ، على اعتبار أن السياسات تشير لمخرجات النظام السياسي ، و السياسة تتعلق بالمدخلات و عملية تحويلها لمخرجات .<sup>2</sup>

- اصطلاحا :

هناك عدة تعاريف لمفهوم السياسة العامة وهذا يعود إلى تباين زوايا معالجة المفهوم من طرف المفكرين والباحثين ، ومن بين هذه التعاريف نذكر :

تعريف "دافيد إيستون" : السياسة العامة هي عملية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع<sup>3</sup> ، وذلك من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعل بين المدخلات ( مطالب الأفراد ) والمخرجات ( القرارات الحكومية ) والتغذية العكسية ( إرضاء الجماهير )

- تعريف "هارولد لازويل" : " فإنها من يحوز على ماذا ؟ متى؟ وكيف؟"<sup>4</sup>

- تعريف "توماس داي" : يمكن تعريف السياسة العامة باعتبارها نشاط حكومي هادف من خلال عدة

جوانب أهمها:<sup>5</sup>

<sup>1</sup>-Yehezkel Dror ,**public policy reexamined** , new burns wick transaction books,1983 ;p11.

<sup>2</sup> - عبد النور ناجي ، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر - مدخل الى علم تحليل السياسات العامة - ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2008، 2009، ص 14.

<sup>3</sup>-David Easton , **the analysis of political system** , 5 edition , edited by Roy Macridis and Bernard E,bowen ,Erwin Dorsey, George town the Dorsey press Homewoo,1977,p94.

<sup>4</sup>- Harold lasswell ,**policies :who gets what, when,how**, newyork,meridianbooks,1958,pp13-15.

<sup>5</sup> - Thomas R Day ,**understanding public policy** , new jersey ,prentice ;hall ;England cliffs,1992 ;pp22-23

- هي اختيار الحكومات لما تفعله أو لا تفعله ، ضمن مجال معين.
- هي عملية لضبط الصراع بين سلوكيات أعضاء المجتمع وبيروقراطيات التنظيم بشأن بعض الخدمات".
- **تعريف " جيمس أندرسون "** : " السياسة العامة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة " <sup>1</sup> .
- **تعريف "مارك ليندنبريك " و " بنيامين كروسي "** أن السياسات العامة هي عملية نظامية تتميز بمميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة والتعبير عن من يحوز على ماذا ؟ متى؟ وكيف؟ والتعبير أيضا عن ماذا يريد الجمهور ومن يملكه وكيف يمكن الحصول عليه. <sup>2</sup>
- **تعريف " وليام دان "** : إن السياسة العامة تشير إلى جزئين هما : <sup>3</sup>
- 1- معرفة السياسة: و يتضمن صياغة عدة أنواع من المعلومات متعلقة بنتائج وتقييم السياسات الخاصة بهذا المجال .
- 2- معرفة العملية السياسية : ويتضمن استخدام المعلومات التي تم تجميعها بصورة تحليلية بهدف تحسين عملية صنع السياسات العامة .
- **تعريف " كارل فردريك "** : " السياسة العامة هي مجموعة القرارات الحكومية المنظمة لكل ما
- يجب أن تفعله أو لا تفعله الحكومة في ظل معطيات الأوضاع القائمة " <sup>4</sup>
- **تعريف نجوى ابراهيم محمود :** السياسة العامة هي " وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته ،وهي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي ،ومن هنا كان ارتباطها بالقيم الأيدلوجية والأهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة ،والقيم والأهداف السياسية البديلة التي تتبناها أحزاب وقوى المعارضة " <sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة : عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ، 1999 ، ص15.

<sup>2</sup> - Marc Landenberg and Benjamin Gosby, **managing development : the political dimension** , new jersey , kumarain press,1981,p25.

<sup>3</sup> - William N Dunn, **public policy analysis :an introduction** , second edition , new jersey prentice hall,1994,pp15-27.

<sup>4</sup> - Carl Fredrick , **public policy and the nature of administrative responsibility**, edited by Francis E Rook, Toronto, little brown and company, 1984,p318.

<sup>5</sup> - نجوى ابراهيم محمود ، " مفهوم السياسات العامة "، مجلة الديمقراطية ، العدد 1 ، شتاء 2001، ص12.

- **تعريف رياض بوريش** : السياسة العامة هي " برامج عمل حكومية تجري بلورتها وتنفيذها لغرض إحداث تعديلات إيجابية داخل مختلف القطاعات ، وذلك بطريقة سلطوية أمره ، وعليه فإن الاضطلاع بهذه المسؤولية هو مظهر من مظاهر ممارسة السيادة على مستوى الدول ".<sup>1</sup>
- **تعريف "على الدين هلال "** : السياسة العامة بأنها مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين ، ويتم التعبير عن السياسات العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية.<sup>2</sup>
- **تعريف " منصور بن لرنب "** : ان السياسة العامة هي جزء لا يتجزأ من التدبير السياسي على غرار العقل والحزم والتعمير والتقدير ، لإصلاح الحال وتديبير الخلل لصالح افراد الأمة جمعاء ، وهي بمثابة هندسة أو صيانة الأهداف و الغايات في شكل برنامج محدد وهادف وإنساني من جهة ، وفي مفهومها العام هي اتجاه يوضح أسلوب التفكير في التحليل السلوكي أساسه استبصار الأزمات والإعداد للمستقبل من جهة ثانية ، كما أن رسم السياسات العامة والخاصة هي جزء من منظومة العلوم السياسية التي محورها الإصلاح وإدارة شؤون المدينة من جهة ثالثة"<sup>3</sup>.
- **تعريف عبد النور ناجي** : السياسة العامة هي : " مجموعة من القرارات والتصريحات ، لا تكون في كل الحالات معلنة في صورة قانون أو مرسوم أو لوائح أو خطط أو برامج تتعلق بمجال معين ، تصدر عن مؤسسات حكومية تعكس توازنات القوى في النظام السياسي لعلاج مشكلة ما أو الوقاية منها ".<sup>4</sup>
- **تعريف باربارة مكلينان** : السياسة العامة هي مجموعة النشاطات والتوجيهات الناتجة عن العمليات الحكومية ، والتي تأتي استجابة للمطالب المرفوعة من طرف النظام الاجتماعي الى النظام السياسي.<sup>5</sup>

- رياض بوريش ، "السياسة العامة العالمية ومفهوم الحكم العالمي" ،مجلة :الحوار المتوسطي ،العددان 13 ،14 ، ديسمبر 2016 ،ص 362.<sup>1</sup>

<sup>2</sup> - على الدين هلال وآخرون ، معجم المصطلحات السياسية ، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 1994 ،ص 212.

<sup>3</sup> - منصور بن لرنب ، " محاضرات في نظام الحكم في الإسلام لطلبة الدراسات العليا " ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية ، 2000 ، 2001 ،ص 120.

<sup>4</sup> - عبد النور ناجي ، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر - مدخل الى علم تحليل السياسات العامة ،مرجع سبق ذكره ، ص 23.

<sup>5</sup> -Barbara. N. McLennan ,**Comparative Politics and Public Policy** ,California ,Duxbury Press Adivision of Wadsworth,Inc,1980,p 28.

- **تعريف أحمد رشيد :** "السياسة العامة هي اتجاه عمل الحكومة ،لفترة زمنية مستقبلية ،بحيث يكون لها مبرراتها ،وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة وأداة ذلك التوجيه هي الحكومة " <sup>1</sup>.
- **تعريف موسوعة العلوم السياسية :** " السياسة هي برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات ، وهي عملية وضع وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير ، وقد أكد البعض على عنصر الإكراه فوصفت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدا ، أو اقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع ممارسة الإكراه داخل سياق علاقات القوة في المنظمات" <sup>2</sup>.
- **ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة العامة اجرائيا كما يلي: السياسة العامة هي:**
  - 1- نشاط حكومي .
  - 2- مقصود.
  - 3- هادف.
  - 4- يؤثر في المجتمع ويتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية .
  - 5- تتمثل السياسات العامة في شكل قرارات وقوانين و لوائح وبرامج ومخططات واحكام قضائية ومراسيم رئاسية .

### • خصائص السياسة العامة

تتميز السياسة العامة بالعديد من خصائص نذكر من بينها :

#### 1- السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية :

ويقصد بذلك " أن السياسة العامة تمثل الخيارات الحكومية ونشاطاتها الرسمية المتطورة والمستمرة ،فالحكومة تقوم بتبني سياسة عامة معينة إزاء مشكلة او قضية مجتمعية ، وتصدر بشأنها قانونا أو مرسوما ، او تعليمات نظامية او قرارات تحدد المسارات والنشاطات والأهداف ، التي ستكون من مهام المؤسسة الحكومية المعنية بتلك المشكلة أو القضية " <sup>3</sup> ، وبالتالي فالسياسات العامة

<sup>1</sup> - أحمد رشيد ،نظرية الادارة العامة - السياسة العامة والجهاز الاداري - ط 4، دار المعارف ،مصر 1976،ص 75.

<sup>2</sup> - محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد وآخرون ، موسوعة العلوم السياسية ، ج3، ذات السلاسل ،الكويت ، 1994 ،ص 451.

<sup>3</sup> - حسين أبشر الطيب ، "أهداف السياسات العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية " ، مجلة الإداري ، عدد 51 ، مسقط ، 1992، ص 49.

تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليس القرارات المنفصلة والمتقطعة ، فإنها تشمل مثلا المراسيم الصادرة بتشريع القوانين وكذا القرارات المنفذة لهذه القوانين.<sup>1</sup>

ويعد صنع السياسة العامة نشاط حكومي شامل وأوسع نطاقا من التخطيط الذي يتم عادة في إطار سياسة معينة ، كما أن التخطيط جهد فكري وعقلاني رشيد يعتمد أساسا على اتباع أسلوب علمي ، في حين رسم السياسة العامة يعتمد بالإضافة إلى هذا على المجهود الشخصي للمسؤولين الحكوميين وخبراتهم وآراء مستشاريهم ، كما يتطلب صنع ورسم السياسة العامة اشراك مؤسسات حكومية مختلفة ، و جدير بالذكر هنا أن درجة مساهمة المؤسسات الأساسية في رسم السياسة العامة ، تتباين من نظام إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى داخل نفس النظام<sup>2</sup>

## 2- السياسة العامة ذات سلطة شرعية :

تصدر السياسة العامة من طرف المؤسسات الرسمية في الدولة ، حيث تصدر في شكل قانون أو مرسوم معين ،ولهذا فالسياسة العامة تحمل بعد اجباري وتسلطي ، وهو ما يجعلها تختلف عن سياسات القطاع الخاص ، كما أنها تتميز بالشرعية هذه الاخيرة التي ترتبط بالسلطة الرسمية وبال دستور .<sup>3</sup>

### ✓ وفي ضوء ذلك يمكن التوصل إلى ما يلي :

إن السياسة العامة تمثل التزامات قانونية ، تتطلب الولاء من قبل المواطنين اتجاهها ، وهذه الالتزامات القانونية ، هي التي تميز السياسات العامة الحكومية ، عن السياسات الأخرى غير العامة .<sup>4</sup>

وبناء عليه فإن السياسة العامة فعل حكومي متعلق بالمؤسسات العامة الحكومية ، والتي تتصف بالشرعية ، لأنها على علاقة مباشرة بالسلطة الرسمية وتعمل في إطار ما يحدده الدستور ، حيث ينحصر نشاط هذه المؤسسات في تنفيذ ما تتبناه الحكومة و تود احداثه في المجتمع .

1 - جيمس اندرسون ، مرجع سبق ذكره ، ص16.

2 - ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص161.

3 - كمال محمد المغربي ، الإدارة والبيئة والسياسة العامة ، دار الثقافة ، عمان ، 2001 ، ص 46.

4 - حسن أبشر الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص50.

ومن ناحية أخرى إن السياسة العامة تركز على القانون ، وبالتالي يتعرض المواطن لعقوبات لعدم التزامه بها كالغرامات والسجن ...، كون السياسة العامة تحكم المجتمع بأكمله ويجب عليه العمل في إطارها.<sup>1</sup>

### 3- السياسة العامة منطقية وعقلانية

تمثل البديل أو البدائل التي يمكن تصنيفها وفقا للإمكانات المتوفرة ، بحيث تتم عملية الاختيار هذه بطريقة عقلانية فنية ، تأخذ بعين الاعتبار تكاليف السياسة و فوائدها ، كما أنها تكون قابلة للتنفيذ والقياس والتقييم والتحليل.<sup>2</sup>

### 4- السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية

وتأتي السياسة العامة غالبا استجابة كعرض لطلب عام عليها ، وتظهر هذه القضية خاصة في الأنظمة التي لها حساسية معينة لأراء المواطنين وبذلك تعبر السياسة العامة عن استجابة فاعلة من قبل الحكومة.<sup>3</sup>

### 5- السياسة العامة ذات طابع مجتمعي شمولي :

يتم تنفيذ مخرجات السياسة العامة بصفة شاملة على كل الأفراد الذين تخدمهم دون تمييز ، فالحكومة تصنع عدة سياسات عامة لتحقيق وحماية الصالح العام ، ومهما تنوعت مجالات هذه السياسات فإنها تنحصر في فئتين:<sup>4</sup>

1. فئة السياسات العامة ذات الطبيعة المادية : وتعني تلك السياسات التي تحتاج للإنفاق عليها من مصادر الأموال العامة ،من أجل معالجة القضايا القائمة والملحة .
2. فئة السياسات العامة ذات الطبيعة الرمزية : وتعني تلك السياسات ،التي تشمل توجهات الحكومة وأعمالها .

وكلا الفئتين تتسم بالشمولية ، وهو ما يجعل السياسة العامة تمثل عملية ذات علاقات وظيفية مع بيئتها او مجتمعها .

<sup>1</sup> -فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2001 ،ص46.

<sup>2</sup> -احمد مصطفى الحسين ، مدخل إلى تحليل السياسات العامة ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ،2002،ص24.

<sup>3</sup> - حسن أبشير الطيب ، مرجع سبق ذكره ،ص37.

<sup>4</sup> - Robert . L.Cord and James A. Medeiros , **Political science :An Introduction** ،New York, Mapleton century crofts, 1974,p61

6- السياسة العامة نشاط هادف ومقصود :

إن السياسة العامة تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين ، فالسياسات العامة في ضوء الأنظمة السياسية لا تتضمن أشياء تحدث توا<sup>1</sup>.

7- السياسة العامة هي ما تختار الحكومة عمله أو عدم عمله:

تندرج السياسة العامة التي تعتمدها الحكومة ضمن الحالات الثلاث التالية:2:

1- أن تتخذ الحكومة موقفا حياديا إزاء المشكلة المجتمعية المثارة من دون رضوخها لكل الضغوط ، ويمكن القول أن عدم اتخاذ الحكومة لموقف محدد ،يمثل في حد ذاته موقفا أو سياسة عامة إزاء القضية المجتمعية موضع الجدل .

2- لجوء الحكومة إلى توظيف أسلوب الإشارة ، وذلك بغية احداث رد الفعل المطلوب ،الذي يساعد في حل المشكلة دون تدخل مباشر منها .

8- السياسة العامة تعبير عن توازن بين الجماعات المصلحية :

تعتبر السياسة العامة عصارة لتفاعل مجموعة الأحزاب او الجماعات داخل كل حزب وجماعات المصالح ومؤسسات الحكومة الرسمية وغير الرسمية ،وذلك حسب طبيعة السياسة المعنية ،وعليه فالسياسة بهذا المعنى تتم من خلال التفاوض والمساومة ، إلا أن بعض هذه الجماعات المصلحية قد يكون لها الأثر البالغ في تشكيل السياسة العامة المعنية ووفقا لقوة نفوذها النسبي ، وفي بعض الأحيان يكون الجهاز الرسمي وسيلة لإعطاء الشرعية للسياسات التي يتم تطويرها في إطار النظام غير الرسمي<sup>3</sup>.

9- السياسة العامة تعكس الجدوى السياسية :

تمكن هذه الخاصية التي تتميز بها السياسة العامة من القيام بتقييم قبلي للأثار المتوقعة للسياسة العامة المعتمدة من قبل الاطراف المباشرة بتنفيذها ، حيث تعتبر الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة ، وهذا ما وضحه " ماتيوكن " ،الذي أكد على فائدة المجال الذي تغطيه السياسة العامة من حيث تنفيذها ونتائجها ،وذلك من خلال التركيز على معطيات المؤشر التقويمي لجدوى السياسة العامة ،

<sup>1</sup>- فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ،ص47.

<sup>2</sup>- احمد مصطفى الحسين ، مرجع سبق ذكره ،ص34

<sup>3</sup>- فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ،ص49

الذي يقوم على الاجابة على التساؤل التالي : إلى أي مدى تسفر أو سوف تسفر هذه السياسة العامة على تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها<sup>1</sup>؟

#### 10- السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام :

يستطيع صانعي وراسمي السياسات العامة وضع سياسة عامة معينة وذلك من خلال عدم فعل أي شيء وكأنهم يقومون ويؤدون شيئاً وهذا ما رآه "داي" حينما عرف السياسة العامة بأنها " اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين"<sup>2</sup>.

فقد تأمر السياسة العامة بتصرف معين ، كما قد تنهي عن القيام بتصرفات أخرى غير مقبولة ومرغوبة ، أو قد يكون عدم رسم سياسات أو عدم التزام هذه الأخيرة بالتصرف إزاء مشاكل أو قضايا معينة بمثابة توجه للحكومة ، بحيث قد تعتمد مثلاً سياسة عدم التدخل "laisser fair" أو رفع اليد "Hands off" في ميدان أو قطاع ما أو إزاء مشكلة أو قضية ما ، وفي هذه الأحوال فهي تؤثر من خلال هذه المواقف على السكان أو على المعنيين بهذه الأمور<sup>3</sup>. وبالتالي فإن طبيعة السياسة العامة ، سلبية كانت أو إيجابية يكون لها انعكاس على المعنيين بها<sup>4</sup>.

#### ● مكونات السياسة العامة :

تتكون السياسة العامة من العناصر الأساسية التالية :

#### ✓ المطالب الأساسية والاحتياجات :

وهي مجموعة الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها ، أو انجازها من قبل الموظفين الرسميين في الدولة بخصوص قضية أو مشكلة معينة ، وهي أيضاً تشمل كل القضايا التي تطرح على طاولة السياسة في الحكومة ، والتي تكون مرفوعة من طرف المواطنين ، وذلك بعيداً عن هويتهم واجناسهم وانتمائهم ، بحيث تشكل هذه القضايا مجموعة الاحتياجات الاجتماعية المختلفة والمتوقعة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن هذه المطالب تختلف في طبيعتها ، فقد تكون رغبة المواطنين أو المشرعين بأن تقوم الحكومة بعمل شيء معين<sup>5</sup> ، كما تعمل التنظيمات الموجودة في النظام السياسي

<sup>1</sup> -سلوى شعراوي جمعة ، صنع السياسة البيئية في مصر ، مركز البحوث الاجتماعية ، 1997 ، القاهرة ، صص 111-112.

<sup>2</sup> - فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ، صص 48-49.

<sup>3</sup> - جيمس اندرسون ، مرجع سبق ذكره ، صص 16.

<sup>4</sup> - فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ، صص 50.

<sup>5</sup> -محمد موقف حديد ، إدارة الأعمال الحكومية ، دار المناهج ، عمان ، 2002 ، صص 233.

كالجمعيات المحلية والأحزاب والنقابات وجماعات الضغط وقادة الرأي ووسائل الإعلام على تنظيم وتعبئة هذه المطالب ،حيث تساهم هذه التشكيلات في تقديم صورة معينة إلى الحكومة .<sup>1</sup>

تؤدي المشكلات والقضايا العامة المعروفة بالحكومة الى التحرك ،فالمطالب المقدمة من طرف المواطنين تعد سببا مباشرا لإثارة قلق الحكومة وشد انتباهها لدراستها والاستجابة لها بالفعل أو عدم الفعل ، فالمطالب المطروحة من طرف الأفراد والمواطنين تستدعي انتباه واضعي السياسات العامة ،ومن هنا تبدأ دراسة عملية صنعها .<sup>2</sup>

### ✓ القرارات :

وتتعلق بمجموعة التوجيهات والمحتويات التي تتخذها المؤسسات الرسمية ، أي كل ما يصدره المخولون قانونا ورسميا من أوامر وقوانين تعكس إرادة الحكومة المستجيبة للمطالب المقدمة ، كرد فعل إيجابي او سلبي لها ،والتي تشمل القرارات والأطر التشريعية المتخذة في صيغة القوانين .<sup>3</sup>

### ✓ مصادر السياسة العامة ومحتوياتها :

وتتعلق بالتفسير الرسمي لمحتوى السياسة العامة وبياناتها ،فهي تشمل كل الخطابات والإعلانات الرسمية والتصريحات الحكومية العامة ،الموجهة للمجتمع والرأي العام وللمعنيين ، والتي تعكس اتجاهات الحكومة وما تنوى القيام به لتحقيقها وكذا الموقف الحكومي الواضح إزاء المشاكل المطروحة.<sup>4</sup>

### ✓ مخرجات السياسة ونتائجها :

و تخص كل ما تم انجازه من مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي ، وهي بذلك تعبر عن استجابة النظام للمطالب الفعلية او المتوقعة التي ترده من بيئته ،" أي أنها الانعكاسات المحسومة الناتجة عن السياسة العامة ،في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلتمسها المواطنون عن الأعمال الحكومية ."<sup>5</sup>

1 - محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997 ، ص195.

2 - جمس اندسون ، مرجع سبق ذكره ،ص17.

3 - أحمد طباب ، "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر- دراسة حالة لمجلس الاقتصادي والاجتماعي- " ، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007،ص01

4 - فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ،ص63

5 - ناجي عبد النور ، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر - مدخل الى علم تحليل السياسات العامة، مرجع سبق ذكره ،ص 24.

وعيه فإن مخرجات السياسة العامة تعبر عن الجانب العملي والملموس من السياسات العامة، أي ذلك الجزء الذي تم تنفيذه على أرض الواقع .

### ✓ التغذية العكسية :

وهي صدى السياسة العامة في المجتمع وما تحققه من عوائد، سوى بالرضا والقبول أو بالرفض و التنديد ، كما يمكن أن تكون مقصودة أو غير مقصودة فلكل سياسة أثار معينة ، بحيث إذا كانت ناجحة وإيجابية تكون في المصلحة العامة وتحقق رضا الشعب ، أما إذا حدثت أثارها مضاعفات سلبية فلا بد من سياسة أخرى لاحقة لتعود العملية من جديد.<sup>1</sup>

### ● نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة :

يعد مفهوم السياسة العامة مفهوما حديثا في مجال العلوم السياسية والاجتماعية والانسانية، إلا أنه شهد تطورا تاريخيا، ويمكن تتبع مسار تطور مفهوم السياسة العامة من خلال ما يلي :

#### 1- مرحلة المدرسة الكلاسيكية :

تركز تفكير الباحثين والمفكرين خلال هذه الحقبة على نظام الحكم والبناء المؤسسي للحكومة وتبرير وجودها فلسفيا، ناهيك على الانشغال بدراسة الدستور وشكل الدولة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاث : التشريعية و التنفيذية والقضائية، من حيث التشكيل والصلاحيات التي تتمتع بها كل مؤسسة<sup>2</sup>.

وبناء عليه فقد اتسمت هذه الحقبة بدراسة وتحليل دور المؤسسات الرسمية فحسب، من دون دراسة دور الفواعل الأخرى في رسم ووضع السياسة العامة، على اعتبار أن الدولة كانت خلال هذه المرحلة هي المعيار الأساس للتحليل، وفي مقابل ذلك أغفلت العلاقة بين الجانب الدستوري المؤسسي ومحتوى السياسة العامة .

#### 2- مرحلة المدرسة السلوكية :

خلال هذه المرحلة تم الانتقال من دراسة المؤسسات الرسمية الى دراسة العمليات والسلوك، أي ان هذه المرحلة قد عرفت ظهور الاتجاه السلوكي لعلم السياسة الحديث، وقد انصب اهتمام السياسة العامة

<sup>1</sup> - Thomas .R. Day ,OP CIT, p45.

<sup>2</sup> -حسن أبشر الطيب، " المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة " ، مجلة الإداري، العدد 52 ،مارس 1993، صص 133-134.

خلال هذه الحقبة على دراسة :<sup>1</sup>

1. الأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي و الجماعي .
2. وظائف الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية .
3. العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية و الاجتماعية .
4. تقويم نتائج السياسات العامة في المجتمع المتوقعة وغير المتوقعة .

ولقد عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عودة تدخل الدولة ، وهو ما عبر عنه أحد المفكرين أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة<sup>2</sup> . وقد تميزت السنوات العشر الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بتصاعد الجدل والنقاش الفكري ، مما أدى الى ظهور مصطلح علم السياسة العامة بطابعه الفكري والتجريبي ، بحيث كان الكتاب المشترك للمفكرين " هارولد لازويل " و"ليدندر" تحت عنوان " علم السياسة - تطور جديد في نطاقه وطرائقه - الذي أصدر سنة 1951 ، فضل كبير في تطور مفهوم السياسة العامة ، وقد تم التطرق في هذا الكتاب للإطار التحليلي للسياسات العامة<sup>3</sup> ، حيث يقول "لازويل" " إن هناك اتجاها واضحا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود المتخصصة لتلك العلوم المختلفة ، ولهذا الاتجاه وجهان : ففي الوجه الأول هناك اهتمام وتركيز على احتياجات صنع السياسات من المعلومات وهو يركز على عملية صنع السياسات وتنفيذها ، أما الوجه الثاني والذي يهتم بتطوير محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات ، فإنه يقع خارج نطاق العلوم السياسية ."<sup>4</sup>

### 3- المرحلة ما بعد السلوكية :

وتقوم هذه المدرسة على مسلمة مفادها ان اضمحلال النموذج التقليدي بفعل التطورات التي حدثت على مستوى العلوم الاجتماعية ، وظهرت مدرسة شيكاغو للعلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والتغيرات الحاصلة في النظم السياسية وتغير موازين القوى ، كل هذا أدى إلى نشوء نموذج معرفي جديد

<sup>1</sup> - نصر محمد عارف ، أستمولوجيا السياسة المقارنة - النموذج المعرفي النظرية المنهج ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2002 ، ص 244

- زاهي بشير المغيربي ، السياسة المقارنة : اطار نظري ، ط 1 ، جامعة قارونس ، القاهرة ، 1996 ، ص 282.

- مبروك ساحلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .<sup>3</sup>

<sup>4</sup> - أحمد حسين مصطفى ، تحليل السياسات - مدخل للتخطيط في الأنظمة الحكومية ، جمعية الاجتماعيين ، الشارقة ، 1994 ، ص 31.

هو المدرسة السلوكية، والتي ارتبط ظهورها بصعود الولايات الأمريكية المتحدة كقوة عالمية مثلت بيئة للمدرسة السلوكية والتي سعت للوصول إلى نظرية عامة شاملة تنطبق على الزمان والمكان.<sup>1</sup>

كما تدعو هذه المدرسة إلى تحليل وتفسير المشكلات و صياغة سياسات لمعالجتها، وقد غدّى هذا التوجه المشكلات التي عانت منها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ومنها العنف العنصري، البطالة، حركة الحقوق المدنية والتورط الأمريكي في "الفيتنام"، كما تميزت هذه المرحلة بالانفتاح على التقاليد الماركسية من قبل كثير من الباحثين الأمريكيين، وأيضاً انجاز العديد من البحوث العلمية لحل المشاكل واعداد وتنفيذ وتقييم السياسات في ضوء آثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي.<sup>2</sup> وهو ما أدى إلى الانتقال من مرحلة المدرسة السلوكية إلى مرحلة ما بعد السلوكية أين تم تعميق مجال البحث الأكاديمي في مجال السياسات العامة.

وقد ترافق تطور مفهوم السياسة العامة مع تغير المفهوم التقليدي للسيادة و ثورة الاتصالات التي منحت حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول للمنظمات غير الحكومية، وتغيير سياساتها وتعدد الفاعلين في رسم السياسات ما يعرف "بشبكة السياسة العامة" -وتعاضد دور مؤتمرات الأمم المتحدة على مدار السنوات الأخيرة المتعلقة بالبيئة، المناخ، المرأة، الإرهاب، العنف.<sup>3</sup>، كما أدى تقديم الدول المانحة للدعم المادي الخاص ببرامج معينة، إلى توجيه و صياغة أولويات السياسات العامة للعديد من الدول، ويتضح ذلك خاصة من خلال سياسة صندوق النقد الدولي في تعامله مع الدول التي تلجأ إليه للاستدانة، حيث يطالبها باعتماد و تنفيذ سياسات معينة مثل سياسة - الوصفات الجاهزة -، و كل هذه العوامل ساعدت على ظهور ما يعرف بالسياسات العامة العالمية.<sup>4</sup>

ومنه نستنتج أن مفهوم السياسة العامة قد شهد العديد من التطورات، التي جعلت منه مفهوماً يتسم بالمرونة و الديناميكية، حيث أن الملاحظ على مفهوم السياسة العامة تطوره تبعاً لما يشهده المجتمع من أحداث، وذلك من أجل أن ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها كل حقبة.

<sup>1</sup> - نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص283.

<sup>2</sup> - سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004، ص29.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 35.

<sup>4</sup> - مصطفى عبد الله خشم، "تأثير صندوق النقد الدولي على السياسة العامة -حالة السياسة العامة الليبية للخصخصة -"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الوطني حول السياسات العامة في ليبيا بجامعة قاريونس، ليبيا 11-13- فيفري 2007، ص19، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 22-

● عمليات السياسة العامة :

تمر السياسة العامة بجملة من العمليات حتى تصبح قابلة للتطبيق وهذه العمليات هي :

1- إعداد وصنع السياسة العامة.

2- تنفيذ السياسة العامة .

3- تقييم السياسة العامة .

1- إعداد وصنع السياسة العامة :

- يمكن ضبط مفهوم عملية إعداد وصنع السياسة العامة من خلال ما تتميز به من الخصائص<sup>1</sup>:

1. تعود أي سياسة عامة إلى جهة معنية أو مسؤول معين ،لكن ليس من الممكن دائما تحديد الجهة أو الشخص المسؤول عن سياسة أو قرار ما بشكل قاطع .

2. تعد عملية إعداد السياسة العامة برنامج متصل ،يتضمن مجموعة من العمليات مثل ، عملية التخطيط وإعداد القرار والبرمجة ،حيث تشارك فيها عناصر كثيرة ،وتتمتع بدرجة متفاوتة من السلطة والصلاحيه داخل النظام السياسي .

3. إن درجة مساهمة المؤسسات السياسية في صنع السياسة العامة تتفاوت من نظام لآخر ، ومن مرحلة إلى أخرى داخل النظام السياسي .

4. تتميز عملية صنع السياسة العامة بطابع ديناميكي متحرك ،فهي خلاصة أو محصلة للتفاعل بين مجموعة من الافراد والجماعات والمصالح والمؤسسات الحكومية وعوامل خارجية ،بكل ما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات تمارسها الأطراف المعنية .

5. يندرج ضمن عملية صنع السياسة العامة العديد من الحسابات و الخيارات التي تتبع طرح تساؤلات منها : ماهي المصالح القومية ؟ كيف يتعامل النظام السياسي مع المطالب ؟ على أي أساس يتصرف صانعو القرار الرشيد؟ ماهي الضرورات السياسية ،الجدوى الاقتصادية ؟ العدالة الاجتماعية ؟

✓ أثناء عملية صنع السياسة العامة يحدث تفاعل لعدة انماط أبرزها :

1- المساومة :

تقوم المساومة على أساس المفاوضات المبنية على مبدأ أعطي وأخذ ، وعلى العمل على التقريب و التوفيق بين المواقف من اجل الوصول إلى حل يرضي الطرفين ، ويجب على المساوم ان يكون على

<sup>1</sup> - كمال المنوفي ، السياسة العامة و أداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1988، ص21.

دراية من إمكانياته ، وإمكانيات وتفضيلات الآخرين ، كما ان المساومة تحدث نتيجة شعور كل طرف بأن أي اتفاق أفضل من عدم الاتفاق ، وهي بهذا الشكل تعد حتمية تفرضها الرغبة في التوصل إلى حل.<sup>1</sup>

## 2- التنافس :

هو عبارة عن نشاط يمارس بين طرفين أو أكثر ،ويهدف من خلاله للوصول إلى المسعى ذاته ،ويتباين التنافس كما وكيفا من مجتمع إلى آخر ،بل وفي داخل المجتمع الواحد ففي بعض النظم ينحصر التنافس على المرشحين للمناصب السياسية ، بينما في نظم أخرى يكون التنافس على المناصب والسياسات العامة ويعتمد المساوم على تحقيق هدفه دون تقديم أدنى فائدة للخصم.<sup>2</sup>

## 3- الصراع :

ويحدث أثناء تعارض الأهداف بين الطرفين وخسارة أحدهما لا محالة ، وغالبا ما تدفع الكلفة الناجمة على استمرار الصراع إلى تسويته ،وقد يكون الصراع سلميا أو عنيفا.<sup>3</sup>

## 4- التعاون :

ويحدث عندما يكون الفاعلين يتوقعون الحصول على مكاسب و امتيازات أفضل ،وهم متعاونون مما يدفعهم ذلك إلى تبني سياسات عامة تحقق لهم الأهداف المرجوة.<sup>4</sup>

ويمكن تعريف عملية صنع السياسة العامة على أنها " تلك المنظومة الفاعلة والمستقلة والمتغيرة ( فكرا وعملا ) بالشكل الذي يعبر عن نشاط المؤسسات الحكومية الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها ، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية اللازمة ، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها وتطويرها ، وتقويمها ، كما يجسد تحقيق ملموس للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع " .<sup>5</sup>

<sup>1</sup> – Peter Merke New, **Modern comparative politics** ,New york, Holte , Rinehart ,1970,p386.

<sup>2</sup> - مبروك ساحلي ،مرجع سبق ذكره ،ص 33.

<sup>3</sup> -فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ،ص260.

<sup>4</sup> - كمال المنوفي ، مرجع سبق ذكره ،ص32.

<sup>5</sup> - فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ،ص38.

## • مراحل صنع السياسة العامة :

تمر عملية صنع السياسة العامة بجملة من الخطوات أهمها :

### 1- معرفة المشكلة :

تصنع وتعد السياسة نتيجة لوجود حالة من عدم الرضا العام، يتم رفعها في شكل احتجاجات تقتضي تحرك الحكومة والمؤسسات الرسمية، وهذا يعنى وصول القضية إلى الأجندة الحكومية<sup>1</sup>.

### 2- جمع المعلومات والبيانات حول المشكلة قيد الاهتمام :

يتم خلال هذه الخطوة جمع المعلومات والمعطيات الخاصة بالمشكلة وتبويبها، وذلك بغية دراستها وتحليلها، حيث أن توفر المعلومات حول المشكلة قيد الدراسة يسهل عملية صياغة البدائل والحلول .

### 3- صياغة السياسات والبدائل :

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل صنع السياسة، حيث يتم خلالها وضع مجموعة من البدائل التي يهدف من خلالها معالجة المشكلة قيد الدراسة، وهذا يتطلب من محلل السياسة العامة البحث من أجل معرفة مصدر كل بديل من جهة وتحديد تكلفة وعائد كل واحد من هذه البدائل من جهة ثانية، موظفا مختلف النظريات و طرق البحث العلمي هذا من جهة، كما يجب عليه من جهة أخرى احترام المنظومة الأخلاقية السائدة في المجتمع محل الدراسة<sup>2</sup>.

### 4- اختيار البديل:

ويتم في هذه المرحلة اختيار البديل المناسب، أي البديل الذي يحقق أكبر قدر من الأرباح وأقل قدر من التكاليف، ويمكن تطبيقه في ظل الامكانيات المتوفرة، وتتم المفاضلة بين مجموعة البدائل والسياسات المقترحة وفق مجموعة من المعايير ومن أهمها<sup>3</sup> :

- ✓ التكلفة الناتجة عن تطبيق البديل .
- ✓ مدى قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة .
- ✓ طبيعة المعالجة التي يستخدمها لمعالجة المشكلة – كلية أو جزئية – .
- ✓ قياس درجة تكيف البديل مع أهداف السياسة العامة .

<sup>1</sup> - أحمد مصطفى حسين ، مدخل إلى تحليل السياسات العامة ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، 2002 ، صص 256-257

<sup>2</sup> - عبد الرحمان أحمد هيجان ، " دور تحليل السياسات العامة في حل مشكلاتنا المعاصرة " ، مجلة الادارة العامة ، العدد 55 ، 1987 ، صص 118

<sup>3</sup> - حسن أبشر الطيب ، الدولة العصرية دولة المؤسسات ، الدار الثقافية للنشر ، مصر ، 2000 ، صص 169 .

✓ تحديد الزمن المطلوب من أجل تحقيق الهدف ونتائجه .

## 5- اتخاذ القرار :

وهي مرحلة الحسم فخلالها يتم تبني واعتماد السياسة العامة ، والتي تصدر في شكل قرار من قبل المؤسسات الرسمية المختصة.<sup>1</sup>

## 6- تنفيذ السياسة :

ويتم خلال هذه المرحلة ترجمة السياسة العامة في شكل أفعال ، أي الانتقال من الطابع الستاتيكي للسياسة العامة إلى الطابع الديناميكي الحركي .

## 7- التقييم :

حيث يتم هنا الموازنة والمقارنة ، بين الأهداف المسطرة والمرجو تحقيقها وبين ما تم تحقيقه فعلا على أرض الواقع ، ويمكن استخدام التقييم كأداة تهتم بعمليات تشغيل البرامج لتقديم معلومات راجعة "تغذية عكسية" للمشاركة في عمليات صنع السياسة العامة السابقة ، كما تساعد عملية التقييم في تحديد الآثار غير المرغوبة وغير المقصودة للسياسة.<sup>2</sup>

## 2- عملية تنفيذ السياسة العامة :

### • تعريف عملية تنفيذ السياسة العامة :

تعني عملية تنفيذ السياسة العامة تحويل السياسة الى واقع ملموس ، أي أن هذه المرحلة تمثل الانجاز الفعلي والذي يتم بمقتضاه التفاعل التطبيقي بين الأهداف والاعمال اللازمة لبلوغها ، حيث أن الادارة الحكومية هي عبارة عن جملة الأنشطة اللازمة لتخطيط برنامج العمل ، وذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة من جهة ، وتنفيذ هذا البرنامج والتحقق من أن النتائج منسجمة مع ما ترمي السياسة العامة الوصول اليه من جهة أخرى<sup>3</sup> ، ويتطلب تنفيذ السياسة العامة توفير الوسائل والإمكانات المادية والبشرية من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة.<sup>4</sup>

1- كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1987 ، ص 294

2 - نفس المرجع ، ص 294.

3 - علي محمد عبد الوهاب ، الادارة بالأهداف ، مكتبة غريب ، القاهرة ، 1977 ، ص 248.

4 - فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 273.

تعتبر عملية تنفيذ السياسة العامة عن أداء البيروقراطية الحكومية، كما تعبر أيضا على تدخل جهات من خارج الحكومة، ولهذا هي عملية تتصف بالتعقيد، إلا أنها تتطلب مرونة وحركية مستمرة، وهو العامل الذي يصعب تحقيقه، خاصة في ظل النظم المعاصرة، على اعتبار أن السياسة العامة يتولى تنفيذها نظام إداري ضخم ومعقد.<sup>1</sup>

وجدير بالذكر أنه ليس الجهاز الإداري فقط من يتولى عملية تنفيذ السياسة العامة، بل تتدخل في هذه العملية أجهزة أخرى، مثل وسائل الإعلام والمحاكم والجماعات الضاغطة و الأحزاب السياسية، والتي تؤدي دور المراقب والمتابع لعملية التنفيذ.<sup>2</sup> بحيث يبرز دور هذه التشكيلات في الأنظمة الديمقراطية المفتوحة أكثر منه في الأنظمة التسلطية والديكتاتورية المنغلقة على نفسها، حيث يفتح النظام الديمقراطي المجال لهذه التنظيمات للمشاركة في تنفيذ السياسة العامة من خلال منحها حق المراقبة والمتابعة، بخلاف النظم الديكتاتورية التي تقوم بقمع هذه التنظيمات وأدائها في مهدها .

### • مراحل تنفيذ السياسة العامة :

تمر عملية تنفيذ السياسة العامة بعدة مراحل نذكرها فيما يلي :

1. وضع الخطة التنفيذية : - تحديد الأهداف ورصد الوسائل اللازمة للتنفيذ -
2. تقسيم وتنسيق العمل .
3. توجيه وقيادة الموظفين .
4. -تقييم التنفيذ : وذلك من خلال الوقوف على حالات الانحراف عن تحقيق الأهداف قبل حصولها أو أثناء حصولها بغية معالجتها<sup>3</sup>.

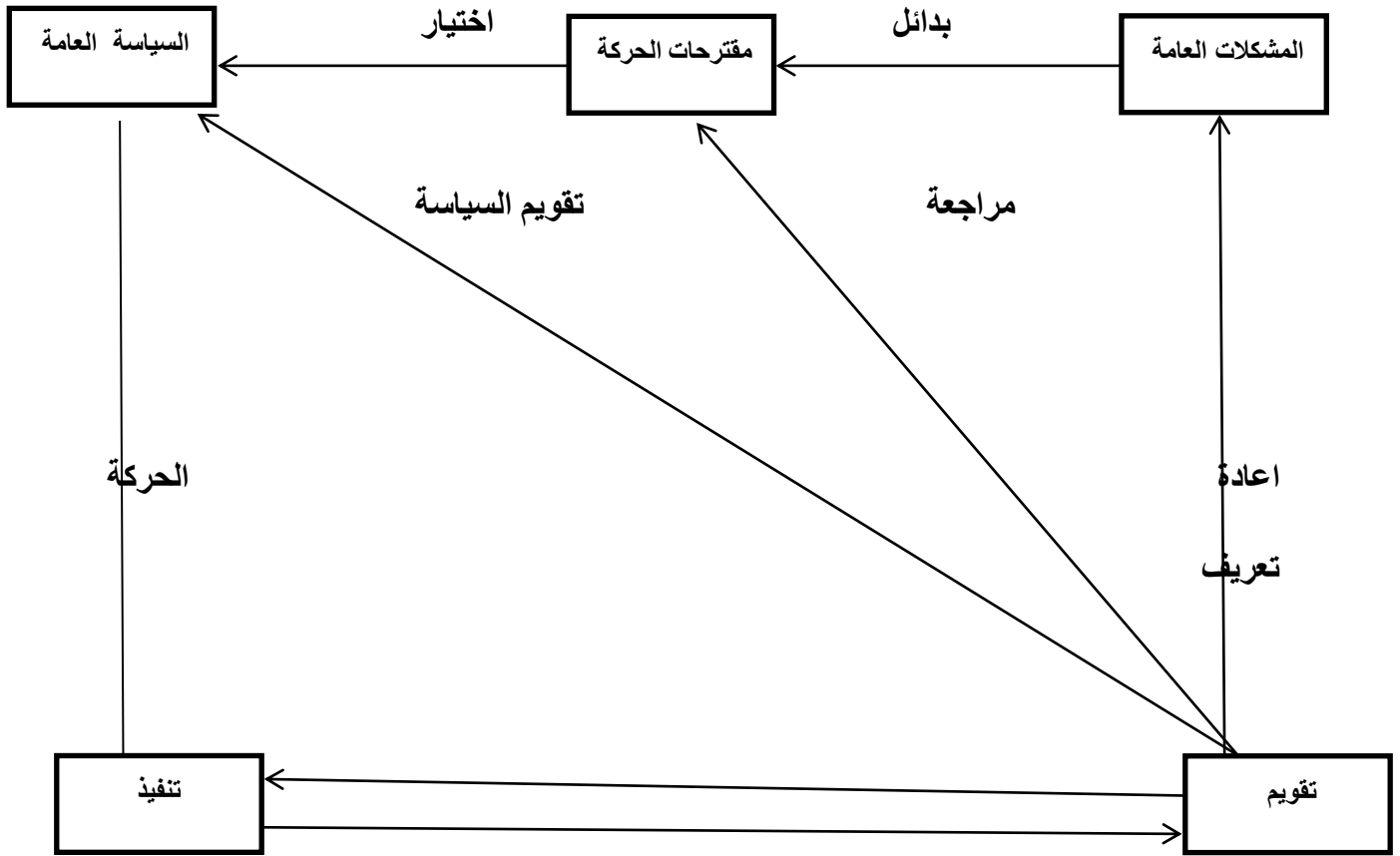
وبناء على عرض عمليات السياسة العامة، يمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي الذي يبين دورة حياة السياسة العامة .

<sup>1</sup> - بيتر دراكر ، الإدارة : المهام ، المسؤوليات ، التطبيقات ، ترجمة : محمد عبد الكريم ، ط1 ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996 ، ص85

<sup>2</sup> - ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سبق ذكره ، ص171-ص172.

<sup>3</sup> -محمد قاسم القريوتي ، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة ، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، 2006 ، صص260-266.

- الشكل رقم 01 : دورة السياسة العامة



المصدر : السيد عبد المطلب غانم ، " المجالس القومية المتخصصة نحو دعم قرارات السياسة العامة "، سلسلة منتدى السياسة العامة 11-نوفمبر 2001، ص11.

**المطلب الثاني : تعريف السياسة العامة للشغل**

بعد التعرض لمفهومي التشغيل والسياسة العامة يمكن الآن ضبط مفهوم السياسة العامة للشغل ،ويعرّف أن السياسة العامة للشغل هي أحد مفاهيم العلوم الاجتماعية والانسانية فقد تعددت التعاريف حولها ونذكر منها:

1- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) : " سياسة التشغيل هي مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد الرزاق مولاي لخضر ، " تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر ، 2000-2011 " ، مجلة الباحث العدد 06 ، ، 2012 ، ص192.

2- **السياسة العامة للشغل هي :** " الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة ، وفي إعداد وتكوين أفرادها ، وفي تنظيم العلاقات بين العمال وارباب العمل أفرادا كانوا أو شركات أو مؤسسات عامة ، وخاصة عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين ، وتعكس سياسة التشغيل ايدولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه".<sup>1</sup>

3- **السياسة العامة للشغل "** هي السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق".<sup>2</sup>

5- **السياسة العامة للشغل هي** عبارة عن منظومة من الإجراءات النوعية ،تتمحور حول سوق الشغل ، بحيث تؤثر هذه الإجراءات على جهة الطلب ،والجزء الآخر على جهة العرض ، كما يمكن أن يكون التأثير على الجهتين معا .<sup>3</sup>

6- **السياسة العامة للشغل هي** الأسلوب الذي تعتمده الحكومة من أجل توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة ، وإعداد وتكوين أفرادها ، وتنظيم العلاقات بين العمال و أرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين ،وتعكس السياسة العامة للتشغيل إيدولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرية العمل وحق المواطن فيه.<sup>4</sup>

- **وبناء على ما سبق يمكن تعريف السياسة العامة للشغل اجرائيا على النحو التالي :**

السياسة العامة للشغل هي جملة التدابير والإجراءات التي تعدها وتعتمدها الحكومة وتعمل على تنفيذها بالتعاون مع جهات أخرى مثل القطاع الخاص ،من أجل خلق وزيادة فرص العمل ورفع مستوى التشغيل بهدف التقليل من البطالة أو القضاء عليها.

### • أنواع السياسة العامة للشغل :5

يمكن تقسيم السياسة العامة للشغل إلى نوعين ،حيث تتعلق الاولى بمجموعة التدابير السلبية والتي تتضمن مجموعة التحويلات التي يسعى من خلالها لتعويض فقدان الدخل لبعض الأفراد أو الفئات من

<sup>1</sup> - بلقاسم سلاطنية ، " التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه ، علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة قسنطينة ، ، 1995 ، 1996 ،ص61.

<sup>2</sup> - زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الإدارية " انجليزي ، فرنسي ، عربي ،ط2 ، دار الكتاب ، بيروت ، 1994 ، ص178.

<sup>3</sup> -عبد القادر زياني ، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على التشغيل ، مقال متوفر على الموقع :

- <http://algerienexpert-maktodsblog.com/date/2010/12> ،تم تصفح الموقع بتاريخ : 11-6-2016

<sup>4</sup> -بلقاسم سلاطنية ، مرجع سبق ذكره ،ص61.

<sup>5</sup> - عبد الرزاق مولاي لخضر ، مرجع سبق ذكره ،ص192.

القوى العاملة ، على غرار اعانات البطالة و التعويض عن التقاعد المبكر ،أما النوع الثاني فيتعلق بجملة التدابير الايجابية التي تهدف لتهيئة الظروف المناسبة من أجل دخول العاطلين لسوق الشغل ،وذلك على غرار تقديم المساعدة في البحث عن العمل والتدريب بم يتناسب ومتطلبات سوق الشغل ،الانشاء المباشر لمناصب الشغل ،واعانات الاستخدام ،والأشغال العامة ،وتقديم العون لأولئك الذين يشتغلون لحساب أنفسهم ،وتدابير تشجيع الحراك ، و على العموم فإن تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال تدرج ضمن السياسات السلبية ،بينما تدرج البرامج التي تسعى لتحفيز الإنشاء المباشر لمناصب الشغل و توطيد الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن الشغل ضمن التدابير الايجابية .

وعليه يمكن أن نستنتج أن السياسات العامة للشغل منقسمة الى سياسات تعمل بشكل نشيط و مستمر ،تهدف لتحقيق الفعالية في التشغيل ،من خلال العمل على القضاء الفعلي على البطالة ،وذلك من خلال العمل على خلق مناصب شغل حقيقية ،وسياسات أخرى تعمل ببطء ،ولا تقدم حلوًا فعالة للحد من البطالة وانما تكتفي بالتقليل منها كحد اقصى .

### • أهداف السياسة العامة للشغل :1

تهدف السياسة العامة للشغل إلى :

1. العمل على توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة والراغبة في العمل .
2. العمل على ضمان الاستقرار في العمل ،وذلك من خلال حماية العامل من أي فعل تعسفي .
3. زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية .
4. ضمان الدخل المناسب لكل فرد من أجل تحسين مستوى المعيشة.

وعليه يمكن تلخيص أهداف السياسة العامة للشغل في :

1. توفير مناصب شغل .
2. العمل على تحقيق الاستخدام الامثل للقوى العاملة.
3. ضمان الدخل المناسب.

<sup>1</sup> - عمار رواب و صباح غربي ، مرجع سبق ذكره ،ص73.

### المبحث الثالث : مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي .

يعتبر مفهوم "سياسة الإنعاش الاقتصادي" من بين المفاهيم المركبة والمعقدة وعليه سيتم في هذا المبحث دراسة هذا المفهوم ، من خلال مطلبين ، حيث يتناول المطلب الأول تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي وتحديد أهدافها ، أما المطلب الثاني فيتناول مبادئ ووسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.

#### المطلب الاول : تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي

يتكون مصطلح سياسة الإنعاش الاقتصادي من ثلاثة مصطلحات رئيسية ، وهي "سياسة " و" الإنعاش" و"الاقتصاد " ، أي أنه مصطلح مركب من ثلاث كلمات ، وحتى يتم تحديد مفهومه لا بد من الوقوف على كل مصطلح على حدا .وبم أن مصطلح "السياسة" قد تم التعرض له سابقا فسوف نكتفي في هذا الإطار بعرض كل من مصطلح " الإنعاش" و" الاقتصاد " .

#### • تعريف الإنعاش<sup>1</sup>

- إنعاش : مصدر أنعش
- إنعاش المريض : إعادة الحركة إلى أعضائه بعد غيبوبة أو صدمة أو غرق .
- غرفة الإنعاش في المستشفى : غرفة مزودة بأجهزة تساعد على عودة الحركة والحيوية إليه .
- إنعاش الاقتصاد الوطني : تنميته وتطويره .
- انعش ، ينعش ، إنعاشا ، فهو منعش والمفعول منعش .
- انعشه الله ، سند من عزمه وكونه وساعده على الخروج من الصعاب .
- أنعش الطبيب المريض بمادة كذا : بعث فيه الحياة بعد إغماء وخمود أي جعله ينعش ، يتقوى
- انعشه من كبوته : أنهضه وقوى بأسه .
- ينعش العصير الجسم : يقوي ، يبعث قوة في الجسم .
- أنعش اقتصاد البلاد ، أنهضه اقامه .
- انعش في نفسه أملا جديد : احيا الأمل وأججه .
- انعش مسكينا : سد فقره وانعشه ، وربح قليل حصل عليه من تجارته .

<sup>1</sup> - معجم المعاني الجامع ، معجم عربي -عربي ، مقال متوفر على الموقع :

- http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%D9 - ،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/11/08

- انعش: حركة إنهاض واحياء " ومنه جاء إنعاش اجتماعي ، إنعاش اقتصادي " .

### 1- الاقتصاد :

مصطلح الاقتصاد له العديد من المعاني ، ولكن في هذا المقام يتم التعرض لكل ماله علاقة بالمال والانفاق ، وفي اللغة العربية يحدث عادة الخلط بين كلمتين تمت ترجمتهما من الإنجليزية الى العربية على النحو التالي :

- Economy : ترجمت اقتصاد .

- Economics: ترجمت إلى علم الاقتصاد أو الدراسة المنهجية للإقتصاد \*

ويعد "الاقتصاد السياسي " أحد فروع الاقتصاد والذي يعني لغة :

- اقتصاد سياسي: "political economy" ، "économie politique" ، والذي اشتق من ثلاث كلمات إغريقية ينصرف معناها إلى "قواعد ذمة المدنية " وهي "بيت" " ذمة " "Oikos" ، قواعد " قانون" ، "Nomos" ، مدينة " polis"<sup>1</sup>

لذلك فإن مصطلح " الاقتصاد السياسي" يقصد به : جملة النصائح والإرشادات التي تعطي للأمير أو الملك حتى يدير مالية المدينة أو الدولة وهذا يحمل معنى " السياسة الاقتصادية"<sup>2</sup>، والتي تمثل جزءا من الاقتصاد السياسي ، كما أن مصطلح " قواعد ذمة المدنية " يقصد به حاليا "علم المالية العامة " وعليه فالإقتصاد السياسي هو علم نظري شامل له موضوعاته ومناهجه ونظرياته وقوانينه.

- السياسة الاقتصادية : هي فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري ، وهي

تشير في معناها إلى مخطط " الدولة أو الوحدة الاقتصادية "" شركة ، مصنع ... " لفترة معينة

لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.<sup>3</sup>

### • تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

بعد عرض وضبط كل من مصطلحي " الإنعاش" و" الاقتصاد" يمكن ضبط مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي كمايلي :

\*- بعض الكلمات في اللغة الإنجليزية تنتهي باللفظة اللاحقة "ics" لتعني علم أو دراسة أو معرفة كذا .

1 - رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، ط1 ، دار النهضة العربية ، مصر 1975 ، ص10.

2 - أنطوان أوب ، دروس في الاقتصاد السياسي ، ج 1 ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا ، 1965 ، ص7.

3 - نفس المرجع ، صص 5-6.

هناك العديد من التعاريف لمصطلح سياسة الإنعاش الاقتصادي، ولكن جدير بالذكر أن هذه السياسة تستمد مبادئها من النظرية الكينزية\*، و تسلم بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

### وعليه نقصد بإنعاش الاقتصادي :

يمثل الإنعاش الاقتصادي حل لمساعدة الناس على الاعتماد على الذات من خلال دعم جهودهم لإعادة البناء ، فضلا على التركيز على استعادة النظام الاقتصادي الذي يعملون في اطاره وعليه فإنه يمهد الطريق للإنعاش على المدى الطويل من خلال ضمان الحوافز لرجال الأعمال والشركات المحلية الصغيرة حتى لا تختفي<sup>1</sup>.

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي ، أنه يمكن استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة ، وذلك لتقوية وزيادة الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود ، على اعتبار أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تعد أحد أهم وسائل سياسة الميزانية التي تلجأ إليها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ، وبالتالي فهي سياسة مؤقتة بالدرجة الأولى ،تسعى إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة ، تتعلق أساسا في الوسائل الميزانية ، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية ، وتندرج هذه السياسة ضمن التوجه "الكينزي" ، وتدعو لضرورة اعتماد برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الأنفاق " الخاص و/او العمومي "، "الاستهلاكي و/أو الاستثماري بغية تشجيع الإنتاج "تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب " ، و بالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة ، كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض " بمعنى مختلف نسبيا عن سياسة جانب العرض " supply side economics "التي يدافع عنها الليبراليون الجدد بمثابة سياسة إنعاش ، على اعتبار أن الهدف منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي، لكن بتنشيط العرض " بدلا من الطلب " على الرغم من كونها ذات طابع هيكلية أكثر من ظرفي<sup>2</sup>.

\* - Keynesian economics: أسس هذه النظرية الاقتصادية البريطاني " جون مينارد كينز " وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد أي " الاقتصاد المختلط " حيث يختلف "كينز" مع السوق الحر ( دون تدخل الدولة ) أي أنه مع تدخل الدولة في بعض المجالات ، كما أنه يعتقد في نظريته ان اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الأفراد على مستوى الاقتصاد الجزئي كما يعتقد أن من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد خصوصا إبان الكساد الكبير ، وعليه فإن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ،لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات ، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف .

<sup>1</sup> - الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية - مشروع أسفير - ، "تعميم الإنعاش الاقتصادي في برمجة مخطط الاستجابة الإنسانية" ، 11 ماي 2014.مقال متوفر على الموقع :

[http://www.sphereproject.org/sphere/ar/news/mainstreaming.economix\\_recovery.into/humanitarian-respome.programing](http://www.sphereproject.org/sphere/ar/news/mainstreaming.economix_recovery.into/humanitarian-respome.programing)

تم تصفح الموقع بتاريخ : 17 - 8 - 2016.

<sup>2</sup> -محمد مسعى ، " سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث ، عدد 10 ، 2012 ، ص148.

- سياسة الانعاش الاقتصادي :هي سياسة مالية انفاقية ، حيث "ينبغي على الدولة تخصيص نفقاتها فقط على تلك الأنشطة الأساسية التي تعزز المنفعة الاقتصادية والاجتماعية"<sup>1</sup>.

- وبناء على ما سبق يمكن تعريف سياسة الانعاش الاقتصادي اجرائيا على النحو التالي:

تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي برنامج عمل تعتمد الحكومة من أجل تحريك الاقتصاد ودفعه ،ويكون محدد بمدة زمنية ،ويسعى بالدرجة الأولى لدعم الاقتصاد وتخليصه من حالة الركود التي يعاني منها ،من خلال العمل على تحفيز العرض والطلب من أجل دعم النمو وزيادة الانتاجية وامتصاص البطالة .

### • أهداف سياسة الانعاش الاقتصادي :

تتمثل أهداف سياسة الانعاش الاقتصادي في <sup>2</sup>:

- 1- تنشيط الطلب الكلي الفعال .
- 2- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ،ومناصب الشغل .
- 3- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية ،من شأنها أن تعيد بعث النشاطات الاقتصادية وتلبي المتطلبات والاحتياجات الضرورية للسكان فيم يتعلق بالتنمية البشرية .

### المطلب الثاني : مبادئ ووسائل سياسة الانعاش الاقتصادي

#### • مبادئ سياسة الإنعاش الاقتصادي

من أجل تطبيق سياسة انعاش اقتصادي ناجحة لابد من توفر مجموعة من الأسس نذكر من بينها:<sup>3</sup>

1. قدرة المؤسسات على القيام باستثمارات جديدة ،و ذلك يستلزم توفير الوسائل اللازمة لزيادة الانتاج ،أي العمل على خلق مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب .
2. يجب أن يكون هناك اتجاه قوى لتلبية الطلب - الاضافي خاصة -،بواسطة المنتجات الأجنبية ، حيث أن تداعيات سياسة الانعاش -على التشغيل خاصة- يكون في هذه الحالة ضعيفا ، كما يمكن أن يؤدي إلى اضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني .

<sup>1</sup> - أمال معط الله ،"اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012"- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان ،2014-2015،ص25.

<sup>2</sup> - راضية إسمهان خزار و حدة عطالله ، "انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة في الجزائر "، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة ،يومي 11-12 نوفمبر 2014،ص5.

<sup>3</sup> - محمد مسعى ،مرجع سبق ذكره ، ص 149.

3. يجب أن لا تؤدي الزيادة في الانتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد ،فهذا سيؤدي بدوره لتراجع رصيد الميزان التجاري .

4. يجب على المؤسسات أن لا تتجه نحو رفع نسبة الأرباح ، بدلا من زيادة الكميات المنتجة "لتلبية الطلب الإضافي"<sup>1</sup>

وعليه يمكن القول أن سياسة الانعاش الاقتصادي تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام " PIB effectif " ، لم يسجل تضخما كبيرا ،كما أنه لم يشهد عجزا خارجيا كبيرا، ويدنو بدرجة كبيرة من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن " PIB potentiel " ،والذي يقصد به التوظيف التام للقدرات الانتاجية ،وهو ما يستلزم اجراء مقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي ،أي حساب الفرق بينهما أو ما يسمى بفجوة \*OKUN<sup>2</sup>.

### • وسائل سياسة الانعاش : 3

إن الحديث عن وسائل تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي يعني الانتقال من الجانب النظري لهذه السياسة الى الجانب التطبيقي ،وهو ما يطرح مسألة تمويل هذه السياسة ،حيث أن الهدف من سياسة الإنعاش الاقتصادي في هذه المرحلة لا يتوقف عند حدود ضمان فعالية التنفيذ ،وإنما أيضا البحث في كيفية تمويل هذه السياسة مستقبلا ،و من أجل نجاح تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا.

#### 1- تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب :

يمكن تطبيق سياسة الانعاش من خلال توظيف واحدة أو أكثر من هذه الوسائل :

1. وتعلق بمختلف أنواع التحويلات الاجتماعية التي تمنح للأفراد مثل منح البطالة والمساعدات الاجتماعية... الخ وتشمل كذلك سياسات الدعم الموجهة لبعض السلع الأساسية ،وبالتالي تقوم هذه التحويلات بتحفيز الطلب .

<sup>1</sup>-Janine Brémont, **mieux comprendre l'économie**, éditions liris paris,1991,p323.

\*- يعتبرقانون " أوكن " لصاحبه"Anthunmelvin OKUN" من أهم القوانين التجريبية التي تقيس مدى تأثير النمو على التشغيل وهناك صيغتان رياضيات لهذا القانون :الصيغة الأولى : تسمى صيغة الفجوة"Gap version" أما الصيغة الثانية : صيغة الفروقات " Difference version " ،بالنسبة لصيغة الفجوة ، فإن نسبة النمو من نقطة إلى ثلاثة نقط مئوية تخفض معدل البطالة ب3/1 إلى نقطة واحدة مئوية ، وهذه العلاقة تجريبية وليست صيغة رياضية مضبوطة وتختلف باختلاف البيانات من دولة لأخرى ، لكنها تعكس متى كانت العلاقة قوية ، مدى استفادة النمو من التشغيل : وظيفة النمو هو زيادة التشغيل و بالتالي محاربة البطالة والفقير .

<sup>2</sup>- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006،ص37.

<sup>3</sup> - محمد مسعى ، مرجع سبق ذكره ،صص148-149

2. يؤدي الانفاق العمومي الكلي "الاستهلاكي والاستثماري" الى زيادة طلب الدولة في حد ذاتها على مختلف السلع والخدمات .
3. تساهم مشاريع الأشغال الكبرى مثل مشاريع - البنى التحتية - في التخفيف من حدة البطالة ،حيث يمكن اعتبار ذلك حل ظرفي الى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش مجددا ،وبالتالي خلق فرص شغل حقيقية للعاطلين عن العمل .
4. تؤدي سياسة خفض الضرائب الى رفع دخول الأفراد ، ومن ثم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وانهاشه .

## 2- تطبيق سياسة الانعاش بواسطة العرض :

ترمى إلى انتاج سلع وخدمات من قبل المؤسسات بأقل كلفة وأكثر جاذبية ،ويكون تدخل الدولة هنا " الغير مباشر" من خلال وسلتين هما :

1. تخفيض الضرائب على الشركات المنتجة ،وهو الأمر الذي يحفز الاستثمار الخاص .
2. الاعتماد على الاستثمارات العمومية بغية تسهيل عمل المؤسسات و تحفيزها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها ، مثل : تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج التكوين المهني والجامعي ، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة... الخ .

إن هاتين السياستان يمكن التعبير عنهما بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين ،وتعتبر السياسة المالية عموما فعالة بدرجة كبيرة في البلدان النامية ،وهذا اذا قورنت مع وسائل السياسة الاقتصادية الأخرى ،خاصة ما يتعلق بالسياسة النقدية ،ويعزى السبب في ذلك لعدم وجود رؤوس أموال حقيقية في هذه البلدان ،وهو ما يجعل السياسة النقدية عاجزة عن بلوغ غايات السياسة الاقتصادية ،بخلاف أدوات السياسة المالية التي أدى اتصالها المباشر بأمور الحياة اليومية للمواطنين في البلدان النامية الى التأثير في معدلات الأنفاق العام والخاص والاستثمار من جهة ،وفي تحريك عجلة الاقتصاد وانهاشه من جهة أخرى ،حيث أن تغير نسبة ضريبة ما ، ينعكس بشكل سريع على التوجهات الاستهلاكية للمجتمع ، بينما لا يحدث هذا التأثير عندما يتغير سعر الفائدة في إطار السياسة النقدية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي -بين النظرية والتطبيق- ، ط 7 ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2006،ص325.

## خاتمة الفصل

نستنتج مما سبق أن هذه المفاهيم وان تعددت الدراسات النظرية حولها تبقى قيد البحث ، كونها تندرج ضمن مفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية والسياسية ، والتي لا يمكن تحديد مفهوم واحد جامع وشامل لها ، على اعتبار أن المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية والسياسية تعالج ظواهر تتعلق بسلوك الانسان من جهة ، كما أنها تبقى مرهونة بالتطور الذي يمكن أن يحصل على الصعيد الإقليمي والدولي والمحلي من جهة ثانية ، والتي تؤثر لا محالة على صياغة هذه المفاهيم وتحديد معالمها ، مما يجعلها مفاهيم مطاطية ومتحركة وغير ثابتة تتغير بتغير الظروف .

وعليه يتعين على الباحثين التحكم في استعمال هذه المفاهيم والعمل على توظيفها في إطار يخدم الدراسة ويتماشى مع أهداف وطبيعة البحث ، وبناء على هذا فقد تم توظيف هذه المفاهيم في الدراسة وفق ما يتماشى وتوجهات البحث ، الذي يعنى بدراسة سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) كبرنامج وخطة عامة لدعم الاقتصاد الوطني ، حيث يتم التركيز على دراسة وتحليل وتقييم سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي في مجال الشغل ، وجدير بالذكر أن هذه المفاهيم تبقى محل بحث ونقاش فكري على المستوى النظري ، كما تظل تخضع للثقافة السائدة وما تشهده الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من تطورات .

الفصل الثاني : واقع السياسات العامة للشغل في الجزائر 1962-1999.

مقدمة الفصل

المبحث الأول : تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل الاقتصاد

الاشتراكي 1962-1989.

المبحث الثاني : تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل التحول

لاقتصاد السوق 1989-1999.

خاتمة الفصل

### مقدمة الفصل :

يشكل التشغيل مطلباً اقتصادياً واجتماعياً، ينبغي إدراجه ضمن أولويات الأجندة الحكومية، و قد عملت الدولة الجزائرية منذ السنوات الأولى للاستقلال على رفع معدلات التشغيل والتقليص من حجم البطالة، حيث تأثر الشغل في الجزائر بمختلف التطورات التي شهدتها المجتمع الجزائري من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مراحل متعددة .

بناء على ذلك ومن خلال هذا الفصل، سيتم الوقوف على واقع السياسات العامة للشغل في الجزائر ما بين 1962 إلى غاية 1999. وذلك بهدف الكشف على مكانة الشغل في السياسة العامة للدولة الجزائرية في مراحل مختلفة، على اعتبار أن هذه المرحلة من 1962 إلى 1999 قد شهدت العديد من التطورات والتغيرات، والتي أثرت بصورة مباشرة على مستويات الشغل .

ولهذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى التطورات التي شهدتها السياسات العامة للشغل في الجزائر أثناء مرحلة الاقتصاد الاشتراكي من 1962- 1989، أين تمت دراسة وضعية الشغل من خلال المخططات التنموية الثلاثة التي تم تنفيذها أثناء هذه المرحلة، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر خلال مرحلة التحول لاقتصاد السوق من 1989 إلى 1999، حيث تم دراسة وضعية الشغل من خلال مجموعة الإصلاحات الاقتصادية التي جرى اعتمادها خلال هذه الفترة .

## المبحث الأول : تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل الاقتصاد الاشتراكي 1962-1989 .

تسعى كل دولة لوضع وتبني سياسة تنموية تهدف من خلالها لرفع مستويات النمو الاقتصادي ، من أجل تقليص معدل البطالة في المجتمع وتحقيق مستوى معين من التشغيل لليد العاملة المؤهلة ، وقد سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لوضع سياسة تنموية تهدف لزيادة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة ورفع معدلات الشغل ، وعليه يتم التطرق في هذا المبحث لتطور السياسات العامة للشغل في الجزائر أثناء مرحلة الاقتصاد الاشتراكي، حيث عرفت هذه المرحلة ثلاث مخططات رئيسة تم التطرق لها في ثلاث مطالب وهي :

- 1- مكانة الشغل من خلال المخطط الثلاثي (1967-1969).
- 2- مكانة الشغل من خلال المخطط الرباعي (1970-1979).
- 3- مكانة الشغل من خلال المخطط الخماسي (1980-1989).

ولكن قبل التفصيل في هذه المرحلة لابد أولا من ضبط مفهوم التخطيط، والذي يعد من أبرز السياسات والآليات المعتمدة في بناء المشاريع التنموية بصفة عامة، ناهيك عن كونه أحد أهم المسلمات الأساسية التي تتبني عليها الأيديولوجية الاشتراكية، هذه الأخيرة التي تعد الخيار التنموي التي اعتمدهت الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة، وسيتم التطرق لهذا العنصر من خلال التعرض لمايلي :

- 1- تعريف التخطيط
- 2- أنواع التخطيط
- 3- أهمية التخطيط
- 4- مراحل التخطيط .

### مفهوم التخطيط

يعتبر التخطيط واحدا من بين المفاهيم المعقدة في العلوم الاجتماعية، لكونه خطوة ضرورية ينبغي أن تلازم مختلف العمليات والمشاريع والسياسات، إذ أن التخطيط الدقيق يؤدي إلى تنفيذ ناجح من جهة وتحقيق للأهداف المسطرة بفعالية من جهة ثانية .

### ❖ تعريف التخطيط :

يوجد العديد من التعريفات التي تناولت مصطلح التخطيط نذكر من بينها مايلي :

- تعريف هنري منزبارق : **التخطيط** " هو عملية واداة يمكن من خلالها تصميم القرارات والأنشطة الروتينية لمؤسسة قائمة على خصائص متكاملة."<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- Henry mibtzberg , **the structting of organisation** –englewoodcliffs, new york , 1979,p15.

- تعريف "هومان" : التخطيط " هو البحث عما يجب فعله ، فالتخطيط هو مجال واسع من القرارات ، تحديد أهداف واضحة واختيار سياسات ، وضع برامج حملات البحث عن طريق إجراءات محددة ، إعداد جداول زمنية يومية .<sup>1</sup>
- تعريف " واترسون " : " التخطيط يحمل مفهوما تنمويا يعبر على مجموعة المجهودات الواعية والمتواصلة التي تقوم بها حكومة ما بغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة ، والتغلب على العراقيل البيروقراطية من جهة ثانية ، والتي من شأنها أن تشكل عائقا يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة ."<sup>2</sup>
- " التخطيط هو أسلوب أو منهج علمي تتبعه المجتمعات لتسيير عملية التنمية وإدارة الاقتصاد القومي لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، عن طريق الاستخدام الأمثل لكفاءة الموارد المتاحة في المجتمع ، بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر "<sup>3</sup>
- " التخطيط هو الطريقة التي يتم بها الربط بين الأهداف أو الوسائل ، أو أنه تصميم للطريقة التي يمكن من خلالها التحكم في المتغيرات الاقتصادية وتوجيهها لما يحقق أهداف قومية مرغوبة معروفة مسبقا"<sup>4</sup>
- وعليه فالإقتصاد المخطط هو أن تتولى الدولة عملية تسيير السياسة الاقتصادية ، والنشاط التجاري ، أي أن تبسط الدولة سيطرتها على الاقتصاد بشكل تام ، مع محافظتها على هامش من الحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بالاستهلاك والتوظيف إلى حد معين .<sup>5</sup>
- وجدير بالذكر أن الاقتصاد المخطط قد أعتمد بكثرة من قبل الدولة ذات التوجه الاشتراكي ، أين يعتبر تدخل الدولة شرطا لقيام التخطيط – الدولة هي من تتولى عملية التخطيط - .<sup>6</sup> وتعد الجزائر واحدة من بين الدول التي اتخذت من التوجه الاشتراكي خيارا لتحقيق التنمية في البلاد غداة الاستقلال ، ذلك أنها رأت أن النظام الاشتراكي يهدف إلى :<sup>7</sup>

1- دعم الاستقلال الوطني .

2- بناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان .

3- توفير أسباب تفتح الشخصية .

1- امين عبد العزيز ، إدارة الأعمال والتحديات القرن العشرين ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001 ، ص41.

2- ثائر مطلق عياصرة ، التخطيط الإقليمي ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص23-

3- سعد طه علام ، التخطيط مع حرية السوق ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003،ص7.

4- فريد بشير طاهر ، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص98.

5- رزان صلاح ، مفهوم التخطيط المركزي ، مقال متوفر على

الموقع: <http://mawdoo3.com/%D9%81%D987%D9%88%D9%89> ، تم النشر بتاريخ: 31 أغسطس أوت ، 2016 ، وتم التصفح بتاريخ: 1-5-2017.

6- جمال داوود سلمان وظافر فاضل حسون ، التخطيط الاقتصادي ، بيت الحكمة للنشر والتوزيع ، العراق ، 1989 ، ص17.

7- الميثاق الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 1986 ، ص 41.

- و عليه يمكن تعريف التخطيط إجرائيا على النحو التالي :

هو عبارة عن أسلوب أو طريقة تعتمد على الدولة من أجل تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،يقوم على إعداد مخططات تنموية ، بهدف تحقيق الاستخدام والتوظيف الأمثل للموارد في المجتمع .

### ❖ أنواع التخطيط :1

تتعدد أنواع التخطيط ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي :

1- **التخطيط الاستراتيجي** : ويتعلق بوضع وتحديد الأهداف الكبرى .

2- **التخطيط التكتيكي** : ويتعلق بطريقة تطبيق الأهداف الكبرى .

3- **التخطيط التشغيلي** : ويتعلق بصياغة الخطط التشغيلية .

### ✓ أهمية التخطيط :

للتخطيط أهمية بالغة تتمثل في :

1- **التنبؤ بالمستقبل** : فالتخطيط هو منهج و عملية تبنى على أساس تسطير أهداف يراد الوصول إليها في المستقبل ،وعليه فإن وضع الخطة ينبغي أن يكون محددًا بفترة زمنية قد تطول وقد تقصر.<sup>2</sup>

2- **تجنب المخاطر** : حيث يرى "دراكر" أن التخطيط قد لا يؤدي إلى التحديد المطلق والكامل للمخاطر التي يمكن حدوثها في المستقبل ،لكنه يساعد في خفض هذه المخاطر، حيث تتأثر وظيفة التخطيط بجملة من المتغيرات وهي : التغير التكنولوجي ، التغير في السياسات العمومية ، التغير في سلوك المنافسة ، التغير في الموارد البشرية والمادية.<sup>3</sup> حيث أن المستقبل وما يحمله من تغير وعدم يقين يجعل عملية التخطيط ضرورة ملحة.<sup>4</sup>

3- **الرقابة** : فمن خلال التخطيط يمكن مقارنة الأهداف المسطرة مع الإمكانيات المتوفرة .

### ❖ ويمكن تحديد أهمية التخطيط أيضا في مايلي :5

1- **التوجيه** : حيث يحدد ويوحد الأساليب الواجب إتباعها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة .

2- **رسم الأهداف المراد تحقيقها** .

3- **يرصد ويحدد العناصر والشروط الواجب توافرها لتحقيق الأهداف المسطرة** .

4- **يحدد المدة الزمنية لتنفيذ الخطة** .

1- إبراهيم عبد الهادي المليحي ، الإدارة مفاهيمها وأنواعها ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1977 ، ص 103.

2- زيد منير عبودي ، التخطيط والتطوير الإداري ، دار الراجية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 16.

3- علي السلمي ، التخطيط والمتابعة ، ط 2 ، مكتبة غريب ، القاهرة ، 1987 ، ص 151.

4- بلال خلف السكارنة ، التخطيط الاستراتيجي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 38.

5- محمد الناشد ، مدخل إدارة الأعمال ، منشورات جامعة حلب ، سوريا ، 1980 ، ص 116.

### ❖ مراحل التخطيط :

تمر عملية التخطيط بمجموعة من الخطوات نذكرها في مايلي<sup>1</sup>:

- 1- وضع الأهداف والمعايير .
  - 2- رسم السياسات والإجراءات والتنبؤات.
  - 3- إعداد الميزانيات .
  - 4- وضع برامج ومشروعات العمل والجداول الزمنية .
- وحتى تتم عملية التخطيط بنجاح ينبغي توفر الشروط التالية<sup>2</sup>:
- 1- أن تكون المعلومات حديثة ودقيقة .
  - 2- تحديد وتوضيح الأهداف .
  - 3- التوظيف الأمثل للموارد المتاحة والممكنة .
  - 4- عدم تحيز لفرد أو فكرة ما .
  - 5- بناء عملية التخطيط على أساس افتراضات واحتمالات واقعية وموضوعية .
  - 6- التعاون والتنسيق بين المخططين ومنفذي الخطة .
  - 7- التقييم المتواصل للخطة بغية إدخال التعديلات والإصلاحات الضرورية وطرح البدائل الكفيلة بالإصلاح .

ويجب الإشارة في هذا المقام إلى أن السياسة العامة للشغل في الجزائر، قد اعتمدت مجموعة من التدابير بغية رفع مستوى التشغيل من الجانب الكمي ثم من الجانب النوعي . ونذكر أهم هذه التدابير في مايلي<sup>3</sup>:

- 1- عملت الدولة على تأسيس المؤسسات الاقتصادية بما فيها الجماعات المحلية .
- 2- اعطاء الأولوية للتعليم والتكوين، وتكوين مراكز تعتنى بهذا الجانب بغية تأهيل اليد العاملة الجزائرية في المؤسسات .
- 3- بعث القطاعات التي تستوعب كما كبيرا لليد العاملة ،مثل قطاع الخدمات والنقل من خلال العمل على رفع معدل نمو الاستثمار .
- 4- الدفع بقطاع الصناعة كعامل جديد في سياسة الشغل منذ بداية اعتماد المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، والعمل على تحقيق التوازن الجهوي من حيث مناصب الشغل اعتمادا على حجم الاستثمارات ذات الطابع المحلي .
- 5- وضع برامج لتكوين وتدريب عمال جدد تتناسب مؤهلاتهم ومتطلبات المناصب الجديدة .

<sup>1</sup>- مدحت محمد أبو النصر ، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المميز ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مصر ، 2009 ، ص21.

<sup>2</sup>- نفس المرجع ، ص ص21-22-23.

<sup>3</sup>- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص165-166.

- 6- توظيف أسلوب التنبؤ والتقدير المستقبلي للوظائف التي يمكن إنشاؤها بالنظر إلى عاملي الاستثمار والإنتاج خاصة فيما يتعلق بأجال تنفيذ برامج الاستثمار .
- 7- العمل على إحداث تنمية ريفية ، وذلك من خلال خلق مؤسسات وهياكل قاعدية ، بغية خلق مناصب شغل من جهة ، وتوفير المتطلبات الضرورية لسكان الأرياف من جهة ثانية ، وذلك للحد من النزوح الريفي للمدن .
- 8- تطبيق جملة من التدابير للحد من النمو الديمغرافي المتزايد ، من خلال إجراءات تنظيم النسل وتباعد الولادات .
- 9- وضع سياسات لتشغيل الشباب وإدماجهم أو إعادة إدماجهم في سوق الشغل ، من خلال إقامة مصادر التمويل الضرورية للتشغيل بالقطاع الحكومي ، والتشغيل الذاتي عن طريق منح القروض المصغرة وأيضا توفير إجراءات الحماية الاجتماعية من خلال : الشبكة الاجتماعية وبرامج عقود ما قبل التشغيل وتعديل المدة القانونية للعمل وتشجيع التقاعد المبكر ... الخ.
- وقد سعت الجزائر غداة الاستقلال لوضع سياسة تنموية واقتصادية تمكنها من إعادة فرص سيطرتها على الثروة الوطنية ، حيث بدأت بالعمل على إلغاء ملكية الأجانب للثروات الطبيعية للبلاد.
- وقد تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بناء على معطيات ميثاق الجزائر كمايلي<sup>1</sup>:
- 1- توجيه أغلب صادرات الجزائر ( النفط ) والتي تقدر بأزيد من 80% إلى فرنسا ، وبالتالي فإن غالبية الواردات تتأتى من البلد المصدر له .
  - 2- التحويل الحر للأموال بين فرنسا والجزائر ، مما كرس التبعية المالية للجزائر لفرنسا ، وقد انجر عن ذلك تهريب ما يقدر بـ 110 مليار فرنك فرنسي سنة 1962.
  - 3- يساهم القطاع الزراعي في الدخل الوطني بـ 22% ، وتراوحت نسبة الشغل في هذا القطاع بين 60 إلى 70% .
  - 4- تميز القطاع الصناعي في الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال بالضعف ، وتمحورت جل الصناعات حول بعض الصناعات الغذائية البسيطة والصغيرة .
- كما وتميزت هذه المرحلة بضعف الإمكانيات وانحصار النشاط الاقتصادي في طبقة صغيرة تمارس التجارة ، وبعض الأنشطة الصناعية الصغيرة والتي تعتمد على الرأس المال الأجنبي ، وتنشط إلى جانب هذا الطبقة البرجوازية في القطاع الزراعي طبقة إقطاعية أو شبه إقطاعية ، وقد شهد التدخل الفردي خلال هذه الفترة انخفاضا، مما أدى لضعف القدرة الادخارية للفرد وبالتالي الامتناع عن الاستثمار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- Bulletin intérieur du ministre de la planification et l'aménagement du territoire , juillet , 1982 , p5.

<sup>2</sup>- محمد بلقاسم وحسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ( الجزء الأول ) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999 ، ص 41.

## - الجدول رقم (01) : نسبة الشغل والبطالة لسنة 1966.

الوحدة : (1000)

المجموع	القطاعات الخرى	قطاع الزراعة	
11820	5520	6300	عدد السكان
2480	1180	1300	السكان النشطين
1720	850	870	عدد السكان المستخدمين
760	330	430	عدد البطالة
%30.7			معدل البطالة

Source : Abdelatif Benachenhou, **planification et développement en Algérie 1962-1980**. OPU, Alger, 1979, p22.

من خلال الإحصاءات المبينة في الجدول يتضح أن السنوات الأولى للاستقلال شهدت نسبة بطالة مرتفعة قدرت بـ: 30 % ، وهذا يعود لتزايد النمو الديمغرافي مقابل الركود الاقتصادي ، حيث أن ظروف العمل والظروف المعيشية للسكان الجزائريين خلال هذه الفترة لم تكن محددة أو مضبوطة بل تميزت بالعشوائية ، كما أن رأس المال المتراكم لقطاع المحروقات لم يحدث أي تأثير للنمو ودفع الاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

إن السنوات الأولى للاستقلال (1962-1966) يمكن وصفها بانها مرحلة "تحديد الاتجاه " ، إذ أن هذه السنوات تعد مرحلة تحضير أو تمهيد لاعتماد سياسة المخططات التنموية ، ومن أبرز ما تم تحقيقه خلال هذه الفترة هو : تأميم الأراضي الزراعية ، إنشاء شركة سوناطراك 1963 ، إنشاء الشركة الوطنية للحديد والصلب 1964 ، فمذ سنة 1967 اعتمدت الدولة الجزائرية طريقة تسيير جديدة عرفت بسياسة التخطيط ، والتي هي عبارة عن خطة أو مشروع أو برنامج عمل اقتصادي ، اعتمدته الحكومة الجزائرية بناء على الإمكانيات المتاحة بغية تحقيق أهداف تنموية ، حيث أعتبر التخطيط آنذاك الآلية الأفضل لتوجيه الاقتصاد والمضي في طريق الديمقراطية ، وهو الوسيلة الفعالة لتحقيق العدالة في توزيع مكاسب التنمية وتكاليفها.<sup>2</sup>

وقد صاغت الدولة مجموعة من المخططات التنموية ثلاثية ورباعية وخماسية ، واستهلكت المخططات بالمخطط الثلاثي (1967-1969) ، مرورا بالمخطط الرباعي الأول والثاني ، ( 1970 ، 1977 ) ، وصولا للمخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989) .

<sup>1</sup>- Abdelatif .Benachenhou, **planification et développement en Algérie** 1962-1980, OPU, Alger , 1979, p22.

<sup>2</sup>- L'houcine Aouragh, " **l'économie algérienne à l'épreuve de la démographie** " , les études deceped n°11, centre française , sur la population et développement , mais, 1966, p70.

ويمكن اعتبار هذه المرحلة التمهيدية أول عملية تصحيحية للاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقد تميزت هذه الفترة بمشاكل تعلقت بكيفية تسيير الجهاز الإنتاجي، و يعزى ذلك لمغادرة المعمرين الأوروبيين أرض الوطن، وتولي العمال الجزائريين مهمة إدارة وتسيير المشروعات الاقتصادية التي كانت قائمة آنذاك.<sup>1</sup>

### المطلب الأول : مكانة التشغيل من خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)

يعد المخطط الثلاثي الخطوة الأولى في السياسة التنموية التي اعتمدها الدولة الجزائرية من أجل دفع عجلة الاقتصاد الوطني، ولكون الفترة السابقة، تميزت بالركود الاقتصادي والضعف في الإيرادات فقد تم تخصيص مبلغ بسيط لإنجاز هذا المخطط قدر بـ 9.06 مليار دينار، و تقدر نسبة الناتج الداخلي الخام حوالي 14 %.<sup>2</sup>

✓ وقد تم توزيع الغلاف المالي للمخطط على الاستثمارات على النحو التالي:<sup>3</sup>

- 1- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة 9.79 مليار دينار .
- 2- الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة 2.01 مليار دينار .
- 3- الاستثمارات شبه الإنتاجية 0.36 مليار دينار ، وهي تضم كل من قطاع المواصلات و النقل ، التخزين والتوزيع .

والجدول الموالي يوضح عدد مناصب الشغل التي وفرتها القطاعات الاقتصادية خلال مرحلة اعتماد المخطط الثلاثي من 1967 الى 1969.

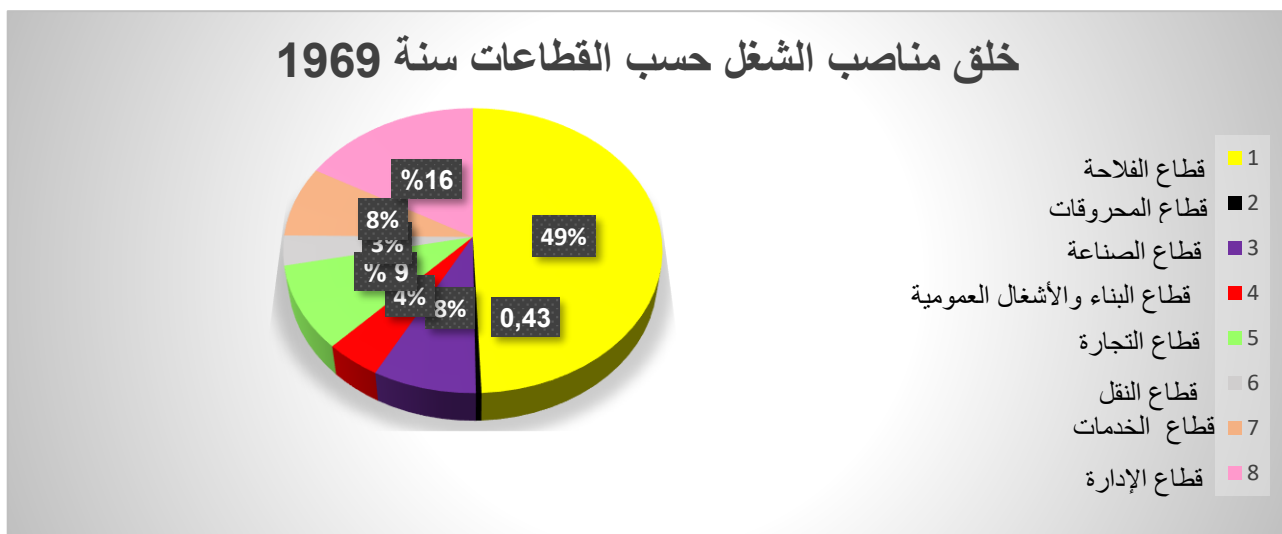
1 - كربالي بغداد ، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 08، جانفي 2005، ص 3.  
 2 - عيسى آيت عيسى: "سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 120.  
 3- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 168.

- الجدول رقم (02): انشاء مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية في المخطط الثلاثي (1967-1969).

القطاعات	السنوات	1967	%	1969	%	الفارق العددي بالآلاف
قطاع الفلاحة		874	50	934	49.33	60+
قطاع المحروقات		6	0.34	8	0.43	02+
قطاع الصناعة		117	69.06	153	08.08	36+
قطاع البناء والأشغال العمومية		71	04.06	82	04.34	11+
قطاع التجارة		179	10.24	182	09.62	03+
قطاع النقل		53	03.03	64	03.38	11+
قطاع الخدمات		142	08.13	152	08.02	10+
قطاع الإدارة		306	17.51	318	16.80	12+
المجموع دون قطاع الفلاحة		874	%100	959	%100	85+

المصدر : وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، " خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعثوية 1967، 1978"، ص 136.

- الشكل رقم (02) : انشاء مناصب الشغل حسب القطاعات سنة 1969.



المصدر : تم إعداد الشكل بناء على معطيات الجدول رقم (02)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 1967 تساوى حجم العمالة في القطاع الفلاحي مع حجم العمالة في بقية القطاعات الأخرى، حيث بلغ عدد العمال في القطاع الفلاحي وحده 874 ألف عامل، وهو الحجم نفسه للعمالة الذي سجلته بقية القطاعات الأخرى مجتمعة .

وقد استمرت هذه الزيادة مع نهاية مدة المخطط الثلاثي سنة 1969<sup>1</sup>، حيث سجل القطاع الفلاحي وحده ما يعادل 934 ألف عامل، وهو العدد الأكبر لحجم العمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وقد قدرت الزيادة في حجم العمالة بالقطاع الفلاحي بـ 60 ألف عامل مقارنة بـ 85 ألف عامل موزعة على القطاعات الأخرى .

وعليه نستنتج أن قطاع الفلاحة قد سجل أكبر نسبة تشغيل على الرغم من أن حجم الاستثمارات المخصصة له لم تتجاوز 1.88 مليار دينار مقارنة بقطاع الصناعة الذي بلغ حجم الاستثمارات المخصصة له ما يعادل 4.91 مليار دينار، وقد سجل زيادة في عدد العمال تقدر بـ 36 ألف عامل وهو بذلك يعد القطاع الثاني من حيث الزيادة في عدد العمال بعد قطاع الفلاحة .

كما سجل قطاع الإدارة زيادة تقدر بـ 12 ألف عامل، ليكون بذلك ثالث قطاع بعد قطاع الفلاحة والصناعة، ويتساوى كل من قطاع النقل وقطاع الأشغال العمومية بزيادة في حجم العمالة تقدر بـ 11 ألف عامل ويليهما فيم بعد قطاع الخدمات بزيادة تقدر بـ 10 آلاف عامل .

وقد سجل قطاع المحروقات والتجارة أدنى زيادة في عدد العمال حيث تقدر الزيادة في قطاع التجارة بـ 3 آلاف عامل وقطاع المحروقات بـ 2000 ألفين عامل .

وتؤكد النتائج المتوصل إليها من خلال الإحصاءات الأنفة، على الأولوية والأهمية التي أولتها الدولة الجزائرية لقطاع الصناعة، إذ استأثر هذا القطاع بنسبة تقارب 50% من مجمل الاستثمارات، في حين لم يخصص في قطاع الفلاحة إلا ما يقارب 17% من مجمل هذه الاستثمارات، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن التصنيع هو التوجه والخيار التنموي للدولة الجزائرية، بحيث اعتمده كخطوة أولى للمضي نحو التنمية الشاملة<sup>2</sup>.

وقد " تجلّى ذلك من خلال بناء المصانع الضخمة و المركبات الصناعية، و تكوين مناطق صناعية في عدة مناطق، حيث تم توجيه كل الأموال الربعية لتمويل هذا القطاع بصفة خاصة، والقطاع الصناعي بصفة عامة، وذلك على حساب بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا مع الإهمال شبه الكلي للقطاع الخاص الذي انخفضت مساهمته في الاستثمار من 45% سنة 1967 إلى 5.04% سنة 1978"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عيسى أيت عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 122.  
<sup>2</sup> - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، " خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1967-1978"، الجزائر، ماي 1980، ص 39.  
<sup>3</sup> - أحمد بن بيتور، الجزائر في الألفية الثالثة تحديات و إمكانيات، دار مارينون، الجزائر، 1988، ص 50.

- الجدول رقم(03) : زيادة معدل الشغل في القطاعات غير الفلاحية 1967-1969

السنة	القطاع	1967	%	1968	%	1969	%
	قطاع التسيير الذاتي	27312	13.16	30756	12.80	29248	11.33
	القطاع الخاص	92569	59.44	85028	35.37	89756	34.78
	القطاع العمومي	87723	42.25	124607	51.83	139116	53.89
	المجموع	207604	100	240391	100	258120	100
			%		%		%

المصدر : Annuaire statistique de l'Algérie 1970,p38.

يوضح الجدول أعلاه تطور نسبة الشغل في القطاعات غير الفلاحية ،حيث تعكس الإحصاءات زيادة في نسبة الشغل في القطاعات غير الفلاحية مقارنة ما تضمنه الإحصاء السابق ( الجدول رقم02) ،الذي أظهر زيادة مضطردة في نسبة الشغل في القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن يتضح من خلال هذا الجدول ( رقم03) أنه وبعد سنة من اعتماد المخطط الثلاثي احتل القطاع العمومي الصدارة في التشغيل واستقطاب العمالة بنسبة تقدر بـ 53.89 % ، وتتنضح الزيادة في نسبة التشغيل في القطاع العمومي من خلال المعطيات الإحصائية التالية :

سجل القطاع العمومي نسبة عمالة تقدر بـ 42.25% سنة 1967 ،ثم قفزت هذه القيمة سنة 1968 لتحقق نسبة 51.83 % ،ثم تابع القطاع العمومي الزيادة في نسبة التشغيل ليحقق نسبة 53.89 % سنة 1969 كحد أقصى مع نهاية المدة المحددة للمخطط الثلاثي للتنمية .

وعلى عكس القطاع العمومي فان المعطيات الإحصائية تبين تناقص حجم العمالة في القطاع الخاص ، حيث سجل سنة 1967 نسبة 59.44 % ،ثم سجل سنة 1968 نسبة 35.37 % ويستمر في التناقص حتى سنة 1969 ويسجل ما قيمته 34.78 % من إجمالي التشغيل .

يعزى تناقص نسبة التشغيل في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي إلى توقف الخواص الأجانب في القطاع الصناعي عن ممارسة نشاطهم ،بينما يعود سبب الزيادة المستمر في نسبة التشغيل في القطاع العمومي إلى سعي الدولة للنهوض بالقطاع العام من جهة ،وتقليص نفوذ القطاع الخاص من جهة أخرى ،وذلك خدمة للتوجه الاشتراكي الذي انتهجته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة <sup>1</sup>.

كما وتبين المعطيات الإحصائية المدرجة في الجدول أعلاه تراجع حصة التشغيل في قطاعات التسيير الذاتي ،حيث حققت مع بداية تنفيذ المخطط ما قيمته 13.16 % ، لتعود وتراجع في السنة الموالية وتسجل

<sup>1</sup>- عيسى أيت عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

12.80 % ، ويتواصل هذا التراجع مع نهاية فترة العمل بالمخطط ، حيث وصلت نسبة التشغيل في قطاع التسيير الذاتي إلى 11.33 % سنة 1969 .

وعليه يمكن ان نستنتج أن مرحلة المخطط الثلاثي (1967-1969) تمحورت حول الاهتمام بقطاع الصناعة والمحروقات بالدرجة الأولى " هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.02 % من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13 % سنة 1963 ، ولقطاع الزراعة 12.05 % سنة 1967 مقابل 17.05 % سنة 1963<sup>1</sup> .

### المطلب الثاني : مكانة التشغيل من خلال المخطط الرباعي (1970-1977)

جاء المخطط الرباعي كتأكيد على السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية ، والتي تعتمد على الاقتصاد المخطط والموجه من قبل الدولة ، وهو الأسلوب الذي يندرج تحت النظام الاشتراكي ، الذي يلغي الفردانية ويقر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وهو ما فسر فيم بعد تراجع القطاع الخاص خلال مرحلة التخطيط .

قد تم تنفيذ المخطط الرباعي على مرحلتين وهما :

1- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

2- المخطط الرباعي الثاني ( 1974-1977)

#### 1- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

رصد لهذا المخطط غلاف مالي يقدر بـ 27.5 مليار دينار جزائري ، بينما وصلت قيمة إنجازهِ إلى 36,31 مليار دينار جزائري ، ويعد هذا المبلغ مضاعفا ثلاث مرات لما تم تخصيصه للمخطط الثلاثي .

✓ وتتمحور أهداف المخطط الرباعي الأول في مايلي<sup>2</sup>:

- 1- العمل على التخلص من التبعية الاقتصادية ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي .
- 2- توطيد ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي .
- 3- اعطاء الأولوية لقطاع التصنيع في دفع عملية التنمية -ورد هذا في مقدمة عرض برامج المخطط -.

4- العمل على تطوير الريف من أجل تحقيق التوازن الجهوي .

إن الخيار التنموي في الجزائر قد ركز بصورة أساسية على قطاع الصناعة ، حيث استمرت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة في دعم قطاع الصناعة ، والذي اعتبرته القطاع الوحيد القادر على تحقيق

<sup>1</sup> - كربالي بغداد ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

<sup>2</sup> محمد بلقاسم وحسن بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص 194 .

التنمية في البلاد ، ويتضح ذلك خاصة من خلال حجم الاغلفة المالية التي تخصص لهذا القطاع ،وتعود اسباب هذا الاهتمام بقطاع الصناعة في الجزائر وإعطائه الأولوية الى<sup>1</sup> :

- 1- اللحاق بالدول المصدرة للمنتوجات المصنعة وذلك بالاعتماد على التحويل أو النقل الانتقائي .
  - 2- خلق روح المبادرة والإبداع العلمي عن طريق الارتباط التكنولوجي .
- لكن بالرغم من هذه المزايا التي يتمتع بها قطاع الصناعة ،إلا أنه يظل قطاع مكلف جدا ،خاصة بالنسبة لدولة حديثة الاستقلال مثل الجزائر ،كما أنه كان يجب ارفاقه بقطاعات أخرى من شأنها أن تدفع عجلة التنمية من جهة ،وتساهم بدرجة كبيرة في التقليل من حدة البطالة .

- جدول رقم (04) : تطور طلب وعرض العمل من 1971 إلى 1973

البيان	1971	1972	1973
الطلب على العمل	207665	216966	260038
عرض العمل	73032	69236	80480
معدل التغطية (%)	35.17	31.91	30.95

المصدر : ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 171 .

نستنتج من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه تطورا إيجابيا شهدته سوق العمل خلال هذه المرحلة، حيث يلاحظ ارتفاع الطلب على اليد العاملة وانخفاض معدلات البطالة على الرغم من أن معدل تغطية الطلب على العمل مقارنة بعرضه قد عرف انخفاضا من 35.17 % سنة 1971 إلى 30.95% سنة 1973<sup>2</sup>.

واتسمت عروض العمل خلال هذه الفترة من 1971 إلى 1973 بميلها إلى العمل المؤقت بنسبة 47.03 % في حين ان المتوسط السنوي لعدد الوظائف الجديدة خارج قطاع الزراعة 35.920 وظيفة خلال 1967-1969 لتنتقل إلى 82.430 وظيفة للفترة ما بين 1970 إلى 1973<sup>3</sup>.

وبناء على ما سبق يتضح أن الغاية المرجوة من المخطط الرباعي الأول هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد ، كما أنه خلال تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) تولت المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية مهمة تصوير المشاريع الاستثمارية واختيارها بناء على مجموعة من المعايير المحددة من طرف سكرتارية الدولة للتخطيط<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- Mohammed Elhocine Benissad, *économie du développement de l'Algérie* , economica, paris, 1982,page52-55.

<sup>2</sup>- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 171.

<sup>3</sup>- نفس المرجع ، ص 170.

<sup>4</sup>- كربالي بغداد ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

**2- المخطط الرباعي الثاني ( 1974-1977):**

جاء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) كاستمرارية للمخطط الرباعي الأول ، حيث تم الاستمرار في تنفيذ أهداف ذاتها الخاصة بالرباعي الأول من حيث<sup>1</sup>:

1- تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة (المحروقات ، الميكانيك ، الحديد ، مواد البناء ، الكهرباء ، الإلكترونيك).

2- التركيز على قطاع التصنيع وخاصة الصناعات الثقيلة ، بغية إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات ومن ثم التخلص من التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي على المدى الطويل .

3- نتيجة للزيادة في إيرادات قطاع المحروقات ، تم التوجه نحو الاهتمام والاستثمار في القطاعات الغير اقتصادية .

وعليه يمكن استنتاج أن المخطط الرباعي الثاني قد اتسم بـ :

1- هيمنة قطاع الصناعة على معظم الاستثمارات حيث أن ما نسبته 43 % وجهت نحو تطوير وتعزيز قطاع المحروقات .

2- التوجه نحو الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ، حيث أقر هذا المخطط ضرورة :

✓ توفير مناصب شغل .

✓ اجبارية التعلم .

✓ مجانية العلاج .

ولقد فاق حجم استثمارات هذه المرحلة الـ 300 مليار دج ، حيث تم تخصيص 91 مليار دج منها لقطاع المحروقات ، وازيد من 121 مليار دج للقطاعات أخرى مثل الإدارة ، قطاع الخدمات ، قطاع البناء والأشغال العمومية وقد أدى ذلك لتحقيق زيادة معتبرة في الإنتاج قدرت بـ 46.5 مليار دج ، انعكست فيم بعد على حالة التشغيل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- نفس المرجع ، ص 4

<sup>2</sup>- ناصري دادي عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 171.

- الجدول رقم (05) : تطور التشغيل في القطاعات المختلفة ماعدا قطاع الفلاحة 1967-1977

الوحدة : %

القطاع	السنة	1967	1970	1974	1977
المحروقات		0.7	0.8	1.8	2.8
الصناعات		13.4	16.1	17.6	18.8
البناء والأشغال العمومية		8.2	11.7	15.3	19.7
التجارة		20.4	17.8	14.1	11.5
النقل		6	6.6	6.9	9.6
الخدمات		16.3	15	12.2	11.1
الإدارات		21.3	19.9	21.8	20.6
قطاعات أخرى مشغولة		19.7	12.1	10.3	8.7
المجموعة غير الزراعي		100	100	100	100

المصدر : وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، " خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية " ، 1967-1978 ، الجزائر ، ماي 1980 ، ص 194.

يتضح من الجدول أعلاه تباين في نسب التشغيل بين القطاعات ، إذ يلاحظ تطورا في التشغيل بالنسبة لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ، ويعود ذلك إلى أن قطاع الصناعة يعد الركيزة الأساسية التي أسست عليها عملية التنمية خلال هذه المرحلة ، حيث حظي هذا القطاع باهتمام من قبل الدولة ، خاصة من حيث المخصصات المالية التي رصدت له ، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيؤول سبب تطور نسب التشغيل فيه إلى الاستثمارات الخاصة بالسكن والمنشآت القاعدية التي ميزت تلك الفترة والتي ساهمت في استقطاب نسبة كبيرة من اليد العاملة .

في مقابل ذلك تبين المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه أيضا انخفاض في نسبة التشغيل في كل من قطاع التجارة وقطاع الخدمات ، و مرد ذلك يعود إلى " الاجراءات التي اتخذتها الدولة آنذاك مثل تأميم تجارة الجملة ، بناء المساحات الكبرى : كالفنادق ، المركبات السياحية ... الخ " <sup>1</sup>

ويسجل قطاع الإدارة نسبة كبيرة في التشغيل ، حيث يتضح من خلال الإحصاءات السابقة 1967-1977 استقطاب قطاع الإدارة لنسبة كبيرة من اليد العاملة ، وهو ما يعكس توجه الدولة خلال هذه المرحلة للتركيز على قطاع العام ، وهو ما يدعم ويعزز التوجه الاشتراكي الذي كان سائدا خلال هذه المرحلة .

1- نفس المرجع ، ص ص 173-174.

وبناء عليه يتضح من خلال المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1977) تركيز الدولة الجزائرية على بعث القطاع العمومي والعمل على تنميته، خاصة من خلال الاستثمارات الضخمة المخصصة له وحجم الأغلفة المالية التي حظي بها ، أما فيما يخص التشغيل فقد ساهم القطاع العمومي بدرجة كبيرة في عملية التشغيل ، حيث أن نسبة 84 % من مناصب الشغل خارج قطاع الفلاحة في الفترة ما بين 1965 إلى غاية 1975 تعود إلى القطاع العمومي ، كما ان هذا التنامي في نسب التشغيل خارج الفلاحة يعود إلى :

- دعم وتعزيز مجالات إرساء القطاع العام من جهة ، والعمل على تطوير الإنتاج في القطاع الصناعي أدى إلى خلق مناصب شغل جديدة من جهة ثانية<sup>1</sup> ، وما يعزز هذه النتيجة هو "نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام ، حيث حقق 65.42 % سنة 1978 مقابل 30.07 سنة 1969"<sup>2</sup> لكن ما يعاب على تنفيذ المخطط الرباعي هو عدم إنجاز المشاريع في وقتها المحدد ، مما استدعى ضخ مبالغ مالية ضخمة من ناحية ، وإضافة فترات أخرى بغرض إكمال المشاريع المتأخرة من ناحية ثانية ، و بسبب عدم الانتهاء من إنجاز مشاريع المخطط الرباعي ، فقد تم تمديد فترة المخطط الرباعي الثاني حيث عرفت هذه الفترة بالمرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني من 1978 إلى غاية 1979.

### 3- وضعية التشغيل خلال المرحلة التكميلية (1978-1979)

شهدت هذه الفترة 1978-1979 أيضا اهتماما بقطاع الصناعة وكذلك استمرار دعم وتعزيز القطاع العام وفق الاستراتيجية الاشتراكية السائدة آنذاك ، حيث استمرت عملية ضخ مبالغ مالية لا نجاز واستكمال هذا المخطط وما ساعد في ذلك هو الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط على اعتبار ان قطاع المحروقات هو المصدر الرئيس لتراكم رؤوس الأموال في الجزائر.

### ✓ تقييم مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري 1967-1979

يمكن توضيح متوسط خلق مناصب الشغل السنوي في الجزائر ما بين 1967-1969 من خلال الجدول التالي :

- الجدول رقم (06) : متوسط خلق مناصب الشغل السنوي في الجزائر 1969-1977

الوحدة : منصب شغل

الفترة	1969-1967	1970-1973	1974-1977
متوسط مناصب الشغل	43000	88000	135000

Source :Rabéa kharfi, "emploi et chômage dans les pays du magheb "C-E-N-A-P, 1991,p62.

<sup>1</sup> - عيسى آيت عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.  
<sup>2</sup> - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 194.

يبين الجدول أعلاه أن متوسط خلق مناصب الشغل يزداد من مرحلة إلى أخرى، حيث خلال مرحلة المخطط الثلاثي (1967-1969)، كان متوسط خلق مناصب الشغل يقدر بـ 43 ألف منصب شغل لينتقل بعدها - خلال مرحلة المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ويسجل 88 ألف منصب شغل، ويستمر في الزيادة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) ليصل إلى 135 ألف منصب شغل .  
-الجدول رقم (07) : إنشاء مناصب شغل للقطاعات المختلفة ما عدا قطاع الفلاحة 1976-1977 .

الوحدة : منصب شغل

1977-1974		1973-1970		1969-1967	الفترة القطاع
التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	الإنجازات	
17520	85000	14050	2950	4280	المحروقات
123680	-	70170	72050	43890	الصناعة
174000	138000	108370	95000	10730	البناء والأشغال العمومية
20150	5000	9550	1000	5185	التجارة
55450	19000	21320	18000	13610	النقل
42430	60000	10540	20000	12060	الخدمات
881000	10600	95700	47000	18000	الإدارة
521330	458000	329700	265000	107750	المجموع خارج قطاع الفلاحة

المصدر : وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، " خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية

1967-1978" ، الجزائر ، ماي 1980 ، ص 202.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن استحداث مناصب الشغل قد عرف ارتفاعا في قطاعات معينة وسجل انخفاضا في قطاعات أخرى ، حيث سجل قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 174000 في السنوات ما بين 1974 و1977 ، أي خلال فترة المخطط الرباعي الثاني مقارنة مع ما تم استحداثه من مناصب خلال فترة الثلاثي الأول ، كما سجل كل من قطاع النقل والإدارة والفلاحة والخدمات ارتفاعا من حيث خلق مناصب الشغل ، بينما سجل قطاع الصناعة وقطاع المحروقات وقطاع التجارة انخفاضا في حجم مناصب الشغل المنجزة ، وذلك بالمقارنة بين ما تم إنجازه في فترة المخطط الثلاثي وما تم إنجازه خلال فترة المخطط الرباعي .

- الجدول رقم (08) : نسبة تزايد مستويات التشغيل خلال 1967-1977

الوحدة : %

الفترة	المخطط الثلاثي 1969-1967	المخطط الرباعي الأول 1973-1970	المخطط الرباعي الثاني 1977-1976
مستوى التشغيل	%9.8	%15.3	%21.4

المصدر : إحصاءات وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية "خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لل عشرية 1967-1978" الجزائر ، ماي 1980 ، ص 193.

يتضح من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه الارتفاع المضطرد لمستوى التشغيل خلال فترة المخططين الثلاثي والرباعي ( الأول والثاني )، وهذا يدل على أن الدولة ومنذ السنوات الأولى للاستقلال وضعت سياسة تنموية أدرجت فيها مطلب التشغيل كأولوية ضمن برامجها الاقتصادية والاجتماعية ، وهو أيضا ما يفسر تناقص معدل البطالة خلال هذه الفترة ، حيث "تراجعت معدلات البطالة من 30% سنة 1967 إلى 18.6% سنة 1977".<sup>1</sup>

- الجدول رقم (09) : المخططات المالية وطبيعة الاستثمارات خلال الفترة 1967-1979

المخطط القطاع	المخطط الثلاثي -1967 1969		المخطط الرباعي الأول 1973-1970			المخطط الرباعي الثاني 1977-1974		فترة -1978 1979		إجمالي الاستثمارات
	1.8	1.6	04.1	4.3	12	05.8	03.2	14.9	5%	
طبيعة الاستثمارات	05.4	04.7	12.4	20.8	48	74	66	165.5	60%	
القطاع الصناعي	03.9	02.8	11.2	11.1	50	40.2	36.8	90.9	35%	
القطاع الفلاحي	03.9	2.8	11.2	11.1	50	40.2	36.8	90.9	35%	
القطاعات الأخرى	11.1	9.1	27.7	36.2	110	120	106	271.3	100%	
المجموع										

المصدر : صالح صالح ، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989 ، مجموعة محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 01، 2015-2016 ، ص 04

- تبين المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه :<sup>2</sup>

1- التزايد المستمر في حجم المخصصات الاستثمارية من مخطط لمخطط .

<sup>1</sup>- عبد اللطيف بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التخطيط 1969-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص 378.  
<sup>2</sup>- صالح صالح ، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989 ، مجموعة محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 2015/01، ص 05.

- 2- عدم التوازن بين القطاعات ،مما أدى إلى حدوث اختلالات في التوازنات الاقتصادية ،حيث يلاحظ استحواد قطاع الصناعة على مجموع الاستثمارات خلال الفترة 1967 إلى 1979 .
- 3- تزايد الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد ، حيث تستحوذ بعض الفروع على حصة الأسد على حساب فروع أخرى .
- 4- عدم القدرة على تقدير تكاليف المشاريع ،مما يؤدي إلى إعادة تقويمها عبر الخطط .

### المطلب الثالث : مكانة التشغيل من خلال المخطط الخماسي (1980-1989)

لقد شهدت هذه المرحلة إنجاز مخططين تنمويين عرفا بالمخطط الخماسي الأول ( 1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ،فبعدها كان التركيز في المخطط الرباعي الأول والثاني على قطاع الصناعة ، أين كانت الأيديولوجية السائدة في تلك المرحلة تعتبر قطاع الصناعة هو أساس العملية التنموية ،على اعتبار أن "التصنيع هو تلك السيرورة الاجتماعية والاقتصادية لخلق قوى منتجة وطنية بمكوناتها الإنسانية والتقنية ، وتدعيمها والتوسع فيها ، ضمن قطاع دولة اقتصاد يحمي باستمرار طابعة الديمقراطية بغية فتح سبيل التقدم والتغيير أمام التشغيل الجماعي المنتج عن طريق تنمية فروع منتجة لوسائل الإنتاج معدة لإنتاج وسائل أخرى وذلك وفق مقتضيات التحكم الفعال والمتسارع"<sup>1</sup>.

وتم اعتماد المخطط الخماسي والذي يقضي بالضرورة تحقيق توازن في توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وذلك بالنظر للاختلالات التي شهدها المخطط الرباعي الأول والثاني نتيجة عدم التوازن في تقسيم الغلاف المالي على القطاعات الأخرى مثل : الزراعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ،ومن أبرز القطاعات التي تم تعديل حجم الاستثمارات المخصصة لها نجد قطاع المحروقات ،حيث تراجعت قيمة المخصصات المالية الخاصة به من 250 مليار دينار جزائري إلى 63 مليار دينار جزائري<sup>2</sup>.

وقد تميزت مرحلة المخطط الخماسي بكونها المرحلة التي تم التأسيس فيها للتنمية اللامركزية ، حيث مع بداية الثمانينات تم إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، وما يعزز هذا الطرح هو جملة الاختلالات التي شهدها القطاع العام<sup>3</sup>.

ونذكر من بينها<sup>4</sup>:

- 1- عجز حاد في الميزانية .
- 2- عدم احترام قواعد وتقنيات التسيير بخصوص المحاسبة و التخطيط والتسويق.
- 3- غياب شبه كلي للرقابة .

<sup>1</sup>- محمد الأخضر بن حسين ، دروس في الاقتصاد الجزائري ، دار الشريعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1991 ، ص 90.

<sup>2</sup>- احمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993، ص29.

<sup>3</sup>- تفاعلة هرفون ، "سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل -دراسة حالة تيارت" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 2011 -2012 ، ص22.

<sup>4</sup>- نفس المرجع ، ص 22.

وجدير بالذكر أنه منذ سنة 1981 تضمن الخطاب السياسي مفهوم الأزمة، وذلك بهدف تبرير عمليات واسعة من الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية من أجل الدخول في نمط جديد للتنمية.<sup>1</sup> وبناء عليه فقد كان التوجه نحو التقليل من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كمرحلة أولى حتمية لا بد منها، والتي بدورها فتحت المجال فيما بعد للضغط عليها - الدولة - من قبل هيئات ومؤسسات دولية مثل ( صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ) ، من أجل فرض عدم التدخل التام لها في الحياة الاقتصادية، وضرورة اعتماد إصلاحات اقتصادية، وتبني برنامج التعديل الهيكلي ، الذي انجر عنه تسريح أعداد هائلة من العمال وغلق الكثير من المؤسسات، وهو ما انعكس سلبا فيما بعد على مسألة التشغيل ، حيث زاد من الخلل القائم في توازن سوق الشغل وقلل من حركية التشغيل في القطاع العام من جهة ثانية، وهو الأمر الذي أدى بالدولة الجزائرية لصياغة سياسات تشغيل تهدف للتقليل من الاختلالات الحاصلة في سوق الشغل.<sup>2</sup>

✓ ويهدف المخطط الخماسي الى تحقيق مجموعة من الغايات نذكرها في مايلي<sup>3</sup>

- 1- مواصلة سياسة التشغيل، ورفع مستوى التأهيل.
  - 2- العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي .
  - 3- العمل على خفض الديون الخارجية .
  - 4- دعم التكامل الاقتصادي .
  - 5- تكييف الاستثمارات مع المتطلبات والحاجات الاجتماعية الأساسية .
  - 6- العمل على مواصلة التقدم الاقتصادي.
  - 7- توفير الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية من أجل بعث الاقتصاد الوطني .
- وبغية تحقيق هذه الأهداف فقد تم تخصيص ما قيمته 400.6 مليار دينار جزائري بالنسبة للمخطط الخماسي الأول، و550 مليار دينار جزائري للمخطط الخماسي الثاني أي بزيادة تقدر بحوالي 150 مليار دينار جزائري<sup>4</sup>.

### 1- مكانة التشغيل خلال مخطط الخماسي الأول (1980-1984)

عرفت هذه المرحلة منذ بدايتها توجهها اقتصاديا جديدا ، اعتمد على آلية إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة، وقد تم اعتماد هذا التوجه الجديد بعد أن أثبتت نتائج التقويم المبدئي لنتائج السياسة الاقتصادية المتبعة - خلال سنوات السبعينات- وجود أغلب المؤسسات الوطنية في حالة عجز مالي، ويعود السبب في ذلك

<sup>1</sup> - Ali El Kenz, *Au fil de la crise : 5 études sur l'Algérie et le monde arabe*, Bouchéne-ENAL, Alger, 1993, pp47-48.

<sup>2</sup>- تفاحة هرقون، مرجع سبق ذكره، ص29.

<sup>3</sup>-Abdelhamid Brahimi , *l'économie algérienne*, office des publications universitaires , algerie,1991,p350

<sup>4</sup>- مليكة فريمش، "دور الدولة في التنمية -دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة دكتوراه، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص233.

لأسلوب الإدارة والتسيير المعمول به آنذاك، والذي لا يركز على المردودية المالية كأساس للمردودية الاقتصادية، ومن هنا تولد التفكير بضرورة إعادة هيكلة المؤسسات ماليا وعضويا<sup>1</sup>، وهو الإجراء الذي أعتبر كخطوة نحو الملكية الخاصة، وقد تم تطبيقه بطريقتين<sup>2</sup>:

**1- تجميع المؤسسات العامة في شكل شركات قابضة:** وتعتبر الشركات القابضة عنصر الملكية الخاصة بالدولة، وهي في الوقت عينه لا تمثل الإدارات والتنظيمات الخاصة بالدولة. وتقوم عملية التجميع على أساس التكامل في أداء الوظائف و النشاطات.

**2- تفرغ المؤسسات العامة:** وتتم هذه العملية عن طريق دراسة مختلف الأنشطة، ومن ثم تحديد المربحة منها وغير المربحة، وعلى أساس هذا التصنيف يتم دمج بعض المؤسسات مع بعضها ثم انشاء مؤسسة جديدة.

- وقد تم تطبيق نظام إعادة الهيكلة على شكلين:

**1- الهيكلة العضوية:** والمقصود بها هو تقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير، وقد شرع في تطبيق هذا الأسلوب سنة 1981 بناء على المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 1980/10/4<sup>3</sup>، والمتعلق بتقسيم المؤسسات الكبيرة، وبناء عليه فقد زاد عدد المؤسسات من 150 مؤسسة سنة 1980 إلى 460 مؤسسة.

**2- إعادة الهيكلة المالية:** وتتعلق بالموازنة بين النظام المالي والاحتياجات المالية الأساسية للمؤسسة، أي التنسيق بين النظام المالي والمتطلبات المالية للمؤسسة (التطهير المالي)، وقد تم إعادة هيكلة 300 مؤسسة ماليا<sup>4</sup>.

إن الغرض من تطبيق إعادة الهيكلة هو تحقيق فعالية في التسيير الاقتصادي، ولهذا فقد تم تطبيقها في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، حيث تم التخلي عن المؤسسات ذات الحجم الكبير لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>5</sup>.

وفي سنة 1982 صدر القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21-08-1982<sup>6</sup>، والذي تعلق بكيفية تنظيم الاستثمارات في القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، وبالتالي يتضح من خلال هذا القانون بداية الانتقال

<sup>1</sup> - الشيخ الداودي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص 256.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

<sup>3</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 242/80، المؤرخ في 10-4-1980، المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 7 أكتوبر 1980.

<sup>4</sup> - Mohamed liassine, " les réforme économique en Algérie une transition vers l'économie de marché ", annuaire de l'Afrique du nord ,année 1996, paris, édition CNRS,p57.

<sup>5</sup> - Rabah Abdoun, " l'économie algérienne à le preuve de l'ajustement structurel ", janvier N°4,Revue El Naqd, Mars 1993,p86.

<sup>6</sup> - القانون رقم 11\82، المؤرخ في 21-8-1982، المتعلق بكيفية تنظيم الاستثمارات في القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 24-8-1982، ص 1693

من المركزية إلى اللامركزية في التسيير الاقتصادي<sup>1</sup>. وقد تضمن هذا القانون الأهداف التالية:

1- فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في البرامج التنموية .

2- تشجيع الاستثمار ، والعمل على توسيعه .

3- العمل على توفير مناصب شغل .

إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق ، ويعزى ذلك للعديد من العراقيل ، وقد تم توجيه انتقادات شديدة تضمنها تقرير المخطط الخماسي الأول ، تعلقت بتسيير المؤسسات ومدى نجاعتها ، حيث كشف التقرير الخاص بالمخطط الخماسي الأول (1980-1984) عن الاختلالات ونقاط الضعف في التنظيم الصناعي وتسيير المؤسسات ، وبناء عليه منذ سنة 1986 بدأ التفكير بضرورة الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي.<sup>2</sup> ✓ وقد وزعت الاستثمارات الخاصة بالمخطط الخماسي الأول على النحو التالي :

- الجدول رقم (10): تقسيم حجم الاستثمارات حسب القطاعات ( 1980-1984)

الوحدة : مليار دج

القطاع	باقي الإنجاز	البرنامج	المجموع	النسبة %
الصناعة	79.5	132.2	211.7	37.7
الزراعة	17.8	41.6	59.4	10.5
النقل	02.4	13.4	15.8	02.8
الهياكل الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	10.0
السكن	34.5	58.0	92.5	16.5
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	11.7
الهياكل الاجتماعية	6.7	15.3	22.0	03.9
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	02.4
مؤسسات الإنجاز	3.4	21.6	25.0	04.5
المجموع	196.9	364.6	561.5	100

المصدر : Abdelatif Ben Achenhou, *l'expérience algérienne de planification et de développement -1962.1982-*, OPU, Alger ,1979,p249.

يلاحظ من خلال المعطيات التي تضمنها الجدول أعلاه ، أن الحجم الكلي للاستثمارات بلغ 561.5 مليار دينار جزائري . وهي القيمة التي تتضمن حجم ما تبقى للإنجاز من استثمارات الفترة السابقة

<sup>1</sup> - جمال غمورة ، "دراصة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية،" أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2005-2006 ، ص 364.

<sup>2</sup> - نعيمة زيمومي ، "التجارة الخارجية الجزائرية من الإحصاء المخطط إلى اقتصاد السوق" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011، ص116.

والمقدرة بـ : 196.9 مليار دينار جزائري ، و364.6 مليار دينار جزائري تشكل قيمة الاستثمارات الجديدة الخاصة بالمخطط الخماسي الأول (1980-1984).

وما يمكن قراءته أيضا من خلال الأرقام المدرجة في الجدول أعلاه ، هو حصول قطاع الصناعة على أعلى قيمة تقدر بـ 37.7 % ، وهو ما يدل على استمرار الدولة في دعم قطاع الصناعة وإعطائه الأولوية في عملية التنمية ، بالرغم أن حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع قد تناقصت بالمقارنة مع حجم الاستثمارات التي خصصت له خلال فترة كل من المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول والرباعي الثاني .

وقد تحصل قطاع السكن على المرتبة الثانية من مجمل حجم الاستثمارات خلال فترة الخماسي الأول (1980-1984) بنسبة قدرت بـ : 16.5 % وهذا يدل على التوجه الاجتماعي الذي تنتهجه الدولة الجزائرية خلال عملية التنمية ، إذا ان الدولة ومنذ بداية التخطيط التنموي تسعى لتأسيس تنمية اقتصادية واجتماعية .

- الجدول رقم (11) : نسبة زيادة التشغيل حسب القطاع 1984-1980.

الوحدة : عدد العمال

القطاع	ارتفاع العمال	متوسط معدل الزيادة السنوي
التجارة والخدمات	305.000+	8%
البناء والأشغال العمومية	300.000+	11.8%
الإدارة	280.000+	7.7%
الصناعة	185.000+	6.8%
النقل	105.000+	12.2%

المصدر : وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، مشروع المخطط الخماسي ، ماي 1980 ، ص 62.

يلاحظ من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه ، والتي تتعلق بنسبة الزيادة في حجم التشغيل أن "حجم التشغيل في القطاع غير الفلاحي الذي كان يرجى الوصول به سنة 1984 إلى 3.8 مليون عامل لم يبلغ سوى 1.910 مليون عامل فقط ، حيث لم يتم استحداث بين 1980-1984 سوى 725.000 منصب عمل"<sup>1</sup>

- الجدول رقم (12) : انخفاض معدلات البطالة (1977-1985).

السنوات	1977	1982	1983	1984	1985
معدل البطالة%	22%	16.3%	13.1%	8.7%	9.7%

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء .

<sup>1</sup>- عيسى آيت عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 140-142.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب البطالة قد عرفت انخفاضا يمتد من سنة 1977 إلى غاية منتصف الثمانينات 1985 ، حيث وصلت نسبة البطالة سنة 1977 إلى 22% ثم انخفضت سنة 1982 لتصل إلى 16.3% ، وقد استمرت في الانخفاض لغاية 1985 ، حيث قدرت نسبة البطالة لهذه السنة بـ 9.7% .

وفي إحصاءات سنة 1966 الخاصة بنسب البطالة فقد وصلت نسبة البطالة لـ 33% ، وهو ما يعني أن الفترة ما بين 1966 إلى 1985 سجلت انخفاضا كبيرا في معدل البطالة من 33% سنة 1966 إلى 9.7% سنة 1985<sup>1</sup>.

## 2-وضعية التشغيل خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

يعتبر المخطط الخماسي الثاني المرحلة الثانية من تنفيذ المخطط الخماسي ، وقد خصص له غلاف مالي قدر بـ : 550 مليار دينار جزائري بغرض استكمال البرامج التنموية وتحقيق نمو اقتصادي وخلق مناصب شغل .

لكن مع اصطدام تنفيذ المخطط الخماسي الثاني مع أزمة النفط لسنة 1986 ، والتي كان لها الأثر البالغ على الاقتصاد الوطني لكونه يعتمد على عائدات البترول في تمويل المخططات التنموية ، انخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 35% ، وهو ما دفع بالدولة الجزائرية للجوء للاستدانة ، وهذه الأخيرة سجلت معدلات مرتفعة جدا فيم بعد حيث" انتقلت من 15944 سنة 1984 إلى 22906 سنة 1986 ثم إلى 28574 سنة 1989<sup>2</sup>.

كما وقد أثرت الأزمة النفطية لعام 1986 بصورة سلبية على تطور معدلات التشغيل في الفترة ما بين ( 1986-1989) ، حيث كان من المتوقع خلال فترة الخماسي الثاني استحداث 940.000 منصب شغل ، وقد وصل معدل استحداث مناصب الشغل سنة 1986 إلى 74000 منصب ، ثم انخفض سنة 1987 ليصل 64000 منصب . ثم واصل في الانخفاض ليصل سنة 1988 لـ 61000 منصب و59000 منصب سنة 1989<sup>3</sup>.

### - الجدول رقم (13) : تزايد معدلات البطالة 1985-1989.

السنوات	1985	1987	1989
معدل البطالة %	9.7 %	21.4 %	18.1 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءات.

<sup>1</sup>- أمين شفير ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي ، مطبعة الثورة ، القليعة ، الجزائر ، 1999 ص 134.

<sup>2</sup>- عبد الغاني دادن وبن طجين محمد عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره ، ص180.

<sup>3</sup>- نذير عبد الرزاق وآخرون ، "سياسات التشغيل في الجزائر -الإجراءات والنتائج" - ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثاني الموسوم بـ : "واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، يومي 25 - 26 جوان 2008، ص50.

تبيين المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه تطور معدلات البطالة ، حيث انتقلت من 9.7 % سنة 1985 إلى 18.1 % سنة 1989 ، ويعود ذلك إلى تأثير أزمة تدهور أسعار النفط في السوق الدولية سنة 1986، والتي كان لها تأثير سلبي كبير على مستوى خلق مناصب الشغل ، فتراجع أسعار النفط والذي يعتبر المورد الأساس في تمويل وإنعاش الاقتصاد الوطني ، أدى إلى غلق الكثير من المؤسسات أو بيع جزء منها كما أدى إلى تراجع دور الدولة في عملية تسيير الاقتصاد الوطني وبداية الاعتماد على اقتصاد السوق .

ونستنتج أيضا من خلال هذه النتائج أن الوضعية العامة للتشغيل حسب القطاعات قد شهدت تراجعا في نسب توفير مناصب العمل ، ما عدا قطاعي الفلاحة والإدارة ، إذ أن قطاع الإدارة تصدر قائمة القطاعات من حيث استحداث مناصب الشغل ، ويأتي هذا كنتيجة للأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية<sup>1</sup>.

- الجدول رقم (14) : تطور التشغيل في القطاع العمومي 1980-1988.

السنة القطاع	عدد المشغلين			نسبة النمو %		
	1986	1987	1988	1986/1987	1987/1988	1988/1987
قطاع الصناعة	480366	42188	406978	12.29%	3.39%	-15.27%
البناء وأشغال عمومية ونفطية	156744	161677	181296	3.14%	12.73%	15.66%
النقل والاتصالات	80237	80127	74732	0.137%	6.73%	-6.86%
التجارة	45700	48309	82887	5.70%	71.57%	81.37%
الخدمات	58578	62599	69582	6.86%	11.15%	18.78%
المجموع	763625	774000	815437	1.34%	5.35%	6.78%

المصدر : عيسى أيت عيسى ، " سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر - انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية " ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 146.

يتضح من خلال البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه للفترة ما بين 1986 إلى غاية 1988 ، أن قطاع التجارة سجل أعلى نسبة في التشغيل ، حيث بلغت 81.37 % ، بينما سجل قطاع النقل والاتصالات أدنى نسبة من حيث خلق واستحداث مناصب الشغل وقد قدرت بـ : -6.86 % .

<sup>1</sup>- Abdel kader Sid Ahmed, 'développement sans croissance : l' expérience des économies pétrolières du tiers monde, OPU, Alger, 1983-p11.

كما يلاحظ من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه، تراجع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في التشغيل مقارنة مع ما كان يوفره في فترات سابقة، إذ كان يعتبر المحرك الرئيس في عملية التنمية، خاصة من حيث خلق وانشاء مناصب الشغل، ويعزى هذا التراجع في نسب التشغيل في قطاع الصناعة لانعكاسات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، حيث تم غلق مؤسسات اقتصادية وتسريح أعداد هائلة من العمال.

- الجدول رقم (15): توزيع قيمة الاستثمارات حسب القطاعات 1985-1989.

القطاع	قيمة الاستثمارات (مليار دج)	النسبة المئوية
الزراعة والري	79.000.000.000	14%
الري	40.000.000.000	52%
الصيد	1.000.000.000	1%
الغابات	7.000.000.000	9%
الصناعة	174.200.000.000	6.31%
المحروقات	39.800.000.000	8.22%
وسائل	19.000.000.000	3%
وسائل النقل	15.000.000.000	7.2%
التخزين والتوزيع	15.850.000.000	2.8%
الاتصالات	8.000.000.000	4.1%
الهيكل القاعدية للاقتصاد	45.000.000.000	8%
السكن	76.000.000.000	14%
التعليم والتكوين	45.000.000.000	8%
الصحة	8.000.000.000	4.1%
باقي الهياكل القاعدية الاجتماعية	20.000.000.000	6.3%
التجهيزات الجماعية	44.000.000.000	8%
المجموع	550.000.000.000	100%

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1999

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الزراعة قد حظي بأكبر نسبة من مجمل قيمة الاستثمارات، حيث بلغت نسبة الاستثمارات في هذا القطاع 38% بالنسبة للزراعة و52% بالنسبة للري، وبالتالي فقد تم إعطاء الأولوية لقطاع الزراعة والري خلال هذه الفترة، بينما بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الصناعة 6.31%، وقد تم تخصيص 14% لقطاع السكن وهو ما يدل على البعد الاجتماعي التي اتسمت به عملية التنمية في الجزائر.

➤ وبناء على ما سبق يمكن أن نستنتج أن مرحلة الاقتصاد الاشتراكي تنقسم إلى مرحلتين يمكن توضيحهما في الجدول الموالي:

- الجدول رقم (16): تطور سياسات التشغيل خلال مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد (1967-1989)

مرحلة الاقتصاد الاشتراكي 1967-1989	
المرحلة الأولى (1967-1984)	المرحلة الثانية (1985-1989)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- شملت هذه المرحلة المخطط الثلاثي و المخطط الرباعي الأول والثاني والمخطط الخماسي الأول.</li> <li>- تميزت بوفرة مالية ساهمت في صياغة برامج تنموية، أدت إلى تقليص نسبة البطالة في المجتمع ورفع مستوى التشغيل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>شملت هذه المرحلة المخطط الخماسي الثاني.</li> <li>- تميزت بتزايد معدلات البطالة وتراجع مستويات التشغيل، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الوطني سنة 1986، حيث عرفت أسعار النفط - والذي يمثل الممول الرئيس للاقتصاد الوطني - عرفت هبوطا حادا وهو الامر الذي انعكس سلبا على المشروع التنموي بشكل عام ومهد لدخول مرحلة جديدة.</li> </ul>

من إعداد الطالبة .

وعليه فإن الجزائر خلال هذه المرحلة قد اعتمدت على مجموعة من البرامج والمخططات، التي سطرت من خلالها الخطوط العريضة للتنمية، وذلك بالاعتماد على التوجه الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي لتحقيق أهداف العملية التنموية في البلاد، وقد احتل التصنيع موقعا رئيسا في عملية بعث الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>، حيث عرف جزء كبير من هذه

<sup>1</sup> - سميرة حربي و مهدية هامل، "التوجه الايديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر"، مقال متوفر على الموقع : <http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-6-N3.pdf>، تم تصفح الموقع بتاريخ: 15-6-2018.

المرحلة بمرحلة الصناعات المصنعة والذي تجسد خاصة خلال مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الأول والثاني.<sup>1</sup>

## المبحث الثاني : تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل التحول لاقتصاد السوق 1989-1999.

اتجهت الجزائر منذ سنة 1989 إلى اعتماد النهج الرأسمالي المبني على آلية اقتصاد السوق ، وذلك من أجل الخروج من الوضعية الاقتصادية الخائفة التي عصفت بالاقتصاد الوطني سنة 1986 ، وفشل الخيار الاشتراكي القائم على الاقتصاد الموجه والمخطط على تدارك الأزمة وتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية .

وقد عملت الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة على تحقيق نمو اقتصادي وتحسين وضعية التشغيل والتخفيف من حدة البطالة ، حيث قامت بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ، وعليه سيتم التعرض في هذا المبحث إلى وضعية الشغل في الجزائر أثناء مرحلة التحول لاقتصاد السوق ، وذلك من خلال مطلبين وهما :

### المطلب الأول : الإطار العام لاقتصاد السوق .

#### المطلب الثاني : انعكاسات التحول لاقتصاد السوق على حالة الشغل في الجزائر 1989-1999.

### المطلب الأول : الإطار العام لاقتصاد السوق

تتجه الدول نحو تطبيق آلية اقتصاد السوق ، والتي تقوم على مجموعة من الإجراءات والسياسات والقواعد ، الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة درجة مرونة الاقتصاد ، وبالتالي تحسين أداء النشاط الاقتصادي ، وعليه سيتم من خلال هذا المطلب ضبط الإطار المفاهيمي لاقتصاد السوق وذلك بالتعرض أولاً إلى مفهوم اقتصاد السوق ، ومن ثم تناول أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها هذا المفهوم .

### 1- مفهوم اقتصاد السوق

إن استعمال مصطلح ( السوق ) هو دلالة على ( السوق الحر )، فعندما يقال ( اقتصاد السوق ) فإن ذلك يقصد به ( السوق الحر ) أو ( اقتصاد السوق الحر ) ، ذلك أن السوق كآلية أو كمفهوم قد شهدتها مختلف الاقتصاديات البدائية منها والأكثر تطورا ، والتي عرفت بأدوار وخصائص مختلفة ، تتباين حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد . وبالتالي فإن استعمال وتوظيف مصطلح "السوق" بصفة عامة دون تحديد طبيعتها يقصد به "السوق الحر" وعند توظيف مصطلح "اقتصاد السوق" فيقصد به "اقتصاد السوق الحر".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - الشيخ الداودي ، مرجع سبق ذكره ، ص 256.

<sup>2</sup> - نبيل مزروق ، دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، سوريا ، 2005، ص 2.



وجهة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كمستوى الإنتاج والأسعار والطلب ، ومن دون أن يكون هنالك أي تدخل يعيق حركة قوى السوق أو يؤثر فيها<sup>1</sup>

- وبناء على ما سبق يمكن تعريف اقتصاد السوق اجرائيا على النحو التالي :

هو ذلك النظام الاقتصادي القائم على مسلمة رئيسة تتجلى في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، أي ترك آليات السوق تتكفل بعملية تسيير الاقتصاد وفق متطلبات العرض والطلب ، وعليه فإن مفهوم اقتصاد السوق يعني تحييد الدولة بشكل كلي عن الاقتصاد ، ومنح الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي من جهة وامتلاك وسائل الإنتاج من جهة ثانية .

لكن فيما بعد عرف هذا النظام بعض التغييرات والاستثناءات ، حيث تم الاتجاه قليلا نحو الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ، وذلك بتخصيص هامش صغير يسمح بتدخل الدولة في الاقتصاد ، وبهذا الشكل أصبح اقتصاد السوق نظام يقوم على أساس التكامل بين ابعاده المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أي عدم ترك عملية إدارة النشاط الاقتصادي أو غالبيتها يستفرد بها القطاع الخاص من جهة ، كما أنه يقوم على افتراض مفاده ضرورة توفر أسواق حرة مفتوحة لجميع المتعاملين ، تقوم على أساس المنافسة من جهة ثانية<sup>2</sup> .

وبالتالي فإن اقتصاد السوق بهذا المعنى أصبح له بعدا اجتماعيا ، أي ان يكون للاقتصاد وظيفة اجتماعية تنموية ، ويرجع سبب الاهتمام بالجانب الاجتماعي في الاقتصاد الليبرالي ، إلى التحركات العمالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث شكلت عاملا ضاغطا على الأنظمة الحاكمة في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما أدى إلى تقديم بعض المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة وللطبقات المتوسطة تمثلت في مجانية التعليم ، الرعاية الصحية ، نظام التقاعد ، دعم السكان ، النقل العام ، تعويض البطالة ، أنظمة المساعدة الاجتماعية المختلفة<sup>3</sup> .

إن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية في إطار اقتصاد السوق قد أدى إلى إقامة نظام خاص ، ليس اشتراكيا ، ولكن ومن خلال نظام الرعاية الاجتماعية الواسع قد حقق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي بالمقارنة مع نظام السوق الحر<sup>4</sup> .

وجدير بالذكر أن اقتصاد السوق الاجتماعي يستمد فلسفته من الفكر الكلاسيكي الليبرالي ، لكن بإدخال بعض التعديلات عليه جعلته أصبح يصنف كـ : " ليبرالية جديدة " ، وذلك لكونه يجمع بين سمات الفكر الكلاسيكي الليبرالي وبين العناصر الإدارية والاجتماعية للدولة المتحكمة في الاقتصاد ، حيث أن هذا

1-....، تعريف اقتصاد السوق " ، مقال متوفر على الموقع : <http://abdk.3arabiyate.net/t312-topic>

تم النشر بتاريخ : 2010/6/11 ، تم تصفح بتاريخ 2017/4/30.

2 - مصطفى عبد الله الكفري ، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سوريا ، 2008 ، ص 62.

3 - نبيل مرزوق ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 ، ص 6.

4- نفس المرجع ، ص 6.

النظام لا يهتم فقط بالجوانب الاقتصادية، بل يركز أيضا على الجوانب المتعلقة بالحرية والعدالة الاجتماعية، أي الإقرار بالحرية الشخصية في ظل مسؤولية اجتماعية، فالحرية تعد شرط أساسي لتمكين الفرد من تحمل المسؤولية.<sup>1</sup>

ويعتبر دور الدولة هو العامل المشترك والفيصل بين مميزات وحيثيات الاقتصاد الرأسمالي بشقيه الليبرالي الكلاسيكي والكينزي، وبين اقتصاد السوق الاجتماعي، فإما يكون حيادي، وذلك وفق ما تتطلبه الفلسفة الليبرالية، أو أن يكون دور تدخلية وفق ما نادى به الكينزية، وتعني الحيادية التي نادى بها الأيديولوجية الليبرالية هنا هو أن تتلخص أنشطة الدولة في:<sup>2</sup>

1- المحافظة وضمان الأمن وحرية السوق .

2- تشجيع الاستثمار والمنافسة .

3- عدم ممارسة الأنشطة التجارية والإنتاجية .

4- ترك قوى السوق تتولى مهمة تصحيح الاختلالات خاصة فيما يتعلق بالبطالة والتضخم .

كما أن الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الدول سواء تعلق الأمر بالكساد أو النمو تعتبر المحدد الرئيس لدور الدولة في الاقتصاد، وهو الأمر الذي يدل على أن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي لا يبتعد كثيرا عن النظرية الرأسمالية<sup>3</sup>، وبالتالي " فإن الاقتصاد الاجتماعي أو ما يعبر عنه بالاقتصاد المختلط يعني ذلك النظام الذي يسمح للمواطنين بالامتلاك القانوني للموارد، وفي نفس الوقت يضع مسؤولو الحكومة القوانين التي تحد من حرية القرارات التي يمكن أن يتخذها الملاك القانونيون بشأن ممتلكاتهم."<sup>4</sup> حيث يحتكم ذلك لمجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي:<sup>5</sup>

1- مبدأ التدخلية: ويعتبر هذا المبدأ الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نظام الاقتصاد المختلط، حيث يمكن للحكومة أن تتدخل كثيرا في النظام الرأسمالي وذلك من أجل تحديد وضبط الطريقة التي يشغل بها الأفراد ممتلكاتهم الخاصة .

2- مراقبة الأسعار: وفقا لهذا المبدأ فإن الحكومة تقوم بوضع سياسات عقابية، وتقوم بتطبيقاتها على الأشخاص الذين يتداولون السلع والخدمات بأسعار تخالف الحد الذي فرضته، وذلك من خلال تحديد:

✓ **السقف سعري**: حيث تحدد الحكومة الحد الأقصى للمبلغ الذي يدفعه المشتري للبائع بخصوص سلع معينة وتقوم بفرض رقابة على هذه الأسعار .

1 - يحي بن يحي المتوكل، "اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن - تلبية دعوات التغيير وتحقيق الكرامة الإنسانية -"، ندوة الملف الاقتصادي على طاولة الحوار الوطني، صنعاء، اليمن، (ب،س،ن)، ص 04.

2- نفس المرجع، ص 05.

3- نفس المرجع، ص 5.

4 - روبرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة: رحاب صلاح الدين، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2013، ص 74.

5- نفس المرجع، ص 251.

- ✓ **الأرضية السعرية** : بحيث تحدد الحكومة الحد الأدنى للسعر الذي يدفعه المشتري للبائع مقابل حصوله على سلعة أو خدمة معينة، وتقوم بفرض رقابة على هذه الأسعار .
- ✓ **دعم الأسعار** : والغاية من هذا المبدأ هو المحافظة على حد أدنى مقبول للأسعار ، حيث تقوم الحكومة بشراء السلعة والخدمة التي يمكن أن يقل سعرها في السوق عن الحد الأدنى .
- 3- ضمان حد أدنى للأجور** : أي فرض أرضية سعرية على الأجور الذي يتقاضاها العمال .
- ✓ وقد تم الاتجاه نحو اعتماد فلسفة الاقتصاد المختلط أو الاقتصاد الاجتماعي نتيجة لانعكاسات تطبيق مبادئ اقتصاد السوق الحر والتي كانت تدعو إلى :<sup>1</sup>
- 1- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج** : ويعتبر هذا المبدأ من الشروط الأساسية لقيام نظام اقتصاد السوق ، حيث يحصل الأفراد بمقتضى هذا الشرط على حق امتلاك وسائل الإنتاج والتحكم بها وتوظيفها ، وفق ما ينسجم ومصالحهم الخاصة ، وهو ما يؤدي فيما بعد إلى احتكار مجموعة من الأفراد للفائض الاقتصادي مقارنة بالأفراد غير المالكين لوسائل الإنتاج .
- 2- حرية التبادل التجاري والإنتاج** : إن الغاية العظمى في نظام اقتصاد السوق ، هي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، وبالتالي فإنه وفقا لهذا المبدأ فإن الأفراد يتمتعون بحرية اختيار طريقة التداول التجاري والإنتاج وإدارة المشاريع وفق ما تقتضيه مصالحهم الخاصة .
- ويعتبر هذا المبدأ أكثر ما يميز نظام اقتصاد السوق عن الاقتصاد الموجه والاقتصاد المخطط ، حيث أن عملية اتخاذ قرار الاستثمار وتوزيع السلع المنتجة تبعا لنظام اقتصاد السوق تتم فيما بين المنتجين والمستهلكين ، بينما في الاقتصاد المخطط فإن عملية الاستثمار والإنتاج تتم وفقا لخطط الإنتاج المعلنة من قبل الحكومات ، وعلى هذا الأساس يكون المنتجون بناء على نظام اقتصاد السوق أحرارا في الإنتاج ، ويكون المستهلكون أحرارا في اختيار ما يريدونه من منتجات .<sup>2</sup>
- 3- خضوع الأسعار لقانون العرض والطلب** : تعتبر الأسعار المحور الأساس لفلسفة نظام اقتصاد السوق ، الذي كرس تحرر الوحدات الإنتاجية من قبضة التنظيم الاجتماعي أو المخطط ، حيث يعتبر السعر مقياس للقيمة التبادلية للسلع ، والتي تتحدد وفقا لدرجة المنافسة في السوق ، ففي ظل المنافسة الحرة وظروف العرض والطلب يتم تحديد ثمن السلعة في السوق ، حيث ان ثمن السلعة يتناسب طرديا مع الطلب على السلع ، إذ يرتفع الثمن بارتفاع الطلب وينخفض بانخفاضه ، بينما ثمن السلع يرتفع كلما انخفض العرض وينخفض كلما ارتفع العرض.<sup>3</sup>

1- ناتاشا عيسي ، "تعريف اقتصاد السوق" ، مرجع سبق ذكره .

2 - مازن إرشيد ، "ما هو اقتصاد السوق؟" ، مرجع سبق ذكره ،

3- مدونة ديزاندات ، "مفهوم اقتصاد السوق" ، مقال متوفر على الموقع : <http://dzdnet.blogspot.com/2012/2/blog-port-9585->

[html](http://dzdnet.blogspot.com/2012/2/blog-port-9585-) ، تم النشر بتاريخ فيفري 2012 ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2017-3-30 .

4- الاحتكار والمنافسة : يعد هذا المبدأ من بين أهم السمات المميزة للنشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ، حيث أن عنصر المنافسة يدفع رواد الأعمال إلى بذل أقصى ما في وسعهم من أجل توفير السلع والخدمات للمستهلكين مع مراعاة تميز السلعة بالجودة وبأقل سعر ممكن<sup>1</sup> ، كما ويلجأ أصحاب رؤوس الأموال إلى تطبيق سياسة الاحتكار " من أجل زيادة أرباحهم للتميز بين الأسواق ، فهم يفرضون أسعار عالية في الأسواق التي تكون مرونة الطلب فيها منخفضة واسعار أقل في الأسواق ذات المرونة الكبيرة وهم لا يستطيعون التمييز بين هذه الأسواق إلا إذا اختلفت مرونة الطلب على السلعة"<sup>2</sup>

إن التحول لاقتصاد السوق يؤدي إلى خلق وتكوين قطاع خاص يقوم بمختلف النشاطات التي عادة ما يؤديها القطاع العام ، وهو ما يؤدي إلى التقليل من التعقيدات البيروقراطية والحكومية من جهة ، وإضفاء نوع من الديناميكية والحيوية على قطاعات كبيرة في المجتمع من جهة ثانية ، فمبدأ المنافسة الذي يتميز به نظام اقتصاد السوق الحر يؤدي إلى العمل من أجل تحقيق الفعالية داخل مختلف القطاعات ، وبناء عليه فإن اقتصاد السوق يقوم على :<sup>3</sup>

1- تحرير الأسعار ورفع القيود على النشاط الاقتصادي .

2- تطبيق سياسة الخصخصة .

3- سيادة القانون وحماية حقوق الملكية .

4- العمل على تحسين الكفاءة وتحقيق الفعالية .

- لكن يعاب على نظام اقتصاد السوق مايلي :<sup>4</sup>

1- التوجه نحو الاستثمار في مجالات تحقق أعلى قدر ممكن من الأرباح ، بغض النظر إذا كان هذا المجال من الاستثمار يعكس الاحتياجات الحقيقية للناس أو لا ، وبالتالي فإن مجالات كالصحة العامة والتعليم العام لا تنال القدر الكافي من الاهتمام .

2- عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي ؛ أي زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، بحيث يصبح الأغنياء أكثر غنى بينما يزداد الفقراء فقرا .

3- تدهور الوضع البيئي على ، اعتبار أن العمل على تحسين والمحافظة على البيئة يكلف أصحاب رؤوس الأموال مبالغ كبيرة ويقلل من حجم الربح .

<sup>1</sup>- روبرت ميرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

<sup>2</sup>- عمر محمود العبيدي ، مبادئ الاقتصاد ، المرحلة الأولى ، ص 24 ، فصل من كتاب متوفر على الموقع :

<http://qu.edu.iq/ude/up.content/uploads/2016/2/11%D9%85.pdf> ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 21-3-2017.

<sup>3</sup>- عبد الله بالوناس ، "الاقتصاد الجزائري - الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية " ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 109.

<sup>4</sup>- حاتم حميد محسن ، " مقارنة بين مزايا اقتصاد السوق وعيوبه " ، ملحق ابن خلدون للعلوم والفلسفة والأدب ، مقال متوفر على الموقع

: <http://ebm-khaldoun.com/article-details-php?article=1824> ، تم النشر بتاريخ 2014/4/27 ، تم تصفح الموقع بتاريخ :

2017/6/30.

## 4- سيادة الفكر الأناني وانخفاض المساعدات الاجتماعية.

وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي لجأت إلى الفلسفة الليبرالية من أجل تجاوز مستويات الفشل والقصور التي وصلت إليها السياسات الاقتصادية التي تتبعها ، حيث كانت الدولة الجزائرية تتبع نمط للاقتصاد الموجه من طرف الدولة ، ثم توجهت إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل طلب المساعدة للخروج من الوضع الاقتصادي المتأزم ، حيث تقدمت الدولة الجزائرية لصندوق النقد الدولي برسالة نية ومذكرة من أجل توضيح السياسة المالية والاقتصادية للجزائر ، وقد وافق مجلس إدارة المؤسسات على هذه السياسة في 03/6/1991.<sup>1</sup>

ونتيجة لذلك فقد فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر ضرورة تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية، تمحورت في مجملها حول مبدأ أساسي، وهو ضرورة تغيير أسلوب ونظام التسيير والإدارة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، على اعتبار أن الإصلاح الاقتصادي يقصد به " عملية تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تشمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسة وحرية اقتصادية، تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات. ونجد أن سياسة الإصلاح الاقتصادي تعتبر عملية ذات خطوتين ، تحتوي الخطوة الأولى على تغيير جذري في السياسات الحكومية، بحيث تشمل على استخدام معايير الإصلاح الاقتصادي وتشجيع عمليات آليات السوق الحر، والثانية في استجابة القطاع الخاص لمبادرة الحكومة وتحديد أولويات استخدام معايير الإصلاح الاقتصادي والتفاعل حسب آليات السوق الحر وذلك في مجال قرارات الاستهلاك والاستثمار"<sup>2</sup>

ومنه نستنتج ان التحول نحو اقتصاد السوق يؤثر بدرجة كبيرة على دور الدولة من كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعليه سيتم التطرق في المطلب الثاني لانعكاسات وتداعيات التحول لاقتصاد السوق على وضع الشغل في الجزائر ، خاصة وأن الدولة الجزائرية في مراحل سابقة كانت تشكل الداعم والدافع الرئيس لتطوير وتحسين الاقتصاد، وهوما يعتبر عامل أساسي يؤدي إلى الرفع من مستويات الشغل والتقليل من معدلات البطالة ، لكن مع تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر وفشل النهج الاشتراكي في تحقيق تنمية اقتصادية وتراجع دور الدولة في دعم الاقتصاد ولجؤها إلى المؤسسات المالية الدولية، فإن كل هذا كان له تأثيرات بالغة على الوضع الاقتصادي في الجزائر بصفة عامة، وعلى وضعية الشغل والبطالة بصفة خاصة .

<sup>1</sup> - محمد بلقاسم وحسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية -تشریح وضعية - ،مطبعة حلب ، الجزائر ، 1993 ، ص 208.

<sup>2</sup> - جزيري معيزي ، "الإصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010" ،مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، العدد 38. جوان 2014، ص70.

## المطلب الثاني : انعكاسات التحول لاقتصاد السوق على حالة الشغل في الجزائر 1989-1999.

شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة وضعا اقتصاديا متأزما ، نتيجة للضائقة المالية الناجمة عن تدهور أسعار البترول ، حيث عرفت الإيرادات انخفاضا قدر بحوالي 12% سنة 1987 ، وارتفعت الديون إلى ما يقدر بـ : 78.2% ، وقد سجل كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة اللذان يعدان أكثر القطاعات تأثيرا في دفع عجلة الاقتصاد الوطني ، سجلا انخفاضا في نسبة القيمة المضافة وصل لـ 12.8 و 11% على التوالي<sup>1</sup>.

ونتيجة لذلك فقد لجأت الدولة الجزائرية للاستنادة من المؤسسات المالية الدولية من أجل تغطية هذا العجز في الميزانية ، وهو الأمر الذي دفعها إلى تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1988 ، بغية تحقيق التوازن الاقتصادي ، هذه الإصلاحات كان لها الأثر البالغ من حيث تدني مستويات الشغل وتفاقم معدلات البطالة ، رغم أن الدولة سعت جاهدة لتحقيق نوع من "المرونة في علاقات العمل"<sup>2</sup>. وقد قامت الجزائر بتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال اعتماد برنامجين هما برنامج الاستقرار الاقتصادي ، وبرنامج التعديل الهيكلي :

### 1- برنامج الاستقرار الاقتصادي :

ركز هذا البرنامج على قطاع الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأشغال العمومية وقطاع المحروقات من أجل تحقيق النمو والتطور الاقتصادي<sup>3</sup>، وقد سعى للنهوض ببعض القطاعات الحيوية بغية دفع عجلة النمو الاقتصادي و إعادة التوازن المالي والاقتصادي.

### 1- وضعية الشغل خلال الاتفاق الأول 31 ماي 1989 ← 30-ماي 1990.

جسدت هذه الاتفاقية التعامل الأول للدولة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي في إطار سياسة الإصلاحات الاقتصادية ، وقد استفادت الجزائر من 155.7 مليون وحدة سحب والتي انتهت في 4.1990/5/30.

بعدها تحصلت الجزائر على 360 مليون دولار كمساعدة جراء انخفاض أسعار البترول وارتفاع المديونية ، حيث ارتفعت خدمة الديون من 5 مليار دولار في 1987 إلى 7 مليار دولار في سنة 1989<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- Mourad Benachenhou, **Réformes économiques: dettes et démocratie**, Maison Elchirifa, Alger, 1993, p119.

<sup>2</sup>- Mohamed Arabi et Yassine Ferfera, " **Réforme économiques et gestion de la rémunération au sein de l'entreprise publique algérienne**", les cahiers du CREAD, Algérie N°49, 3<sup>eme</sup> trimestre 1999, p36.

<sup>3</sup>- مهدي كلوة ، "الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002-2003 ، ص 62.

<sup>4</sup>- الهادي الخالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 1996 ، ص 195.

<sup>5</sup>- Djilali Sari, **la crise algérienne économique et sociale : diagnostic et perspectives**, éléments de stratégie , France, 2001, p84.

- ووفقا لمبدأ المشروطية فقد طالب صندوق النقد الدولي الدولة الجزائرية بما يلي:<sup>1</sup>
- 1- رفع الدعم عن السلع .
  - 2- تحرير التجارة .
  - 3- تعديل وتطوير القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
  - 4- تعديل القانون التجاري .
  - 5- التخلي عن أسلوب التسيير المركزي خاصة من الناحية المالية ، من خلال إعطاء الاستقلالية التامة للبنك المركزي ، وتوسيع فرص الحصول على القروض من البنوك التجارية وصياغة نظام مصرفي فعال ، و السماح بتأسيس بنوك تجارية أجنبية .
  - 6- تحرير الأسعار<sup>2</sup> ، وذلك وفقا للقانون 12/89 الخاص بالأسعار وأيضا صدور قانون النقد والقرض 90-10 ، كما صدر المرسوم التنفيذي 27-91 المؤرخ في 16 مارس 1991 والمتعلق بالتطهير المالي حيث تم من خلاله تحديد شروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية ، حيث وقعت الدولة عقود نجاعة مع المؤسسات المطهرة ماليا ، بغية رفع مستوى أداء المؤسسات العمومية وتحقيق المردودية في المجالات الإنتاجية والمالية.<sup>3</sup>
- أما فيم يخص وضعية التشغيل خلال هذه المرحلة فقد عرفت عروض العمل انخفاضا سنة 1985 قدر بـ: 435000 بطل لينتقل سنة 1990 إلى 1150000 بطل.<sup>4</sup>
- الجدول رقم (17) : تطور حجم الكلي للتشغيل 1989 إلى 1991.

الوحدة : آلاف

السنوات	1989	1990	1991
حجم التشغيل	4695	4517	.4538

المصدر : ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد – من خلال حالة الجزائر – ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2010 ، ص 185.

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل – التجربة الجزائرية ، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2009 ، الأردن ، ص 131 .  
<sup>2</sup> - عبد العزيز الشرايبي وعبد الرزاق بالحبيب ، "السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي – إشارة خاصة إلى معضلة البطالة " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 6 ، 1997 ، ص 58 .  
<sup>3</sup> - عزيزة بن سميحة ، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر " ، ورقة بحثية مقدمة في اطار الملئقي الدولي الموسوم بـ: "ابعد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بومرداس ، يومي 4-5 ديسمبر 2006 ، ص 07 .  
<sup>4</sup> - عبد العزيز الشرايبي وعبد الرزاق بالحبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

يلاحظ من خلال المعطيات في الجدول أعلاه، تراجع حجم التشغيل خلال هذه المرحلة مقارنة بالمراحل السابقة، من حيث استحداث مناصب الشغل الجديدة، حيث أن الأجور تكلف ما يقارب 50% من القيمة المضافة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة خلق منصب العمل الواحد.<sup>1</sup>

## 2- وضعية التشغيل خلال الاتفاق الثاني : 3 جوان 1991 ← 30 مارس 1992

تعد هذه الاتفاقية الثانية التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وذلك من أجل الحصول على أموال لاستكمال الإصلاحات التي بدأتها خلال الاتفاقية الأولى، والتي تهدف من خلالها لتحقيق توازن اقتصادي على المستوى الكلي من جهة، ومحاولة تحسين الوضع الاقتصادي الذي لم يشهد تطورا خلال الاتفاق السابق، وسجل مستويات عالية جدا للمديونية، و قد تحصلت الجزائر بمقتضى هذه الاتفاقية على ما قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة، وهو ما يساوي بالتقريب 400 مليون دولار قد جرى تقسيمها على أربع (4) دفعات بحيث كل دفعة تحدد قيمتها 75 مليون وحدة سحب خاصة.<sup>2</sup>

✓ وقد نصت هذه الاتفاقية على مجموعة من **التدابير** نذكرها فيم يلي:<sup>3</sup>

- 1- رد الاعتبار للعملة الوطنية وتحقيق قيمة سعر الصرف .
  - 2- اصلاح النظام الضريبي والجمركي وتحقيق الاستقلالية المالية للبنك المركزي .
  - 3- التقليل من قيمة الدعم للسلع واسعة الاستهلاك، وبالتالي تحرير السلع والحد من تدخل الدولة على اعتبار ان " انسحاب الدولة عن دورها التعديلي في التنمية يبنى أساسا على الاتجاه التحرري الذي يقوم عليه برنامج الإصلاح الهيكلي، والذي تتبناه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك العالمي، وصندوق النقد كمخرج لاقتصاديات بلدان العالم الثالث، من أجل القضاء على الأزمة الاقتصادية التي تعيشها، على اعتبار أن هشاشة اقتصاديات هذه الدول وعدم قدرتها على خلق الثروة والمزاحمة في السوق الدولية نتيجة للتدخل المفرط في الحياة الاقتصادية"<sup>4</sup>
  - 4- تحرير التجارة .
  - 5- السعي لرفع صادرات البترول .
  - 6- خفض الاستهلاك وتشجيع الادخار .
  - 7- وجوب انشاء شبكة للإعانات الاجتماعية للتخفيف من حدة تطبيق الإصلاحات .
- ✓ وعليه فإن مضمون الاتفاقية يركز على الجوانب التالية:<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص185

<sup>2</sup>- الهادي الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

<sup>3</sup>- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

<sup>4</sup>- جمال الدين الزيايدي، "دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في برنامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي"، مجلة العمل والتنمية، العدد 9، (ب س ن)، ص13.

<sup>5</sup> - علي بطاهر، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، السداسي الثاني، 2004، ص182.

1. الاحتكام لقواعد السوق في اتخاذ القرار المالي والإداري، وبالتالي منح الاستقلال التام للمؤسسات في صنع القرارات وفقا لآليات السوق .

2. تحرير الأسعار

3. تراجع دور الدولة فيما يتعلق بتمويل عجز المؤسسات .

✓ وقد نتج عن هذا الاتفاق مايلي:<sup>1</sup>

1. فتح المجال للاستثمار الأجنبي والمنافسة الأجنبية، خاصة في ميدان المحروقات .

2. تحرير ما يفوق 75 % من الأسعار ، خاصة المواد الأولية والمواد الوسيطة والكمالية .

3. رفع القيود الجمركية وتحقيق إصلاح في النظام الضريبي .

4. تشكيل السوق المالي وإنشاء القيم المنقولة.

كما ولجأت الدولة الجزائرية أيضا إلى الاقتراض من البنك العالمي خلال هذه المرحلة ، حيث تم منحها قرض قدر بـ 350 مليون دولار ، حيث تم توجيهه للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية .

✓ وقد نص هذا الاتفاق على مايلي:<sup>2</sup>

1. تحرير التجارة .

2. تحرير الأسعار .

3. التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

4. خفض قيمة الدينار ( 22.4% ) .

5. فتح المجال للقطاع الخاص من خلال خصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مستوى معين من الربح .

أما عن وضعية التشغيل خلال هذه المرحلة ، فقد شهدت زيادة في عدد البطالين ، حيث بلغ عدد البطالة سنة 1991 ما يقدر بـ: 1260000 بطل ثم ارتفع سنة 1992 ، أي مع نهاية العمل بالاتفاقية لـ: 148200 بطل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

<sup>2</sup>- كمال رزيق و عمار بوزعرور ، "التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر" ، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية" ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف ، يومي 29-30 أكتوبر 2001، ص ص 4-5.

<sup>3</sup>- عبد الرزاق الشرابي و عبد الرزاق بالحبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

**- الجدول رقم (18) : تطور نسبة البطالة 1990-1992.**

السنوات	العاطلون عن العمل ( بالملايين )	معدل البطالة %
1990	1.16	19.7
1991	1.23	20.3
1992	1.34	21.3

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2011.

يلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه استمرار تزايد نسبة البطالة ، حيث بلغت سنة 1990 ما نسبته 19.7 % ، ثم ارتفعت سنة 1991 لتصل 20.3 % ، وواصلت الزيادة سنة 1992 ، حيث بلغت 21.3 % ، وهو ما يعكس الوضع الاقتصادي المتأزم الذي تمر به الجزائر خلال هذه المرحلة ، فرغم لجوء الدولة للاقتراض من المؤسسات المالية بغية تحسين الأداء الاقتصادي ، ورغم المبالغ المالية الضخمة التي تحصلت عليها ، إلا أنها لم تحقق نموا اقتصاديا ، بل على العكس فقد ساهم ذلك في تعميق الأزمة الاقتصادية ، خاصة من حيث ارتفاع معدلات المديونية وتدني مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة .

**3- وضعية التشغيل خلال الاتفاق الثالث أبريل 1994 ← مارس 1995.**

ازداد الوضع الاقتصادي في الجزائر تأزما خلال هذه المرحلة ، حيث اتصفت الوضعية الاقتصادية في الجزائر بـ<sup>1</sup> :

- 1- الركود الاقتصادي ، حيث أن معدل النمو الاقتصادي للفترة ما بين 1988-1993 وصل حوالى 0.4 % .
- 2- ارتفاع معدل المديونية الخارجية حيث قدرت سنة 1993 بـ 9.4 مليار دولار .
- 3- انخفاض في الواردات فقد شكلت ما بين 1992 إلى 1993 50% مقارنة مع المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 .
- 4- زيادة حجم التضخم حيث ، سجل ما قيمته 30% سنة 1993 .

وعليه فإن ارتفاع حصيلة الديون وعجز الحكومة عن سدادها وزيادة معدلات التضخم وعدم تحقيق النمو الاقتصادي ، كلها كانت أسباب دفعت بالدولة الجزائرية للجوء و للمرة الثالثة لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل تجاوز الأزمة ، حيث وصلت درجة التأزم في الوضع الاقتصادي خلال هذه المرحلة إلى عدم قدرة الدولة الجزائرية حتى على توفير المواد الغذائية لمواطنيها ، وبالفعل فقد تم عقد

<sup>1</sup> - عبد الله بلوناس ، "برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري " ، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملثقي الدولي الموسوم بـ "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، يومي 29-30 أكتوبر 2001 ، ص 5 .

هذه الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي في سنة 1994 ، وتم بمقتضاها منح الجزائر 731 مليون حقوق سحب خاصة ، بشرط تسريع عملية التحول لاقتصاد السوق وذلك من خلال <sup>1</sup>:

- 1- فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر .
- 2- تجديد مبادئ وقواعد اقتصاد السوق .
- 3- زيادة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة .
- ✓ وتتحدد أهداف هذا الاتفاق فيما يلي <sup>2</sup>:
1. العمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي ما بين 3% و6% .
2. خفض معدل التضخم .
3. دعم قطاع الفلاحة وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية .
4. الزيادة في أسعار الفائدة المطبقة عند إعادة تمويل البنوك .
5. إعادة جدولة الديون ، وهو ما يعني تقليص خدمات الديون من جهة ، وتأجيل سدادها من جهة ثانية ، وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ، وعليه فإن تطبيق عملية إعادة جدولة الديون كان حتمية لا بد منها من أجل تجاوز هذا التراجع <sup>3</sup>.

✓ وقد صاغ صندوق النقد الدولي مجموعة من الإجراءات التي يتوجب على الدولة الجزائرية تطبيقها من أجل تحقيق هذه الأهداف نذكرها فيما يلي <sup>4</sup>:

1. تحرير الأسعار ورفع الدعم وفسح المجال أمام ميكانيزمات السوق لتتولى تحقيق هذه الغاية .
  2. خفض قيمة العملة الوطنية كضرورة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول .
  3. تحرير التجارة .
  4. تطبيق سياسة الخصخصة من خلال خصخصة المؤسسات العمومية <sup>5</sup>.
- وقد حدد صندوق النقد الدولي مجموعة من الإصلاحات نذكر من بينها <sup>6</sup>:

- 1- وجوب اصلاح النظام الجبائي ، بغية القضاء على العجز في الميزانية ، والذي وصل سنة 1995 حوالي 148.5 مليار دينار جزائري ، أي حوالي 8.3 % من الدخل القومي الإجمالي مقابل 139.6 مليار دينار جزائري سنة 1994 و192 مليار دينار جزائري سنة 1993 .

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

<sup>2</sup> - كمال رزيق ، عمار بوزعرور ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 5-6.

<sup>3</sup> - Larbi Talha , "Economie de guerre en Algérie" Le monde diplomatique , Aout 1992 , p1.

<sup>4</sup> - الهادي الخالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

<sup>5</sup> - Lyes Si Zoubir , "Le fond monétaire au secours du régime " : Le monde diplomatique , Mars 1995 , pp6-7.

<sup>6</sup> - مليكة فريمش ، مرجع سبق ذكره ، ص 260.

2- اصلاح أساليب التسيير ،مثل القيام بمحاربة التعقيد البيروقراطي وعدم القدرة على التحكم في رؤوس الأموال الموجودة في الأسواق الموازنة .

✓ وقد نتج عن هذا الاتفاق مايلي :<sup>1</sup>

1. تقليص العجز في الميزانية
2. تراجع قيمة الدينار حيث كان ما قيمته 23.4 دينار جزائري تعادل ما قيمته واحد دولار ثم أصبحت 35 دينار جزائري تعادل ما قيمته واحد دولار .
3. زيادة مخزون العملة الصعبة بنسبة 1.5 مليار دولار مع نهاية 1994 ليصبح المخزون الكلي الأجنبي 2.6 مليار دولار.
4. وصلت نسبة تحرير الأسعار للمواد والسلع المتضمنة في مؤشر أسعار الاستهلاك مثل النقل ، الخدمات البريدية الى 85 % .
5. بلغ معدل التضخم 29.5 % مقابل 40 كانت متوقعة .

✓ كما ونتج عن هذا الاتفاق أيضا :<sup>2</sup>

- 1- تقليص مديونية الحكومة تجاه النظام المصرفي بـ 22 مليار دولار.
- 2- لم يتم تحقيق نسبة النمو المتوقعة ( 3 %) ،بل وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4 % وقد سجل الإنتاج الزراعي انخفاضا بنسبة 5 % ومثله قطاع المحروقات شهد انخفاضا في الإنتاج قدر بـ : 2.5 % .
- 3- انتشار الفقر نتيجة ،رفع أسعار السلع الاستهلاكية مقابل زيادة محتشمة في الأجور وتدهور المداخيل وغياب الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية ، حيث أن أكثر من 14 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر.<sup>3</sup>

4- التقليص من حدة البطالة من خلال تكثيف الشغل والإنتاج في القطاع الفلاحي عن طريق توظيف الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة .

وعليه يمكن ان نستنتج أن **وضعية التشغيل** خلال هذه المرحلة ، قد عرفت هي الأخرى زيادة في معدلات البطالة وتدني في مستويات التشغيل ، حيث أن الفترة التي سبقت عقد الاتفاقية ( 1993-1994 ) سجلت ارتفاعا في عدد البطالين من 1770000 بطل سنة 1993 إلى 2100000 بطل<sup>4</sup> ، رغم ان الحكومة اعتمدت نظام الشبكة الاجتماعية منذ جانفي 1992 ، لكنها لم تشرع في تطبيقه إلا في

1- عزيزة بن سميحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 08

2- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 141 ، ص 142.

3- علي بودلال ، "مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر " ، دفاثر MECHS ، مخبر البحث وإدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، العدد 02 ، 2006 ، ص 282.

4- عبد الرزاق الشرايبي ، عبد الرزاق بالحبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

شهر أبريل 1992 ، إذ يقوم هذا النظام على تقديم المساعدة في شكل إعانات وتعويضات للعائلات الفقيرة وذوي الدخل الضعيف (أقل من 700 دينار جزائري).<sup>1</sup>

- الجدول رقم (19) : تطور نسبة البطالة من 1993-1995.

السنة	العاطلون عن العمل ( بالملايين )	معدل البطالة %
1993	1.52	23.1
1994	1.66	24.4
1995	2.11	28.3

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2011

يتضح من خلال البيانات في الجدول أعلاه التزايد المستمر لنسب البطالة خلال هذه المرحلة ( 1993-1995 ) ، حيث بلغت نسبة البطالة سنة 1993 ما قيمته 23.1 ثم ازدادت في سنة 1994 ، حيث قدرت بنسبة 24.4 % ، وهي نسب عالية جدا للبطالة ، وهو ما يدل على عدم جدوى الإصلاحات التي ادخلتها الحكومة الجزائرية بإيعاز من صندوق النقد الدولي ، في إطار السعي لتحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد ، ثم النهوض بالتشغيل وتقليص نسب البطالة المرتفعة ، وهو الهدف الذي لم تصل لتحقيقه ، حيث استمرت البطالة في التزايد وبنسب عالية ، ويعزى هذا التدهور في نسب التشغيل إلى انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق واستحداث مناصب شغل ، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية في البلاد ، خاصة وأن الجزائر تعتمد وبصورة كبيرة جدا على مداخل البترول في تمويل مختلف الاستثمارات ، والتي تراجعت على إثر الانهيار الذي لحق بأسعار النفط في الأسواق الدولية .

ويمكن تتبع مسار تطور التشغيل في بعض القطاعات الاقتصادية من 1989 إلى 1994 من خلال الجدول التالي :

<sup>1</sup>- Hocine Bomissad, Algérie : restriction et réformes économiques 1979 -1993 ,OPU, Alger,1994,p155.

## - الجدول رقم (20) : تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية 1989-1994

الوحدة : %

القطاع	السنوات	1989	1993	1994
الزراعة		21.3	20.5	19.8
الصناعة والبناء والأشغال العمومية		16.0	23.6	23.2
الخدمات		17.5	17.4	17.4
الإدارة		22.9	23.2	23.5
العمل المنزلي واعامل أخرى		12.3	15.3	16.1

المصدر : ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد - حالة الجزائر - ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 186.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تصدر قطاع الإدارة قائمة القطاعات من حيث القدرة على استحداث مناصب شغل ، حيث بلغت نسبة مساهمته في خلق مناصب شغل ما يعادل 23.5 % ، ثم يليه قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية ، والذي وصلت مساهمته في الشغل نسبة 23.2 % ، وهو القطاع الذي حظي باهتمام منذ بداية العملية التنموية في الجزائر .

كما أنه خلال هذه المرحلة تم الاهتمام بقطاعات أخرى مثل قطاع الفلاحة الذي أولته الدولة اهتماما ، من خلال دعم المستثمرات الفلاحية واستصلاح الأراضي وإنشاء التعاونيات ، إمتياز القرض ... الخ وهو ما أدى إلى تحسين أوضاع الشغل في هذا القطاع <sup>1</sup>.

وبناء على ما سبق و نتيجة لعدم تحقيق الإصلاحات في مرحلتها الأولى للأهداف المسطرة والتي تتمحور حول تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد ، دخلت الجزائر في مرحلة أخرى من الإصلاحات والتي قادتها من جديد لصندوق النقد الدولي ، أين تم نصحتها بتطبيق وصفا علاجية جديدة لحالة التآزم الاقتصادي التي كانت تعانيها تمثلت في برنامج التعديل الهيكلي.

## 2- برنامج التعديل الهيكلي : 31 مارس 1995 ← 1 أبريل 1998

لم يحقق برنامج التثبيت الاقتصادي الأهداف المرجوة منه ، رغم جملة الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية خلال فترة اعتماد هذا البرنامج ، والتي تحصلت بموجبها على قروض ضخمة وجهتها للنهوض بالاقتصاد الوطني وتخليصه من الوضعية المزرية التي يعاني منها ، إلا أن هذا لم يتحقق بل زاد

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 185.

الوضع الاقتصادي تدهورا ، وتراكمت المشاكل الاقتصادية ، وهو الأمر الذي اضطررا الجزائر مرة أخرى للتوجه نحو صندوق النقد الدولي ، حيث تم اعتماد برنامج التعديل الهيكلي من 1995 إلى 1988،<sup>1</sup> ✓ ويمكن تعريف برنامج التعديل الهيكلي على النحو التالي :

يقصد "بالتعديل الهيكلي " مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ، ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية باعتبار أن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليل مختلف الأسباب التي تعيق عمل الأسواق ، وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات فإن أثرها يشمل بعض المتغيرات الكلية مثل أسعار الفائدة ، عجز الموازنة والميزان التجاري ... ، كما تسهم سياسات الإصلاح الهيكلي في زيادة مرونة الاقتصاد ، وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية ، وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم و اختلال ميزان المدفوعات .<sup>2</sup> ويتلخص المعنى العام لهذا البرنامج في كونه يعبر عن جملة من السياسات الاقتصادية الهادفة لإحداث إصلاحات اقتصادية مؤطرة من قبل صندوق النقد الدولي .

✓ وترجع أسباب تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي إلى :

1. إعادة التوازن المالي العمومي وتخفيض العجز في الميزانية وفي ميزان الدفعات .<sup>3</sup> فمن أجل تطبيق مبدأ الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير القطاع الخاص ، مارس صندوق النقد الدولي رقابة صارمة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، وهو ما يعبر على مبدأ أساسي يقوم على مسلمة مفادها ، أن اعتماد برنامج التعديل الهيكلي يقصد به التخلي التام للدولة عن دورها المركزي في الاقتصاد.<sup>4</sup>

2. ارتفاع المديونية .

✓ وبناء على ما سبق فإن برنامج التعديل الهيكلي يقوم على:<sup>5</sup>

1. إعادة تنظيم الاقتصاد .
2. تخفيض حجم القطاع العام .
3. اعتماد سياسة الخصوصية على المستوى الكلي أو الجزئي .
4. خروج الدولة من الحياة الاجتماعية .

<sup>1</sup>- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 144.

<sup>2</sup>- خليل حسين ، " سياسات التصحيح الهيكلي " ، من كتاب السياسات العامة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2006 ، مقال متوفر

على الموقع : [http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post\\_3891.html](http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_3891.html) ،

تم النشر بتاريخ 2011/2/4 ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2016-3-6.

<sup>3</sup>- ناجي بن حسين ، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة

، 2007-2006 ، ص 90.

<sup>4</sup>- نفس المرجع ، ص 90.

<sup>5</sup>- Abdelatif Benachenhou, " L'aventure de la désétatisation en Algérie " , revue du monde musulman et de la méditerranée, n°3 1992, p p175-185.

5. فسخ المجال لآليات السوق الحر وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

وقد تحصلت الجزائر في إطار التزامها ببرنامج التعديل الهيكلي على قرض قيمته 169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، حيث كانت تطمح من خلاله لتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني وفق ما تقتضيه إيديولوجية التحول إلى اقتصاد السوق والتي تتحدد من خلال<sup>1</sup>:

#### **01- إقامة نظام للصرف وفسح المجال للمبادلات من خلال :**

- ✓ تقليص قيمة العملة الوطنية ( 50% ) .
- ✓ إقامة سوق بين البنوك ، بحيث تتم المعاملات فيه بالعملة الصعبة .
- ✓ تحرير التجارة ، عن طريق السماح بتصدير كل المواد ما عدا ما كان منها يحمل قيمة تاريخية أو أثرية.
- ✓ خفض الضريبة الجمركية بنسبة 50 % .

#### **02 - تحرير الأسعار وجعلها تتماشى مع الأسعار في السوق الدولية عن طريق :**

- ✓ تحرير أسعار منتجات القطاع العام .
- ✓ الزيادة التدريجية للأسعار المحلية فيم يخص المنتجات الغذائية والطاقة ، أي رفع الدعم .

#### **03 - الإصلاح المالي والنقدي : وذلك من خلال :**

- ✓ الزيادة الضريبة على القيمة المضافة .
- ✓ التخفيض من مجالات الاعفاءات الضريبية .
- ✓ زيادة رأس مال البنوك .
- ✓ اعتماد الشراكة مع القطاع الخاص من أجل تمويل البنوك .

#### **04 - المجال الاجتماعي : ويتحدد ذلك من خلال :**

- ✓ الاهتمام بسوق العمل وصياغة نظام خاص بالتقاعد المسبق .
- ✓ تأسيس الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب ، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
- ✓ الاهتمام بالسكن من خلال تشجيع الاستثمار في هذا المجال .

#### **05 - اصلاح القطاع العام : ويتم ذلك عن طريق :**

- ✓ الاستمرار في تطبيق سياسة الخصخصة في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والصناعة والتجارة والنقل.
- ✓ تواصل تطبيق برنامج التطهير المالي .

#### **06 - الاهتمام بالقطاع الزراعي : وذلك من خلال :**

<sup>1</sup>- الهادي الخالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

- ✓ رفع الدعم عن أسعار الحبوب .
- ✓ تحرير أسعار المواد الغذائية مثل السميد والحليب .
- **وعليه فإن أهداف برنامج التعديل الهيكلي تتمحور حول:** العمل على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ، عن طريق تحرير المبادرات الخاصة للقطاع الخاص ودعم النمو الاقتصادي<sup>1</sup> ، على اعتبار أن الاقتصاد الوطني يعاني من جملة من الاختلالات نذكرها فيم يلي<sup>2</sup>:
  - 1- أزمة الديون الخارجية .
  - 2- ارتفاع ميزان المدفوعات .
  - 3- اختلال ميزان المدفوعات .
  - 4- الرصيد السلبي لخزينة الدولة .
  - 5- تراجع مستوى الإنتاج الداخلي الخام (PIB).
  - 6- سلبية المدخرات .

وبناء على ما سبق فإن سياسة الإصلاحات في الجزائر قد مرت بالمراحل التالية<sup>3</sup>:

- 1- مرحلة الاستقرار الاقتصادي : وتضمنت هذه المرحلة الإجراءات التالية :
  - تطبيق سياسة التقشف في الميزانية العمومية : حيث تم التقليل من عمليات التوظيف في القطاع العمومي ، وكذا خفض ميزانية التجهيز والتسيير وتقليص الاستثمارات غير الهادفة .
  - رفع الدعم المالي عن المؤسسات العمومية : حيث تم غلق العديد من المؤسسات وتحويل بعضها إلى القطاع الخاص ، والبعض الآخر تم تصفيته ، وعليه فقد شهدت المؤسسات الاقتصادية انخفاضا خاصة ما ينتمي منها للقطاع الصناعي .
  - ضعف القدرة الشرائية للأفراد : ويعود ذلك إلى تطبيق الدولة سياسة التقشف ، حيث تم رفع الدعم عن أسعار المواد الأساسية ، كما وقد وصل معدل التضخم خلال هذه المرحلة 29.8% سنة 1998 .

## 2- مرحلة الإصلاحات الهيكلية :

- يتلخص هدف الدولة خلال هذه المرحلة ، والتي تم الاتجاه خلالها للمرة الثانية لصندوق النقد الدولي في :
- الحصول على مداخل من العملة الصعبة ، الأمر الذي يمكّنها فيما بعد من دفع ديونها : وقد شهدت هذه المرحلة تطبيق الشروط التالية :
  - تحرير التجارة الخارجية : والتي تعني رفع القيود والحواجز الجمركية والسعي لجلب الاستثمارات الأجنبية ، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على التشغيل حيث تقع المنتجات الوطنية في مقارنة مع المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والتي لا مجال للمنافسة بينهما مما يدفع بالمؤسسات الوطنية

<sup>1</sup>- ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

<sup>2</sup>- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 197--199198.

<sup>3</sup>- عيسى آيت عيسى عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 222-223 ، 224.

إلى التخلي عن النشاط و اختيار نشاط آخر تنعدم فيه المنافسة ، إذ تقوم المؤسسات الوطنية في هذا المجال بالتخلص أو التقليل من كلفة المنتج كدفع أجور متدنية للتخلص من فائض العمالة .

- **تطبيق سياسة الخوصصة :** ونقصد بالخوصصة : " التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص ، وهذا التحول يعني الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو في جزء منها أو في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفية تحويل التسيير وممارسته وشروطه ."<sup>1</sup>

إن تطبيق سياسة الخوصصة في الدول التي هي في إطار التحول للاقتصاد الحر يجب أن يعزز برفع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي في هذه الدول ، والتي تتحكم الدولة فيها بالنشاط الاقتصادي قبل تطبيق سياسة الخوصصة ، أو في الدول التي لا تملك الإمكانيات التجارية والتنظيمية والموارد المالية الضرورية مما يؤدي الى التقليل من مساهمة الرأسمال المحلي في عملية الخوصصة.<sup>2</sup> وفي إطار التحول نحو اقتصاد السوق وتطبيق سياسة الخوصصة ، فإن الدولة الجزائرية لم تكن تريد التخلي دفعة واحدة عن عملية الإشراف على الاقتصاد ، بل أرادت تطبيق الانسحاب التدريجي من القطاعات التي تشرف عليها وتقوم بتسييرها ، خاصة فيم يتعلق بالقطاعات التي كانت تعتبر استراتيجية مثل القطاع الصناعي .<sup>3</sup>

- وقد مر تطبيق سياسة الخوصصة في الجزائر بعدة مراحل نذكرها فيم يلي :<sup>4</sup>

#### 1- مرحلة الخوصصة الجزئية 1994:

جاء قانون المالية التكميلي لسنة 1994 متضمنا المادتين (24) و(25) ، حيث تم بمقتضاهما السماح بتطبيق سياسة الخوصصة ، وأيضا الترخيص للمؤسسات العمومية المستقلة بالتنازل عن جزء من أصولها وفتح رأسمالها ، ولهذا تم وصف هذه المرحلة بمرحلة الخوصصة الجزئية للمؤسسات العمومية .

#### 2- مرحلة إصدار قانون الخوصصة (1995-2001) :

تم خلال هذه المرحلة ضبط الإطار العام لعملية الخوصصة ، من حيث تعريف الخوصصة وتحديد الإطار القانوني لها والمؤسسات التي تدخل في عمليات الخوصصة ، وذلك وفقا للأمر 95-22 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية<sup>5</sup> ، والذي تم تعديله فيما بعد بموجب الأمر 97-12 الصادر في 19 مارس 1997 ، بسبب عدم موافقته لمتطلبات الإصلاحات الاقتصادية المنصوص عليها بموجب برنامج التعديل

<sup>1</sup> - ملكة فريش ، مرجع سبق ذكره ، ص 261.

<sup>2</sup> - عبد اللطيف ابراهيمي ، "الخصخصة والاستثمار الأجنبي" ، مجلة الإدارة ، المجلد 27 ، العدد 03 يناير 1995 ، صادرة عن اتحاد جمعيات التنمية الإدارية ، القاهرة ، ص 71-83.

<sup>3</sup> - محفوظ لعشب ، سلسلة القانون الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997 ، ص 66.

<sup>4</sup> - ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 93-94-95-96.

<sup>5</sup> - الأمر رقم 95-22 ، المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416 ، الموافق لـ 26 اوت 1995 ، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ، الجريدة الرسمية ، عدد 48 ، 8 ربيع الثاني 1416 ، يحدد القواعد العامة لخوصصة المؤسسات العمومية .

الهيكلية ، حيث كان الهدف من التعديل هو زيادة المرونة على الإجراءات الخاصة بتطبيق عملية الخصخصة من جهة ، وتوسيع الإجراءات التحفيزية الخاصة بالإجراء من جهة أخرى .

### 3- مرحلة قانون 2001(2001-2006) :

أصبحت كل القطاعات خلال هذه المرحلة قابلة لأن تطبق عليها سياسة الخصخصة ، حيث أصبحت الخصخصة لا تقتصر على القطاعات الاستراتيجية فقط ، بل أضحت تشمل كل القطاعات المفتوحة للمنافسة ، وأيضا المؤسسات التي تضمن تقديم خدمة عمومية ، وذلك طبقا للمصادقة على القانون الجديد بموجب الأمر "04-01" ، ولكن في مقابل ذلك يحق للدولة أن تتدخل لصالح بعض المؤسسات العمومية التي تراها مهمة اقتصاديا ، بغية الحفاظ على نشاطها الأساسي من جهة وحماية مناصب الشغل فيها من جهة أخرى<sup>1</sup>.

#### ✓ وحتى تتمكن عملية الخصخصة في الجزائر من تحقيق أهدافها ينبغي توفر الشروط التالية :2

- 1- الالتزام بتطبيق برنامج الخصخصة بصرامة من قبل الدولة ، إذ يتوجب تسخير كل الإمكانيات والوسائل اللازمة .
  - 2- الضبط الجيد لخطوات ومراحل تطبيق عملية الخصخصة .
  - 3- دراسة تجارب الدول التي سبقت الجزائر في تطبيق سياسة الخصخصة ، وذلك من أجل الاستفادة منها ، خاصة تلك التجارب الخاصة بالدول التي لها مميزات اقتصادية تتشابه والاقتصاد الوطني ، من حيث الموارد المادية والبشرية .
  - 4- حماية مصالح العمال ، وذلك من خلال المحافظة على مناصب الشغل ، بغية كسب رضا وتأييد العمال حول عملية الخصخصة .
- ولكن تطبيق سياسة الخصخصة اصطدام بمعارضة نقابية وعمالية ، حيث تم اعتبارها إجراء يهدد بخسارة حجم كبير من مناصب الشغل .

#### ✓ ويمكن توضيح تأثير تطبيق الخصخصة على الشغل من خلال :

<sup>1</sup>- مليكة فريش ، مرجع سبق ذكره ، ص 263.

<sup>2</sup>- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 214 ، 215.

- الجدول رقم (21) : تطور عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين في الجزائر : 1994-2000.

السنة	عدد المؤسسات المنحلة ( مؤسسة )	عدد العمال المسرحين ( عامل )
1994	20	20908
1995	300	236300
1996	162	100498
1997	503	162175
1998	239	115137
2000-1999	225	-
المجموع	1224	635018

Source : Abdel madjid Bouzidi , **Les années 90de l'économie algérienne : les limites de politiques conjoncturelles** , ENAG édition , Algérie , 1999,p84 .

توضح المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه ، الزيادة المضطردة في عدد المؤسسات المنحلة ، وكذا عدد العمال المسرحين في الفترة ما بين 1994 إلى غاية 1998 ، حيث بلغ عدد المؤسسات المنحلة سنة 1994 ما يعادل 20 مؤسسة ، ليرتفع سنة 1997 إلى 503 مؤسسة منحلة ، أما عدد العمال المسرحين فقد وصل سنة 1994 لـ 20908 ، ثم سجلوا ارتفاعا بعدها قدر بـ 162175 سنة 1997 .

وتشكل هذه المرحلة فترة اعتماد برنامج التعديل الهيكلي وتطبيق عمليات الخصخصة ، وعليه ومن خلال هذه المعطيات يتبين أن تطبيق سياسة الخصخصة قد انعكس سلبا على الاقتصاد بشكل عام ، حيث تم حل عدد كبير من المؤسسات قدر بـ 1224 مؤسسة وتسريح عدد هائل من العمال وصل لـ 635018 عامل ، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة انتشار البطالة وتدني مستوى التشغيل خلال هذه المرحلة .

وقد سجلت العديد من القطاعات الاقتصادية نسب متفاوتة في التقليل من حجم العمالة ، حيث وصلت نسبة تسريح العمالة في قطاع البناء 61% و 10% في القطاع الصناعي و2% في قطاع الزراعة و21% في قطاع الخدمات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول ، الدورة العامة 12 ، نوفمبر 1998 ، سنة 1998 ، ص 03.

**4- مرحلة الإصلاحات السياسية والوصول إلى الحكم الراشد: 1**

ويتم خلال هذه المرحلة تطبيق إصلاحات سياسة ، حيث أن مصطلح الحكم الراشد الذي يعني "طريقة إدارة الحكم" قد تم توظيفه واستخدامه من قبل المؤسسات المالية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة منذ سنة 1980، أين منحت هذه الهيئات مصطلح الحكم الراشد تعريفاً يفيد، بأن الحكم الراشد هو إعادة النظر في الآليات والممارسات التي لها علاقة بطريقة الحكم .

**✓ وضعية الشغل خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي :**

شهد معدل الشغل خلال هذه المرحلة انخفاضا محسوسا ، بسبب تقلص حجم استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات ، و السبب في ذلك يعود لتجميد آلية التوظيف الدائم والاعتماد على الصيغة التعاقدية ، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات ، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخير مواعيد تسليمها زاد من تكاليفها ، مما أدى في كثير من الأحيان إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية بسبب عدم تحمل هذه الزيادة في حجم التكاليف ، كل هذه الأسباب انجر عنها عمليات تسريح فردي وجماعي للعمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتقلص حجم الشغل<sup>2</sup>.

ويمكن توضيح الارتفاع الذي سجلته معدلات البطالة خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من خلال الجدول التالي :

**- الجدول رقم (22) : تطور معدلات البطالة خلال 1994-1999.**

السنوات	العاطلون عن العمل ( بالملايين )	معدل البطالة %
1994	1.66	24.4
1995	2.11	28.3
1996	2.20	28.1
1997	2.31	28.3
1998	2.33	28.6
1999	2.52	29.3
2000	2.43	29.8

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2011.

<sup>1</sup> - عيسى أيت عيسى ، مرجع سبق ذكره، ص 226.  
<sup>2</sup> - سعاد مهماهي : " تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية " ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، 2008 ، 2009 جامعة باتنة ، مذكرة متوفرة على الموقع : [http://3A%2F%2Ftheses.univ-batna.dz%2Findex.php%2Ftheses-en-ligne%2Fdoc\\_download%2F2059-----&usg=AOvVaw3pGij88DtEJ8eR9TlmzImd](http://3A%2F%2Ftheses.univ-batna.dz%2Findex.php%2Ftheses-en-ligne%2Fdoc_download%2F2059-----&usg=AOvVaw3pGij88DtEJ8eR9TlmzImd) ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 14-5-2016.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن البطالة قد سجلت معدلات مرتفعة منذ بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث بلغ معدل البطالة 24.4 % سنة 1994، ثم سجل ارتفاعا محسوسا بلغ 28.3 % سنة 1995، وهي السنة الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ثم استمر حجم البطالة في الارتفاع خلال سنوات تطبيق البرنامج، حيث بلغ 28.1 سنة 1996 و 28.3 % سنة 1997 و 28.6 سنة 1998. وقد استمرت معدلات البطالة في التطور حتى بعد نهاية مرحلة اعتماد برنامج التعديل الهيكلي مسجلة مستويات مرتفعة جدا، حيث بلغت 29.3 % سنة 1999 و 29.8 % سنة 2000. ان هذا الارتفاع المستمر في حجم البطالة يدل على تسجيل عجز كبير في معدلات الشغل، ويمكن تقصي نسبة العجز في التشغيل خلال مرحلة التعديل الهيكلي من خلال الجدول التالي :

- الجدول رقم (23): نسبة العجز في التشغيل السنوي خلال 1994-1999.

السنوات	العجز في التشغيل
1994	69 %
1995	71 %
1996	73 %
1997	83 %
1998	83 %

المصدر: عيسى أيت عيسى، "سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر - انعكاسات و آفاق اقتصادية واجتماعية-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 231.

يلاحظ من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه أن نسبة العجز في التشغيل بلغت ذروتها في سنتي 1997-1998، حيث وصلت لـ 83.3 %، كما وتبين البيانات المتضمنة في الجدول أعلاه أن نسبة العجز في الشغل قد عرفت ارتفاعا ملحوظا منذ بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، أي منذ سنة 1995 إلى غاية 1998، ويمكن ارجاع ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتماد سياسة الخصوصية وما انجر عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية، حيث تم حل وخلق العديد من المؤسسات الاقتصادية وتسريح عدد هائل من العمال.

كما يمكن تفسير العجز في الشغل من خلال المقارنة بين عروض وطلبات العمل ومناصب الشغل المتوفرة، حيث بلغت عروض العمل 260 ألف عرض شغل إضافي و 300 طلب شغل إضافي سنة 1996، بينما الاقتصاد الوطني لم يوفر إلا 158 ألف منصب شغل خلال 1995 إلى 1996، وعليه فإن

هذه الاحصائيات تشير إلى نسبة العجز في التشغيل بالنظر إلى التقلص والتراجع الذي شهدته مناصب الشغل، حيث سجلت انخفاضا وصل إلى 142 ألف منصب شغل سنة 1996.<sup>1</sup> خلال هذه المرحلة تأثرت علاقات العمل بشكل كبير بالتحويلات والتغيرات العميقة التي مست مختلف القطاعات، حيث تجسدت أبرز انعكاسات هذه التحويلات على وضعية العمال والعمل، إذ ان انتقال محرك التنمية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص في إطار هذه الإصلاحات قاد إلى خلق علاقات جديدة في العمل، تجسدت ميدانيا من خلال مرونة أسواق العمل، والتي أدت إلى استحداث أنماط جديدة في الشغل على غرار التوظيف المؤقت، التشغيل عن طريق عقود متجددة، التشغيل المستخلف، وهو ما أدى إلى تلاشي المعنى الكلاسيكي للتشغيل، والذي كان يوفر مناصب شغل دائمة، وعليه فإنه و من خلال هذه العلاقات يتضح الاختلاف بين العمال الدائمين والعمال المؤقتين، وذلك من حيث المقابل المادي للعمل وحرمانهم من الامتيازات الاجتماعية التي يتمتع بها العامل الدائم، رغم مساواتهم فيم يتمتعون به من كفاءات علمية ومهنية.<sup>2</sup>

- الجدول رقم (24) : توزيع التشغيل حسب قطاع النشاط في 1997 .

الوحدة : آلاف

القطاع	المستخدمون	%
الزراعة	884	15.5
الصناعة	584	10.2
بناء وأشغال عمومية	588	10.3
التجارة	535	14.7
الخدمات	1496	26.2
الإدارة	1317	23.1
المجموع	5708	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011 .

يلاحظ من خلال البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات مساهمة في الشغل خلال سنة 1997، حيث بلغت نسبة الشغل في هذا القطاع 26.2 %، يليه قطاع الإدارة بنسبة 23.1 %، ورغم أنه خلال هذه المرحلة تم تجميد التوظيف الدائم والذي يعد أكثر أنواع التوظيف المعمول به في الإدارة بصورة عامة، إلا أن قطاع الإدارة لا يزال يساهم بحجم كبير في الشغل، أما قطاع الزراعة فقد وصلت نسبة مساهمته في التشغيل 15.5 %، فيم يتساوى تقريبا كل من قطاع الصناعة وقطاع البناء

<sup>1</sup> - شقير أمين، مرجع سبق ذكره، ص 156

<sup>2</sup> - سعدية قصاب، " اختلافات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر، 1990 2004"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005، 2006، ص 92.

والأشغال العمومية في نسبة مساهمتها في التشغيل، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة 10.2% وقطاع البناء و الأشغال العمومية 10.3%.

- الجدول رقم (25) : توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني لسنة 1997 .  
الوحدة : آلاف

القطاع	المستخدمون	%
عمومي	2890	50.6
خاص	2818	49.4
المجموع	5708	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : حوصلة إحصائية 1962-2011

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التقارب في نسب المساهمة في التشغيل بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العمومي 50.6%، بينما وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص لـ 49.4%، وعليه فإن هذه النتائج تفسر إلى حد كبير السياسة التي طبقتها الدولة خلال مرحلة اعتماد برنامج التعديل الهيكلي وهي التوجه نحو دعم تطبيق سياسة الخوصصة.

وحسب الإحصائيات الخاصة بالجنس لسنة 1992، فقد وصل عدد البطالة في صفوف النساء لـ 125000 امرأة، بينما وصل عددها سنة 1996 لـ 47800 امرأة<sup>1</sup>، كما بلغت نسبة البطالة لدى الجنسين في سنة 1997 لـ: 26.41%<sup>2</sup>.

كما وتميزت مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بنشاط القطاع غير الرسمي في الاقتصاد والعمل على هيكلته<sup>3</sup>، وذلك بغية الحصول على مداخيل في ظل التراجع الذي شهدته مستويات الشغل في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ أن التوجه نحو القطاع غير الرسمي جاء كحل لتجاوز مشكلة البطالة المستفحلة خلال هذه المرحلة، وكمحاوله للحصول على دخل، حتى وإن كان الأجر الذي توفره مثل هذه الأنشطة لا يرتقي للحد الأدنى للأجر الذي يوفره القطاع الرسمي، ويمكن توضيح الفرق بين النشاط في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي من خلال الجدول الموالي:

<sup>1</sup> - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول: تطور أجهزة التشغيل، 2003، ص32.

<sup>2</sup> - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011.

<sup>3</sup> - Said.Musette et Nacer eddine Hamoud, " Evaluation des effets du P.A.S sur le marché du travail an Algérie ", les cahiers du cread , Alger, N°46/47 , 1998-1999,p171.

- الجدول رقم (26) : الفرق بين الاقتصادي الرسمي والاقتصاد غير الرسمي .

الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد غير الرسمي
1- الهدف العام : تعظيم الأرباح	1- الهدف العام : محاولة خلق مداخيل
2- الأسواق : دخول مقنن ( قانوني ) . - وجود نفايات عمالية . - تطبيق أحكام قانون العمل . - إمكانية الحصول على قروض وطنية ومحلية . - الالتزام بدفع الرسوم والضرائب . - الأجور خاضعة لمقاييس العقود المبرمة .	2- الأسواق : سهولة الدخول للسوق . - خرق وعدم احترام القوانين . - انعدام القواعد وخرق لقانون العمل . - الاعتماد على التمويل الذاتي . - لا يدفع الضرائب ولا الرسوم . - التأجير حسب القطعة .
3- هيكلية الأسواق - سوق مقيدة بحواجز كثيرة . - المنتجات ذات جودة ونوعية معينة، علامات مسجلة . - سوق محمية .	3- هيكلية الأسواق - حرية الدخول بدون قيود . - المنتجات تقليدية بسيطة . - سوق غير محمية .
4- التكنولوجيا - متطورة ،مستوردة . - كثافة في رأس المال . - الوحدات الإنتاجية متخصصة .	4- التكنولوجيا - تقليدية بسيطة . - استعمال كثيف لليد العاملة . - وحدات إنتاجية بسيطة متنوعة.

المصدر : سعدية قصاب : " اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004 " ، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2005 -2006 ، ص 105.

بناء على ما سبق نستنتج أن المرحلة الممتدة ما بين 1989-1999 هي مرحلة انتقالية ، حيث تم التخلي تماما عن الأيديولوجية الاشتراكية في تسيير شؤون البلاد ، وبالتالي التوقف عن اعتماد سياسة الاقتصاد المخطط والموجه من قبل الدولة ،وفي المقابل تم التوجه نحو اعتماد الأيديولوجية الرأسمالية القائمة على آلية اقتصاد السوق .

لقد شهدت هذه المرحلة العديد من التحولات والتغيرات الجذرية ، التي كان لها انعكاسات كبرى على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حيث اتجهت الدولة الجزائرية نحو التعامل مع المؤسسات المالية الدولية - صندوق النقد الدولي -، والذي قدم لها مجموعة من التدابير والإجراءات

في شكل وصفاء جاهزة ، وفرض عليها ضرورة الالتزام بتطبيقها للخروج من الضائقة المالية التي مرت بها البلاد آنذاك ، وقد عرفت هذه الوصفات باسم الإصلاحات الاقتصادية .

وقد أبرمت الجزائر في اطار هذه الإصلاحات الاقتصادية اتفاقيات امتدت من 1989 إلى غاية 1994 ، ثم طبقت بعدها برنامج التعديل الهيكلي من 1995 إلى 1998 ، والذي يعد من أبرز أوجه الإصلاحات التي شهدتها الجزائر ، نظرا لما كان له من تداعيات على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى الشغل بصفة خاصة ، خاصة مع تطبيق سياسة الخصخصة .

وفيم يخص الشغل فقد عرف مستويات متدنية جدا ، حيث سجلت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا ، خاصة أثناء مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، حيث شهدت غلق وحل العديد من المؤسسات وتسريح عدد هائل من العمال ، "فعلى الرغم من أن برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن لبعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن الحالة العامة لمستوى التشغيل قد تدهورت كثيرا نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي " <sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- جزيرة معيزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

## خاتمة الفصل

نستنتج من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل أن معدلات الشغل خلال الفترة ما بين 1962 إلى غاية 1999، قد شهدت عدم استقرار، حيث تراوحت بين الانخفاض والارتفاع، فالإحصاءات ورغم تضاربها في كثير من الأحيان، إلا أنها تؤكد على تأثير الوضع الاقتصادي للبلاد على مستويات الشغل والبطالة خلال كل مرحلة، و يعبر الجدول الموالي عن مسح شامل لمعدلات البطالة منذ السنوات الأولى للاستقلال ( المرحلة التمهيدية ) مرورا بمرحلة الاقتصاد الاشتراكي ، وصولا لمرحلة اقتصاد السوق – الاقتصاد الحر -.

الجدول رقم (27): تطور معدلات البطالة ما بين 1966 و1997.

السنوات	معدل البطالة %
1966	32.9
1977	22.0
1982	16.3
1983	13.1
1984	8.7
1985	9.7
1987	21.4
1989	18.1
1990	19.7
1991	21.2
1992	23.8
1993	23.15
1994	24.36
1995	28.10
1996	27.99
1997	26.41

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2015.

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدلات البطالة خلال السنوات الأولى للاستقلال قد عرفت ارتفاعا كبيرا وصل لـ 32.9 % سنة 1966 ، ويرجع ذلك للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال .

ومع تحديد التوجه الاشتراكي كخيار تنموي واعتماد سياسة المخططات التنموية كآلية لتطبيق السياسات العامة للدولة آنذاك ، شهدت مستويات البطالة انخفاضا ، خاصة خلال النصف الأول للثمانينات ، حيث سجلت تراجعا خلال سنوات 1982 و 1983 و 1984 قدر بـ 16.3% و 13.6% و 8.7% على التوالي ، لكنها عادت لترتفع من جديد ، حيث بلغت سنة 1987 ما نسبته 21،4% ، ويعود السبب في ذلك لتداعيات الازمة النفطية لسنة 1986 على الاقتصاد الوطني ، حيث شهدت أسعار النفط تدهورا كبيرا ، الأمر الذي أثر سلبا على بعث المشاريع التنموية ، لكون الاقتصاد الوطني يعتمد بصورة رئيسة على مداخل النفط في تمويل وتنفيذ مختلف المشاريع الاقتصادية ، سواء كان ذلك في مرحلة الاقتصاد الاشتراكي أو الاقتصاد الحر .

وقد استمرت معدلات البطالة في الارتفاع خلال سنوات التسعينات رغم تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي وتحولها لاقتصاد السوق ، وبناء عليه فإن تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية لم يكن له الأثر الإيجابي على الشغل بل زاد من تفاقم نسب البطالة .

الفصل الثالث: مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014

مقدمة الفصل

المبحث الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر كآلية لدعم الشغل  
و امتصاص البطالة 2001-2014.

المبحث الثاني: مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014.

خاتمة الفصل

## مقدمة الفصل:

طبقت الجزائر منذ الاستقلال العديد من السياسات و البرامج التنموية الرامية لتنمية الاقتصاد الوطني، بدءا بالاقتصاد الموجه و المسير من قبل الدولة، مرورا ببرامج التعديل الهيكلي، وصولا لتبني و تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، هذه الأخيرة تضمنت ثلاثة برامج، هدفت في مجملها لتنمية الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية، و ذلك من خلال مكافحة الفقر و البطالة و العمل على زيادة نسبة الشغل.

و قد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة و تحليل قطاع الشغل في الجزائر خلال مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، حيث جرى تقسيمه إلى مبحثين على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر كآلية لدعم الشغل و امتصاص البطالة، و يتناول هذا المبحث ظروف و كيفية تطبيق هذه السياسة في الجزائر، و أيضا طرق و أساليب تسيير سوق الشغل في الجزائر خلال هذه المرحلة.

- **المبحث الثاني:** مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي، و يتناول هذا المبحث التعريف بكل برنامج و تحديد أهدافه، و قد تضمنت سياسة الانعاش الاقتصادي ثلاثة برامج و هي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: 2001-2004.

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي: 2005-2009.

3- برنامج توظيف النمو: 2010-2014.

## المبحث الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي كآلية لدعم الشغل و امتصاص البطالة 2001-2014

جنحت الدولة الجزائرية خلال الألفية الأخيرة (2000)، خاصة في ظل التطورات الحاصلة على المستوى الدولي و المتمثلة أساسا في تنامي وتيرة العولمة، و أيضا على المستوى المحلي (تنامي أسعار النفط في السوق الدولية)، جنحت لتطبيق سياسة اقتصادية و اجتماعية تهدف لتعزيز و تأهيل الاقتصاد الوطني و رفع مستوى التنافسية و العمل على التقليل من مشكل البطالة، و الذي يعد أساس الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية في البلاد، خاصة في ظل التنامي المستمر للطلب على الشغل.

و تتمثل هذه السياسة في سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، و قد تم تخصيص هذا المبحث لدراسة هذه السياسة كآلية لامتناس البطالة، و تم تقسيمه إلى مطلبين:

- **المطلب الأول:** الإطار العام لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، حيث يتم التطرق من خلاله إلى عوامل و ظروف و أهداف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.
- **المطلب الثاني:** آليات عمل سوق الشغل في الجزائر في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، و يتم من خلاله إعطاء لمحة عامة عن سوق الشغل في الجزائر، و من ثمة التطرق إلى مختلف البرامج و الآليات التي سخرتها الدولة الجزائرية من أجل رفع مستوى الشغل و التقليل من البطالة.

### المطلب الأول: الإطار العام لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

لقد اعتمدت الجزائر برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، و ذلك بغية دعم النمو الاقتصادي و تحسين مستوى معيشة الأفراد، بعد فترة التدهور السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي عرفته الجزائر نتيجة الأزمة الأمنية، و عليه فإن سياسة الإنعاش الاقتصادي قد أحاطتها مجموعة من الدوافع و الظروف نذكرها فيم يلي:

#### 1- أسباب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

تعددت الأسباب الدافعة لتبني و اعتماد الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي و التي تعد سياسة مالية تقوم على تنفيذ برامج و استثمارات عمومية من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي و دفع النمو من جديد، خاصة أن الإصلاحات التي طبقتها الجزائر منذ الثمانينات لم تحقق النتائج المرجوة، و عليه فإن تطبيق الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي كان من أجل "تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف

الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات و كانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني".<sup>1</sup>

### 1- تدني معدل النمو الاقتصادي:

كان للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1986 أثرا بالغا على نسبة النمو الاقتصادي، حيث سجلت نسب نمو متدنية، و قد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1987-1994 ما يعادل 0.5%<sup>2</sup> و هو الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية آنذاك لضرورة التوجه لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وعلى اثره تم تغيير النهج التنموي المتبع، و تم التحول من التسيير الاشتراكي إلى التسيير الليبرالي.

فخلال الفترة 1999←2000 تميز قطاع المحروقات بكونه القطاع الوحيد الذي تجاوزت نسبة نموه 5%، و يعود ذلك إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات، أما فيما يتعلق بقطاعي الأشغال العمومية و الخدمات فقد بلغ متوسط نموها 25.3%، و لكن و على الرغم من أن هذين القطاعين قد سجلا معدلات نمو موجبة، إلا أن هذا لم يكن كافيا لدعم و دفع النمو الاقتصادي، أما كل من قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة فقد سجلا نسب نمو متوسطة سالبة لم تتجاوز 1.15% و 1.57% و يعزى ذلك إلى:<sup>3</sup>

1- تأثير العوامل المناخية على القطاع الفلاحي، إذ أن أداء القطاع الفلاحي يرتبط بهذه العوامل آنذاك.

2- انعكاسات الأزمة الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي على معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع.

و فيم يلي جدول يبين مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر 1993-2000:

1 - عثمان علام، "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول "العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي" شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، يومي 25-28 يناير 2015، ص3.

2 - إحصائيات المحافظة الوطنية للتخطيط، سبتمبر 2004.

3- نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 09، 2013، ص43.

- جدول رقم(28): مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر من 1993-2000.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشرات								
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	49.9	42.4	42	46.9	48.2	48.19	48.8	54.4
نصيب الفرد من الناتج (دولار أمريكي)	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1798

Source : Ministère des finances, les indicateurs de l'économie algérienne، sur le site : [www.Finance.Algérie.org](http://www.Finance.Algérie.org), le 03-11-2016.

تبين المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه وضعية الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 1993←2000. و بناء عليه يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل<sup>1</sup>:

1-المرحلة الأولى: 1993←1994: شهدت هذه المرحلة معدلات نمو نسبية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسطها 1.4%، و يعزى السبب في ذلك إلى استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي عصفت به ابتداء من سنة 1986 رغم جملة الإصلاحات الجزئية التي تم تطبيقها، كما و قد سجل نصيب الفرد من الناتج انخفاضا متواصلا خلال هذه المرحلة، حيث بلغ سنة 1993 ما يعادل 1856 دولار أمريكي للفرد ثم انخفض إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1993، أي بنسبة انخفاض بلغت 16.9%.

2-المرحلة الثانية: 1995←1998: قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي جديد "برنامج التعديل الهيكلي"، أين لجأت إلى صندوق النقد الدولي بهدف إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، و تحقيق معدلات نمو مرتفعة و موجبة، حيث قامت بالتقليص من تدخل الدولة في الاقتصاد و فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

و قد شهدت هذه المرحلة معدلات نمو إيجابية بلغ متوسطها 3.6%، حيث سجلت سنة 1999 أعلى معدل منذ سنة 1986 بنسبة بلغت 5.1%، غير أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنة سجل انخفاضا بنسبة 5.1% فبعدها بلغ سنة 1997 ما يعادل 1658 دولار أمريكي للفرد انخفض إلى 1630 دولار أمريكي للفرد سنة 1999، ما يعني أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

<sup>1</sup> - راضية إسمان خزار و حدة عطا الله، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7-8.

**3- المرحلة الثالثة: 1999-2000:** شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة تراجعاً مقارنة مع المرحلة السابقة، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8%، أي بنسبة تراجع بلغت 0.8% عن متوسط النمو المحقق خلال الفترة السابقة، على الرغم من أن هذه المرحلة قد شهدت تحسناً في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بسبب الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28.5 دولار أمريكي سنة 2000، وهو أعلى سعر بلغه منذ سنة 1996.

و عليه فإن تسجيل نسب نمو متدنية من جهة و ضعف معدل استخدام الموارد و الطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي من جهة ثانية، دفع بالحكومة الجزائرية إلى ضرورة اعتماد و تنفيذ برنامج أو سياسة لدعم النمو الاقتصادي، تقوم على زيادة معدل الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، و ذلك بغرض رفع الطلب الداخلي، و هو الأمر الذي يؤدي فيما بعد إلى زيادة القدرة التشغيلية المتاحة للجهاز الإنتاجي و منه يتم رفع معدل النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

## 2- زيادة نسبة البطالة:

سعت الدولة الجزائرية و منذ الاستقلال لمحاربة مشكلة البطالة، و التي تعد من أعقد المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية، نظراً لتداعياتها و انعكاساتها المتعددة الأبعاد و الجوانب سواء على الجانب الاقتصادي و السياسي أو على الجانب الاجتماعي و الثقافي، حيث اعتمدت و طبقت الجزائر العديد من البرامج و السياسات و التي هدفت في مجملها للقضاء أو التقليل من هذه الظاهرة. و قد اتسمت كل سياسة من هذه السياسات بخصائص و ظروف المرحلة التي نفذت خلالها.

و بناء عليه فإن الزيادة المستمرة في معدلات البطالة خلال فترة التسعينات دفع بالدولة الجزائرية إلى ضرورة اعتماد سياسة جديدة تهدف بالأساس إلى تخفيض مستويات البطالة و زيادة نسب الشغل و التقليل من حدة الفقر، حيث أن معدل البطالة خلال الفترة من (1985-1997) قد سجل ارتفاعاً كبيراً بلغ 30% سنة 1966، و يعود السبب الرئيس لارتفاع معدل البطالة خلال هذه المرحلة، إلى عمليات التسريح الجماعي للعمال التي فرضتها إجراءات إعادة الهيكلة.<sup>2</sup> و الجدول الموالي يبين ارتفاع معدل البطالة من 1994 إلى 2000.

1 - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 43.

2 - عامر هواري و حيزية قاسم، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: " السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 12-13 نوفمبر 2013، ص ص 3-4.

- الجدول رقم (29): ارتفاع معدل البطالة من 1994-2000 الوحدة (10°) و (%).

السنوات	1994	1995	1996	1997	2000
المؤشرات					
العدد الكلي للسكان	-	28.2	-	29.1	30.0
اليد العاملة (10°)	6.81	7.49	-	7.12	-
عدد البطالين (%)	1.66	2.10	-	2.36	-
معدل النشاط (%)	-	26.5	-	27.2	-
معدل البطالة (%)	24.4	28.1	26.0	29.8	30

Source: Revue conjoncture N°62, Algérie, juillet, 2000, p11.

يوضح الجدول أعلاه الزيادة المستمرة لنسب البطالة، حيث سجلت سنة 1994 ما نسبته 24.4% و نسبة 28.1% سنة 1995، لتواصل الارتفاع على التوالي خلال السنوات 1996، حيث بلغت 26% و سنة 1997 بلغت 29.8%، و وصلت سنة 2000 إلى 30%<sup>1</sup>.

كما أنه و بناء على الإحصاءات المبنية أعلاه، فإن سياسة التعديل الهيكلي المطبقة خلال الفترة 1994-1998، قد أدت إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، النقدية و المالية لكنها لم تنعش الاقتصاد بل استمرت حالة الركود السائدة في ظل غياب ملموس للنمو الاقتصادي<sup>2</sup>. و إن هذا الوضع قد برزت تداعياته بصورة جلية على الأوضاع الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بمسألة الشغل، حيث سجلت البطالة معدلات ضخمة كما هو مبين في الإحصاءات أعلاه.

و مع تفاقم معدلات البطالة في المجتمع، برزت العديد من المشاكل الاجتماعية أبرزها "الفقر"، حيث عرف المجتمع الجزائري تزايدا في عدد الفقراء، إذ أن معدل الفقر سنة 1988 بلغ 8% بينما بلغ 20% في منتصف التسعينات و ما يقارب 30% مع نهاية التسعينات، و هذا حسب تصريح وزير العمل و الحماية الاجتماعية في شهر فيفري سنة 2000.<sup>3</sup>

و قد قامت الدولة خلال هذه الفترة بإنشاء و تأسيس هيئات تعنى بدعم الشغل و التقليل من حدة البطالة، حيث تم إنشاء "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، و التي تختص بدعم الشباب بغرض إنشاء و تأسيس مؤسسات صغيرة و متوسطة، و كذلك تم إنشاء "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، و الذي

<sup>1</sup> - Revue conjoncture N° 62, Algérie juillet, 2000, p11.

<sup>2</sup> - هواري عامر وقاسم حيزية، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>3</sup> - عيسى بن ناصر، "مشكلة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت "الفقر و التعاون"، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، عدد 02 مارس 2003، ص 203.

تم من خلاله تقديم تعويضات للعمال المسرحين من جهة، والعمل على إعادة تأهيلهم و إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل، و لكن على الرغم من هذه الجهود الرامية إلى رفع معدلات الشغل، إلا أن نسب البطالة واصلت الارتفاع بنسب كبيرة، حيث بلغت 29.8% سنة 2000<sup>1</sup>، أي ما يقارب 30%.

و جدير بالذكر هنا أن هناك علاقة عكسية بين الفقر و الشغل، فالسبب في تنامي ظاهرة الفقر يعود بالأساس إلى تقلص فرص العمل، إذ أن مستوى الدخل يعد المؤشر الأساس لقياس مستوى الفقر، فمثلا يعزى سبب ارتفاع الفقر في الريف لقلّة عروض العمل، خاصة في ظل الاضمحلال النسبي في الأنشطة الزراعية، و ظهور تفضيلات أخرى لدى طالبي العمل، و عليه "إن إدراج الريفيين ضمن مسرح التنمية كفاعلين، أو بالأحرى إخراجهم من هامشه كمتفرجين، يقتضي دعم كل المبادرات الاستثمارية التي من شأنها تحريك سوق العمل، إن في المجال الفلاحي أو في مجال الحرف و الصناعات التقليدية أو في مختلف مجالات الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و نشير هنا على سبيل الأهمية، إلى تشجيع إقامة وحدات للمناولة الصناعية و كذا وحدات للصناعات الفلاحية الغذائية، التي تدعم الأنشطة الفلاحية و غيرها"<sup>2</sup>.

و مع تحسن المؤشرات الاقتصادية (ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية) شرعت الدولة في تطبيق سياسة جديدة عرفت ببرامج الإنعاش الاقتصادي و ذلك بغية:

1- دفع عجلة النمو و إنعاش الاقتصاد الوطني.

2- الحد من تزايد الفقر.

3- رفع معدلات الشغل و خفض نسبة البطالة.

و لا بد من التنويه هنا إلى أن عملية التشغيل لا ترتبط بصورة تامة ببرامج و سياسات دعم الشغل خلال مرحلة معينة، فسياسات دعم الاستثمار و سياسات الإنفاق العام، المطبقة في مختلف البرامج التنموية و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برامج الدعم الريفي و الدعم الفلاحي، تحتوي كلها على أهداف تشغيلية، و لذلك لا يمكن حصر عملية التشغيل في تلك الإجراءات و الآليات، و سياسة الشغل عموما في الجزائر تقوم على مبدئين و هما:<sup>3</sup>

1- ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية.

2- ترقية و دعم الشغل المأجور.

1 - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص44.

2 - رحيم حسين، "قراءة تحليلية في الأهداف التشغيلية لسياسات التنمية الريفية بالجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص05.

3- نفس المرجع، ص ص 5-6.

و قد تم تأسيس وزارة الشغل تحت اسم "وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي" و التي أسندت لها مهام التشغيل منذ سنة 2001، أي مع الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي و هي تهدف بالأساس لإنعاش الاقتصاد و العمل على زيادة الإنتاج و الشغل عن طريق دعم طلب العائلات و المؤسسات، و عليه فهي سياسة تقوم على وضع سياسات نقدية و ميزانية توسعية،<sup>1</sup> أي أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تسعى إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية عن طريق توظيف العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور و الاستهلاك، تسهيلات القروض... إلخ.<sup>2</sup>

و تحمل سياسة الإنعاش الاقتصادي الأهداف العامة التي توطر أي سياسة اقتصادية على اختلاف أنواع هذه السياسات مثل (سياسة الضبط\*، سياسة الانكماش\*، سياسة التوقف ثم الذهاب\*... إلخ).

### ✓ و هناك وسائل و آليات مختلفة لتنفيذ هذه الأهداف حيث نجد:<sup>3</sup>

- آليات ذات طابع كمي: مثل: تأطير القرض المصرفي، نسبة الفائدة، حجم النفقات العمومية أو العجز العمومي، سقف إعادة التمويل لدى البنك المركزي ... .

- آليات ذات طابع نوعي مؤسسي: مثل: تعديل تشريع الأعمال، تعديل النظام الجبائي، تعديل نظام الصرف أو المبادلات، تعديل نظام الأسعار ... .

- إن السبب المباشر الذي دفع بالجزائر إلى تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي هو الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات خاصة بين سنتي 1999 و 2000.

### 3- تحسن الوضع الاقتصادي :

شهد الوضع الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 1999 تحسنا معتبرا، الأمر الذي أدى إلى خفض مستوى المديونية بنسبة كبيرة، حيث بلغت سنة 1999 ما قيمته 28.315 مليار دولار، بعدما كانت سنة 1998 تقدر بـ: 30.2 مليار دولار، و هذا إذا ما قورنت بالصادرات خارج المحروقات، و التي تقدر بأقل من

1- عيد الله بلوناس، " الاقتصاد الجزائري - الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية -، مرجع سبق ذكره، ص420.

2- عيد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص31.

\* سياسة الضبط: و هي سياسة تقوم على المحافظة على التوازن العام، عن طريق خفض التضخم و المحافظة على استقرار العملة وتوفير التشغيل، أي أنها سياسة تهدف للمحافظة على النظام الاقتصادي و خفض الضغوط الاجتماعية.

\* سياسة الانكماش: تنفيذ هذه السياسة عادة ما يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي، لأنها تسعى إلى تقليص إرتفاع الأسعار من خلال الاقتطاعات الإجبارية على الدخل-تجميد الأجور-مراقبة الكتلة النقدية.

\* سياسة التوقف ثم الذهاب: هي سياسة تقوم على تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و سياسة الانكماش بالتناوب، و ذلك بالاعتماد على آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر-الدورة العامة العادية -، 26 جويلية 2005، ص08.

400 مليون دولار، و قد استمر انخفاض معدل التضخم من سنة 1998 إلى غاية 2000 على التوالي، حيث بلغ معدل التضخم سنة 1998 ما يقدر بـ 05% ليتراجع إلى 2.6% و 0.3% خلال سنة 1999 و سنة 2000.<sup>1</sup>

كما شهدت أسعار المواد الغذائية الرئيسية انخفاضا محسوسا في السوق الدولية منذ سنة 1999، الأمر الذي انعكس إيجابا على الوضع الداخلي في الجزائر، من حيث رفع القدرة الشرائية و تحسن الظروف المعيشية للمواطن، حيث بلغ إجمالي واردات الجزائر من المواد الغذائية 206 مليار دولار سنة 1999،<sup>2</sup> إذ أنه و منذ سنة 1998 شهدت أسعار الحبوب انخفاضا من 17.87% بالنسبة للقمح الصلب إلى 18.75% بالنسبة للقمح اللين، و 13.97% بالنسبة للذرة و 13.90% بالنسبة للسكر و 2.22% للزيت.<sup>3</sup>

و قد استمرت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال سنة 2000 بالتحسن مما شجع على إعادة بعث العديد من القطاعات التي شهدت تدهورا كبيرا خلال الأزمات التي عرفها الاقتصاد الوطني، مثل قطاع التشغيل، قطاع الصحة، قطاع السكن... خاصة في ظل استمرار ارتفاع أسعار المحروقات إلى غاية السداسي الثاني من سنة 2000، حيث حافظ سعر النفط الخام على مستوى 28.7 دولار للبرميل.<sup>4</sup> الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل احتياطات الصرف و التي سجلت ارتفاعا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 9.11 مليار دولار خلال الألفية الثالثة<sup>5</sup>، أما فيما يخص المديونية الخارجية فقد سجلت انخفاضا وصل إلى 19.80% سنة 2000.<sup>6</sup>

\* و عليه فإن السنتين 1999 و 2000 قد عرفتا تحسنا معتبرا للاقتصاد الوطني، و ذلك بالنظر إلى المؤشرات التالية:<sup>7</sup>

1. ارتفاع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث بلغت 630 مليار دولار سنة 2000 بعدما كانت تبلغ 410 مليار دولار سنة 1999.

<sup>1</sup> - Ministère des finances, **Rapport indicateurs de l'économie algérienne (1980-2006)**, décembre 2007, p9.  
<sup>2</sup> - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي السداسي الثاني من سنة 1998"، الدورة 13، ماي 1999، ص35.  
<sup>3</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999"، الدورة العامة 15، ماي 1999، ص29.  
<sup>4</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000"، الدورة العامة 17، ماي 2001، ص05.  
<sup>5</sup> - المجلس الوطني و الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000"، الدورة العامة 16، نوفمبر 2000، ص56.  
<sup>6</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000"، الدورة العامة 17، مرجع سبق ذكره، ص05.  
<sup>7</sup> - بباية ساعو، "الانعاش الاقتصادي في الجزائر-واقع و آفاق"-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص131.

2. ارتفاع معتبر في احتياطات الصرف و انخفاض كبير في التضخم.
3. تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ 9.9 مليار دولار سنة 1999، بعدما كان قد سجل عجزا وصل إلى 980 مليون دولار سنة 1998.
4. الزيادة في نفقات التجهيز بنسبة 72.19 % سنة 1999.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التحسن الذي سجله الاقتصاد الوطني خاصة على المستوى الخارجي، كان بفضل الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط في السوق الدولية، و عليه فإن وضعية الاقتصاد الوطني تظل رهينة التقلبات التي تشهدها السوق النفطية، غير أن أبرز الانعكاسات الإيجابية التي جنتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول هو انخفاض الديون الخارجية و التي بلغت نسبة 47% سنة 1998 و 39% سنة 1999 لتتنخفض في سنة 2000 إلى 19.8%<sup>1</sup>.

و عليه وفقا لهذه المؤشرات تستنتج أن سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال هذه المرحلة كانت الخيار الأمثل للدولة الجزائرية، خاصة و أنها تقوم على مبدأ أساس، و هو ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تقوم الدولة بتوجيه مداخل المحروقات لإنعاش و بعث الاقتصاد الوطني و التقليل من البطالة و العمل على تعزيز الإنتاج الوطني، و ذلك من خلال إنعاش الطلب، و الجدول الموالي يبين التحسن الذي شهدته المؤشرات الاقتصادية الكلية من 1998←2001.

<sup>1</sup>- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000"، مرجع سبق ذكره، ص15.

- الجدول رقم (30): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية 1998-2001. الوحدة (%)

2001	2000	1999	1998	السنوات المؤشرات الاقتصادية الكلية
%2.1	%2.2	%3.2	%5.1	الناتج الداخلي الخام
%32.9	%27.3	%29.4	%27.4	إيرادات الميزانية/الناتج الداخلي الخام
%31.3	%28.6	%29.7	%30.9	نفقات الميزانية/الناتج الداخلي الخام
%1.3	%-1.3	%-0.5	%-3.8	رصيد إجمالي للخزينة/الناتج الداخلي الخام
%4.2	%0.3	%2.6	%5.0	التضخم
%4.23	%0.34	%2.64	%4.95	مؤشر الأسعار للاستهلاك
%41.3	%46.1	%58.3	%63.2	المديونية الخارجية/الناتج الداخلي الخام

المصدر: باية ساعو ، "الانعاش الاقتصادي في الجزائر-واقع و آفاق-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص133.

من خلال المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الوضعية الاقتصادية للجزائر شهدت تحسنا منذ سنة 1998 و على مستويات متعددة، و هذا ما يفسر توجه الحكومة الجزائرية خلال هذه المرحلة إلى اعتماد سياسة اقتصادية تهدف للنهوض بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك من خلال:<sup>1</sup>

- 1- إنعاش الإنتاج الوطني.
- 2- رفع القدرة الشرائية.
- 3- تحسين المستوى المعيشي.
- 4- رفع معدلات الشغل و التقليل من نسب البطالة.
- 5- تسقيف الأسعار و التقليل من التضخم و اعتماد جباية لدعم الصادرات.

و يوضح الجدول الموالي أيضا التطور الذي شهدته أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية 1998←2001.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص24.

## - الجدول رقم (31): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية 1998-2001.

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

2001	2000	1999	1998	السنوات
				المؤشرات
24.3	28.5	17.8	12.9	-متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري "دولار أمريكي"
19.1	21.7	12.3	10.1	-الصادرات
9.5	9.3	9.0	8.6	-الواردات
9.6	12.4	3.3	1.5	-رصيد الميزان التجاري
6.1	7.6	-2.4	-1.7	-رصيد ميزان المدفوعات
18.0	11.9	4.4	6.8	-احتياطي الصرف
18.1	12.2	4.6	7.5	-احتياطي الصرف "أشهر واردات"
22.5	25.2	28.3	30.6	-الديون الخارجية
41.1	46.4	58.0	63.9	-نسبة الدين الخارجي (%)
4.2	0.3	2.6	5.7	-معدل التضخم (%)
77.2	75.5	66.5	58.7	-سعر الصرف

المصدر: البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر خلال

السنوات من 1998-2001.

توضح المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه حالة التحسن التي ميزت الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال هذه المرحلة، حيث عرف متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120% بين سنتي 1998 و 2000، و قد كان لهذه الزيادة المسجلة في أسعار المحروقات الأثر البالغ في تحسن بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال هذه المرحلة، إذ سجلت الصادرات تطورا ملحوظا، فبعدما بلغت 10.1 مليار دولار سنة 1998، تواصل ارتفاعها خلال السنوات 1999 بـ 12.3 مليار دولار و 21.7 مليار دولار سنة 2000 و 19.1 مليار دولار خلال سنة 2001، و جدير بالذكر أن أغلب الصادرات

تتطوي تحت مظلة المحروقات، حيث بلغت صادرات المحروقات 98% من إجمالي الصادرات خلال سنة 2004.<sup>1</sup>

و قد سجل الميزان التجاري تطورا معتبرا خلال هذه المرحلة 1998 إلى 2001، حيث انتقل من 1.5 مليار دولار خلال سنة 1998 إلى 9.6 مليار دولار خلال سنة 2001.

كما شهد رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعا معتبرا، حيث انتقل من حالة العجز إلى تسجيل فائض في الرصيد، فقد شهدت سنتي 1998 و 1999 عجزا في رصيد ميزان المدفوعات بلغ 1.7 مليار دولار سنة 1998 و 2.4 مليار دولار سنة 1999، ثم سجل تطورا إيجابيا بداية من سنة 2000، حيث بلغ ما قيمته 7.6 مليار دولار، كما تظهر المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه تحسنا في الوضعية المالية للجزائر خلال هذه المرحلة، وعليه فإن تطبيق و اعتماد سياسة الإنعاش الاقتصادي كان وليد وضعية اقتصادية مريحة و ملائمة، ارتسمت ملامحها في استرجاع الاقتصاد الجزائري للتوازنات الاقتصادية الكلية و المتمثلة أساسا في:<sup>2</sup>

- 1- تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات، و ذلك بفضل الزيادة المعتبرة التي سجلتها أسعار المحروقات بداية من سنة 2000.
- 2- التراجع الملحوظ في حجم المديونية العمومية الخارجية، مع ارتفاع قياسي في احتياطات الصرف الأجنبي.
- 3- تراجع نسب التضخم بالموازاة مع تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000←2004.

#### ❖ وضعية التشغيل و البطالة خلال سنة 2000:<sup>3</sup>

تفيد النتائج الأولية للتحقيق لدى الأسر حول النشاط و الشغل و البطالة خلال السداسي الثاني لسنة 2000 إلى ما يلي:

- 1- يقدر عدد السكان المشتغلين بـ: 6.179.992 شخصا.
- 2- يبلغ عدد السكان الحاصلين على العمل 2.510.862 شخصا أي بنسبة 28.89%.

<sup>1</sup> نبيل بوفليج، مرجع سبق ذكره ص45، ص53.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص ص45-46

<sup>3</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001"، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001، ص65، ص67، ص71، ص73، ص75.

و عليه فقد بلغت نسبة الأجراء خلال السداسي الثاني من سنة 2000 ما يقدر بـ: 68%، و قد بلغ أرباب العمل و المشتغلون نسبة 26% من السكان المشتغلين مقابل حوالي 22% سنة 1987، كما و قد تم تسجيل عدد 872880 شخصا مشتغلا في القطاع الفلاحي.

✓ و خلال سنة 2000 لم تتجاوز مجمل عمليات التوظيف نسبة 1% من الطلب في مجال الشغل.

أما على الصعيد التنظيمي فقد تم لأول مرة إنشاء وزارة العمل و الحماية الاجتماعية، و بالفعل و خلال عملية تغيير الحكومة في 31 ماي 2000، تم تحويل الاعتمادات في مجال المساعدة و النشاطات الاجتماعية عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و وكالة التنمية الاجتماعية نحو الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني.

وقد سادت سوق العمل خلال سنة 2000 مجموعة من الاتجاهات و التي استمرت حتى في سنة 2001 و هي:

- 1- هيمنة القطاع العمومي في مجال إنشاء مناصب الشغل.
- 2- الزيادة المستمرة لحصة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل.
- 3- هيمنة الوظائف المؤقتة على عروض العمل، حيث أن نسبة 87% من عمليات التوظيف شملت وظائف مؤقتة.
- 4- تزايد الطلب على الشغل لدى فئة النساء.

كما شهدت علاقات العمل خلال سنة 2000 العديد من النزاعات و الإضرابات، حيث وصل عدد الإضرابات خلال هذه السنة إلى ما يقدر بـ 83 إضرابا، و بنسبة مشاركة بلغت 45%.

### • أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014:

تضمنت سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مجموعة من الأهداف تمحورت نظريا حول ما نادى به النظرية الكينزية، حيث دعت هذه الأخيرة إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل و تنشيط الطلب الكلي الفعال و تحريك اقتصاد ما في حالة ركود<sup>1</sup>، و وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة هي كما يلي:<sup>2</sup>

#### 1- تنشيط الطلب الكلي.

<sup>1</sup> -راضية إسمهان خزار و حدة عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 13.

<sup>2</sup> - عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- 2- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل.
- 3- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيم يخص التنمية البشرية.
- 4- دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.
- 5- تطوير الخدمات العمومية.
- 6- تحسين ظروف معيشة السكان، خاصة من حيث:
  - ✓ توفير السكن.
  - ✓ تطوير برامج التربية و التعليم و ضمان التعليم للجميع.
  - ✓ توفير الخدمات الصحية.
  - ✓ تطوير و تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية.

و يمكن القول أن برامج الانعاش الاقتصادي تهدف لفتح المجال أمام المؤسسات الاقتصادية الوطنية لأن تكون مصدر و منبع الثروة و الموارد ، و ذلك من خلال مساهمتها في خلق قيمة مضافة، و عليه ينبغي العمل على مواصلة تعميق هذه الإصلاحات من أجل إعادة تأهيل الفضاء الاقتصادي ، و كذلك تقوية القدرات الإنتاجية المحلية، لاسيما منها الخاصة، فعملية بعث النمو الاقتصادي تتطلب<sup>1</sup>:

- 1- تنمية المؤسسات الصغيرة.
- 2- منح القروض للمواطنين.
- 3- إعادة بعث النشاط الفلاحي و كل الأنشطة المنتجة.
- 4- رفع القدرة الشرائية.
- 5- المبادرة ببرامج التنمية المحلية.
- 6- العمل على خلق مناصب الشغل ، و ذلك بإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية الاجتماعية و الاقتصادية.
- 7- تنمية الموارد البشرية.
- 8- الاهتمام بالتنمية المحلية، كتدعيم بعض المناطق بالطاقات الإنتاجية.

و حتى تتمكن الدولة من تطبيق هذه البرامج و تحقيق أهدافها لابد لها من اختيار ميادين التدخل المناسب و الدراسة الدقيقة للمشاريع الاستثمارية و التنموية ، وهذا يحتم "حشد كل الإمكانيات و القيام

<sup>1</sup> عياش بولحية، "دراسة اقتصادية ببرامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2014"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، مذكرة متوفرة على الموقع:

تم تصفح الموقع بتاريخ: 5-15 - [http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/11453/1/BOULAHIA\\_AYACHE.PDF.pdf](http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/11453/1/BOULAHIA_AYACHE.PDF.pdf)

بتدخلات اقتصادية حالية سريعة و فعالة، و العودة إلى الإنفاق العمومي من أجل استئناف النمو الاقتصادي و الاجتماعي على كامل التراب الوطني، خاصة و أن معظم ولايات و مناطق الوطن لا يمكنها تحقيق النمو لوحدها دون تدخل الدولة".<sup>1</sup>

و لتحقيق هذه الأهداف فإن سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و الممتدة من 2004 إلى غاية 2014، قد تم تنفيذها من خلال ثلاث برامج رئيسية و هي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو.

### المطلب الثاني: آليات عمل سوق الشغل في الجزائر في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014.

يتم تسيير عملية التشغيل بناء على مجموعة من الآليات و الإجراءات، خاصة من حيث تحديد الكميات و الأجور و كيفية توزيع الموارد على مختلف المنشآت و القطاعات و الأقاليم، و إن كل هذه العمليات تتم داخل سوق تعرف تحت مسمى سوق الشغل، و عليه احتكاما للضرورة المنهجية فإنه قبل التعرض لآليات عمل سوق الشغل في الجزائر لابد من التعرض أولا إلى الإطار العام لسير سوق الشغل في الجزائر.

#### 1- الإطار العام لسوق الشغل في الجزائر:

يعتبر مفهوم سوق الشغل مفهوما حديثا نسبيا، برز مع التطور الصناعي أين تم تقسيم العمل و ظهور طبقتين: طبقة مالكة لوسائل الإنتاج و طبقة تملك قوة العمل، و التي تباع مثل بقية السلع الأخرى، و من هنا بدأ استخدام و توظيف مفهوم سوق الشغل، و الذي تتحدد بمقتضاه العلاقة بين العرض و الطلب على قوة العمل، و المقصود بالعرض هو نسبة الأيدي العاملة، أي الجهد المعروض فعليا أو المستعد للشغل من نسبة السكان التي تنشط اقتصاديا خلال مرحلة معينة، أما الطلب فهو يتمثل في مجموعة القوى و الموارد البشرية التي يقع الطلب عليها (كما و نوعا)، من طرف أرباب العمل سواء من مؤسسات عامة أو خاصة و ذلك مقابل الحصول على مزايا معينة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- نفس المرجع .

<sup>2</sup> - هيئة تنمية و توظيف الموارد البشرية الوطنية، مفاهيم سوق العمل، مقال متوفر على الموقع:

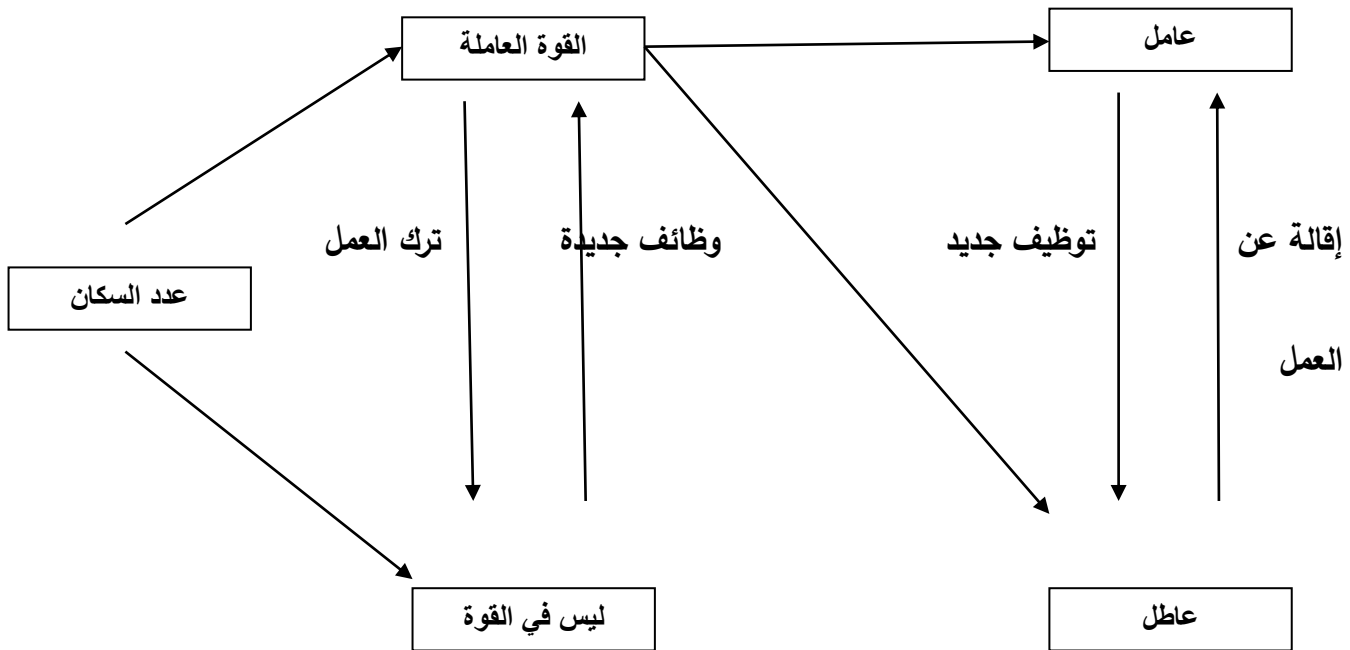
<http://www.tanmia.ae/Arabic/ResearchandLaborMarket/Pages/Labormarketconcepts.aspx> تم تصفح الموقع بتاريخ

.2016-11-21:

و بناء عليه يمكن القول أن سوق الشغل الذي يعرف زيادة في عدد الوظائف المتاحة تفوق عدد الراغبين في الشغل يصطلح عليه "سوق الشغل المحكم"، أما سوق الشغل الذي تقل فيه عدد الوظائف المتاحة عن عدد الطالبين للعمل يطلق عليه "سوق الشغل الراكد".<sup>1</sup>

و عليه فإن العلاقات داخل سوق الشغل تتخذ الشكل التالي:

- الشكل رقم (3): العلاقات في سوق الشغل.



المصدر: طارق بن قسبي و سامي زيادي "واقع خرجي الجامعة الجزائرية و مدى انسجامهم مع متطلبات التشغيل-دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الجزائرية-"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" يومي 11-12 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، ص05.

#### • تعريف سوق الشغل:

يمكن تعريف سوق الشغل على أنه "المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه، أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات و شرائها و بالتالي تسعير خدمات العمل".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - المؤسسة المصرية الأوروبية للتدريب و التنمية، "قراءات في سوق العمل-ماهو المقصود بسوق العمل؟"، مقال متوفر على الموقع: <http://www.eeotd.org/main.asp?ist=17> ، تم تصفح الموقع بتاريخ 22-1-2018.

<sup>2</sup> - مركز رياض نجد للإشراف و التدريب التربوي، التهيئة لسوق العمل، دار المؤلف للنشر و التوزيع، 2006، ص16.

و عليه فإن سوق الشغل بهذا المعنى يرتبط بمصطلح آخر و الذي يفسر طبيعة العلاقات داخل سوق الشغل و هو مصطلح "حوض التشغيل"، و نقصد به "الفضاء الجغرافي الذي يتمظهر فيه التوازن الكمي و الكيفي بين العرض و الطلب على التشغيل، و عملية التوازن تتطلب وجود وسائل النقل لمكان العمل، لأن الحد الأقصى لحوض التشغيل ينبغي ألا يتجاوز الأربعين إلى الخمسين كيلومترا، هذه المسافة تفرض إيجاد وسائل اتصال كافية توفرها المؤسسات للعمال مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصية الجغرافية و الظروف البيئية الخاصة بكل منطقة"<sup>1</sup>.

و بناء عليه فإنه ووفقا لهذا التعريف فقد تم تحديد طبيعة العلاقة بين "سوق الشغل" و "حوض الشغل" من الجانب التقني.<sup>2</sup>، أي أن "حوض التشغيل" هو المكان أو الحيز الذي تتم فيه عملية التشغيل من عرض و طلب.

و بهذا المعنى فإن المعطى الجغرافي أصبح متغير رئيس لتفسير وضعية التشغيل ، و هو ما أدى فيما بعد إلى ظهور مصطلح جديد و هو "منطقة التشغيل" ، "فواقعية حوض التشغيل تتكون من المقارنة في نفس الفضاء بين سياسات المؤسسات و الخصائص الاقتصادية المحلية، و إن توازن حوض التشغيل ليس ميكانيكيا، بل هو نتيجة طبيعية في زمن و مكان محدد لعدة استراتيجيات متبعة من طرف المؤسسات و الهيئات العمومية التي تتكفل بمشاكل التشغيل، فأغلب سياسات المؤسسات لها مظاهر تتعلق بسياسة التوظيف و تجديد اليد العاملة، و تختبر المؤسسات نشاطها ضمن سلسلة من الحقول التي تحدد إقليميا"<sup>3</sup>.

و عليه نستنتج أن هذا المعنى لسوق الشغل يوضح الهدف الأسمى لسياسات الشغل ، و هو إرساء و اعتماد برامج و سياسات و خطط تهدف في مجملها إلى رفع مناصب الشغل و امتصاص أكبر قدر ممكن من معدلات البطالة، و ذلك بغية تحقيق الغاية الكبرى و هو التشغيل الكامل أو حتى الاقتراب منه بدرجة أقل ، كما تتطلب سوق الشغل انشاء مؤسسات تتولى مهمة تسيير سوق الشغل ، وتوظيف اليد العاملة .

✓ كما و قد عرف سوق الشغل العديد من النظريات التي تحدد طريقة تفسيره و من بينها: النظرية النيوكلاسيكية و النظرية الكينزية، حيث تقوم كل نظرية على فكرة أساسية لتسيير سوق الشغل.

#### 1- النظرية النيوكلاسيكية :

تسعى لتحقيق التوظيف و التشغيل الكامل، إذ أنها تقوم على مسلمة مفادها أن التوازن العام في سوق العمل و السلع و الخدمات يؤدي إلى المرونة في حركة الأسعار، و عليه يتحقق آليا التوازن و

<sup>1</sup>- فاتح ديبش ، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>2</sup> - François Jalbert, 35 fiche-outils de la gestion professionnelle, les éditions d'organisation, France, 1989, p-p 72-79.

<sup>3</sup>- فاتح ديبش ،مرجع سبق ذكره ،ص 31.

التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.<sup>1</sup> و بناء على هذا الطرح يمكن استنتاج أن تسيير سوق الشغل حسب النظرية النيوكلاسيكية يقوم على:<sup>2</sup>

- **الإنفتاح التام للسوق:** لأن وجود حواجز أو عوائق (قضائية، مالية، تقنية) يحول دون دخول عارضين و طالبين جدد لسوق الشغل.
- **التجانس:** تعتقد هذه النظرية أن الأسعار هي المعيار الوحيد للمنافسة، حيث أن عرض العمل و الذي يقع الطلب عليه غير مختلف بالنسبة للمتعاملين في سوق الشغل.
- **الشفافية:** تكون جميع المعلومات متاحة أمام طالبي العمل، و يتحصلون عليه في وقت سريع و بدون تكلفة.
- **الحركية:** حيث يستطيع العامل التنقل من عمل لآخر، و من قطاع لآخر و حتى من منطقة لأخرى.

و بالإضافة إلى كون هذه النظرية تسعى لتحقيق التشغيل الكامل، فهي تفترض أيضا عدم وجود بطالة إجبارية، بل أنها تحلل و تفسر البطالة على أنها تحدث بطريقة إرادية، و السبب في ذلك يعزى للفرد الذي يفاضل بين عروض العمل المعروضة على أساس الأجر، حيث أنه يفضل أن يظل بطالا و ينتظر عرض عمل يلي تطلعاته على أن يقبل بعرض عمل و يتحصل بموجبه على أجر ضعيف.<sup>3</sup>

و بناء على ما سبق فإن النظرية الكلاسيكية تقوم على مايلي:

- التشغيل و التوظيف الكامل.
- التنافس الكامل.
- الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الربح الوفير بأقل التكاليف.

ووفقا لهذه النظرية فإن البطالة تحدث إراديا و لا وجود للبطالة الإجبارية، ذلك أنها آمنت بدور التقدم التكنولوجي في زيادة تراكم رؤوس الأموال، هذا التراكم يمكن أن يسبب بطالة احتكاكية فقط، نظرا لكون الآلة بفعل التقدم التكنولوجي تحل محل الأيدي العاملة، لكن هذه البطالة سرعان ما تزول لأن عملية النمو

<sup>1</sup> -Dominique PLIHON, " les grandes explications macroéconomiques du chômage", les cahiers François, documentation François, n° 246, mois juin 1990, p20.

<sup>2</sup> -Gérard Durthil, **économie de l'emploi et du Chômage**, Ellipses, paris, 1994, p12

- السعيد بريش ، الاقتصاد الكلي- نظريات، نماذج و تمارين محلولة -، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص71.

مستمرة و مترابطة ، وهو ما يخلق انتعاش و طلب دائم على العمالة ، و إن هذا الطرح يحدث فقط عندما يتزايد رأس المال بمعدل أكبر من زيادة عنصر العمل.<sup>1</sup>

و لكن ما يعاب على هذه النظرية هو افتراضها لوجود حالة من التنافس الكامل، و هو افتراض لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، و أن دخول عوامل الإنتاج تتحدد بإنتاجيتها الحدية، و هذه العوامل هي مرنة بشكل كامل و أن الادخار يتعادل مع الاستثمار دائما عند مستوى التوظيف و التشغيل الكامل، و بالتالي ما يمكن ملاحظته على النظرية النيوكلاسيكية أنها لم تهتم كثيرا بتحليل و تفسير مشكلة البطالة و التشغيل، و التي تعد من أعقد و أهم المشاكل التي شغلت جيلا كاملا من الاقتصاديين ذلك أنها انشغلت و آمنت بقانون السوق ثم افترضت حالة التوظيف الكامل، كما أن هذه النظرية اعتبرت التطور التكنولوجي يحدث بشكل منعزل و خارج عن مستوى التطور الاقتصادي.<sup>2</sup>

كذلك يعد قيام هذه النظرية على فرضية التجانس غير مقبول ، و لا يمكن العمل به لأن تقسيم العمل داخل حلقة الإنتاج من جهة ، و اختلاف و تعدد المهارات و التجربة العملية من جهة ثانية يفرض أن يكون هناك عدم تجانس.<sup>3</sup>

و بناء عليه فإن عجز النظرية النيوكلاسيكية عن تقديم تفسير و تحليل لآليات تسيير سوق الشغل بغية التقليل من نسب البطالة و رفع معدلات الشغل ، دفع لبروز نظرية جديدة فسّرت و حلّت سوق الشغل بطريقة مختلفة و هي النظرية الكينزية.

## 2- النظرية الكينزية في تحليل سوق الشغل:

تعود جذور هذه النظرية إلى مؤسسها "جون ماينرد كينز"، الذي ألف كتاب "النظرية العامة في التوظيف و سعر الفائدة و النقود"، و الذي خالف به الفكر الذي كان سائدا في تلك الفترة ، حيث كان يتمحور حول الطرح الذي قدمته النظرية النيوكلاسيكية ، التي افترضت عدم حدوث البطالة على نطاق واسع ، و أن تحقيق التوظيف أو التشغيل الكامل هو الوضع الطبيعي للنظام الرأسمالي.<sup>4</sup>

و عليه فإن "كينز" قد بنى نظريته على نقيض ما ذهب إليه النيوكلاسيك، حيث أن الحالة العادية أو على الأقل الأكثر حدوثا هي حالة التوازن غير الكامل، إذ أن الاقتصاد يمكن أن يسجل حالة توازن

1 - فاتح دبيش ، مرجع سبق ذكره، ص54.

2 - نفس المرجع، ص54.

3 - Gerard Duthil, , op cit, p14.

4 - فاتح دبيش ، مرجع سبق ذكره، ص55.

الاستخدام الكامل، غير أن هذه الحالة غير دائمة، و في مقابل ذلك فإن الفكر "الكينزي" يؤمن بأن حالة توازن الاستخدام غير الكامل هي الأكثر تكرارا.<sup>1</sup>

و قد أسس "كينز" نظريته بناء على ما آلت إليه الظروف الاقتصادية خلال فترة أزمة الكساد 1929- أين سقط الطرح النيوكلاسيكي الذي يفرض عدم تدخل الدولة في تسيير الحياة الاقتصادية، ففي خضم الأزمة الاقتصادية تدخلت الدولة بشكل واضح في النشاط الاقتصادي و قامت بتطبيق سياسات جديدة تناقض الفكر الرأسمالي، و عليه فإن هذا التحرك الذي قامت به الدولة خلال هذه المرحلة قد سبق الفكر "الكينزي" في حد ذاته، و الذي أتى فيما بعد ليقدّم التفسير و التبرير النظري لهذا التدخل، حيث أن الملاحظ على هذه السياسات أنها كانت ناجعة، إذ أنها نجحت فعليا في خفض معدل البطالة، الذي قد سجل زيادة كبيرة بفعل السياسات الرأسمالية التي فرضت الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية كان لها تداعيات سلبية كثيرة خاصة على المستوى السوسيو- إقتصادي. و على هذا الأساس رفض "كينز" الطرح القائم على التوازن الآلي للسوق و الذي نصل به إلى الاستخدام الكامل، حيث أن التوازن حسب "كينز" يحدث في مستوى أقل من الاستخدام الكامل.<sup>2</sup>

و بهذا المعنى فإن السوق حسب الفكر "الكينزي" يعاني من مشكلين لا يمكن معالجتهما بشكل آلي و هما:<sup>3</sup>

- 1- قد يشهد الاقتصاد حالة كساد و تدوم لمرحلة طويلة كما شهد ذلك خلال الثلاثينات.
- 2- احتمال أن يسجل الاقتصاد حالة توازن و يمكن من خلالها تحقيق الاستخدام التام، و قد يعرف أيضا حالة أخرى من التوازن، و لكن دون أن يحقق فيها الاستخدام التام، و عليه فإن الاقتصاد حسب "كينز" لا يعرف وضعاً ثابتاً بل وضعاً غير مستقر.

كما قد تطرق "كينز" إلى دراسة ما يمكن أن ينجر عن انخفاض الأجور، و هي النقطة التي أهملها النيوكلاسيك، رغم أن لها تأثير كبير في النشاط الاقتصادي، إذ أن "كينز" لا يرى الأجر على أنه عنصر تكلفة فقط، بل إنه ينظر للأجر أو الدخل على أنه عاملا ينجر عنه الطلب على السلع و الخدمات حيث أن خفض الأجور سيؤدي إلى التقليل من تكاليف الإنتاج، و بالتالي زيادة ربح الرأسماليين، غير أنه و في مقابل ذلك سيؤدي هذا الانخفاض في الأجر إلى التقليل من دخل العمال، و بالتالي من طلبهم على السلع المنتجة، و هو ما يتولد عنه فيما بعد مشكلة تصريف السلع في الأسواق، و على هذا الأساس فإن العمال

<sup>1</sup> محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص63.

<sup>2</sup> - فاتح ديبش، مرجع سبق ذكره، صص 55- 56.

<sup>3</sup> - نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الدار العلمية الدولية، عمان، 2006، ص219.

يقبلون فكرة خفض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع مستوى الأسعار، بينما لا يقبلون أي انخفاض في الأجر النقدي بهدف رفع مستوى الاستخدام التام، و ذلك يعزى إلى أن تخفيض الأجر الحقيقية ينعكس على الجميع بطريقة متساوية و من دون أن ينجر عن ذلك تغير في أجورهم الحقيقية النسبية، بينما التقليل في الأجر النقدي ينعكس على فئة معينة فحسب، و عليه فإن "كينز" يربط مفهوم البطالة بانخفاض الطلب الكلي.<sup>1</sup>

ويرى "كينز" أنه من غير الممكن أن نشبه سوق الشغل بسوق السلع و الخدمات بطريقة لا يكون للأجر دور المنظم، و أن البطالة يمكن تحليلها و تفسيرها من خلال الاقتران القائم على ثلاثة علاقات أساسية على النحو التالي: طلب ← إنتاج ← تشغيل<sup>2</sup> ← مستوى البطالة<sup>3</sup>.

و قد أعطى "كينز" للاستثمار و الادخار أهمية كبرى، حيث أنه فسّر البطالة و عدم استقرار الدخل من خلال العلاقة بين هذين المتغيرين، فالاستثمار يسمح بالانتعاش و يقلل من حجم الانكماش الاقتصادي، حيث أنه يقر أن الدخل و الإنفاق و الغنى و الفقر، و البطالة و التشغيل و الزواج و الكساد... إلخ، كلها أمور تتوقف على ميل رجال الأعمال للاستثمار<sup>3</sup>.

كما أن التوجه نحو الاستهلاك يعد توجهها ثابتا، بينما الاتجاه نحو الاستثمار فهو توجه غير ثابت، و منه يمكن الاستنتاج أن الاستثمار هو السبب الرئيس لتغير الدخل، و يعتبر "كينز" أيضا أن التوازن في الدخل دائما ما يحدث دون التشغيل الكامل، هذا لكون المبالغ المدخرة أكبر مما يتم استثماره، فالإقتصاد الرأسمالي محكوم عليه بالبطالة المستمرة و التعرض للأزمات<sup>4</sup>.

و قد حلل "كينز" حالة الاختلال التي تصيب العلاقة بين الادخار والاستثمار من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup>- عيسى آيت عيسى، مرجع سبق ذكره، ص37.

<sup>2</sup>- Dominique plihon, , opcit, pp 20,21.

<sup>3</sup>- آيت عيسى، مرجع سبق ذكره، ص37.

<sup>4</sup>- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص302.

- الشكل رقم (4) : اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار .



المصدر: عيسى آيت عيسى ، "سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر-انعكاسات و آفاق-  
"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص45.

و من خلال الشكل السابق يمكن استنتاج أن معالجة مشكل البطالة يقتضي التحكم في الطلب الكلي، فالفرد كلما زاد دخله كلما زادت نسبة استهلاكه، غير أن ارتفاع الدخل و زيادته لا تعني بالضرورة الاستمرار في الميل نحو الاستهلاك بنفس الدرجة، و يعزى ذلك إلى ميل الأفراد إلى الادخار، و لكن إذا لم يتم تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، و منه تظهر البطالة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- عيسى آيت عيسى ، مرجع سبق ذكره، ص45.

و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:<sup>1</sup>

دخل أكبر ← استهلاك أكبر ← استقرار في زيادة الدخل ← ميل للاادخار ← تناقص الطلب الكلي ← ظهور البطالة، و لذلك فإن مكافحة البطالة بالنسبة لـ "كينز" تعني ضرورة التحكم في الاستثمار، و على الرغم من أن النظرية الكينزية يغلب عليها الاهتمام بالجانب الاقتصادي، في مقابل إهمال الجانب الاجتماعي في عملية الإنتاج،<sup>2</sup> إلا أن هذه النظرية قد قدمت بديلا فكريا لمكافحة البطالة و رفع معدل التشغيل، يعتمد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي، و ذلك بغية تشجيع الاستثمار، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها الجزائر من 2001 إلى غاية 2014 مستمدة من هذه النظرية، حيث قامت الحكومة الجزائرية بضخ مبالغ مالية ضخمة لإنعاش الاقتصاد الوطني و تحريك سوق الشغل.

### و قد تميزت سوق الشغل الجزائرية بمجموعة من الخصائص نذكر من بينها:

- ✓ اعتماد الدولة الجزائرية على سياسة اعادة الهيكلة ادى الى احداث اختلالات عميقة في سوق الشغل، حيث سجلت البطالة معدلات مرتفعة، وتناقص عروض العمل، مما أدى لانتشار الاقتصاد الموازي، خاصة في اوساط الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة أو الوافدين لأول مرة لسوق الشغل سواء كانوا من حاملي الشهادات أو بدون مؤهلات.<sup>3</sup>
- ✓ خلال التسعينات تم تسجيل تراجع ملحوظ في نسبة خلق مناصب شغل جديدة، و ذلك بسبب النتائج الضعيفة للنمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تعميق حدة الاختلالات في سوق الشغل، حيث ازدادت معدلات البطالة بشكل كبير، و قد انعكس هذا بصورة جلية على الوافدين الجدد لسوق الشغل، كما و قد شهد الشغل المؤقت ارتفاعا رغم تزايد النشاط غير الرسمي الذي شكل ملجأ لامتناسص فائض اليد العاملة.<sup>4</sup>
- ✓ اتساع الهوة بين مخرجات النظام التعليمي و متطلبات سوق الشغل، الأمر الذي أدى إلى زيادة البطالة التي مست حتى حملة الشهادات، و"يعتبر التوجيه من الأدوات الفعالة في السياسة التكوينية للتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية من الناحية الكمية و خاصة النوعية... و عند تسليط الضوء على حالة الجزائر يمكن القول أنها استطاعت أن تتحكم نسبيا في سياسة التكوين من حيث الكم (العدد)، لكنها تعاني من تلبية متطلبات الاستخدام من ناحية النوع، فالتوجيه يشكل أحد مقومات التكوين التي على أساسها تنشأ الرابطة بين المكون و المستخدم وفقا لمتطلبات

1- نفس المرجع، ص45.

2- فاتح ديبش، مرجع سبق ذكره، ص56.

3- سميرة العابد وزهية عبا، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات"، مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص77.

4- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001"، الدورة العامة 21 ديسمبر 2002، ص100.

السوق فالاعتناء بنوعية التكوين يرجع الثقة و الحلقة المفقودة بين مؤسسات التكوين و المؤسسات الاقتصادية عن طريق رفع الإنتاجية بتحسين نوعية التكوين مما ينجم عنه حسن الأداء و السير الفعال للإستراتيجية التنموية ليتم إنعاش الاقتصاد من جديد".<sup>1</sup>

كما و تتسم سوق الشغل في الجزائر أيضا بالميزات التالية:<sup>2</sup>

- ✓ الاعتماد على قطاع المحروقات لتمويل إيرادات الدولة.
- ✓ عدم التناسب بين النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر و بين الزيادة في عدد الوظائف المعروضة في سوق الشغل.
- ✓ ضعف الوساطة في سوق الشغل، و ذلك يتضح من خلال الاختلالات التي تشهدها مسألة تقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- ✓ غياب أو ضعف التواصل و التنسيق بين القطاعات.
- ✓ يعد القطاع الحكومي هو الخيار الأول في سوق الشغل ، و ذلك بفضل الامتيازات التي يوفرها أثناء التوظيف ،من ساعات العمل و نظام التقاعد و الضمان الاجتماعي و السكن الوظيفي، الأمر الذي وُلد ضعفا كبيرا على هذا القطاع.<sup>3</sup>
- ✓ غياب شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

- العوامل المؤثرة في سوق الشغل:<sup>4</sup>

يتأثر سوق الشغل عامة بمجموعة من العوامل، خاصة فيم يتعلق بعرض العمل و الطلب عليه و من بين هذه العوامل نذكر:

### 1- العامل الجغرافي:

يعتبر سوق الشغل مكان جغرافي محدد إقليميا تتواجد فيه القوى العاملة المتاحة، و لكن هذه الموارد و الأيدي العاملة غير متواجدة في منطقة واحدة، بل تتوزع على مختلف مناطق الوطن، و هو الأمر الذي يخلق صعوبة في استخدام و توظيف هذه الموارد من خارج هذه الحدود، بسبب بعد المسافة بين مراكز العمل و المكان الذي يسكنه العمال، أو بسبب غياب شبكات الاتصال و المواصلات و ارتفاع تكاليف النقل هذا من جهة، و من جهة أخرى يعد غياب العمران و المرافق الاجتماعية القريبة من مراكز الشغل عائقا

1 - سعدية قصاب، "اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004"، مرجع سبق ذكره، ص ص32-35.  
 2 - طارق بن قسبي و سامي زيادي، "واقع خريجي الجامعة الجزائرية و مدى انسجامهم مع متطلبات التشغيل-دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الجزائرية"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص14.  
 3 - المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، تقييم نظام معلومات الموارد البشرية-دراسة حالة البطالة-، مشروع المنار عمان، 2005، ص06.  
 4 - محمد صالح، "النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد17، ديسمبر 2017، ص ص

أمام التشغيل، و عليه فإنه من الضروري توفير مرافق اجتماعية بالقرب من مراكز العمل و ذلك لضمان توزيع أفضل لليد العاملة.

## 2- العامل الديمغرافي:

يؤثر العامل الديمغرافي بشكل كبير على سوق الشغل، حيث أنه يعد المخزون الذي تلجأ إليه المؤسسات عند الحاجة، ذلك أن الزيادة السكانية التي تشهدها البلاد كل سنة و حجم الفئة الشبابية القادرة على العمل تؤثر بصورة فعالة في تحديد حجم العمل.

## 3- العامل الاقتصادي:

و هو العامل الذي له اتصال مباشر بسوق الشغل من حيث تحديد حجم العمالة، فكلما كان الطلب أقل من العرض تتحقق البطالة، و كلما كان الطلب أكبر من العرض نكون في حالة التشغيل الكامل، أي عدم وجود بطالة، غير أنه في الواقع قد لا نستطيع الوصول إلى درجة التشغيل الكامل دائماً، و هو الأمر الذي يدفع بالدولة خاصة إذا كان اقتصادها غير متوازن إلى اعتماد العديد من السياسات الاقتصادية بغية التخفيض من حدة البطالة و تفاقمها.

## 4- العامل السياسي:

للقوانين و التشريعات انعكاسات مباشرة على سوق الشغل، خاصة من حيث ضمان حقوق العمال و حمايتهم في حالة التنازع ضد أصحاب العمل، كما أنها تقدم تسهيلات لأرباب العمل بغية الزيادة في إنشاء مناصب الشغل من خلال الدخول في استثمارات جديدة هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن العامل السياسي ينعكس على سوق الشغل أيضا، حيث أن تغيير العرض أو الطلب على العمل يكون من اختصاص الدولة التي تقوم بوضع مجموعة من الإجراءات لحماية الشغل و نذكر منها:

- (1) سنّ قوانين تحظر على المؤسسات استخدام أو توظيف أشخاص مسجلين بمكاتب اليد العاملة و توظيف أجانِب بصورة غير قانونية.
- (2) خلق مشاريع جديدة لاستقطاب اليد العاملة العاطلة عن العمل.
- (3) فتح المجال للقطاع الخاص، و ذلك من خلال منح امتيازات و تسهيلات للخواص من أجل إنشاء مناصب للشغل.
- (4) تقدم الدولة منحة للأشخاص العاطلين عن العمل، و ذلك من أجل تحفيزهم للبحث عن الوظيفة المناسبة.

و قد شهد سوق الشغل في الجزائر حالة من عدم الاستقرار من حيث عروض و طلبات العمل و مستويات التوظيف، و الجدول الموالي يوضح ذلك من خلال المعطيات الإحصائية التالية:

-الجدول رقم (32): تطور طلبات و عروض الشغل و معدلات التوظيف من 1970 إلى 2001.

السنة	طلبات الشغل	عروض الشغل	التوظيف المحقق
1970	235216	81817	74556
1975	166046	79853	68351
1980	105100	76677	59147
1985	182827	138511	102873
1986	165116	109151	84749
1987	183402	96137	79177
1988	243221	112035	86776
1989	248218	100088	71960
1990	229845	78783	60498
1991	158875	53922	42219
1992	170709	44815	36668
1993	153898	43031	35431
1994	142808	44205	36985
1995	168387	48695	41463
1996	134858	36768	32110
1997	163800	27934	24830
1998	166299	28192	26564
1999	121309	24726	22377
2000	101520	24533	22215
2001	99913	25662	23696

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات و الوكالة الوطنية للتشغيل.

يتضح من المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه، الوضعية غير الثابتة التي شهدتها كل من طلبات الشغل و عروضه و معدل التوظيف المحقق، حيث سجلت معدلات التشغيل بداية من سنة 1970 و إلى

غاية سنة 1985 وضعا متحسنا، خاصة من ناحية فرص الشغل المتاحة، و لكن تغير الأمر بداية من سنة 1986، و يعزى السبب في ذلك إلى الوضع الاقتصادي المتأزم الذي عرفته الجزائر خلال هذه المرحلة .

ويمكن تلخيص أبرز وجوهه في تفاقم نسب المديونية الخارجية و التقليل من الاستثمار الأمر الذي كان له انعكاس مباشر على التشغيل، حيث سجلت مناصب الشغل انخفاضا معتبرا ، و هو ما بينته الإحصائيات المتضمنة في الجدول أعلاه ،فقد عكست هذه المعطيات اتساع الهوة بين طلبات الشغل و عروض العمل و معدل التوظيف المحقق على أرض الواقع ، و ذلك منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 2000 ،الأمر الذي أدى إلى تسجيل نسبة عجز معتبرة خلال سنة 2001، وهذا الوضع المتدني لنسب التشغيل لم ينحصر على الجزائر فقط ،بل قد سجلت معدلات معتبرة للبطالة على المستوى الدولي أيضا ، حيث أحصى المكتب الدولي للعمل لأزيد من 160 مليون بطل سنة 2000 ،ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى حوالي 250 مليون بطل بصفة رسمية سنة 2003.<sup>1</sup>

#### ✓ و قد عرف سوق الشغل في الجزائر العديد من العراقيل نذكر أهمها فيما يلي:<sup>2</sup>

1- الطابع الستاتيكي الذي يميز علاقات العمل داخل المؤسسات الجزائرية ، مما ينعكس سلبا على مستوى العمالة و مستوى النشاط الذي توجد عليه، إذ أن العامل في المؤسسة يظل إلى غاية التقاعد، وبهذا المعنى يتم غلق المجال أمام التوظيف الخارجي و منه تجديد المورد البشري.

2- الجمود الذي يغلف سوق الشغل، حيث أنه يؤدي إلى تناقص حركة العمل المتمثلة في التوظيف و التسريح، و بالتالي تزداد نسب البطالة خاصة بين أوساط الوافدين إلى سوق الشغل.

و الملاحظ على هذه العراقيل التي يشهدها سوق الشغل الجزائري أنها تنطوي ضمن الجانب المؤسسي، و الذي غالبا ما يهتم بحماية عنصر العمل و ليس إتاحة الظروف المناسبة لتطوير و تفعيل سوق الشغل.

و من أجل تجاوز هذه العراقيل و ضمان تسيير سوق الشغل بطريقة أفضل، قد سخرت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات و الآليات المختلفة و التي نذكرها فيم يلي:

<sup>1</sup> - فاتح دبيش ، مرجع سبق ذكره، ص166.

<sup>2</sup> - هاجر رماش ، "إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية و سوق العمل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013، ص ص87-88.

## - آليات عمل سوق الشغل في الجزائر:

يقتضي اعتماد و تبني سياسة عامة في أي مجال، دعمها بمجموعة من الإجراءات و الآليات التي تضمن تنفيذها على أرض الواقع، و قد اعتمدت الدولة الجزائرية خلال وضعها للسياسة العامة للشغل على مجموعة من الإجراءات و الآليات التي سعت من خلالها لضمان تطبيق هذه السياسة بفعالية و تنظيم سوق الشغل، و يأتي فيم يلي التفصيل في مختلف البرامج و الآليات التي سخرتها الجزائر لدعم الشغل و التقليل من نسب البطالة، و ذلك على اختلاف المراحل التي عرفتھا الدولة الجزائرية، خاصة منذ التحول نحو النهج الليبرالي و الانفتاح على اقتصاد السوق، وصولا إلى ما يعرف بالاقتصاد المختلط، و ذلك مع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2014.

إن مرحلة الاقتصاد المختلط تعني عودة الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، و هو ما حدث مع اعتماد سياسة الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى غاية 2014.

و جدير بالذكر أن الإجراءات و الآليات التي اعتمدها الجزائر لتسيير سوق الشغل، اتخذت طابعا اجتماعيا و آخر اقتصاديا:

**1- الجانب الاجتماعي:**

تتمثل جملة الإجراءات التي سخرتها الدولة الجزائرية من أجل تنظيم سوق الشغل و دعم الفئات الاجتماعية خاصة الهشة منها في:<sup>1</sup>

✓ إجراء تعويض للأشخاص بدون دخل و ذلك منذ 1992، و قد أطلق عليه بالعلاوة الموجهة للفئات الاجتماعية بدون دخل (ICSR)، مثل 120 دينار جزائري شهريا، و قد كسبت هذه العملية ما يقارب 6.5 مليون شخص.

و لكن ما يعاب على هذا الأجراء أنه ضعيف بالمقارنة مع مستوى المعيشة المطلوب، مما أدى إلى رفعه هذا من جهة، و من جهة ثانية فإن هذا الأجراء قد تم توجيهه لغير المعنيين به حقيقة، و هو الأمر الذي أدى سنة 1994 إلى استبدال هذا الأجراء بنمطين جديدين تمثلا في: تخصيص منحة جزافية للتضامن (AFS) لأرباب العائلات بدون دخل في سن الستين (60)، و كذا المعوقين و العجزة، قدرت بـ 600 دينار جزائري شهريا مضافا إليه 120 دينار جزائري شهريا لكل شخص تحت رعاية رب العائلة بشرط لا يتعدى 3 أشخاص، و في سنة 1996 شهدت هذه العلاوة زيادة و وصلت قيمتها إلى 900 دينار جزائري شهريا، و ذلك بغرض التخفيض من تداعيات برنامج التعديل الهيكلي.

1 - عامر هواري و قاسم حيزية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

✓ و فيما يخص منحة النشاط ذو المنفعة العامة (IAIG) ، و الذي يتعلق بالأشخاص البالغين سن العمل و لكنهم بدون دخل، فقد تم رفع هذه المنحة من 2100 دينار جزائري شهريا إلى 2800 دينار جزائري شهريا، بحيث يشترط عليهم ضرورة المشاركة في أعمال ذات المصلحة العامة، إن هذه المنح "منحة جزافية للتضامن (AFS) و منحة النشاط ذو المنفعة العامة (IAIG)"، يتم تمويلها من طرف صندوق المساعدة للفئات الاجتماعية المحرومة.

✓ و في سنة 1995 وصل عدد المستفيدين مقابل نشاطات ذات منفعة عامة 588.200 مستفيد بـ 31500، و 283.100 مستفيد سنة 1996 بـ 17.200 ورشة، و 133.943 مستفيد سنة 1997<sup>1</sup>.

و لكن بمقتضى هذا الإجراء تم تهميش الفئة البالغة سن 16 و 17 سنة مقابل السماح لباقي الفئات الأخرى بالاستفادة، حتى و إن تجاوز سن التقاعد، و قد بلغت نسبتهم سنتي 1995 و 1996 ما يقدر بـ 1.9%<sup>2</sup>.

## 2- الجانب الاقتصادي<sup>3</sup>:

توجد العديد من السياسات الاقتصادية الهادفة لرفع معدلات الشغل و خلق مناصب العمل و نذكر من بينها ما يلي:

### 1- سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل: تسعى هذه السياسة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي

و تحسين مناخ الاستثمار و الدعم و التحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و يتضمن هذا الأسلوب مجموعة من السياسات التي تسعى لتنشيط جانب الطلب في سوق الشغل:

✓ سياسة تحسين مناخ الاستثمار : تقوم على توظيف أدوات السياسة النقدية و المالية مثل: خفض سعر الفائدة، التحكم في الإنفاق الحكومي، خفض عجز الموازنة، تخفيض التضخم و تطوير أسواق رأس المال، خفض القيود على الاستثمار، تشجيع الاندماج و التكامل مع العالم الخارجي...إلخ.

### ✓ سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة: تعد هذه الآلية من بين أهم آليات خلق

فرص الشغل، حيث أنها تسمح بتشغيل أزيد من 75% من حجم التشغيل في الدول المتقدمة، و من بين الوسائل التي تؤدي إلى تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة نجد: تقديم المساعدات الفنية كالترتيب و الأجهزة و الآلات، الاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

<sup>1</sup> -CNES, rapport sur: " Evolution des dispositifs d'emplois" , juin 2002, p113.

- op cit,p113<sup>2</sup>

<sup>3</sup> -مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ، ص193.

✓ برنامج التشغيل في قطاع الخدمات: و يتضح معناه من خلال ما يعرف ببرامج العمل الجماعي حيث يتم بمقتضاه تصميم برامج المتعطلين في قطاع الخدمات، فمثلا في بولندا تم ابتكار برنامج لتشغيل الشباب في خدمات النظافة.

2- سياسة تحسين كفاءة جانب العرض: و يتم تطبيق هذه السياسة في حالة عدم انسجام القوى العاملة مع متطلبات سوق الشغل، و ذلك من خلال سياسات التدريب و التعليم .

3- سياسة تحسين نظم المعلومات سوق الشغل: و تسعى هذه السياسة لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب في سوق الشغل.

4- سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين و أصحاب العمل: و يتلخص مضمون هذه السياسة في تخصيص منح للعاطلين عن العمل طيلة فترة تعطلهم و إلى غاية تحصلهم على منصب شغل، و أيضا تقديم منح مالية لأرباب الأعمال لتشجيعهم و دفعهم لتشغيل المتعطلين.

5- سياسة سوق العمل النشطة: و تهدف لرفع الكفاءة لدى العمالة المعروضة، و زيادة الطلب على العمل من جهة و تحقيق التوافق بين العمالة و الوظائف الشاغرة من جهة أخرى.

6- زيادة مرونة سوق الشغل: و تسعى هذه السياسة للتقليل من القيود في سوق الشغل مثل: خفض الحد الأدنى للأجور أو الحجم القانوني لساعات العمل و التخفيض من قوة النقابات... الخ.

7- سياسة الاستقرار الوظيفي: تتجسد غاية هذه السياسة في السعي لتحقيق الاستقرار الوظيفي و التقليل من عقود العمل المؤقتة، و خفض دورات العمل، و ذلك من خلال التقليل من حجم إسهام أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية.

و جدير بالذكر أن مختلف الإجراءات و الآليات التي اعتمدها و سخرتها الدولة الجزائرية في سبيل رفع معدلات التشغيل و التقليل من البطالة، قد تم تأطيرها بمجموعة من المراسيم و القوانين و النصوص التنظيمية، و ذلك من أجل تحديد و ضبط طرق و أساليب تنفيذ هذه الآليات و السياسات على أرض الواقع، و التي يمكن أن نتعرض إلى بعضها على سبيل الذكر لا الحصر على غرار القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل، و الذي وضع التدابير التحفيزية لتعزيز و ترقية التشغيل و ذلك من خلال التقليل من الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين، و من ثمة ضبط نوع و كيفية المساعدة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - القانون رقم 06-21 والمؤرخ في 11 ديسمبر 2006، المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل، الجريدة الرسمية، العدد: 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2006، ص 4

و القانون المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل و الذي نص في مادته الثالثة على أن: " تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل لاسيما في مجال:<sup>1</sup>

1. المحافظة على التشغيل و ترقيته.
2. الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتشغيل.
3. المقاييس القانونية و التقنية لتأطير التشغيل و مراقبته.
4. أدوات تحليل و تقييم سياسة التشغيل.
5. أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل و تطوره.

و المرسوم التنفيذي الذي تناول مسألة تحديد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تسييرها و تنظيمها، حيث تولت هذه الوكالة مجموعة من المهام الخاصة بالتشغيل و متابعة تفاعلات سوق الشغل، و من بين هذه المهام نذكر ما يلي:<sup>2</sup>

1. متابعة و معرفة وضعية سوق الشغل.
2. العمل على تنظيم سوق الشغل.
3. متابعة وضعية اليد العاملة و مدى تطورها و العمل على تحقيق تطورها.
4. البحث عن آليات جديدة أكثر تطورا لمراقبة سير سوق الشغل.
5. البحث عن كل الفرص التي تمكن من تعيين و تشغيل العمال الجزائريين في الخارج.
6. المساهمة في تنظيم و تطبيق البرامج الخاصة بالتشغيل التي تعتمدها الدولة و الجماعات المحلية و أي مؤسسة معينة، و إعلامها بضرورة تسيير البرامج المذكورة و تنفيذها.
7. التشجيع على الحركية الجغرافية و المهنية لطالبي العمل، و المشاركة مع المؤسسات و الهيئات المعنية في تنفيذ عملية التحويل المهني أو التكوين التكميلي الخاص بتكليف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة.

و قد سنّ المشرع الجزائري العديد من القوانين والنصوص التنظيمية الخاصة بتسيير سياسات الشغل، كما تم في اطار ذلك تكوين و تأسيس هيئات و مؤسسات تتولى مهمة الإشراف و تنفيذ السياسات العامة للشغل، وهو ما يعد دليل على أن مسألة التشغيل تحظى باهتمام بالغ لدى الدولة، بل و تدخل ضمن أولوياتها، و لذلك جنحت الدولة لتأسيس و إنشاء أجهزة و هيئات في مجال الشغل، تسعى من خلالها إلى

1 - أحمد قايد نور الدين، "تجربة الجزائر في قطاع التشغيل مخرجات الجامعة و الحد من البطالة"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: " برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص ص 05-06.

2 - المرسوم التنفيذي رقم 06-77، المؤرخ في 18 فيفري 2006، والمتعلق بضبط مهام الوكالة الوطنية للتشغيل، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة في 19 أبريل 2006.

تحقيق المعادلة الكبرى للشغل و هي رفع معدلات الشغل و خفض نسب البطالة ، و ضمان سير حسن لسوق الشغل، و تتمثل هذه الآليات في:

### 1. برنامج تشغيل الشباب: PEJ

يعد هذا البرنامج أول برنامج مستقل انتهجته الدولة، و باشرت في تطبيقه سنة 1987، و هو يتعلق بفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-24 سنة، و يسعى لإنشاء و توفير 200000 منصب شغل دائم خلال سنتين، إذ أنه يتحصل على التمويل من الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCC) و صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FAEJ)، إلا أنّ هذا البرنامج لم يستفد منه سوى 60000 شاب، تحصلوا على مناصب شغل دائمة أو مؤقتة ، و 40000 شاب على مناصب ضمن نشاطات التكوين و التأطير، و يعزى السبب في ذلك إلى غياب التسيير المحلي للبرنامج و غلبة الطابع المركزي<sup>1</sup>.

### 2. برنامج الإدماج المهني للشباب: DIP

تأسس هذا الجهاز مع بداية التسعينات، فعلى اثر النتائج غير المرضية لبرنامج تشغيل الشباب تم عقد جلسات وطنية تتناول موضوع سياسة إدماج الشباب في ديسمبر 1989، بمساهمة مجموعة من الوزارات التي تهتم و تعنى بقضايا الشباب ، و قد تم بناء على ذلك صياغة مساعي و أهداف جديدة لسياسة تشغيل الشباب ، كما و تم الفصل و توضيح الآليات و الوسائل التي ينبغي دعمها و تعبئتها لفائدة ما يقدر بـ 68% من الشباب الجزائري<sup>2</sup>.

و تتمثل أهداف هذا البرنامج في السعي إلى دعم و تحفيز الشباب على إنشاء مناصب شغل بأنفسهم، و على هذا الأساس فقد كان ينتظر من هذا البرنامج توفير و إنشاء 72635 منصب شغل ، و ذلك بالاعتماد على التعاونيات الخاصة بالشباب الذين تكون أعمارهم محصورة ما بين 16 إلى 27 سنة ، و قد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي بلغ 14.3 مليار دينار جزائري موجهة لتغطية جميع جوانب البرنامج على غرار تكاليف التكوين و التكاليف الأجرية التي تمنح للمؤسسات التي تقوم بتشغيل الشباب في إطار عمليات التشغيل على أساس المبادرة المحلية ، و كذلك منح الضمانات المالية للقروض البنكية<sup>3</sup>.

و الملاحظ على هذا البرنامج أنّه قد منح الجماعات المحلية دور كبير خاصة فيما يتعلق بعملية التوظيف، حيث أن مناصب الشغل توفرها المؤسسات و الإدارات المحلية ، و يتولى صندوق مساعدة الشباب مسألة التمويل من خلال تقديم إعانات مالية للمؤسسات و الإدارات المحلية ، التي تقوم بتشغيل

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، "تقرير حول أجهزة التشغيل" ، الدورة العامة 20، الجزائر، جوان 2002، ص 92.

2- مصطفى راجعي، "الشباب و الإدماج المهني و الاقتصادي في الجزائر 1988-1996"، مجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، العدد 01،

2005، ص 43.

- نفس المرجع ، ص 44.

الشباب، و على هذا الأساس فإنّ هذا البرنامج قد جاء لتدارك الأخطاء التي وقع فيها برنامج تشغيل الشباب، و هو ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 ماي 1990، و المتضمن لترتيبات الإدماج المهني للشباب، حيث تمثلت أهم مبادئه في منح الأفضلية للشغل المنتج و الدائم و إنشاء الشغل بأقل تكلفة و إضفاء الطابع المحلي على مبادرات تشغيل الشباب و إعطاء الأفضلية للإدماج من خلال التكوين<sup>1</sup>.

و تعزيزا للطابع المحلي الذي اتسم به هذا البرنامج فقد ضبط المرسوم التنفيذي رقم 90-143 الصلاحيات التي يتمتع بها المندوب الولائي للتشغيل، حيث تم اعتباره المسؤول المحلي على تطبيق برنامج التشغيل، و ذلك بالتعاون مع الفاعلين المحليين، و لكن بعد مرور فترة تقدر بـ 6 سنوات من مباشرة تطبيق برنامج الإدماج، تم إحصاء مجموعة من النقائص، تمثلت بالأساس في تسجيل فارق معتبر في عدد التعاونيات بين مجموعة من القطاعات، حيث أن التمويل الذي تحصلت عليه التعاونيات الشبانية من البنوك سنة 1990، و الذي وصل عددها مع نهاية سنة 1996 إلى 8388 تعاونية، تمّ توجيه معظمها أي ما يقدر بـ 6041 تعاونية لقطاع الحرف و الخدمات و 19879 تعاونية إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية، فيما لم يستفد قطاع الفلاحة إلا من 360 تعاونية مع بقاء ما يقدر بـ 52 منها لم يتم العمل بها<sup>2</sup>، على الرغم من أن قطاع الفلاحة يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية، كونه قطاع منتج و قادر على خلق و توفير عدد كبير من مناصب الشغل، و منه استقطاب الأيدي العاملة خاصة الشابة، و بالتالي المساهمة بشكل فعال في تحقيق معدلات عالية في التشغيل، و التقليل من نسب البطالة بدرجة كبيرة لو تم تفعيله و اعطائه اولوية .

### 3. جهاز المساعد على الإدماج المهني:

يتحدد سير هذا الجهاز وفقا لمحتوى المرسوم التنفيذي رقم 08-126، الصادر في 19 أبريل 2008<sup>3</sup>، و يختص بإدماج الشباب طالبي العمل لأول مرة، أي أولئك الذين يبحثون عن أول فرصة شغل لهم.

✓ و قد تم تحديدهم في ثلاث فئات و هي<sup>4</sup>:

#### 1- عقود إدماج حاملي الشهادات:

<sup>1</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 90-143، المؤرخ في 22 ماي 1990، المعدل و المتضمن جهاز الإدماج المهني للشباب و المحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة في 23 ماي 1990، ص 702.  
<sup>2</sup> - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول أجهزة التشغيل"، مرجع سبق ذكره، ص 102.  
<sup>3</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 21 أبريل 2008 و المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية، العدد: 22، المؤرخة في 30 أبريل 2008، ص 19.  
<sup>4</sup> -تسديت بوسبعين، "سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص 09.

على اعتبار أن " الاندماج السوسيو مهني لا يمر إلا عبر المعارف والكفاءات التي اكتسبها الخريج أثناء التكوين، بحيث هي التي ستمكنه من التكيف مع المهام والمواقف التي تستلزمها نوعية العمل الذي سيزاوله، فإن المطابقة بين التكوين والتشغيل أصبحت تشكل المعيار الأساسي لتقويم فعالية النظام التكويني و مردوديته وعلاقته مع محيطه السوسيو اقتصادي".<sup>1</sup>

وعليه فقد تم تخصيص هذا النوع من العقود لخريجي التعليم العالي، الطور القصير المدى و الطور الطويل المدى و كذا التقنيين الساميين و خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، و قد تم توجيه هذه العقود خصيصا لفئة حاملي الشهادات، لأن الجزائر تسجل سنويا عددا كبيرا من خريجي الجامعات، و بالتالي فإن العمل على تشغيل خريجي الشهادات أصبح من أولويات الحكومة الجزائرية، و قد حددت مدة العقد في البداية بسنة قابلة للتجديد لسنتين، و بعد الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية ابتداء من 2011 أصبحت مدة العقد تقدر بثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

## 2- عقود الإدماج المهني:

تمنح هذه العقود إلى طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي، أو أولئك الذين لديهم مؤهلات مهنية.

## 3- عقود تكوين و إدماج:

يخص هذا النوع من العقود طالبي العمل الذين لا يملكون تكوينا أو تأهيلا، و توفر لهم هذه العقود أيضا فرصة للحصول على تكوين مؤهل و اكتساب مهارات ترفع من حظوظ تشغيلهم، و جدير بالذكر أنه تم تشغيل ما يقارب 496132 شاب طالب عمل لأول مرة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، حيث تم توظيفهم بناء على نوع العقد كما يلي<sup>2</sup>:

✓ عقود إدماج حاملي الشهادات: 153.897.

✓ عقود الإدماج المهني: 126.356.

✓ عقود تكوين و إدماج: 215.879.

## 4- نشاطات ذات المنفعة العامة:

<sup>1</sup> - الغالي أحرشواو، " البحث عن الشغل وسيكولوجية مواجهة البطالة - حالة خريجي الجامعة المغربية - "، مجلة دراسات نفسية، العدد 4، 2011، ص 32.

<sup>2</sup> - زين العابدين معو و مبروك ساحلي، "سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 11، جوان 2014، ص 152.

تنطوي عملية التشغيل وفقا لهذا البرنامج ضمن الشبكة الاجتماعية، حيث يتم التوظيف في ورشات البلدية و يتم منح الموظفين أجر يقدر بـ 3000 دينار جزائري في الشهر، و يستفيد منه شخص واحد لكل عائلة، كما أن هذا البرنامج يقوم بتشغيل الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل و العاطلين عن العمل وفق ما تفضيه القوانين و التشريعات الخاصة بالتشغيل العادي، و قد قدر عدد المستفيدين من جراء القيام بنشاطات ذات منفعة عامة 588.200 شخص بـ: 31500 ورشة سنة 1995 و 283.100 شخص مستفيد بـ 17200 ورشة سنة 1996، أما سنة 1997 فقد بلغ عدد المستفيدين 133.943 مستفيدا<sup>1</sup>.

و لكن ما يعاب على هذا البرنامج أنه<sup>2</sup>:

- ✓ لم يضبط نوع العمل المقترح، مما ترك المجال هنا مبهما و غير واضح.
- ✓ الأجر الزهيد الذي يحصل عليه المستفيد شهريا، و الذي يبلغ 3000 دينار جزائري بالنسبة للنشاطات ذات المنفعة العامة، و 2500 دينار جزائري شهريا بالنسبة للوظائف المأجورة بمبادرة محلية، حيث أنّ هذه الأجر لا تكفي حتى لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن البسيط، كما أن السؤال الذي يطرح هنا هو على أي أساس تم تحديد مستوى الأجر لكل من النشاطات ذات المنفعة العامة أو الوظائف المأجورة بمبادرة محلية رغم أنهما أشغال متساوية تقريبا؟.

#### 5- الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

تأسس هذا الجهاز بناء على القرض الذي منح للجزائر من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير\*، و قد تم مباشرة تطبيق هذا البرنامج بدءا من سنة 1997، حيث سعى هذا البرنامج إلى خلق مناصب شغل مؤقتة من خلال فتح ورشات لصيانة الهياكل القاعدية، و كذا التقليل من انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة و لتعزيز و تحسين النشاط الاجتماعي للدولة، و قد بلغت قيمة القرض الذي منحه البنك للجزائر ما يقدر بـ 50 مليون دولار أي ما يساوي 4.13 مليار دينار جزائري، مما سمح بتأسيس 3846 ورشة خلال الفترة الممتدة ما بين 1997 إلى 2000<sup>3</sup>.

ولكن ما يعاب على هذا البرنامج هو انحصاره في الجانب المحلي دون الوطني، ناهيك عن جملة التعقيدات البيروقراطية التي تمر بها خاصة عملية التمويل .

<sup>1</sup> - CNES, Rapport sur "، Evaluation des dispositifs d'emploi"، opcit، P 113.

<sup>2</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول أجهزة التشغيل"، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-115.  
\* - اتفاق القرض رقم 4006 الموقع في 3 ماي 1996، بواشنطن بين الجزائر و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الاجتماعية.

<sup>3</sup> - رشيد بلخريصات، "سياسات التشغيل في الجزائر- البطالة أسبابها معالجتها و أثرها على المجتمع"، ج2، بحوث و أوراق عمل الندوة العربية المنعقدة في جامعة البلدة-، خلال 26 إلى 28/4/2006، ص 380.

**6- برنامج عقود ما قبل التشغيل: "منحة إدماج حاملي الشهادات PID":**

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بمقتضى المرسوم التنفيذي 98-402 المؤرخ في 2-12-1998<sup>1</sup>، و التعليمية رقم 08 الصادرة في 29-06-1998، و التي تناولت إجراءات تنفيذ البرنامج في إطار عقود ما قبل التشغيل، و يهدف هذا البرنامج لزيادة العروض و تشجيع و تسهيل إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق الشغل، و عليه فهو برنامج يستهدف فئة الشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي و كذا خريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي بالإضافة إلى تشجيع أولئك الذين تنحصر أعمارهم ما بين 19 سنة و 35 سنة<sup>2</sup>.

و يتم عقد ما قبل التشغيل بين ثلاثة أطراف و هم: المترشح و ربّ العمل و مديرية التشغيل و التي تجسدها وكالة التنمية الاجتماعية، حيث تؤدي مديرية التشغيل دور مهم، إذ تقوم بعملية الإعلام و التواصل مع المؤسسات، و قد قدم هذا البرنامج مجموعة من الامتيازات لأصحاب العمل نذكرها فيم يلي<sup>3</sup>:

**✓ بالنسبة لأصحاب العمل:**

1. إعفاء المستخدم من دفع أجور المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل و ذلك لمدة 12 شهرا يمكن تمديدها إلى 06 أشهر أخرى بطلب من المستخدم.
2. الحصول على امتيازات ضريبية و الشبه الضريبية المتعلقة بتشغيل الشباب حاملي الشهادة، بصفة دائمة وفقا لأحكام القانون.
3. يتوجب على المستخدم احترام تخصص طالب العمل، و توجيهه إلى منصب يتناسب و الشهادة المتحصل عليها.
4. يلتزم المستخدم بتسليم المستفيد شهادة عمل بعد انقضاء فترة عقد ما قبل التشغيل.
5. لا تقل نسبة الفشل في إدماج الشباب، إلا بنسبة 20 % و ذلك في حالة تشغيل عدد كبير من حاملي الشهادات لدى مستخدم واحد.
6. المؤسسات التي لم تمنح فرص توظيف بعد انتهاء الفترة الأولية، يمكنها الاستفادة بصفة استثنائية من تجربة ثانية فقط لتوظيف الخريجين الجدد في إطار عقود ما قبل التشغيل.
7. يمكن البرنامج أصحاب العمل من تدعيم و تحسين تأطير المؤسسات، و ذلك عن طريق إدماج و توظيف كفاءات جامعية.

<sup>1</sup> - المرسوم التنفيذي 98-402 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998، المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي و التقنيين الساميين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية رقم 91، الصادرة بتاريخ 6 ديسمبر 1998، ص 28.

<sup>2</sup> - منشور رقم 08 مؤرخ في 20 جوان 1998، و المتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ما قبل التشغيل، الصادرة عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية.

<sup>3</sup> - عيسى ايت عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 304-305.

## ✓ بالنسبة للشباب:

1. انسجام هذا البرنامج مع وضعية هذه الفئة، حيث سمح بمعالجة مشكل البطالة لدى هذه الفئة التي وجدت صعوبة كبيرة في عملية الإدماج المهني و لفترة طويلة.
2. يمكّن الشباب من اكتساب الخبرة و التجربة التي تتناسب و تخصصهم و تكوينهم، الأمر الذي يسهل عملية إدماجهم في عالم الشغل.
3. إمكانية التوظيف بعد انقضاء مدة العقد.

و قد شهد هذا البرنامج إقبالا كبيرا، يزداد من سنة إلى أخرى، و يعزى ذلك إلى العدد الكبير للبطالين من حاملي الشهادات العليا.

**لقد عانى هذا البرنامج من مجموعة من النقصان نذكرها فيم يلي<sup>1</sup>:**

- 1- لا يعد هذا البرنامج حلاً جذريا لمعالجة مشكل البطالة، حيث أنه تمّ تسجيل نسب ضئيلة للتثبيت في أوساط المستفيدين من هذه العقود بعد انتهائها، الأمر الذي يجعل من عقد ما قبل التشغيل مجرد وسيلة لتأجيل البطالة، فهو لا يمنح فرصة حقيقية للإدماج المهني الدائم من جهة، كما أن المستفيدين يجدون أنفسهم مرة أخرى في وضعية الباحثين عن العمل لمرة أخرى من جهة ثانية.
- 2- التوجه المكثف للمستفيدين و تمركزهم في قطاع الإدارة على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- 3- ثبات الأجر الممنوح للمستفيدين عند مستوى محدد و عدم زيادته، و هو ما يطرح تساؤلات حول ما إذا كان هذا يعود إلى الصعوبات المالية أم أن الأمر يفسر من جانب اجتماعي، أي السعي نحو توظيف أكبر عدد ممكن من الشباب؟.
- 4- عدم مساهمة الجمعية الوطنية للمتحصّلين على الشهادات و العاطلين عن العمل في تنفيذ هذا البرنامج، رغم أن لها دور أساسي في نجاح هذا البرنامج كونها تمثل صلة الوصل بين الفئة المستهدفة و مناصب الشغل المتوفرة.

**7- تشجيع سياسة ترقية العمل المستقل و تنمية روح المبادرة:**

لقد أولت الجزائر لهذه السياسة اهتماما بالغا، حيث أن سياسة ترقية العمل المستقل و تنمية روح المبادرة و التي تتجسد فعليا من خلال ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لها دور كبير في التقليل من حدة البطالة و توفير مناصب الشغل، و عليه سيتم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توضيح أهميتها و وضعيتها في الجزائر فيم يلي :

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول أجهزة الشغل"، مرجع سبق ذكره، ص 117<sup>1</sup>

**1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

هناك العديد من التعريفات التي تتناول هذا المفهوم و نذكر من بينها:

1- **تعريف منظمة العمل:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مجموعة من الوحدات الصغيرة في الحجم و التي تقوم بإنتاج و توزيع السلع و الخدمات، و تتكون من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، هذه المؤسسات تعتمد على العمل من داخل العائلة أو استئجار عمال و حرفيين ، قد تعمل برأس مال ثابت صغير و بدون رأس مال ثابت<sup>1</sup>.

2- **تعريف منظمة الأمم المتحدة:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المشروعات التي يتولى إدارتها مالك واحد، و يتحمل مسؤوليتها الكاملة بجميع أبعادها طويلة الأجل "الإستراتيجية" ، أو القصيرة الأجل " التكتيكية"، و ينحصر عدد العاملين فيها ما بين 10 إلى 50 عاملاً<sup>2</sup>.

3- **تعريف القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001** ، و المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها "مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات و تشغل من 01 إلى 250 شخص ،و أن لا يتجاوز رقم أعمالها مليارين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري"<sup>3</sup>.

❖ **و عليه فإن التعريف المعتمد في الجزائر يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها :**

كل وحدة منتجة مستقلة قانوناً، و تشغل ما بين 03 إلى 10 أفراد، كما يمكن اعتبارها كيان اقتصادي ينتج السلع و الخدمات التجارية، و هي بذلك تمثل أفضل شكل لتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي، و ذلك بالنظر لكونها تشجع و تحفز و تسمح بترقية و تطوير روح المبادرة و المقاولو و خلق مناصب الشغل و تأطير و تقويم الشغل غير الرسمي<sup>4</sup>.

- **و بناء على التعريفات الآتفة الذكر و كذا تعريفات أخرى تناولت مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نستطيع القول:** أنها تركز على عنصر عدد العمالة و حجم رأس المال و تنوع و

<sup>1</sup>- سيد سالم عرفه، جديد إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراجية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 64.

<sup>2</sup>- رابح خوني و رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2008، ص 32.

<sup>3</sup>- القانون رقم 18/01، الموقع في 12 ديسمبر 2001، و المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية العدد: 77، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001، ص 6-7.

<sup>4</sup>- أحمد مسعودان و نعيمة دريس، "دور المشروعات النسائية الصغيرة في التخفيف من البطالة- دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة

النسائية في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ"سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش

الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص

.05

اختلاف النشاط الاقتصادي و مدى الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسة و رقم الأعمال (الحصيلة السنوية) و مستوى استخدام التكنولوجيا<sup>1</sup>.

- و عليه يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اجرائيا على النحو التالي :

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسة إنتاج تتمتع بالاستقلالية القانونية و تمارس نشاطات اقتصادية مختلفة و متنوعة ، تساهم من خلالها في تنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي من جهة ، و كذا امتصاص البطالة من جهة ثانية.

## 2. أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

يمكن توضيح أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال:

1- استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة، حيث أنها توظف تقنيات في الإنتاج توصف بأنها بسيطة "نوعا ما" ، و تتميز بارتفاع كثافة العمل، و هو ما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل و ندرة رأس المال لمواجهة مشكلة البطالة بدون تكاليف مالية عالية<sup>2</sup>.

2- قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التكيف مع التغيرات و التقلبات التي قد تطرأ على السوق أو الاقتصاد مقارنة بالمؤسسة الكبيرة ، حيث أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة قادرة على تعديل تكاليفها بصورة سريعة لتتناسب و انخفاض الطلب على إنتاجها<sup>3</sup>.

3- إن خلق و تأسيس مؤسسة صغيرة و متوسطة يعد سهلا و لا يتطلب رأس مال ضخم و تكنولوجيا متطورة جدا<sup>4</sup>.

4- يتيح العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،فرص أكبر لتقلد مناصب عليا بعكس المؤسسات الكبرى، و هذا ما يفسر توجه طالبي العمل الجدد من خريجي الجامعات و غيرهم نحو العمل لحسابهم الخاص<sup>5</sup>.

و قد سعت الدولة الجزائرية لتنمية و تطوير هذه السياسة – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- و ذلك من خلال<sup>6</sup>:

1- حكيم شيوطي ، "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 03، جوان 2008، ص 212.

2- عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 1996، ص 23.

3- عبد العزيز جميل مخيمر و أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية- القاهرة، 2000، ص 32.

4- نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2006، ص 77.

5- محمد مروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة و التصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب، مصر، 1977، ص 165.

6- عيسى آيت عيسى ، مرجع سبق ذكره، ص 313.

- 1- تكثيف عملية التكوين في ميدان التسيير، و ذلك بالنسبة للمقاولين الشباب قبل و بعد تأسيس المشروع، و كذا بالنسبة لمستخدمي الوكالات المعنية بمرافقة المقاولين.
- 2- العمل على إعادة تنظيم الوكالات المتخصصة في النشاطات المصغرة.
- 3- مشاركة البنوك في عملية إنجاح الإصلاحات، و ذلك عن طريق التخصيص في المؤسسات المصغرة.
- 4- اعتماد لامركزية القرض البنكي و صيغة التمويل الثنائي و زيادة حجم الإقراض بدون فائدة.
- 5- العمل على تخصيص مؤسسات مالية تقوم بتمويل مشاريع خلق النشاطات.

و قد شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تناميا ملحوظا، حيث وصل عدد المؤسسات التي تم تأسيسها سنة 2008 إلى 432068 مؤسسة، بزيادة مئوية عن سنة 2007 تقدر بـ 26.42%، و قد بلغ عدد المؤسسات التي تم تأسيسها في 2009 ما يقدر بـ 38770 مؤسسة، أي بنسبة زيادة بلغت 32.11%. و ترافقت هذه الزيادة في عدد المؤسسات بارتفاع نسب الشغل، حيث بلغت مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2009 ما يقدر بـ 87041 منصب شغل<sup>1</sup>.

❖ و قد سخرت الجزائر مجموعة من الهياكل و الأجهزة التي تولت عملية التسيير و تنفيذ

مختلف هذه البرامج و السياسات و سيتم تناولها فيما يلي:

#### 1- الوكالة الوطنية للتشغيل:

أنشأت هذه الوكالة مع بداية الإصلاحات التي شهدتها الجزائر سنة 1990، إذ أن التحول إلى نظام اقتصادي يخضع لقوانين السوق فرض ضرورة قيام هيئة مؤسساتية لسوق العمل، بحيث تكون هذه الهيئة بمثابة همزة وصل بين عارضي الشغل و الطالبين له هذا من جهة، كما أنه بعد تحقيق التجانس و التكيف بين العارضين و الطالبين للشغل من خلال هذه المؤسسة يؤدي إلى تعديل سوق الشغل و تسويتها على المدى البعيد<sup>2</sup>.

#### 2- الوكالة المحلية للتشغيل:

و تعتبر مركز عملية التشغيل، حيث يتم فيها استقبال عارضي العمل أو الطالبين له، و تضطلع الوكالة بالمهام التالية<sup>3</sup>:

1- نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 10، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر، 2009، ص 08.

2- طارق بن قسمي و سامي زيادي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

3- هاجر رماش، مرجع سبق ذكره، ص 90.

1. تستقبل الوكالة طالبي الشغل و تسجلهم وفق مؤهلاتهم و ميولاتهم في المنصب الذي يسعون إليه، كما أنها تقوم بتوجيههم حسب استعداداتهم إلى برامج أخرى.
2. تقوم الوكالة بتسجيل العمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية ، و ذلك بغية تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة، و يتم ذلك بناء على ملفات و قوائم.
3. تستقبل الوكالة حاملي الشهادات من خريجي الجامعات و المعاهد الوطنية ، و ذلك لتسجيلهم في برنامج عقود ما قبل التشغيل وفق ما يتناسب و تخصصهم.

و رغم ما حققته الوكالة خاصة من ناحية استقبال طالبي العمل و تسجيلهم وفق ما تقتضيه مؤهلاتهم العلمية، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض النقائص، خاصة من الجانب التنظيمي و التواصل و التي يمكن تجاوزها من خلال<sup>1</sup>:

- ✓ لا بد من تزويد الوكالة و دعمها بموارد بشرية كفؤة و متخصصة.
- ✓ وضع نظام إعلامي متطور يغطي جميع جوانب التشغيل و التضامن الوطني ، و ذلك لتجاوز مسألة نقص التحقيقات التقييمية المنتظمة و نشرها.

### 3- مديرية التشغيل بالولاية:

هي عبارة عن جهاز إداري مسؤول على تنفيذ برامج تستهدف الرفع من معدلات الشغل ، و التقليل من البطالة، و في هذا الإطار فإن مديرية التشغيل بالولاية تتولى مهمة تطبيق و تنفيذ مجموعة من البرامج التشغيلية التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية ، و التي تهدف إلى إنشاء مناصب شغل بصفة مؤقتة و مباشرة و التي يتم تمويلها من قبل الدولة و هذه البرامج هي<sup>2</sup>:

1. برنامج عقود ما قبل التشغيل: و الذي يختص بإدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية ، و الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة و العمل على إدماجهم مهنيًا.
2. برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية: و هو برنامج يرمي لإدماج الشباب البطال الغير متحصل على شهادات أو مؤهلات أو له مؤهلات بسيطة.
3. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: و هو برنامج يستهدف فئة الشباب البطال و بدون مؤهلات الموجود خاصة في المناطق النائية، حيث يهدف إلى إنشاء مناصب شغل بشكل مكثف و سريع ، و تساهم العديد من القطاعات في إنجاز هذا البرنامج.

<sup>1</sup> - نفس المرجع ، ص ص 90-91.

<sup>2</sup> - محمد قرقب، "عرض حول التوجه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر"، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11 و 13 جويلية 2005، ليبيا، ص ص 10-11.

**4- الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ANSEJ<sup>1</sup>:**

تأسس هذا الجهاز طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لكل أنشطة الوكالة ،كما يتمتع هذا الجهاز بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

و الملاحظ على المشاريع المصادق عليها من قبل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ،أنها تشهد ارتفاعا من 2005 إلى 2008، حيث كانت على الترتيب 277331 مشروع، و قدر عدد العمال 766120 منصب شغل ليصل إلى 352929 مشروع بعدد 368967 عامل، و يعتبر قطاع الخدمات أكثر قطاع ممول من قبل الوكالة بعدد مشاريع بلغت 76171 سنة 2005 و ما يقدر بـ 199906 منصب شغل، ثم استمر في الارتفاع ليصل إلى 292910 منصب شغل و 110336 مشروع سنة 2008.

و قد احتل قطاع الزراعة المرتبة الثانية و بعده قطاع الصناعات التقليدية ،و في ذيل الترتيب قطاعات أخرى بقيم ضعيفة، و في سنة 2009 حافظت هذه القطاعات على نفس الترتيب، لكن خلال سنة 2012 بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 249147 مشروع و بلغ عدد العمال ما يقدر بـ 614555 عامل: كما و قدرت قيمة الاستثمارات بـ 6947 مليار دينار جزائري، حيث تقدر عدد المشاريع الممنوحة للنساء بـ: 25803 مشروع و الرجال بـ: 223344 مشروع، و قد استمر قطاع الخدمات في الحصول على أكبر قدر من التمويل في هذه المشاريع.

**5- وكالة التنمية الاجتماعية ADS:**

تأسست هذه الهيئة سنة 1996، على إثر التداعيات الناتجة عن تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة خاصة على الفئات الفقيرة، حيث سعت بالأساس إلى التقليل من النتائج السلبية للبرنامج على هذه الفئة، و ذلك من خلال اعتماد مجموعة من البرامج للتقليل من البطالة و الفقر، و يخضع نشاط هذه الوكالة للمتابعة من قبل وزير التشغيل ،كما تضطلع الوكالة بالعديد من المهام نذكرها فيما يلي<sup>2</sup>:

1. السعي لتشغيل أكبر نسبة من اليد العاملة ،حيث أنها تقوم بتمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية و اجتماعية ،و هو ما يساعدها على استقطاب يد عاملة مكثفة.
2. تمويل و ترقية جميع العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية الضعيفة و المحتاجة.

<sup>1</sup>- عائشة بوشخي و نصيرة أويحيى ، "تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: 'سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص 05.

<sup>2</sup>- سامية خرفاش و محمد العيد خنيم، "دراسة مقارنة لاستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا و تونس"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ"استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة" ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص ص 12-13.

3. الدور الإعلامي و التوجيهي للوكالة، حيث تقوم بإعلام المعنيين ببرامجها، و ذلك من خلال فروعها الجهوية و البلديات و مديريات التشغيل و الجمعيات المدنية و مديريات النشاط الاجتماعي، حيث أن الهيكل التنظيمي للوكالة يتضمن مديرية عامة تتفرع عنها مديريات مركزية و أيضا مجلس للتوجيه و لجنة للمراقبة، كما تملك وكالات جهوية، و تعتمد في نشاطها على كل من مديريات التشغيل و مديريات النشاط الاجتماعي بالولايات و كذا البلديات، كما و تتولى الوكالة الإشراف و متابعة برامج مديريةية التشغيل و برامج العمالة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بنظام الشبكة الاجتماعية، و الذي تسيّره مديريةية النشاط الاجتماعي بالولاية لحساب الوكالة.

#### 6- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: 1

ترافق تأسيس هذه الوكالة مع صدور قانون تطوير الاستثمار في شهر أوت من سنة 2001، و تحديدا في المادة رقم 07 منه، و بمقتضى هذا القانون تم تعويض وكالة ترقية و متابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، و قد شهدت المشاريع الممولة من طرف وكالة تطوير الاستثمار ارتفاعا من 2005 إلى 2008 في كل القطاعات، حيث بلغ عدد المشاريع سنة 2005 ما يقدر بـ 2253 مشروع، ثم سجل زيادة في سنة 2008 وصلت إلى 16925 مشروع، أما فيما يتعلق بالتشغيل فقد بلغ عدد الأجراء سنة 2005 ما يقدر بـ 36451 أجير ثم ارتفع في سنة 2008 ليصل إلى 196754 أجير.

#### 7- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: 2

تأسس الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994، و هو موجه لكل البطالين الذين فقدوا وظائفهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية تتعلق إما بالتقليص من عدد العمل أو حل المؤسسات، و يستفيد من هذا الصندوق البطالون الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 سنة إلى 50 سنة، و يتلخص دور هذا الصندوق في العمل على المحافظة على الشغل و حماية الأجراء.

#### 8- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: 3

تم تأسيس هذه الوكالة بمقتضى قرار اللجنة الحكومية في 1 ديسمبر 2003، أين تم اعتبار القرض المصغر أحد الآليات المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية لمعالجة أزمة البطالة، و عليه فإن هذه الوكالة تعنى بفئة البطالين أو أولئك الذين يمارسون عملا مؤقتا أو غير مضمون، و لكل من يرغب في خلق عمل ذاتي بنفسه، و هو ما يؤدي لخلق و تطوير نشاط منتج للسلع و الخدمات، و قد انطلق بصفة رسمية هذا

-عائشة بوشياخي و نصيرة أويحيى، مرجع سبق ذكره، ص 05.

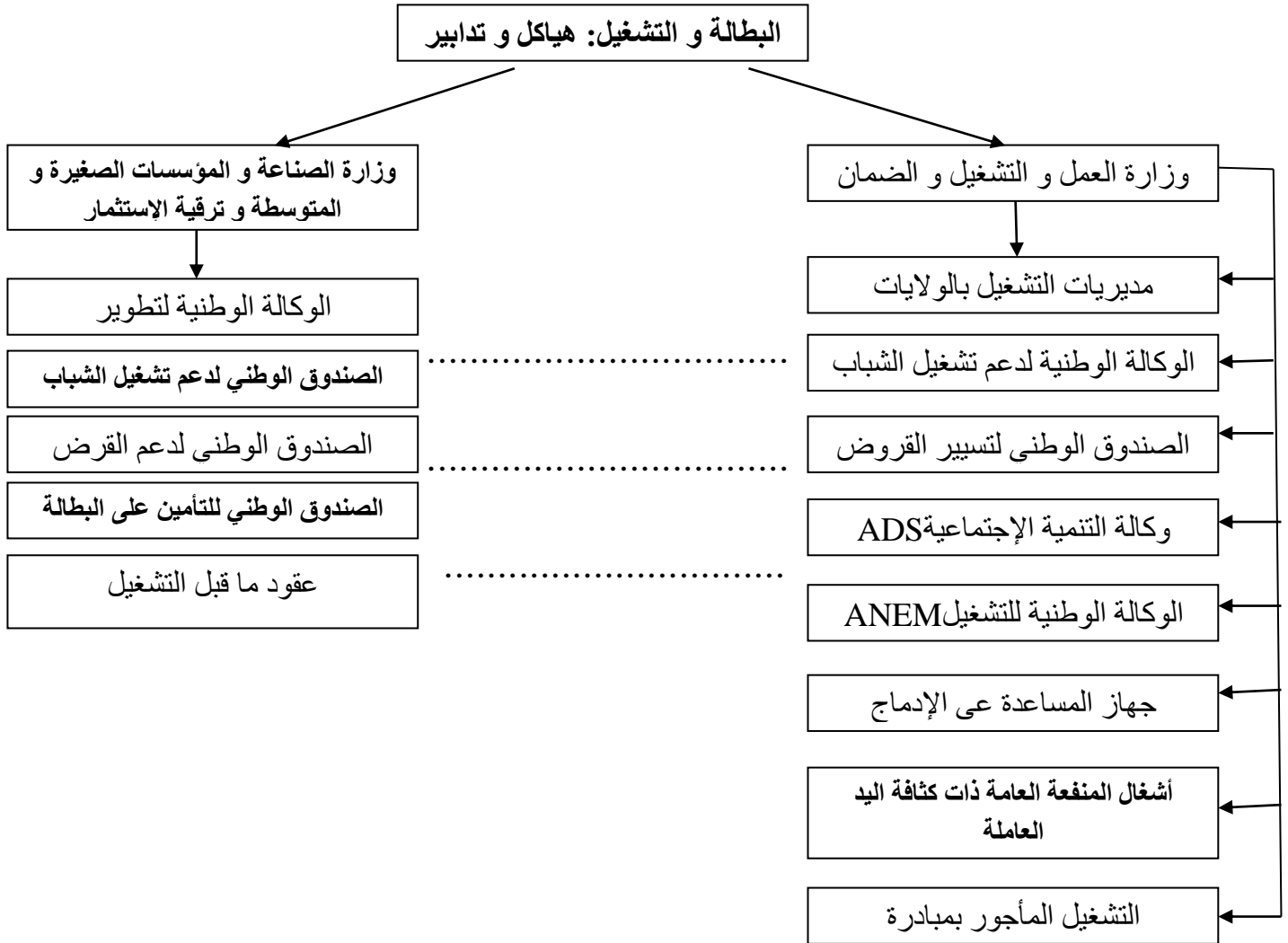
2- صفية بوزار، "فعالية و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)"، مقال منشور ضمن مجمع مداخلات الملتقى الدولي الموسوم بـ: "تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة"، المركز الجامعي تيبازة، يومي 08-09 ديسمبر 2014، ص 560.

- نفس المرجع، ص 560.

النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999، و تتراوح قيمة القرض المصغر بين 50000 دج و 350000 دج، قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر.

و بناء على ما سبق فإنه يمكن تمثيل مجموعة الهياكل و الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لمكافحة و مواجهة أزمة البطالة و رفع معدلات الشغل من خلال الشكل التالي :

- الشكل رقم (5): آليات تسيير سوق الشغل في الجزائر لرفع معدل التشغيل و التقليل من البطالة.



المصدر: رحيم حسين، "سياسات التشغيل في الجزائر- تحليل و تقييم"، مجلة بحوث اقتصادية و عربية، العددان 61.62، 2013، ص 140.

و قد كان لهذه الأجهزة و الآليات دور كبير في تسيير سوق الشغل في الجزائر، خاصة خلال المرحلة من 2001 إلى غاية 2014، أين تم البدء في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، و هذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني.

**المبحث الثاني: مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2014**

سجلت الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا في مواردها المالية، و هو ما أدى بها لمباشرة تنفيذ سياسة مالية، تهدف من خلالها لتنشيط الطلب الكلي و المحافظة على التوازنات الاقتصادية، و التخلص من الآثار الاجتماعية و العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي الذي رغم الوفرة المالية التي حظيت بها البلاد في سنة 2001 ظل يسجل نسبة نمو ضعيفة.

و بناء عليه فقد تبنت الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 إلى غاية 2014 ثلاثة برامج تنموية، تندرج كلها ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي، و تهدف في مجملها إلى مكافحة الفقر و خلق مناصب الشغل و النهوض بجميع المناطق في البلاد و إحداث التوازن الجهوي، كما خصصت الجزائر لهذه البرامج أغلفة مالية ضخمة، و يعزى ذلك للارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات في السوق الدولية خلال هذه المرحلة، و قد تم تخصيص هذا المبحث لدراسة محتوى برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب و هي:

1. **المطلب الأول:** مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004، و يتم خلال هذا المطلب التعريف بالبرنامج و توضيح أهدافه .
2. **المطلب الثاني:** مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 إلى 2009، و يتم التعرض خلال هذا المطلب إلى محتوى البرنامج و تبيان غاياته.
3. **المطلب الثالث:** مضمون برنامج توطيد النمو من 2010 إلى 2014، و يتم من خلال هذا المطلب تناول مضمون البرنامج و أغراضه.

**المطلب الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004**

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي على الفترة من 2001 إلى 2004، حيث قررت الدولة الجزائرية في أفريل 2001 اعتماد برنامج ثلاثي أو "مخطط ثلاثي"، و يهدف إلى دعم الاقتصاد و إنعاشه، و قد خصّص لهذا البرنامج في البداية غلاف مالي بلغ 525 مليار دينار، أي ما يقدر بـ 7 ملايين دولار أمريكي، ثم أصبح غلافه المالي النهائي يبلغ 1.216 مليار دينار، أي ما يساوي 16 مليار دولار أمريكي، و هذا بعد أن تم إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

و يتعلق برنامج الإنعاش الاقتصادي بالأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما وجه هذا البرنامج لتعزيز المصلحة العامة في مجال الري و النقل و تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية، و ذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية<sup>1</sup>.

إن تطبيق هذا البرنامج يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني خاصة في المناطق الأكثر حرمانا، على اعتبار أن تلك الأنشطة الاقتصادية تسعى في مجملها إلى إنشاء و توفير مناصب شغل من جهة، و تحسين القدرة الشرائية من جهة ثانية، فهي بذلك تندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الهادفة لخفض عدم التوازن الداخلي و ما بين الجهوي<sup>2</sup>.

### 1- مميزات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004<sup>3</sup>:

1. يختلف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عن باقي المخططات التي طبقتها الجزائر في السبعينات و الثمانينات، على اعتبار أن الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة قد تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه و التزمت باقتصاد السوق الذي لا يتماشى مع فكرة التخطيط المركزي، و لا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية و المنشآت القاعدية من قبل الدولة.
2. باشرت الدولة الجزائرية اعتماد هذا البرنامج بالموازاة مع تطبيق إصلاحات رئيسة تعلق بالإنعاش المصرفي و القطاع المالي و القطاع الاقتصادي العام، الإدارة الجبائية و العقار الصناعي، تنظيم الاستثمار و إجراءاته.
3. تزامن اعتماد هذا البرنامج مع تحسن الوضعية المالية التي شهدتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة، حيث سجلت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا، مما أدى إلى إحداث تحول في السياسة الاقتصادية المتبعة و إلى زيادة في الإنفاق العام، و ذلك بغية الخروج من الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر.
4. ينطوي هذا البرنامج ضمن النظرية الكينزية، و المتعلقة بالطلب الكلي الفعّال، حيث أن عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي المرجعي للاستثمار، و بهذا يتم تسجيل زيادة على الطلب الكلي الفعّال، و الذي يؤدي إلى زيادة العرض الكلي و رفع معدل

<sup>1</sup>- كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 7، جوان 2010، ص 200.

<sup>2</sup>- عمر عبو و هودة عبو، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ"التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات"، كلية العلوم القانونية و العلوم الإدارية، جامعة الشلف، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، ص 03.

<sup>3</sup>- فاطمة الزهراء حاجي، "تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2016"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ"سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص 5

التشغيل، و هو الأمر الذي ينتج عنه زيادة معدل النمو الاقتصادي و انخفاض مستوى البطالة و تدني نسبة الفقر<sup>1</sup>.

## 2-أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يسعى هذا البرنامج إلى تدارك التأخر المسجل و المتراكم على طول عشر سنوات من الأزمة التي شهدتها البلاد، و إلى التقليل من التكاليف الاجتماعية للإصلاحات هذا من جهة، و إلى المساهمة في تقديم دفع جديد للنمو الاقتصادي من جهة ثانية، و عليه فإن الهدف الرئيس من اعتماد برنامج الإنعاش يتلخص في الحد من الانعكاسات الاجتماعية التي خلفتها السياسات الاقتصادية الأنفة، و هذا ما يفسر الاهتمام البارز الذي أولاه البرنامج فيما يتعلق بالسعي نحو تحسين الظروف المعيشية و التنمية المحلية للموارد البشرية و ذلك بغية الحد من الفقر<sup>2</sup>.

كما يهدف هذا البرنامج لإعادة تنشيط الطلب و تحفيز النشاطات التي توفر القيمة المضافة و مناصب الشغل، وذلك من خلال العمل على ترقية المستثمرات الفلاحية و المؤسسات المحلية، و تلبية الطلبات الاجتماعية و التربوية، بغية دعم تطور الموارد البشرية<sup>3</sup>.

### ✓ كما يمكن تلخيص الأهداف الأخرى للبرنامج فيما يلي<sup>4</sup>:

1. إنهاء العمليات التي هي في طور الإنجاز.
2. إعادة الاعتبار و صيانة البنى التحتية.
3. توفير الوسائل و قدرات الإنجاز و لاسيما الوطنية منها.
4. العمل على تنفيذ العمليات الجديدة المستجيبة لمساعي البرنامج و المستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

### ✓ إلا أن هذه الأهداف تظل أهدافا ثانوية، و يسعى البرنامج من خلالها لتحقيق الأهداف الرئيسية له و هي<sup>5</sup>:

1. العمل على الحد من الفقر و رفع مستوى المعيشة.
2. السعي لإنشاء و خلق مناصب شغل و التقليل من البطالة.
3. دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001"، جوان 2002، ص 11.

- عامر هواري و حيزية قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 07.

3- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، "مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل"، الدورة العامة 20، جوان 2002، ص 142.

- عمر عيو و هودة عيو، مرجع سبق ذكره، ص 03.

5- بو عبد الله رابحي، "البطالة و التشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنوية للفترة 014-006"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2006-2014"، جامعة أكلو محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص 08.

و يعد برنامج الإنعاش الاقتصادي بمثابة وسيلة ترافق الإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الدولة الجزائرية من أجل خلق بيئة مناسبة و ملائمة للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث اتسمت بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية في ميادين متعددة، مثل الفلاحة، التشغيل و الحماية الاجتماعية و الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي، تنمية الموارد البشرية، النهوض بالفضاءات الريفية... الخ.<sup>1</sup>

و قد اعتمدت الدولة مجموعة من البرامج و السياسات خلال مرحلة تنفيذ البرنامج، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

- الجدول رقم (33): السياسات المرافقة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات
					القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة و الشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	/	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	/	/	0.05	0.3	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07 جوان 2010، ص 204.

توضح البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، أنه من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج من الضروري إحداث مجموعة من التغييرات، و ذلك بغية جعل الاقتصاد الوطني يتناسب و الاقتصاد العالمي، و لذلك فقد جنحت الدولة الجزائرية لاعتماد مجموعة من السياسات المرافقة لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث قامت بتخصيص موارد مالية سعت من خلالها إلى:<sup>2</sup>

1. تحسين عمل المؤسسة.
2. الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح رأس المال.
3. التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> - كريم زرمان، مرجع سبق ذكره، ص 200  
<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 204.

- و قد تم توزيع المخصصات المالية للبرنامج على النحو التالي:
- الجدول رقم (34): توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش 2001-2004 على القطاعات.

-الوحدة: مليار دج

المجموع %	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	هياكل قاعدية و أشغال كبرى
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية و بشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6%	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100%	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "تقرير حول الوضعية الاقتصادية الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001"، جوان 2002، ص 87.

تبيّن المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه، أن قطاع الهياكل القاعدية و الأشغال الكبرى قد خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج و قدرت بـ 40.1% أي ما يقدر بـ: 210.5 مليار دينار جزائري، و هذا طيلة فترة تنفيذ البرنامج، و في مجال التشغيل فإن هذا القطاع يتمتع بقدره عالية في خلق و انتاج مناصب الشغل .

أما قطاع التنمية المحلية و البشرية فقد خصص له ما يقدر بـ 204.2 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و هذا يدل على أن الدولة تسعى لتحقيق أهداف البرنامج، و التي من بينها العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الوضع المعيشي للمواطنين، خاصة الموجودين في المناطق الريفية المعزولة .

وقد بلغت قيمة المخصصات المالية لقطاع الفلاحة و الصيد البحري ما يقدر بـ 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و فيما يتعلق بدعم الإصلاحات فقد خصص لها ما قيمته 45 مليار دينار

جزائري و الذي تم توجيهه بالأساس لتمويل الإجراءات المرافقة لهذا البرنامج ، و التي تسعى لدعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.<sup>1</sup>

و عليه يوضح الجدول أعلاه أن البرنامج يعتمد على الاستثمار العمومي و عصرنة الهياكل الاقتصادية، حيث تتجسد أولوياته في:<sup>2</sup>

- ✓ الحد من الفقر و القضاء على البطالة.
- ✓ توزيع الثروة على مناطق الوطن و دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ الاهتمام بالأمور و الإنجازات العامة في مجال الصحة و التنمية الريفية و البنى التحتية الأساسية.
- ✓ دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحة، الصيد و الموارد المائية)، التنمية المحلية و البشرية.
- ✓ التشغيل و الحماية الاجتماعية.
- ✓ تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي.
- ✓ الاهتمام بالبيئة، حيث تم سن قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة.
- ❖ و تمثلت إنجازات البرنامج في العديد من القطاعات نذكر من بينها:

### 1/ دعم النشاطات الإنتاجية:<sup>3</sup>

#### ✓ الفلاحة:

بلغت تكلفة هذا البرنامج ما قيمته 65 مليار دينار جزائري، و هو برنامج يندرج ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNUDA) و يتعلق بالبرامج المرتبطة بـ:

1. تكثيف الإنتاج الفلاحي، خاصة ما يتعلق بالمواد واسعة الاستهلاك و دعم الصادرات من المنتجات الفلاحية.
2. إعادة تحويل أنظمة الإنتاج، و ذلك من أجل ضمان تكفل أفضل بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
3. توفير مناصب شغل .
4. المحافظة على النظام البيئي الرعوي و تحسين نوعية العلف.
5. العمل على مكافحة الفقر و التهميش، و ذلك من خلال المشاريع التجريبية للتنمية الجماعية و معالجة ديون الفلاحين.

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

<sup>2</sup> - بوعبد الله رابحي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

<sup>3</sup> - كريم زرمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 201، 200.

## ✓ الصيد و الموارد المائية:

بلغت قيمة هذا البرنامج ما يعادل 9.5 مليار دينار جزائري، و يعتبر الصيد مورد هام للثروة ، و لكن نظرا لطول الساحل الجزائري فإنه لم يحظ بالاهتمام اللازم و لم يستغل كما يجب، و قد عني البرنامج في البداية بالبناء و تصليح و صيانة البحرية...إلخ، و من ثمة ما تعلق بالتكثيف و التقييم و التبريد و النقل...إلخ للأنشطة الإنتاجية.

إن تنفيذ هذا البرنامج يقتضي اعتماد إجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة يستلزم التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 و عن طريق آليات أخرى مناسبة، يتعلق الأمر هنا خاصة بـ:

- 1- اعتماد إجراءات جبائية و شبه جبائية جمركية تهدف لدعم نشاط المتعاملين.
- 2- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري، و الذي يعد الوسيلة المثلى لتشغيل و تطبيق البرنامج.
- 3- تأسيس مؤسسة للقرض بغية تربية المائيات و الصيد، و ذلك عن طريق فتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA)، و الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات.
- 4- تسوية و معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع (FIDA) و (CEE).

## ✓ تنمية الموارد البشرية:1

بلغت تكلفة هذا البرنامج ما يقدر بـ 90.3 مليار دينار جزائري، و قد تم اختيار المشاريع وفقا لتأثيرها المباشر على حاجيات السكان، و كذلك لتقييم الإمكانيات و القدرات الموجودة (منشآت الصحة و التربية)، و قد تم الإبقاء على البرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية و التقنية، و التي تقلل من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي، و الجدول الموالي يوضح توزيع المخصصات المالية للبرنامج.

1 - عيو عمر و هودة عيو ، مرجع سبق ذكره، ص06.

- الجدول رقم (35): التوزيع القطاعي للمخصصات المالية لبرنامج تنمية الموارد البشرية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

المبلغ (مليار دج)	القطاع
27 مليار دج	التربية الوطنية
9.5 مليار دج	التكوين المهني
18.9 مليار دج	التعليم العالي
12.38 مليار دج	البحث العلمي
14.7 مليار دج	الصحة و السكان
04 مليار دج	الشباب و الرياضة
2.3 مليار دج	الثقافة و الاتصال
1.5 مليار دج	الشؤون الدينية

المصدر: عبو عمر و عبو هودة، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع تحديات"، كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة الشلف، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، ص 06.

يوضح الجدول أعلاه استحواذ قطاع التربية الوطنية على أعلى قيمة من مخصصات البرنامج، حيث بلغت 27 مليار دج، فيم حل قطاع التعليم العالي في المرتبة الثانية بقيمة 18.9 مليار دج و البحث العلمي بـ 12.38 مليار دينار جزائري، و هذا إن دل على شيء فهو يدل على الاهتمام الخاص الذي أولته الدولة بقطاع التربية و التعليم و البحث العلمي، و ذلك نظرا لكون هذه القطاعات هي جوهر تطوير الموارد البشرية، كما وقد بلغت قيمة المخصصات المالية لكل من قطاع الصحة و السكان 14.8 مليار دج و قطاع التكوين المهني 9.5 مليار دج و قطاع الشباب و الرياضة 4 مليار دج، فيم لم يخصص لقطاع الثقافة و الاتصال سوى 2.3 مليار دج و قطاع الشؤون الدينية 1.5 مليار دج.

#### ✓ التنمية المحلية: 1

قدرت التكلفة المالية للبرنامج بـ 113 مليار دينار جزائري، و إن مشاريع هذا البرنامج تسعى لضبط نشاط الدولة من حيث التكفل بالانشغالات على المستوى المحلي و على عدة أصعدة، كما تحدد التدخل فيما يتعلق بالتحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين و يحتوي هذا البرنامج على مخصصات بلدية (PCD)، موجهة في معظمها لدعم و ترقية التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على

<sup>1</sup> - Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 a décembre 2003, p p 6-7.

كافة التراب الوطني، وإن المشاريع المتعلقة بالطرق سواء كانت طرق ولائية أو بلدية، تطهير الماء و المحيط و أيضا ما تعلق بإنجاز البنى التحتية للاتصال فهي تشجع كلها على استقرار و رجوع السكان، لاسيما تلك المناطق التي مسها الإرهاب.

تهدف مشاريع هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة على مستوى المجموعات الإقليمية، فهو برنامج يلي حاجات ملموسة، و جدير بالذكر أن التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تركز بالأساس على سنوات 2001 و 2002 و 2003، حيث بلغت القيم على التوالي 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج، أي بنسبة: 39.12% و 35.4% و 21.76% من إجمالي قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، أما سنة 2004 فلم تحظ سوى بما يقدر بـ 20.5 مليار دج أي ما يقدر بـ 3.9% من قيمة المبلغ الإجمالي للبرنامج،" و هو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، و ما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان".<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

شرعت الدولة الجزائرية منذ سنة 2005 بتنفيذ برنامج لدعم النمو الاقتصادي، و حددت مدته من 2005 إلى غاية 2009، و تضمن هذا البرنامج خمس محاور رئيسة توضح الرؤية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال هذه الفترة و تتمثل هذه المحاور في:<sup>2</sup>

1. تحسين ظروف معيشة السكان.
2. تطوير المنشآت الأساسية.
3. دعم التنمية الاقتصادية.
4. تطوير الخدمة العمومية.
5. تطوير التكنولوجيات الجديدة و الاتصال.

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 254، 253.

<sup>2</sup> - أحمد نصير و رياض زلاسي، "التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص 06.

و قد بلغت التكلفة المالية لتنفيذ هذا البرنامج ما قيمته 60 مليار دولار<sup>1</sup>، كما و قد جاء هذا البرنامج كتكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، و ذلك حتى يتم تجاوز النقائص التي خلفها البرنامج الأنف، حيث خصص للبرنامج غلاف مالي بلغ ما قيمته 55 مليار دولار و أضيف له المخصصات المالية المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، و التي بلغت 1216 مليار دينار جزائري و برنامج تنمية مناطق الجنوب بمبلغ 377 مليار دج، و برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، و برنامج تكميلي لامتصاص السكن الهش بقيمة 800 مليار دج، و برامج تكميلية محلية أخرى<sup>2</sup>.

و عليه فقد اعتمدت الجزائر هذا البرنامج من أجل تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى ازدهار الاقتصاد الجزائري، كما أن اعتماد هذا البرنامج يعزز سياسة التوسع في الإنفاق و التي باشرت في تنفيذها الدولة الجزائرية منذ سنة 2001، خاصة في ظل تواصل تحسن الوضعية المالية للبلاد، و ذلك بفضل تراكم احتياطي الصّرف الذي خلفته الزيادة التي عرفتها أسعار المحروقات منذ سنة 2001<sup>3</sup>.

#### - أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009<sup>4</sup>:

1. تحفيز و دعم النمو الاقتصادي.
2. العمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد ، و ذلك من خلال الاهتمام بالميادين التي تؤثر في نمط معيشة السكان مثل الصّحة و الأمن والتعليم... الخ، أي العمل على تحسين مستوى الخدمات العامة.
3. تحديث المنشآت القاعدية و تطويرها و توسيعها ، و ذلك من أجل تحفيز النمو الاقتصادي و تشجيع نشاط القطاع الخاص من جهة ، و العمل على تحسين المستوى المعيشي من جهة ثانية.
4. تطوير تكنولوجيات الاتصال الحديثة.
5. السعي لتطوير الموارد البشرية و البنى التحتية و التي تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية.

<sup>1</sup>- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الآفاق، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 243.  
<sup>2</sup>- محمد قادري، " تأثير الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ:"سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص ص 11-12.

- بوعبد الله راجحي ، مرجع سبق ذكره، ص 11.<sup>3</sup>

<sup>4</sup>- بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص 2، مقال متوفر على الموقع :

[www.premierministre.gov.dz/arabe/media/Pdf09-02-2010](http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/Pdf09-02-2010)، تم تصفح الموقع بتاريخ: 14-1-2016.

6. توطيد الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق تقوية و تعزيز الشراكة و اعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص<sup>1</sup>.

و قد سعى هذا البرنامج أيضا لتحقيق التوازن الجهوي بين جميع مناطق الوطن، وذلك لتقليل الفروقات بين الأفراد من خلال إتاحة فرص متساوية أمام الجميع، و لهذا فقد اتجهت الدولة للاهتمام بالمناطق الصحراوية و الداخلية للوطن، و التي تشهد تخلفا كبيرا بالمقارنة مع مناطق الشمال، و بناء على هذا فقد جنحت الدولة الجزائرية إلى وضع برنامجين إضافيين يتم تطبيقهما خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو و تسعى من خلالهما لدفع عجلة التنمية في هذه المناطق و هما<sup>2</sup>:

1. تنفيذ البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب في جانفي 2006، و بغلاف مالي قدر ب: 377 مليار دج.

2. تطبيق البرنامج التكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بغلاف مالي بلغت قيمته حوالي 693 مليار دج.

و لقد أثرت الانتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004 بشكل كبير على مسار التقويم الوطني الذي انتهجته الجزائر و تسعى إلى تعميقه، حيث أن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" لولاية رئاسية ثانية، عزز من الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر و وفر المناخ الملائم لاستكمال جهود التنمية<sup>3</sup> هذا من جهة، و الالتزام بالاستمرار في تكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، و الذي تم تأكيده من خلال التعليم الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها بغية تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، و لذلك فقد رأت الدولة الجزائرية ضرورة الاستمرار في إنعاش النمو و تكثيفه في كل مجالات النشاط من جهة، و العمل على دعم أداة الإنتاج الوطنية الموجودة و تحويلها لتكون جاهزة للانفتاح على الاقتصاد العالمي من جهة أخرى<sup>4</sup>.

و لهذا فقد اعتبر هذا البرنامج فرصة أمام الجزائر لشحن الهمم و الطاقات من أجل الوصول إلى تأسيس اقتصاد بديل، و لا يعتمد بصورة كاملة على قطاع المحروقات، فمثلا من أجل المحافظة على

<sup>1</sup>- مبارك بو عشة، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية-مقارنة نقدية"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بـ"تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسبير، جامعة سطيف 01، يومي 11-12 مارس 2013، ص 13.

<sup>2</sup>- سمير شرفق، "دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2006-2013"، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسبير، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، المغرب، العدد 03، سبتمبر 2014، ص 14.

- عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص 05.

- كريم زرمان، مرجع سبق ذكره، ص 205.

استمرار النهضة الفلاحية فإنّ الأمر يقتضي العمل على تأسيس صناعة تحويلية نشطة تسمح بالتقليل من تكلفة الواردات الغذائية، وإنشاء قدرات للتصدير في الوقت عينه، و قد عني هذا البرنامج أيضا بـ<sup>1</sup>:

1. الإصلاح في المجال الاقتصادي من خلال ترقية الاستثمار و مكافحة الاقتصاد غير الرّسمي.
2. العمل على تحديث و عصرنة المنظومة المالية من خلال ضبط سوق رؤوس الأموال و تطوير الموارد البشرية في القطاع المالي و تحسين إدارة البنوك و إنعاش البورصة و تطويرها.
3. النهوض بتنمية مستمرة و عادلة في جميع مناطق الوطن عن طريق تطبيق سياسة تهيئة الإقليم و الحفاظ على البيئة و تهمين الثروات الوطنية و تطويرها.

و من أجل تحقيق الأهداف المسطرة فقد تم توزيع الغلاف المالي للبرنامج على القطاعات على النحو التالي:

- الجدول رقم (36): التقسيم القطاعي للمخصصات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة المئوية من إجمالي البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	البرنامج
45.5%	1908.5	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:
	555	-السكن
	399.5	التربية، التعليم العالي- التكوين
	200	المهني
	250	-البرامج البلدية للتنمية
		-تنمية مناطق الهضاب العليا و
	192.5	المناطق الجنوبية
	311.5	-تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز

- بو عبد الله راجحي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

		بباقي القطاعات
40.5%	1703.1 1300 393 10.15	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: -قطاع الأشغال العمومية و النقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية
8%	337.2 312 18 7.2	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: - الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري -الصناعة و ترقية الاستثمار -السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف
4.8%	203.9 99 88.6 16.3	4- برنامج تطوير الخدمة العمومية: -العدالة و الداخلية -المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية -البريد و التكنولوجيات الحديثة للاتصال
1.2%	50	5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة

200-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 09، 2013، ص 47.

توضح البيانات المدرجة في الجدول أعلاه حجم المخصصات المالية لكل قطاع، حيث تحصل برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان على أعلى نسبة من المبلغ الإجمالي للبرنامج و التي تقدر بـ: 45.5%، بينما حلّ برنامج تطوير الهياكل القاعدية ثانياً بم نسبته 40.5%، و قد تم تخصيص ما قيمته 8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، بينما تم منح برنامج تطوير الخدمة

العمومية ما قيمته 4.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و ما يقدر بـ 1.2% لبرنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال<sup>1</sup>.

و من خلال قراءة النسب المخصصة للبرامج يتضح أن الدولة الجزائرية قد أولت أهمية بالغة لمجال تحسين الظروف المعيشية للسكان، و هو ما يدل على التوجه الاجتماعي الذي تنتهجه الدولة لبناء عملية التنمية في البلاد، حيث تم الاهتمام بالسكن وتطوير الهياكل القاعدية، كما تم الاهتمام بقطاع التربية والتعليم العالي، وذلك إيماناً من الدولة أن الرأسمال الحقيقي لدفع عملية التنمية هو المورد البشري.

ولم تحظ بقية البرامج إلا بنسب بسيطة من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، كبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، رغم أنه يضم قطاعات إنتاجية مهمة من شأنها تطوير الاقتصاد الوطني و تنويعه و دعم النمو، كما أنها تساهم بدرجة كبيرة في خلق مناصب شغل، و كذلك برنامج تطوير الخدمة العمومية لم يستفد إلا من نسبة قليلة من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج على رغم أهميته، حيث أن هذا من شأنه أن يرسخ للبيروقراطية بمعناها السلبي و لزيادة تفشي الفساد داخل هذه القطاعات، أما برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال جاء في ذيل اهتمامات الدولة خلال هذه المرحلة.

### المطلب الثالث: مضمون برنامج توظيف النمو 2010-2014

يمتد برنامج توظيف النمو على الفترة ما بين 2010 إلى 2014 (البرنامج الخماسي)، وقد خصص له غلاف مالي قدر بـ 21.214 مليار دينار، أي ما يساوي حوالي 286 مليار دولار، ويشمل كذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق\*، وهو ما يعني أن برنامج توظيف النمو قد بلغت كلفته الأولية ما قيمته 11.534 مليار دينار أي ما يعادل 155 مليار دولار<sup>2</sup>.

- و عليه فان برنامج توظيف النمو يعد امتداداً للبرنامج السابق " دعم النمو " ويعزى السبب في ذلك الى:<sup>3</sup>

1- كل برنامج عمومي للتنمية يعد امتداداً واستمراراً لسابقه تحت مسمى " البرنامج الجاري "، حيث أن برنامج دعم النمو 2005 الى 2009 في حد ذاته يحتوي 1216 مليار دينار من البرنامج الجاري الى غاية رزنامة 2014.

- نبيل أبو فليح، مرجع سبق ذكره، ص 148

\*تسمى هذه الطريقة "التراكمية"، حيث أن كل برنامج هو استمرار للبرنامج الذي سبقه، وهي طريقة اعتمدها الدولة الجزائرية منذ 2005، وقد خلقت هذه الطريقة العديد من التساؤلات لدى الاعلاميين والاقتصاديين حول ضخامة الغلاف المالي لبرنامج توظيف النمو والذي قدر بـ 286 مليار دولار.

2- محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147

3- مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، 1-7-2012، ص 38-40 ملف متوفر على الموقع :  
www.premierministre-gov.dz/arabe/media/PDF/declaration 2012 ar -pdf، تم تصفح الموقع بتاريخ 1-11-2016

2- يعتبر البرنامج الجاري دائما تنمية لابد منها، وذلك بهدف تجنب " سنوات بيضاء " في الاستجابة لتطلعات المواطن: من صحة، مسكن، مدارس ... الخ، وقد ظل أكثر من 500000 سكن في 31 ديسمبر 2009 ممولا من طرف الدولة او بمساعدتها قيد الدراسة، أو على مستوى ورشات الإنجاز.

3- شهد البرنامج التكميلي لبرنامج النمو، توسعا كبيرا حيث احتوى برنامجين مكملين وهما:

✓ البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب بغلاف مالي قدر ب 377 مليار دج.

✓ البرنامج التكميلي للقضاء على السكنات الهشة بغلاف مالي قدر قيمته 800 مليار دج.

وقد خصصت الدولة ما قيمته 360 مليار دينار من المبلغ الإجمالي للبرنامج لتأطير سوق الشغل ومتابعة الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية ومراكز التكوين المهني، حيث عملت على تشجيع ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة من جهة، وتمويل آليات خلق وتوفير مناصب الشغل من جهة ثانية، اذ أن البرنامج يسعى لتوفير 03 ملايين منصب شغل، حيث يعمل على مكافحة البطالة عن طريق العمل على رفع فرص التشغيل، وذلك بالاعتماد على برامج تشجيع ودعم التشغيل وتعزيز فرص خلق واستحداث مناصب شغل وقد رصدت الدولة اغلفة مالية لذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

➤ تخصيص غلاف مالي بقيمة 150 مليار دينار، تهدف من خلاله الى إدماج حاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.

➤ تخصيص غلاف مالي قيمته 80 مليار دينار، تسعى من خلاله لتشجيع خلق واستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

➤ تخصيص غلاف مالي يقدر ب 130 مليار دينار موجه للتشغيل المؤقت.

وقد تم تخصيص أزيد من 40% من موارد البرنامج لخدمة وتحسين وضعية التنمية البشرية والجدول الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup>- مصالح الوزير الأول ، بيان السياسة العامة ، الملحق رقم 03 ، فوائم برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة من 2010

- الجدول رقم (37): المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو من أجل تحسين التنمية البشرية  
2014-2010.

الوحدة: الدينار.

القطاع	الغلاف المالي	المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	- مدرسة ابتدائية و100 متوسطة و850 ثانوية، إقامة 2000 مرفق ما بين الاقامات الداخلية ونصف الداخلية والمطاعم، وتكوين 136 ألف معلم عن بعد و78 ألف معلم في الطور الاكمال.	- خفض معدل شغل الأقسام. تقريب المدارس خاصة لتلاميذ الريف.
التعليم العالي	868 مليار دج	- انجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي و161500 سرير و22 مطعما مركزيا، ومشاريع في طور الإنجاز، أي بمجموع قدرة استقبال 600000 مقعد بيداغوجي و360000 سرير و44 مطعما مركزيا وزيادة عدد الأساتذة الجامعيين الى 50%.	- تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب. - تحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة.
البحث العلمي	100 مليار دج	- 34 برنامجا وطنيا للبحث ووضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الانترنت وتأسيس 200 مخبر بحث. - تأسيس مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا.	- تطوير وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ.
الصحة	619 مليار دج	- انجاز 172 مستشفى و45 مركب متخصص في الصحة و377 عيادة متعددة الاختصاصات و100 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين لشبه طبي وأزيد من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. - تعزيز الأطباء بتكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأكثر من 7000 طبيب مختص	- التقليل من الفوارق الصحية بين الولايات عن طريق ضمان العلاج المتخصص من خلال انجاز مؤسسات استشفائية متخصصة وهيكل جوارية متخصصة.
الشباب والرياضة	1130 مليار دج	- انجاز 20 ملعبا لكرة القدم، 750 مركب للرياضة الجوارية، انجاز فضاءات رياضية أخرى.	- انشاء مناصب شغل في مختلف الولايات.

المصدر: مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة، 1-07-2012، ص ص 38-40، ملف متوفر على

الموقع: [www.premierministre-gov.dz/arabe/media/PDF/declaration\\_2012\\_ar-pdf](http://www.premierministre-gov.dz/arabe/media/PDF/declaration_2012_ar-pdf)

تم تصفح الموقع بتاريخ 1-11-2016.

يتضح من البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، أن الدولة ومن خلال هذا البرنامج قد أولت أهمية كبيرة لقطاعات التنمية البشرية، حيث أن تخصيص أزيد من 40% من موارد هذا البرنامج لتطوير التنمية البشرية، ما هو إلا دليل على أنها قد أدركت أهمية الاستثمار في العقل البشري، و أنه السبيل والرأس المالي الحقيقي لدفع عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

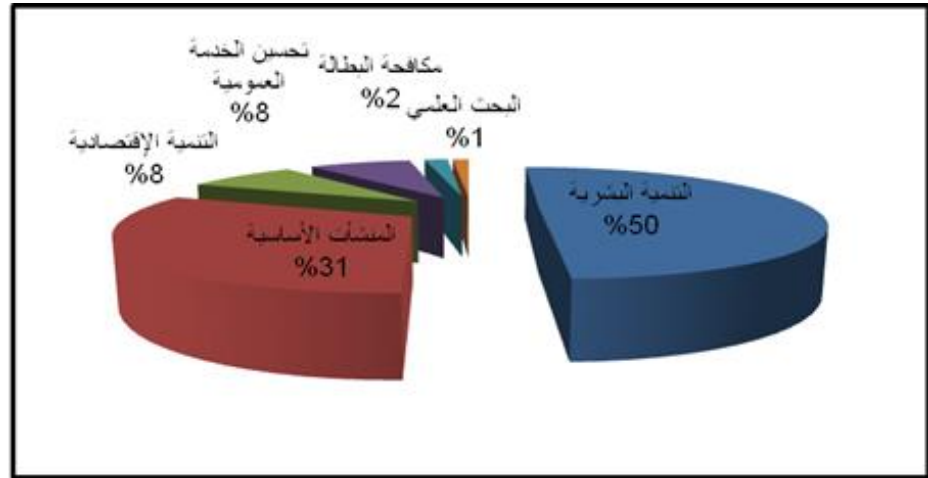
يؤدي الاهتمام بالموارد البشري الى تكوين اطرادات قادرة على الانتاج والابتكار والابداع على المدى المتوسط والبعيد، ولهذا جنحت الدولة الى دعم القطاعات الخاصة بالتنمية البشرية من صحة وتعليم وبحث علمي... الخ ،بغية توفير البيئة الملائمة لهم، ويظهر ذلك من خلال الأغلفة المالية التي خصصتها لكل قطاع، حيث تصدر محور التنمية البشرية قائمة المحاور التي عني بها البرنامج والتي جاءت مرتبة على النحو التالي:<sup>1</sup>

1. محور التنمية البشرية.
2. محور المنشآت الأساسية.
3. محور تحسين الخدمة العمومية.
4. محور مكافحة البطالة.
5. محور البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.

ويمكن توضيح التقسيم النسبي للمخصصات المالية للبرنامج على النحو التالي :

[1- ناجية صالح، فنيحة مصتاش، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف (1)، 11 و 12 مارس 2013 ص 9-11.

- الشكل رقم (6) : التقسيم النسبي للقيم المالية لبرنامج توظيف النمو (2010-2014) بحسب المحاور :



المصدر : أحمد نصير ورياض زلاسي، "التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص9.

#### ✓ وعلية فقد سعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:1

- 1- بحث وتطوير قطاعات التنمية البشرية ، حيث خصص لها أزيد من 40% من موارد البرنامج.
- 2- العمل على استكمال المشاريع الكبرى والتي هي قيد التنفيذ ،خاصه ما يتعلق بقطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد تم تخصيص لذلك غلاف مالي يقدر ب: 9700 مليار دج، وهو ما يعادل 130 مليار دولار.
- 3- إطلاق مشاريع جديدة، وتم تخصيص لها غلاف مالي قدره 1534 مليار دج اي ما يعادل 156 مليار دولار.
- 4- العمل على تقليص معدلات البطالة والفقير.

ويتضح من خلال مجموعه الأهداف وكذا التدرج الذي وردت به المحاور أن البرنامج الخماسي للتنمية يهتم بصورة اساسيه ببعث قطاعات التنمية البشرية، والتي استحوذت على نصف موارد البرنامج، أما النصف الآخر من الموارد فقد تم توزيعها على بقية المحاور بنسب متفاوتة (الشكل رقم 6)، حيث أن السعي لرفع مستويات التشغيل وخفض نسب البطالة جاء في مؤخره المحاور والأهداف وبنسبة لا تتعدى

1- فاطمة الزهراء حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2%، وقد تم تخصيص غلاف مالي قدر بـ: 350 مليار دج لدعم وتشجيع انشاء مناصب شغل، وذلك عن طريق العمل على ادماج حاملي الشهادات الجامعية ومراكز التكوين المهني ودعم تأسيس وانشاء المؤسسات الصغيرة.<sup>1</sup>

ومن جهة اخرى فإن البرنامج يخصص غلاف مالي قدره 250 مليار دج من أجل تطوير اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستخدام الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم بصفة عامة، وكذا في المرافق العمومية.<sup>2</sup>

ويوضح الجدول الموالي نصيب القطاعات الاقتصادية من الغلاف المالي للبرنامج الخماسي 2010-2014.

- الجدول رقم (38): توزيع المخصصات المالية للبرنامج الخماسي على القطاعات الاقتصادية 2010-2014.

النسبة %	الغلاف المالي	القطاع
38.52 %	8400	❖ برنامج تطوير الهياكل القاعدية:
	5900	- قطاع الاشغال العمومية والنقل.
	2000	- قطاع المياه.
	500	- قطاع التهيئة العمرانية.
16.05 %	3500	❖ برنامج دعم التنمية الاقتصادية:
	1000	- الفلاحة والتنمية الريفية.
	2000	- دعم القطاع الصناعي العمومي.
	500	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2014"، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 9، 2013، ص48.

توضح البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، أن قطاع الاشغال العمومية و الهياكل القاعدية قد بلغت حصته من الغلاف المالي للبرنامج، ما يقدر بـ: 8400 مليار دج، أي بمعدل 38.52 % من النسبة الاجمالية، بينما تحصل برنامج دعم التنمية الاقتصادية على ما يقدر بـ: 3500 مليار دج، أي بنسبه مئوية تقدر بـ: 16.5%، حيث قدرت حصة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بـ: 1000 مليار دج، وبلغت قيمة دعم

<sup>1</sup>- مراد مرسي، "مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في اطار المؤتمر الدولي الموسوم بـ "تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" جامعة سطيف 01، يومي 11 و12 مارس 2013، ص18

<sup>2</sup>- احمد نصير ورياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص08.

القطاع الصناعي العمومي 2000 مليار دج، أما قطاع التشغيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغت حصته 500 مليار دج، ويلاحظ على هذه المعطيات أن الدولة تستهدف تطوير القطاعات التي تؤدي الى زياده معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، ومنه رفع معدلات الشغل و تقليص نسب البطالة.

### خاتمة الفصل:

مما سبق يتضح أن الدولة الجزائرية اتجهت لاعتماد سياسة تنموية إنفاقية توسعية، نتيجة للوفرة المالية التي شهدتها من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، حيث سعت الدولة جاهدة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 الى 2014 لدفع عملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وقد قامت الدولة بناء على ذلك بضخ اغلفة مالية ضخمة بلغت قيمتها الاجمالية ما يقدر ب 426 مليار دولار، ولكن على الرغم من تحقيق هذه السياسة مؤشرات إيجابية تجسدت في تسجيل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، إلا أن ما يعاب على هذه السياسة التنموية أنها تعتمد وبصورة كلية على مداخيل قطاع المحروقات، وهو ما يجعل التنمية تخضع للتقلبات المفاجئة لأسعار البترول في السوق الدولية، حيث أن هذا الوضع غالبا ما يدخل عملية التنمية في البلاد في أزمة في حال عرفت أسعار النفط انخفاضا، وبالتالي فإن عملية التنمية بهذا المعنى تظل تعاني حالة من عدم الاستقرار.

**أما فيم يخص التشغيل** فإن المبالغ المالية الضخمة التي سخرتها الدولة خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2010 الى 2014، قد ساهمت في إنعاش سوق الشغل في الجزائر، حيث عملت البرامج الثلاثة على تحقيق الهدف المتعلق برفع مستويات التشغيل وتقليص معدلات البطالة.

الفصل الرابع : تقييم و تقويم الأداء التشغيلي لبرامج الإنعاش الاقتصادي

2001-2014

مقدمة الفصل

المبحث الأول: منهجية تقييم و تقويم السياسات العامة للشغل .

المبحث الثاني: تقييم و تقويم سياسة الشغل في الجزائر ضمن برامج

الإنعاش الاقتصادي.

خاتمة الفصل

## مقدمة الفصل :

تعتبر عملية تقييم السياسات العامة من أهم و أعقد العمليات التي تخضع لها السياسات العامة ، لكونها العملية التي يمكن من خلالها الحكم على نجاعة هذه السياسة أو عدمها، حيث تحتكم عملية تقييم السياسات العامة لمنهجية علمية يتم على أساسها تقييم مدى فعالية هذه السياسات وفق مجموعة من الخطوات و المراحل و المعايير .

و عليه يخصص هذا الجزء من الدراسة لتقييم الأداء التشغيلي لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2014، و قد جرى تقسيمه إلى مبحثين ، حيث خصص المبحث الأول لدراسة منهجية تقييم السياسات العامة ، و الذي تم تقسيمه إلى مطلبين يتم من خلالهما ضبط الإطار النظري لعملية التقييم و كيفية تطبيقها على السياسات العامة مع إبراز أهمية إدراج هذه العملية أثناء إعداد وتنفيذ السياسات العامة ، أما المبحث الثاني فقد تعلق بتقييم وضعية الشغل ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة ما بين 2001 إلى 2010.

و بناء عليه فإن هذا الفصل من الدراسة تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين يكمل أحدهما الآخر ، على اعتبار أنّ المبحث الأول يمثل الجانب المنهجي لعملية تقييم السياسات العامة ، أما المبحث الثاني فيمثل الجانب التطبيقي لهذه العملية ، حيث يتم محاولة إسقاط الشق النظري على الجانب التطبيقي ، و ذلك بغية تقييم مخرجات السياسات العامة للشغل في الجزائر أثناء مرحلة اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) من خلال مقارنة الأهداف المسطرة مع النتائج المحققة .

### المبحث الأول : منهجية تقييم السياسة العامة للشغل

تقتضي عملية إعداد السياسة العامة و تنفيذها بشكل فعال على أرض الواقع إرفاقها بعملية تقييمية تحدد من خلالها الأهداف و الوسائل و الإمكانيات و الآثار المباشرة و غير المباشرة لهذه السياسة على المدى القريب و المتوسط و البعيد .

و عليه يتم التعرض في هذا المبحث لمنهجية التقييم التي تخضع لها السياسات العامة منذ إعدادها، مروراً بتنفيذها و وصولاً إلى إنهائها ، على اعتبار أن التقييم يعد خطوة مرافقة لكافة المراحل التي تمر بها السياسة العامة .

و قد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين ، حيث يعتبر المطلب الأول كمدخل لضبط مصطلحي " التقييم " و "التقويم " ، و من ثمة تحديد الفرق بينهما ، أما المطلب الثاني فيتم من خلاله التعرض لمنهجية تطبيق التقييم على السياسات العامة .

### المطلب الأول : التقييم و التقويم : مدخل مفاهيمي .

ينضوي مصطلحا "التقييم" و "التقويم" ضمن حقل العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، و هو ما يجعل محاولة إيجاد تعريف شامل و جامع لهما أمراً في غاية الصعوبة ، نظراً لكون الدارسين و الباحثين في هذا المجال قد تناولوا المصطلحات كل حسب تخصصه و رؤيته.

#### • تعريف التقييم :

##### 1- لغة 1:

- تقييم : مصدر "قيّم"

- قيّم، يقيّم، تقييماً، فهو مُقيّم، و المفعول مقيّم

- قيّم الشيء تقييماً : قدر قيمته .

- قيم السلعة : حدّد ثمنها.

- قيم وضاعاً : استعرض نتائجه و ما حققه من تقدم و قدر قيمة تلك النتائج .

1 - معجم المعاني الجامع، "تعريف و معنى تقييم في قاموس المعجم الوسيط" ، مقال متوفر على الموقع : <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85>، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/05/14:

- قِيم العمل : أي قدر قيمته ، قِيم جهوده منه.

- أي أن التقييم هو إعطاء قيمة مثلا : إجراء تقييم مالي أو اقتصادي ، أو فني من قبل إدارة بنك لمعرفة الجدوى من المشروع المطلوب تمويله ، و بالتالي فالأمر هنا يتطلب وضع قيمة .

## 2- تعريف عملية تقييم السياسات العامة اصطلاحا:

يعبر التقييم عن عملية الموازنة بين أهداف السياسة والنتائج المحققة ، وهو يكتسي أهمية بالغة لأنه يرافق جميع مراحل السياسة العامة .

تتطلب عملية التقييم معرفة عملية لسلبيات وإيجابيات السياسة العامة ، ولذلك حتى يكون التقييم فعالا لا بد من الإجابة على التساؤلات التالية :<sup>1</sup>

- 1- هل السياسة العامة قد حققت أهدافها ، هل احدثت فعلها وأثرها ؟
- 2- هل تنفيذ السياسة العامة قد حقق الرضا للجهات المستفيدة منها ؟
- 3- هل هناك نتائج مخرجات غير مقصودة أو غير نافعة نجمت عنها ؟
- 4- هل قيمة المخرجات والعوائد المتحققة تتناسب أو توافق التكاليف المبذولة في تنفيذها ؟ هل ينبغي الاستمرار في السياسة العامة ؟ أم هناك حاجة لتعديلها أو إلغائها ؟ هل التنفيذ وأساليبه ومراحله جاء متطابقا مع البنية التي خطت لها وأن تلك الكيفية كانت نزيهة وعادلة وغير منحازة .

يمكن تعريف التقييم على النحو التالي " التقييم يرتبط بتطبيق بعض المقاييس والقيم على نتائج السياسة العامة والبرامج المعبر عنها فهو مصطلح مرادف لمعاني كلمات أخرى مثل : التثمين والقياس والتقدير والتي تتضمن هي الأخرى جهودا في تحليل السياسة العامة ، وبأكبر خصوصية فإن معنى التقييم يشير الى استخلاص المعلومات حول نتائج السياسة العامة لتقويمها بشكل واقعي وحقيقي ."<sup>2</sup>

- التقييم هو " تلك العملية المنهجية التي يقوم بها محلل السياسة العامة ويطبقها في سبيل تحديد النتائج المترتبة عن تنفيذها ، بحيث ينجم عن هذه العملية التحليلية إثبات صحة البديل أو فشله "<sup>3</sup>

وعليه فإن التقييم هو عملية تهدف إلى فحص السياسات العامة واخضاعها للمقارنة بين الأهداف والنتائج والفوائد والتكاليف .

1 - جيمس أندرسون ، مرجع سبق ذكره ، ص167-ص171

2 - فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص311.

3 - جيمس اندرسون ، مرجع سبق ذكره ، ص191.

✓ هناك العديد من التعاريف التي تناولت مصطلح التقييم و يمكن أن نذكر من بينها :

1- إن عملية التقييم هي عملية تحديد قيمة الشيء ، أي أن إعطاء القيمة هو الأمر الذي يحدد أن هذا البرنامج جيد أو رديء ، أو هام و غير هام ، فالقيمة هي التي تؤدي إلى مواقف معينة و بناء عليها يتم تحديد سلوكاً معيناً ، إذن فمصطلح "التقييم" يعني إعطاء الشيء قيمة أو إصدار حكم يحدد قيمته هذا من جهة ، و من جهة ثانية فإن مصطلح "التقييم" يعبر عن عملية منهجية هادفة و مستمرة تقوم على إعطاء قيمة إجمالية لبرنامج ما من ناحية اجتماعية و كذلك من ناحية مالية ، كما و يمكن توظيف مصطلح " التقييم " بغرض إصدار حكم كنتيجة للمتابعة المتواصلة لبرنامج أو سياسة ما.<sup>1</sup>

2- التقييم هو عملية يتم من خلالها تقديم تقدير موضوعي و منهجي لبرنامج أو سياسة ما تكون قيد التنفيذ أو تتم استكمالها ، و ذلك بغية تحديد مدى ملائمة الأهداف و مدى تحقيقها ، و ذلك عن طريق ضبط المعايير التي يتم من خلالها تشخيص الأداء و تقييم النتائج المتوقعة و الفعلية.<sup>2</sup>

3- التقييم هو مجموعة من الإجراءات التي يتم توظيفها بغرض قياس كفاءة البرنامج و مدى نجاحه في الوصول إلى الأهداف المسطرة ، حيث أن التقييم يعد عملية متواصلة تهدف لتحديد مدى تحقيق البرنامج لأهدافه ، و ذلك من خلال الوقوف على جوانب القوة و تدعيمها و تحديد مواطن الضعف و العمل على تجنبها.<sup>3</sup>

- و الملاحظ على التعاريف السالفة الذكر هو: 4

1- تركيز معظم التعريفات على إعطاء التسمية الكمية لمصطلح التقييم أي أنه "تقدير القيمة" ، رغم أنه هناك جزء كبير من السياسات العامة لا يمكن تقديرها كميًا.

2- تشير بعض التعريفات إلى أن من يضع السياسة أو ينفذها هو الذي يقوم بوضع المعايير التي تقوم عليها عملية التقييم ، و هو ما يتنافى مع المعيار الموضوعي و المحايد في عملية التقييم ، و على اعتبار أن التقييم هو عملية مؤسسة على مجموعة من المعايير ، فإعطاء قيمة محددة لكل معيار تتبعها عملية تعريف و تفسير و تنفيذ لهذه المعايير بغية التوصل إلى القيمة النهائية لنتائج قرار أو سياسة ما.

3- و هنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة الفصل بين عملية تنفيذ السياسة العامة و عملية تقييم هذه السياسات ، و ذلك بغية التقيد بمعيار الموضوعية و الحياد ، خاصة من حيث رصد و تبيان مدى

1 - يوسف شفيق أبو سلطان ، "تقييم برامج التدريب الإداري الممولة من الخارج - دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، - غزة - فلسطين، 2004، ص47.

2 - رابح قاصد ، تقييم السياسات العامة لإصلاح الدولة في الجزائر من منظور حقل السياسات العامة ، مجلة بحوث و دراسات ، ص92-93، مقال متوفر على الموقع : <http://www.asjp-cerist.dz/en/article/18422> تم تصفح الموقع بتاريخ : 2018/02/11.

3 - نهاية عبد الهادي التلباني و آخرون ، "واقع عملية تقييم البرامج التدريبية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية" ، مجلة جامعة الأزهر - سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 01(B) ، 2011، صص 1434، 1433.

- عبد الفتاح ياغي ، السياسات العامة - النظرية و التطبيق - جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص176. 4

تحقيق السياسة للأهداف من عدمه، أي لا بد من تحقيق مبدأ استقلالية الجهة المنفذة عن الجهة التي تتولى عملية التقييم و ذلك بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من المصداقية في التقييم .

و توضح التعريفات أن عملية التقييم هي عملية مستمرة و متواصلة ، ترافق جميع مراحل السياسة العامة ، رغم أن الشائع هو أن عملية التقييم تحمل سمة بعدية ، أي تتعلق بإحصاء النتائج و دراسة المخرجات و مقارنة النتائج مع الأهداف المحددة ، و عليه فإن هذه التعريفات قد أشارت و أكدت على ضرورة و أهمية مصاحبة عملية التقييم لجميع خطوات اعتماد سياسة ما ، و ذلك على اعتبار أن التقييم أصبح ينظر إليه كأداة تساهم في عقلنة العمل الحكومي و النفقات العمومية هذا من جهة ، كما أصبح التقييم اليوم محورو أساس الذي تبنى عليه برامج عمل الحكومات المتعاقبة سواء في الجزائر أو في باقي الدول الأخرى الغنية منها و الفقيرة <sup>1</sup>.

### • و بناءً على ما سبق يمكن تعريف "التقييم" إجرائياً على النحو التالي :

هو عملية منهجية منظمة متواصلة هادفة مبنية على مجموعة من المعايير الموضوعية ، و التي تقوم بدراسة المشروع و تحديد أهدافه و رصد الإمكانيات المتاحة لتحقيقها ، ثم مراقبة و متابعة إجراءات و آليات تنفيذها على أرض الواقع ، و من ثمة الموازنة بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة ، و ذلك من خلال إعطاء قيمة أو إصدار حكم يمكن من خلاله وصف و تصنيف هذه السياسة من حيث الكفاءة و النجاعة و الفاعلية .

### • تعريف التقييم :

#### 1- لغة:

قَوْم: مصدر قَوْمٌ <sup>2</sup>

• قِيم أو قَوْم ،يقيم أو يقوم و يقال قَوْم المعوج: بمعنى: عدّله و أزال اعوجاجه، و استقام و اعتدل و استوى . وقد وردت عدة مشتقات للفعل "قَوْم" في القرآن الكريم ، منها كلمة "أقوم" حيث قال تعالى " إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم"(الإسراء: 09) ، و قوله تعالى " لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم " (التين 04) ، و قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط"(النساء 135). أي كونوا مجتهدين في إقامة العدل و الاستقامة .

<sup>1</sup> - رابح قاصد ، مرجع سبق الذكر ، ص93.

<sup>2</sup> - معجم المعاني الجامع ، "تعريف و معنى تقويم" ، مقال متوفر على الموقع:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85/>، تم تصفح الموقع بتاريخ

.2018/05/14

- و بهذا المعنى فإن "التقويم" لغة يقصد به التعديل<sup>1</sup> ، أي أن المعنى اللغوي للتقويم يعني التعديل و الإصلاح و إزالة الاعوجاج.<sup>2</sup>
  - و عليه نستنتج أن التقويم من قوَم الشيء، و يقصد به الاستقامة و الاعتدال و إزالة الاعوجاج .
- 2- اصطلاحا :**

لقد وردت العديد من التعريفات التي تناولت مصطلح التقويم نذكر من بينها :

- 1- التقويم هو تلك العملية التي تقوم على إصدار حكم على شيء معين أو على شخص ، بناءً على مجموعة من المعايير ، و هي درجة القياس و الأهداف المحددة و المعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها من معلومات مختلفة.<sup>3</sup>
- 2- التقويم هو تلك العملية التي تهدف للكشف و معرفة درجة النجاح و الفشل في تحقيق الأهداف العامة للبرنامج من جهة ، و تصنيف نقاط القوة و الضعف له من جهة ثانية ، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة بأحسن صورة ممكنة ، و عن طريق التقويم يتم مقارنة معلومات التقويم بالاعتماد على النتائج بهدف اتخاذ القرارات<sup>4</sup> .

كما يمكن تعريف التقويم على أنه عملية تقوم على الوصف و التحليل و التوضيح و التخطيط على النحو التالي:<sup>5</sup>

- 1- **تعريف سكورفاند :** يعتبر التقويم نشاط مبني على خطة معينة و يتكون من عمليات تجمع و توحيد البيانات المتعلقة بالأداء ، مع قياس متدرج من الأهداف للحصول على تصنيفات متدرجة أو تصنيفات لغرض المقارنة .
- 2- **تعريف وورثان و سوندارز:** يعبر التقويم عن عملية يتم خلالها جمع و تصنيف و تفسير بيانات و معلومات كميا و كيفيا بخصوص ظاهرة أو موقف أو سلوك ، و ذلك بغية توظيفها في إصدار الحكم أو القرار .

1- أحمد إبراهيم خضر، "الفرق بين مصطلحي "التقويم و التقييم" ، مقال متوفر على الموقع: <http://www.alukah.net/web/khedr/0/50989/> تاريخ النشر : 2013/03/02 ، تاريخ تصفح الموقع : 2016/05/14 .

2- رضا محمد، المعجم بيت اللغة، مكتبة دار الحياة ، بيروت ، 1960، ص 684 .

3- رجاء أبو علام ، " النظريات الحديثة في القياس و التقويم و تطوير نظام الامتحانات " ، و رقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر العربي الموسوم ب: المؤتمر العربي الأول للامتحانات و التقويم التربوي رؤية مستقبلية " ، المركز القومي للامتحانات و التقويم التربوي القاهرة في 22-24 ديسمبر 2001 ، ص 96 .

4 - عمادة ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي ، " استراتيجيات التعليم و التعلم و التقويم " : مشروع تأسيس الجودة و التأهل للاعتماد المؤسسي و البرامجي ، الرياض ، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ، 1435 - 2014 ، ص 42 .

5 - اسماعيل دحدى و الوناس مزياني ، " التقويم التربوي : مفهومه ، أهميته " ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 31، ديسمبر 2017، ص 118 .

- 3- **تعريف فؤاد أبو حطب:** " يتضمن مفهوم التقويم عملية إصدار الحكم على قيمة الأشياء أو الأشخاص أو الموضوعات ، و هو بهذا المعنى يتطلب استخدام المعايير "les normes" أو المستويات " les standards " أو المحكمات " les critères " لتقدير هذه القيمة ، كما يتضمن أيضا معنى التحسين أو التعديل أو التطوير الذي يعتمد على هذه الاحكام ."
- 4- **تعريف استيفل بيم :** التقويم هو عملية تقوم على التخطيط و جمع المعلومات ، بغية إصدار حكم على بدائل القرارات ، و عليه فإن الغاية من استخدام عملية التقويم هو تحسين صناعة القرارات .
- و عليه يمكن تعريف التقويم إجرائيا على النحو التالي :

هو عملية تقوم على مجموعة من المعايير والأسس المنهجية والموضوعية ، يتم من خلالها إصدار حكم على برنامج أو سياسة ما ، يفضي الى الاستمرار فيها أو تعديلها و إصلاحها، كما أن المعنى الذي تحمله عملية تقويم السياسات العامة لا يتوقف عند البعد الكمي فقط كما هو الحال بالنسبة لمصطلح "التقييم" بل يتعداه ليشمل البعد الكيفي أيضا.

#### • أنواع التقييم: 1

تعددت الزوايا و الاتجاهات التي تصنف عملية تقويم السياسات العامة ، كل حسب منظوره وتوجهه ، وسوف يتم التطرق إلى بعض أنواع التقويم .

#### 1- التقييم المتقدم :

وهو عملية تسبق عملية اتخاذ القرار ( تبني سياسة عامة ) ، حيث يتم فيه تحديد الأولويات والمفاضلات .

#### 2- التقييم الاستراتيجي :

من خلال هذا النوع يتمكن منفي السياسات العامة من الحصول على معلومات عن البيئة الداخلية والخارجية قبل بدء عملية التنفيذ ، الأمر الذي يساعدهم في اعادة النظر في إمكاناتهم ومواردهم وجدولهم الزمني المخصص لغرض بدء التنفيذ .

\*- هي أسس الحكم، داخل الظاهرة ذاتها و ليس من خارجها و تأخذ الصبغة الكمية في أغلب الأحيان .  
\*- و هي مثل المعايير كونها أسس داخلية للحكم ، غير أنها تختلف عنها في جانبين :أولهما أنها تأخذ الصورة الكيفية و تحدد بناءً على ذلك ما يجب أن تكون عليه الظاهرة .  
\*- هي الأسس الداخلية للحكم، و قد تكون كمية أو كيفية .  
1- محمد موفق حديد ، إدارة الأعمال الحكومية ، دار المناهج،عمان ، 2002 ، صص 327-329.

### 3- تقييم البرامج :

ويعد هذا النوع من التقويم جوهر عملية التقويم في السياسة العامة ، إذ من خلاله يتم معرفة ما مدى تحقيق الأهداف المسطرة في البرامج الحكومية .

### 4- تقييم الفعالية :

ويعني هذا النوع بالوقوف على الانحرافات والتلاعبات التي قد تحدث في عملية التنفيذ ، وأيضاً حساب الجهد والوقت والتكاليف المصاحبة لعملية التنفيذ ومقارنتها مع الفوائد وما تم تحقيقه .

### 5- تقييم الأداء :

ويعنى هذا النوع بحساب تكاليف تنفيذ البرنامج ، حيث يركز على المخرجات ( العائدات او الناتج ) كأداة للتحليل .

### 6- تقييم النتائج :

في هذا النوع يتم الوقوف على المخلفات المترتبة على تنفيذ السياسة العامة ( الإيجابية والسلبية ) .

### 7- تقييم السياسات :

يقوم محلل السياسة بتقييم الظروف المحيطة بوضع السياسة العامة ، خلال فترة معينة والحصول على معلومات تفيد إما ان هذه الظروف لم تتغير أو أنها تحسنت أو تدهورت .

#### • خطوات تقييم وتقويم السياسات العامة :

تمر عملية تقويم السياسات العامة بثلاث مراحل أساسية :

#### 1- تقييم عملية صنع السياسة العامة : (تقويم قبلي):

يتم خلال هذه المرحلة المفاضلة بين البدائل لاختيار وصنع السياسة العامة .

#### 2- تقييم عملية تنفيذ السياسة العامة (تقويم آني):

أثناء هذه المرحلة يتم تقويم أداء الجهاز التنفيذي ، من حيث مدى الالتزام بالخطط والبرامج المرسومة لتحقيق الأهداف المتوخاة .

### 3- تقييم أثار السياسة العامة ( تقويم بعدي ) :

وهنا يتم معرفة مدى تحقيق السياسة العامة للأهداف من خلال المقارنة بين النتائج والأهداف .

وجدير بالذكر أن عمليتي التقييم و التقويم تستوجبان توفر مجموعة من الشروط أهمها :<sup>1</sup>

1- تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة وإدارة البرامج في عملية التقويم .

2- تحديد أهداف السياسة او البرنامج المراد تقييمه .

3- تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرنامج الخاضع للتقويم .

#### • صعوبات تقييم وتقويم السياسات العامة :<sup>2</sup>

يعترض عملية تقييم و تقويم السياسة العامة العديد من الصعوبات نذكر منها :

1- صعوبة تحديد الأولويات أو الصياغة غير الجيدة للسياسات العامة أو التنفيذ غير الفعال .

2- قد تتعرض نتائج التقييم و التقويم للمعارضة من قبل المعنيين ببعض السياسات العامة مما يعيق تفعيلها .

3- عدم توفر المعلومات اللازمة عن الوضع القائم ( شح المعلومات ) قبل وبعد تطبيق سياسة معينة .

4- استقطاع جزء من الموارد المالية والبشرية المخصصة لسياسة ما لإجراء عملية التقويم ، وهذا يؤثر سلبا على أداء السياسة ونتائجها .

5- تثبيت أثار السياسة : أي أن السياسة قد تشمل أفراد أو شرائح غير الذين توجه إليهم هذه السياسة مثلا: برنامج مكافحة الفقر قد يشمل شرائح من غير الفقراء على غرار الموظفين من ذوي الدخل المحدود ، و الآثار على هؤلاء قد تكون مادية أو معنوية ، و هنا يبقى الاحتمال المفضي بعدم وجود أهداف محددة للسياسات أو ان بعض من الأهداف لا تعلن رسميا .<sup>3</sup>

و بناءً على ما سبق فقد وجب تحديد الفرق بين مصطلح "التقييم" و "التقويم" :

<sup>1</sup> - عبد المطلب السيد غانم ، معايير تقويم السياسة في الإدارة العامة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1989 ، ص16

<sup>2</sup> - كمال المنوفي ، السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص42.

<sup>3</sup> - "...أهمية تقييم السياسات العمومية لتحقيق تنمية استراتيجية" مقال متوفر على الموقع <http://www.droitarb.com/2014/01/blog-pot-10html> ، تم النشر بتاريخ: 2014/01/10 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/26.

- من الناحية اللغوية:

نجد أن العديد من الباحثين يدمج و يخلط بين مصطلحي " التقييم " و " التقييم " حيث يعتبرون أن المفهومين يعطيان المعنى ذاته و هو بيان قيمة الشيء <sup>1</sup> ، ولكن الفرق بين المصطلحين يتضح أكثر في اللغة الانجليزية حيث أن كلمة " valuation "ترجم " تقييم" ، بينما كلمة " evaluation "فترجم "تقويم "و تدل كلمة "تقييم " على تحديد القيمة ،بينما كلمة "تقييم "تتمحور حول ذات المقيم ، حيث هو الذي يصدر أحكامه على الأشخاص و الأشياء و الموضوعات، و عليه فإن " التقييم " يقوم على أحكام ذاتية تعتمد على التخمين. <sup>2</sup>

وتعتبر كلمة " التقييم " الأصح لغويا والأكثر انتشارا من حيث الاستعمال بين الناس ،حيث أن توظيف كلمة "تقويم " يكون أعم وأشمل من كلمة " تقييم " <sup>3</sup>، لكونها لا تتوقف عند اعطاء قيمة للشيء ، بل تقدم التصحيح والتعديل ،فالقول بأن فلان "قوّم سلعة" ، يقصد بها أنه ثَمّن تلك السلعة وأعطاه قيمة معلومة ، أما القول بأن فلان " قوّم العصا " فمعناه أنه عدل العصا وصحّحها ، أي جعلها مستقيمة. <sup>4</sup>

- من الناحية الاصطلاحية :

"يمكن اعتبار عملية التقييم بأنها عملية تحديد قيمة الشيء ، و عليه فإن القيم هي ما يعتقد أنّه جيد أو رديء ، أو هام أو غير هام ، إن القيمة تؤدي إلى مواقف معينة تحدد بالتالي سلوكا معيناً." <sup>5</sup>

• أهداف عملية تقييم البرامج و السياسات :

يجب اعتماد عملية تقييم البرامج و السياسات و ذلك من أجل التأكد من فعالية هذه السياسة أو البرنامج من جهة ، ومدى تحقيق الأهداف المسطرة و توظيف الموارد البشرية توظيفا عقلانيا من جهة ثانية ، و لذلك فإنه يتعين استخدام عملية التقييم لتحقيق الأغراض التالية: <sup>6</sup>

1- التحقق من أن البرنامج يحقق أهدافه ، و تحديد إلى أي مدى يتم تحقيقها.

2- التعرف و تحديد المجالات التي يحتاج فيها البرنامج إلى التطوير .

3- إبراز قيمة الدورات و الندوات و الورش الدراسية.

1- نور الشامخ ، التقييم في التعليم ، شبكة الألوكة ، المملكة العربية السعودية ، 2018 ، ص17.

2- اسماعيل دحدي و الوناس مزيباني ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

3- نور الشامخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

4- اسماعيل دحدي و الوناس مزيباني ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

5- يوسف شفيق أبو سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

6- نفس المرجع ، ص ص 48، 49، 50.

- 4- القدرة على إصدار حكم بشأن استمرارية العمل بالبرنامج أم لا .
- 5- تامين النقاط الأساسية الجيدة في البرنامج و العمل على تقويتها .
- 6- رفع ثقة المشرفين و المشاركين في جدوى البرنامج.
- 7- المساعدة في إدارة البرامج و الخطط و السياسات بشكل أفضل .
- 8- التحقق من سير البرنامج وفق الخطة الموضوعة له ، و الالتزام بذلك في جميع مراحلها، حيث يتم تقييم الاحتياجات و آلية تصميم البرنامج، و الوسائل المستخدمة .
- 9- التحقق من إذا كان تنفيذ البرنامج مواكبا للأهداف الأصلية التي تم وضعها .
- 10- تحديد التحسينات التي يتم إدخالها على البرنامج وفق ما تنتهي إليه عملية التقييم.
- 11- بناء قاعدة معلوماتية أساسية يمكن توظيفها لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات .
- 12- تحديد الفئة المستفيدة من البرنامج .
- 13- تحديد مدى ملائمة البرامج مع احتياجات الأفراد.

### المطلب الثاني : أهمية تطبيق التقييم في السياسات العامة

تحظى عملية تقييم السياسة العامة بأهمية بالغة ، نظرا لما لها من تأثير على نجاح و فعالية السياسة أو البرنامج ، حيث أن تطبيق عملية تقييم السياسات العامة يمكن من ترشيد و عقلنة القوانين و السياسات و البرامج و المشاريع التي ينتهجها صناع القرار من أجل تسيير الشأن العام في البلاد.

تعتبر عملية تقييم السياسات العامة عملية معقدة ، غير أن تطبيقها يعد خطوة ضرورية حتى تكتمل السياسة و تؤتي ثمارها و نتائجها المرجوة ، فالسبب الرئيس لتقييم السياسات العامة هو تحديد مدى فعالية هذه السياسة ، و عادة ما يتوقع في نهاية عملية التقييم الوصول إلى نتائج تبرر الجهود المبذولة و تعوض أو يفوق عائدها ما تم انفاقه من موارد مالية ، ولذلك غالبا ما يتم تطبيق عملية تقييم السياسات العامة لعدة أغراض ، لكنها تنقسم في مجملها إلى مجموعتين أساسيتين و هما<sup>1</sup>:

- 1- تحسين و تطوير عملية تنمية الموارد البشرية .

<sup>1</sup> - نفس المرجع ، ص48.

2- اتخاذ قرار الاستمرار في تطبيق السياسة من عدمه .

و يؤخذ عادة في تحليل السياسات العامة بمقاربتين منهجيتين ، تتعلق الأولى بالنظرية الكلاسيكية الشهيرة ، و التي تتمحور على خطاطة دورة السياسة العمومية (Policy cycle) ، أما الثانية فتعرف بنظرية الشبكات السياسية (Policy net works) ، و التي تقوم بتحليل دينامية شبكات العلاقات المؤثرة في صناعة السياسات ، و التي تتخذ أشكالاً مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: <sup>1</sup>

- شبكات محلية .

- مجتمعات السياسة .

- شبكات اقتصادية .

- شبكات الموضوع الواحد .

و تبعا لنظرية دورة السياسات (Policy cycle) فإن التقييم يتعلق بخطوتين أساسيتين و هما: <sup>2</sup>

1- مخرجات السياسات (policy out puts): حيث تعني العملية التقييمية هنا بتقييم :

1. الجوانب المادية و الملموسة و المنجزة .

2. النتائج القابلة للقياس .

3. الاجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية .

2- آثار السياسات: (Policy out comes) : و تعنى العملية التقييمية هنا بدراسة آثار السياسات العامة على المجتمع ككل ، من خلال بحث مدى تحقيقها لأهدافها المعلنة من جهة ، و مدى ملاءمتها للقيم و الإنتظارات المجتمعية ، و عليه فإن قياس الآثار هنا يتجاوز جمهور المستفيدين من السياسة ، ليشمل المجتمع ككل ، فالرصد و البحث و التحليل هنا يتعلق بالنتائج المقصودة و غير المقصودة للسياسة موضوع التقييم .

إن المتعارف عليه هو أن عملية التقييم عملية بعدية تأتي بالأساس بقصد رصد مخرجات و آثار و نتائج السياسة العامة ، و تعتبر هذه النظرة لعملية التقييم الأكثر شيوعا ، وذلك لأنها ترسخ لإمكانية

<sup>1</sup> - حسن طارق و عثمان كابر ، الوسيط من أجل الديمقراطية و حقوق الانسان - مبادئ و مقاربات في تقييم السياسات العمومية -، صندوق الأمم المتحدة لديمقراطية ، أبريل، 2014، ص16.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص ص16 - 17.

الموازنة بين الأهداف المحددة من السياسة و بين ما تم تحقيقه ،أي أن عملية التقييم بهذا المعنى تقوم على أساس المقارنة بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة.<sup>1</sup>

لكن عملية تقييم السياسات العامة لا تتعلق بمستوى واحد فقط ، و هو مقارنة نتائج السياسة مع أهدافها بل ترتبط أيضا بمستويات أخرى تشمل جميع مراحل اعتماد السياسة ، حيث يمكن الحديث عن:<sup>2</sup>

- 1- **تقييم مسبق** : و يعني هنا بدراسة الجدوى و نتائج السياسة المتوقع انجازها - منطلق توقعي .
- 2- **تقييم في منتصف الطريق (مرحلة التنفيذ)**: و في هذه المرحلة فإن التقييم يمكّن عند الضرورة من تغيير و تصحيح اتجاه سياسة في طور الانجاز .
- 3- **تقييم لاحق (بعدي)**: و في هذه المرحلة يتم تقدير نتائج و آثار سياسة ما ،و بهذا المعنى فإن التقييم يعبر عن عملية مستمرة و متواصلة تشمل جميع مراحل السياسة و ترصد جميع مستوياتها،و هو المظهر الذي يجعل مصطلح التقييم يأخذ معنى آخر و هو "المتابعة" و الجدول الموالي يبين الفوارق بين التقييم و المتابعة .

<sup>1</sup> - رابح قاصد ، مرجع سبق ذكره ،ص 93.  
<sup>2</sup> حسن طارق و عثمان كاير ، مرجع سبق ذكره ،ص 17.

- الجدول رقم (39): سمات و فوارق التقييم و المتابعة .

التقييم	المتابعة
- عملية مرحلية	- عملية مستمرة
- تقدم تحليل معمق و موسع لمقارنة ما تم تخطيطه و ما تحقق و قد تشمل فحص الملائمة للاحتياجات .	- تتعقب و تحلل سير البرنامج أو المشروع و توثق العملية .
- يركز أكثر على النتائج ، و قد يتضمن قياس الأثر و الاستمرارية .	- تركز على الأداء و متابعة مؤشرات الإنجاز .
- تتم الإجابة من خلاله على الأسئلة: لماذا و كيف تم تحقيق النتائج؟، و يساهم في بناء نظريات و نماذج للتغيير .	- تجيب على أي من الأنشطة تم تنفيذها ، و أي من النتائج يتم تحقيقها .
- يقدم للمؤسسة خيارات استراتيجية و سياسية .	- تنبه القيادة للمشاكل الموجودة ، و تقدم خيارات آنية للحلول .
- توفير قاعدة معرفية جديدة للتخطيط و المتابعة المستقبلية .	- توفير أساس قوي للتقييمات المرحلية .
- قد يتم الاستعانة بمقيم خارجي .	- مهمة قيادة المؤسسة و أعضائها في الأساس .

المصدر : دليل منظمات المجتمع المدني حول : " التقييم والمتابعة " ، مؤسسة هينرش بل الألمانية مكتب الشرق الأوسط العربي ، ط1. (ب.س.ن) ، ص 11.

يتضح من البيانات المدرجة في الجدول أعلاه أن عملية التقييم لا تتوقف عند تقييم النتائج النهائية للبرنامج أو المشروع ، أي مقارنة المخرجات مع الأهداف ، و إنما تتوافق مع جميع مراحل انجاز البرنامج ، و هي بهذا تأخذ معنى المتابعة ، و التي تعتبر عملية تصاحب و تتعقب سير البرنامج و تعمل على تقديم حلول سريعة و آنية لمعالجة المشكلات التي تواجه البرنامج، و هو ما يجعل العملية التقييمية لا تكتفي

بجمع و الحصول على المعلومات، بل يتم العمل على توظيفها و استخدامها بالشكل الذي يساعد بدرجة كبيرة المقيمين في التحليل من جهة، و اتخاذ القرارات الحاسمة من جهة ثانية.

و على هذا هل يمكن اعتبار أن عملية تقييم السياسات العامة تتمحور حول المستوى الجزئي للسياسات العامة أم أنها تركز بصفة أساسية على المستوى الشامل و الكلي؟ علماً أنّ هذا الأخير يتغير بتغير طبيعة السياسة العامة و أهدافها من جهة، و كذلك بتغير الجهة و الفاعل الذي يقوم بعملية التقييم من جهة ثانية<sup>1</sup>، من حيث هل المدير العمومي المسؤول عن السياسة هو نفسه الذي يقود عملية التقييم، أم أن هذه العملية تتم بإشراف المستفيدين و جمهور السياسة؟ أم بواسطة لجنة قيادة تتبع عملية التقييم عبر تحديد عناصره المرجعية و أهدافه و خطته بواسطة تعاقد يجعلها مشرفة على جهة التقييم؟ و هل جهة التقييم توجد داخل أو خارج البنات العمومية التي لها علاقة بالسياسة موضوع التقييم؟ و بناءً على هذا يتم الفصل بين صيغ التقييم من حيث إذا كان تقييم تديرى أو تقييم تشاركي<sup>2</sup>، (متعدد الأبعاد و تتداخل فيه العديد من الفواعل).

و عليه فإنّ عملية التقييم بهذا المعنى يجب أن تقوم على دراسة و تحليل أدوار هؤلاء الفاعلين و تحديد درجة تأثيرهم في السياسة العامة، و هو ما يقتضي دراسة مختلف القوانين و التشريعات التي تحكم عملية وضع و تنفيذ السياسات العامة، بغية معرفة الإطار القانوني الذي يحدد و يضبط نشاط هؤلاء الفواعل<sup>3</sup>.

و يهتم المستوى الكلي بتقييم السياسات العامة الكبرى، و التي تحمل أهدافاً إستراتيجية و تتداخل فيها عدة قطاعات إضافية لكونها تثير اهتمام جميع الفواعل السياسية في الدولة الاقتصادية منها و الاجتماعية، الرسمية و غير الرسمية<sup>4</sup>. مثل المؤسسات الحكومية، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط..... إلخ، و عليه فإنّ عملية التقييم عند هذا المستوى تعنى بالمسائل الكبرى و التي تؤثر بدرجة كبيرة و بشكل واسع في العديد من القطاعات<sup>5</sup>.

- و الجدول الموالي يوضح مكانة مقيم السياسة العامة حسب وضعية في العملية التقييمية.

1 - رايح قاصد، مرجع سبق ذكره، ص 94.  
2 - حسن طارق و عثمان كابر، مرجع سبق ذكره، ص 17.  
3 - عيد النور ناجي و مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 103، 102.  
4 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.  
5 - أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسة العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص 243.

- الجدول رقم (40) : مكانة مقيم السياسة العامة حسب وضعية في العملية التقييمية .

المقيم الداخلي	المقيم الخارجي
- على معرفة جيدة بالبرنامج	- يرى البرنامج برؤية جديدة
- يجد صعوبة في أن يكون موضوعيا - إمكانية الانحياز- .	- عدم اشتراكه بصفة شخصية في البرنامج و هذا ما يجعله أكثر موضوعية في التقييم .
- يعد جزءاً من الهيكل التنظيمي و السلطة في البرنامج .	- لا يعد جزءاً من الهيكل التنظيمي للبرنامج .
- من الممكن أن يكون غرضه تحقيق مكسب شخص .	- لا يجني شيئاً من البرنامج سوى أنه قد يكسب الاحترام و الثقة .
- قد يكون غير مؤهل خاصة فيم يتعلق بطرق التقييم .	- يتمتع بخبرة و تأهيل عالٍ في طرق التقييم و يعد كخبير بالنسبة للبرنامج .
- يفهم جيدا البرنامج و بالتالي هو قادر على تفسير السلوكيات و الاتجاهات الشخصية .	- يعد فاعل خارجي و قد لا يتفهم البرنامج أو الأفراد المشتركين فيه .
- مصدر ثقة لأنه معروف للبرنامج و هو بذلك لا يمثل تهديداً .	- قد يكون مصدر قلق و عدم ثقة لعدم وضوح دوافعه و خلفياته .

المصدر : دليل منظمات المجتمع المدني حول: " التقييم و المتابعة " مؤسسة هينرش بل الألمانية و مكتب الشرق الأوسط العربي ، ط1، (ب.س.ن) ص 14.

توضح البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، وضعية كل من المقيم الداخلي و المقيم الخارجي ، حيث يعتبر المقيم الخارجي من الفواعل غير المشاركة في وضع وصنع السياسة، و هو ما يجعله قادرا على ضخ أفكار جديدة على السياسة و البرنامج موضوع التقييم، من دون أن يتأثر ببيئة صنع السياسة ، و بذلك يكون تقييمه للسياسة أكثر موضوعية ، بخلاف المقيم الداخلي الذي يكون مشاركاً في صنع السياسة و على دراية باتجاهاتها و أهدافها مما يجعل تقييمه للسياسة يشوبه نوع من الانحياز كونه طرف داخلي و

تربطه علاقات مع الفواعل القائمين على صنع هذه السياسة ، و لكن هذا لا ينفي أن المقيّم الداخلي له دور كبير في عملية التقييم ، كونه يعتبر أكثر الأطراف و الفواعل قرباً من السياسة موضوع التقييم و تتوفر لديه كل المعلومات عن الوسائل و الأهداف و الإمكانيات و الاتجاهات .

و بناء عليه فإنه يجب أن تشترك في العملية التقييمية جميع الفواعل التي لها علاقة بالسياسة ، و لذلك ينبغي أن يتم تشكيل فريق للتقييم ، " إذا لم تشارك الأطراف المعنية و المسؤولة عن أي قضية موضوع التقييم، فإن نتيجة التقييم تكون شديدة الضعف ، و في المقابل فإن مشاركة فريق للتقييم من الأطراف المختلفة يساهم في بلوغ نتيجة أكثر فاعلية... إن الجمع بين الاتنيين ( المقيم الداخلي و الخارجي ) في فريق إذا توفرت الموارد يضمن مردوداً أفضل ، مع التأكيد على أهمية توفير و تنويع الكفاءات الضرورية و الأدوار اللازمة لتعظيم فائدة التقييم " <sup>1</sup>.

كما تتم عملية التقييم بناءً على طبيعة المقاربات المنهجية المعتمدة و المنقسمة بين المناهج الكمية و الإحصائية / الاقتصادية ، و التي تقوم بتوظيف و استخدام المعطيات و المعلومات التي تتعلق بالبرامج و السياسات أو المناهج الكيفية التي تقوم على المقاربات الخاصة بالعلوم السياسية و الاجتماعية ، أو منهجية التجريب الاجتماعي التي تعنى بأشكال البحث المتعلق بالفعل المجتمعي ، و التي تهدف لرصد نتائج سياسة معينة داخل عينة مختارة من جمهورها المستهدف <sup>2</sup>.

و عليه فإن توظيف مقاربات علم الاجتماع السياسي يعد أمراً ضرورياً ، وذلك بغية الكشف عن طبيعة و حجم تأثير الفواعل المتدخلة في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة ، فهو الأمر الذي يحدد الجانب الديناميكي للسياسة العامة و الذي يقوم على أساس ميزان القوة و علاقات التأثير ، هذا إذا تم اعتبار الجانب القانوني و المؤسساتي جانب ستاتيكي - جامد - ، لا يعكس بالضرورة واقع قوة و تأثير مختلف الفواعل في صنع و تنفيذ السياسات العامة <sup>3</sup>.

ومنه يمكن القول أن العملية التقييمية تتجاوز فكرة أن يكون مجرد عمل تقني قائم على تقديم "خبرة" محايدة ، إذ أن العملية التقييمية تعد عملية سياسية مستمرة و متكاملة ، فالسياسات موضوع التقييم هي في الأصل نتيجة لقرارات سياسية ، و هذا التقييم محكوم بدينامكية الفضاء السياسي ، و هو في النهاية محاولة لمساومة شرعية الأهداف و الاستراتيجيات من جهة ، و لتحرير المنافع التي يكسبها المجتمع من جراء اعتماد هذه السياسات من جهة ثانية ، و على هذا فإن التقييم يختلف بشكل جذري عن وظائف الرقابة و

<sup>1</sup> - دليل منظمات المجتمع المدني حول: "التقييم و المتابعة" ، مؤسسة هينرش بل الألمانية و مكتب الشرق الأوسط العربي ، ط1، (ب س ن) ، ص ص 13 ، 14.

<sup>2</sup> - حسن طارق و عثمان كاير ، مرجع سبق ذكره ، ص17.

<sup>3</sup> - رابح قاصد ، مرجع سبق ذكره ، ص94.

التحقيق ، التي يمكن أن يكون العمل العمومي موضوعها ،سواء من طرف جهات سياسية أو إدارية أو قضائية<sup>1</sup>.

و قبل التعرض لمعايير تقييم السياسة العامة لابد أولاً تحديد الفرق بين القيام بعملية تقييم السياسة العامة أم إجراء دراسة حول السياسة العامة .

قبل القيام بعملية تقييم السياسة العامة لابد من إجراء دراسات معمقة تخص هذه السياسة ، و كل ما يتعلق بها ، إلا أن القيام بدراسات حول سياسة ما لا يعني القيام بتقييم رسمي لهذه السياسة ، و حتى و إن كان هناك تشابه في الإجراءات أي بين التقييم و الدراسة يظل هناك فروق تميزهما عن بعض و نذكر فيم يلي بعضاً من هذه الفروق<sup>2</sup>:

1- **من حيث الهدف** : بينما تسعى الدراسات إلى جمع المعلومات و اكتشاف الحقائق و وضع التوصيات و تعميق معرفتنا حول موضوع ما ، فإنّ عملية تقييم السياسة العامة تسعى إلى الوصول إلى اتخاذ قرارات معينة تفيد إما باستمرار اعتماد هذه السياسة أو تصحيحها و تعديلها أو توقيفها و الغائها .

2- **من حيث المخرجات** : تقدم الدراسات في النهاية مجموعة من النتائج و الاستنتاجات حول مشكلة معينة ، بينما عملية التقييم تنتهي بوضع تصورات معينة من أجل تحسين الوضع الراهن و تطوير السياسة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهدافها.

3- **من حيث العمليات** : بينما تقوم الدراسات على مجموعة من العمليات البحثية التي تم تشكيلها بغية إيجاد علاقات و ارتباطات كمية و كيفية بين مجموعة من المتغيرات، فإنّ عملية تقييم السياسة العامة تقوم على وصف كل الجوانب المتصلة بالسياسة من جهة و القيام بتحقيق حول حيثيات المشكلة من جهة ثانية.

4- **من حيث الأشخاص** : يتحكم الباحث و فريقه البحثي بمجريات الدراسة و تصميمها و تطبيقها ، بينما عملية تقييم السياسة العامة فإنّ الفواعل هم الذين يتدخلون في جميع مراحل السياسة العامة من إعداد و تنفيذ و تقييم.

5- **من حيث تعميم النتائج** : يحرر الباحثون نتائج بحوثهم بشكل عام ، بحيث تكون هذه النتائج قابلة للتعميم على أوضاع كثيرة و مشاكل مشابهة للظاهرة موضوع الدراسة و البحث ،أما المسؤول عن تقييم السياسة العامة فيتحرى الدقة في كتابة النتائج و التوصيات ، بحيث تكون خاصة بالسياسة التي تم تقييمها دون غيرها .

<sup>1</sup> - حسن طارق و عثمان كاير، مرجع سبق ذكره ، ص18.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح ياغي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص145، 146، 147.

6- من حيث سلامة المعايير : تحتكم عملية تقييم دراسة ما إلى ثلاثة معايير أساسية و هي: المصدقية و الثبات و التعميم ، أمّا عملية تقييم السياسة العامة فعلى الرغم من تعددها إلا أنّ هذه المعايير يجب أن تتصف بثلاث مميزات و هي : الدقة ، وهو ما يقتضي ضرورة الحصول على معلومات صادقة ، أما الميزة الثانية فهي المنفعة ، أي أن تقدم عملية التقييم مقترحات و استنتاجات قابلة للتطبيق العملي ، أما الصفة الثالثة فهي تخص الجانب القانوني ، حيث أن عملية تقييم السياسة العامة يجب أن تكون قانونية و سليمة من جميع الجوانب الأخلاقية\* و الإجرائية\* و المؤسسية\* . فعدم الالتزام بهذه الأسس يؤدي إلى إضعاف سلامة عملية التقييم .

7- من حيث تدريب و تأهيل القوى البشرية : تقتضي عملية إجراء بحوث و دراسات تدريب و تأهيل الباحثين من خلال تكليفهم بإعداد البحوث الميدانية و الأرشيفية و العلمية ، و قد جرت العادة أن يكون تأهيل و تدريب الباحثين عاما ، أي أن يتعلموا القيام ببحوث و دراسات حول أيّ موضوع دون تحديد ، وهذا بخلاف ما يحدث في عملية تقييم السياسة العامة ، حيث أن تدريب و تأهيل مقيّم السياسات العامة يقتضي تخصصا معمقا في ميدان معين من ميادين السياسات العامة ، و عادة ما يكون لمقيمي السياسات العامة اهتمامات متخصصة و محددة مثل السياسة الخارجية ، السياسة التعليمية... الخ إضافة أنه يجب تأهيل مقيمي السياسة العامة في منهجية التحليل و البحث العلمي ، فإذا كان مقيّم السياسة يتمتع بتأهيل واسع فهذا يمكنه من أن يتخصص في عدة سياسات معاً هذا من جهة ، كما أنه يمكن أن يكون مقيّم السياسة العامة باحث و محلل في آن واحد من جهة ثانية .

و توجد العديد من الأساليب و النماذج العلمية التي تناولت موضوع تحديد معايير التقييم منها أسلوب "كيركباتريك" و نموذج "باركر" و أسلوب شركة "بيل" و أسلوب "كيرو" ، و هو الأسلوب الذي سيتم التفصيل فيه في هذا البحث ، نظرا لكونه أكثر الأساليب الذي قدم مجموعة من المعايير تتناسب و طبيعة تقييم السياسات العامة بطريقة علمية و منهجية.

\* أن لا تتعارض مع احترام حقوق الآخرين و حفظ خصوصيتهم .  
\* التقيد بكل ما تم الاتفاق عليه من إجراءات لجمع المعلومات و التحقق من صحتها ، و التعامل مع المؤسسات و الأفراد و نشر المعلومات وفق ما يقتضيه القانون .  
\* التقيد بتعليمات المؤسسة التي ينتمي إليها المقيمون و احترام التسلسل التنظيمي و ما تفرضه أصول التعامل بين الأفراد و المؤسسات .

### أسلوب كيرو CIRO<sup>1</sup>:

تم اقتراح هذا الأسلوب من طرف كل من "ميشال بيرد" و "بيتر ووركهام"، و هو عبارة عن أسلوب لتصنيف التقييم، وقد تم توظيفه في أوروبا، و بشكل أكثر اتساعاً من الاستخدام التقليدي لمصطلح "التقييم" في الولايات المتحدة الأمريكية، و يقوم أسلوب "كيرو" على أربعة أصناف رئيسية للتقييم و هي تشكل الحروف CIRO و هي:

#### 1- تقييم السياق : CONTEXT EVALUATION

و تتطلب هذه المرحلة ضرورة جمع المعلومات و البيانات عن الوضع العملي، أي "البيئة المحيطة" و تحديد كيفية توظيفها، فخلال هذه المرحلة يتم تقييم ثلاثة أنواع من الأهداف:

- 1- الأهداف النهائية : و هي نقاط الضعف التي يسعى البرنامج للتغلب عليها أو الحد منها .
- 2- الأهداف المتوسطة : و هي مجموعة المتغيرات المستجدة في العمل لتحقيق الأهداف النهائية .
- 3- الأهداف الفورية : و تتعلق بالمعارف الجديدة و المهارات ،أو و جهات النظر التي يقتضي اكتسابها من أجل تغير سلوكهم وفق ما يقتضيه تحقيق الأهداف المتوسطة .

و الجدير بالذكر أنّ هذه الأهداف لا تكون دائماً متساوية من حيث الأهمية ،حيث يتم تصنيفها إلى ثلاثة مستويات على أساس النتائج ، إذ يتم تجميع المعلومات عن مواطن القصور في الأداء ثم تحديد أهمية هذه المعلومات .

#### 2- تقييم المدخلات : Input Evaluation

يتضمن تقييم المدخلات جمع المعلومات و توظيفها بالشكل الذي يضمن المفاضلة بين المدخلات البديلة ، حيث يسمح هذا النوع من التقييم بتحليل الموارد المتاحة و تحديد إمكانية نشرها حتى تكون أماناً فرصة كبيرة لتحقيق الأهداف المطلوبة ، و قد تعترض عملية تقييم المدخلات بعض العوامل التي من الممكن أن تحد من البدائل المتاحة مثل الميزانية .

#### 3- تقييم ردود الأفعال : Reaction Evaluation

و يتعلق ذلك بجمع المعلومات عن ردود الأفعال و توظيفها و ذلك كمشاهدة للتعرف على الآراء فيم يخص البرنامج و في تقييمات المتابعة .

1 - نهاية عبد الهادي التلياني و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 1439-1440.

#### 4- تقييم النتائج : Out come Evaluation

يتضمن ذلك جمع المعلومات عن المخرجات وتحديد طريقة توظيفها و استخدامها، و تعتبر عملية تقييم النتائج أهم مرحلة في عملية التقييم، و حتى تتم هذه العملية بطريقة فعالة و ناجحة فإن ذلك يقتضي التحضير الجيد قبل بدء البرنامج، حيث أن هناك أربع مراحل تمثل تقييم المخرجات و هي :

- 1- تحديد الأهداف .
- 2- اختبار أو تكوين بعض القياسات لهذه الأهداف .
- 3- تقدير النتائج .
- 4- توظيف المخرجات لتطوير البرامج و السياسات المقبلة

و عليه فقد قدم أسلوب "كيرو " طريقة لتقييم السياسات و البرامج تفيد بأن العملية التقييمية هي عبارة جهد تركيبي يسعى من خلاله لقياس فعالية و نجاعة السياسات ، و ذلك عن طريق مقارنة النتائج بصفة مستمرة مع الأهداف المبرمجة و الوسائل المتوفرة و ذلك من خلال تحديد :<sup>1</sup>

- درجة وضوح و انسجام السياسة عن طريق تفسير العلاقة بين المشكل المطروح و الهدف المحدد مسبقا .
- مدى تناسق السياسة عن طريق تبيان التلاحم بين الأهداف و الوسائل .
- كفاية السياسة ، عن طريق توضيح درجة التكافؤ بين الكلفة و الوسائل المسخرة و النتائج المحققة.
- فعالية السياسة من خلال الآثار و النتائج النوعية .

و عليه يمكن اعتبار العملية التقييمية من جهة أنها ذات طبيعية معاييرها تبدأ من خلفية قيمية ، و من جهة أخرى فإن هذه العملية ترتبط بوسيلة أساسية لإنتاج المعلومة و المعرفة التي لا تتعلق بالسياسات فقط ، بل تتجاوزها لتشمل الفعل العمومي بكل أبعاده ، و على هذا الأساس فإن عملية تقييم السياسة العامة يجب أن تتقيد بمجموعة من المعايير المحددة و التي يجب على واضعي السياسة الالتزام بها منذ بداية العملية و حتى نهايتها و تتضح هذه المعايير فيم يلي :<sup>2</sup>

- 1- ضبط الأهداف المراد تحقيقها من عملية التقييم : و هنا لابد من توضيح الغاية من عملية التقييم ، و ذلك من خلال تحديد فيما إذا كانت عملية التقييم تسعى لكشف الجوانب السلبية في السياسة أم تهدف لإثبات فشل السياسة، و بالتالي ضرورة التخلي عنها بصفة تامة ، أم أن هذه العملية

<sup>1</sup> - حسن طارق و عثمان كاير ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح ياغي، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 162-161-160-159.

التقييمية تسعى لكشف الحقائق المتعلقة بحيثيات عمل السياسة ،أو أنها تسعى لمواصلة العمل بهذه السياسة و العمل على تطويرها .

2- **تحديد أهداف السياسة العامة و تعريفها :** و يتوجب هنا على مقيم السياسة أن يتعرف على الأهداف الرئيسية التي سعت الحكومة لتحقيقها عند اعتماد هذه السياسة و ذلك بطرح السؤال التالي : ماذا أراد المشرع أو متخذ القرارات تحقيقه عند صياغة و اعتماد هذه السياسة ؟ و إن الإجابة على هذا السؤال تمكن مقيم السياسة العامة من تجديد أهداف السياسة التي هي قيد التقييم عن الأهداف الأخرى التي من الممكن أن تتداخل معها ،كما قد يحدث التداخل بين أهداف السياسة إذا شرعت الحكومة في تنفيذ سياستين متشابهتان أو أكثر مثل : سياسة التثقيف الصحي و سياسة إعداد و توزيع منشورات صحية توعوية للأجانب المقيمين في الدولة ، و عليه يجب على مقيم السياسة العامة أن يحددوا السياسة العامة المراد تقييمها من جهة ، و أن يعرفوا بها و بأهدافها بشكل دقيق من جهة ثانية .

3- **تحديد آلية واضحة لتقييم السياسة و تقييم مدى نجاعتها:** و ينبغي على مقيم السياسة العامة تصميم الأساليب المناسبة لتقييم السياسة ، ولأن لكل سياسة أهداف خاصة بها فإنه يتعين على مقيم السياسة أن تختلف أساليب تقييمه من سياسة إلى أخرى و ذلك وفق ما يتناسب و أهداف و طبيعة السياسة المراد تقييمها كما أن أساليب التقييم ينبغي أن تكون قادرة على قياس كل نواحي أداء الحكومة المتعلقة بالسياسة .

4- **تقديم توصيات و مقترحات تهدف إلى إرشاد متخذي القرار :** و يجب أن تتميز هذه التوصيات بالوضوح و عدم الغموض ، و هنا تتضح الأهمية البالغة لعملية التقييم ،حيث أن القرارات التي يتخذها صانعي القرار في المستقبل سوف تحتكم لمدى نجاح السياسة و قدرتها على حل المشكلات التي سعت إلى حلها .

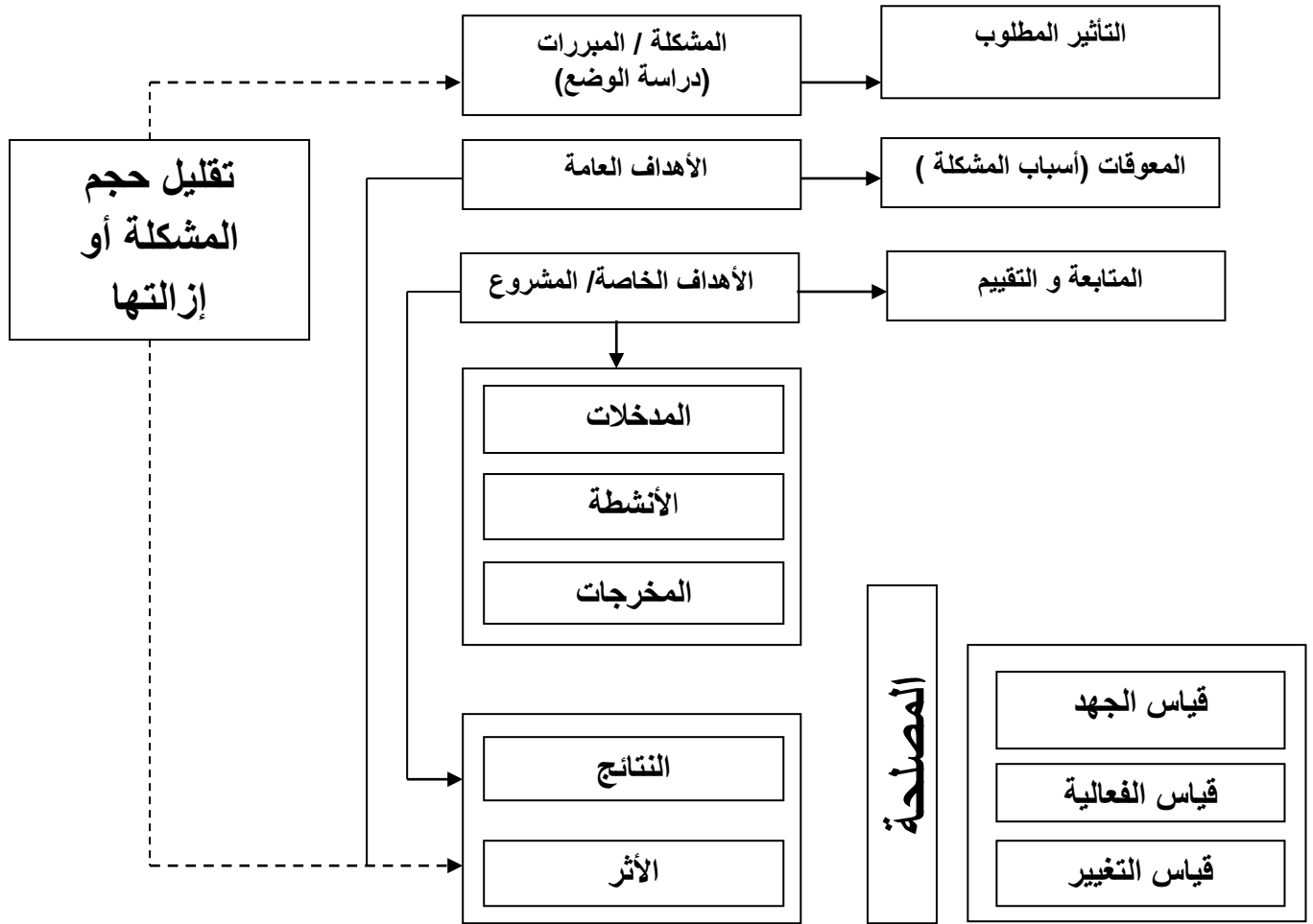
5- **تقديم توصيات حول القرارات التي يجب على صانعي القرار اتخاذها مستقبلا :** حيث يتم تحديد ما إذا كانت السياسة تحتاج لتقييم آخر أو اعتبار التقييم الحالي تقييما نهائيا ، و هنا يتعين على مقيم السياسة العامة أن يوضح سبب توصيته في كلتا الحالتين ، كما أنه يتوجب عليه اقتراح جدول زمني للتقييم اللاحق إذا تطلب الأمر ذلك .

و يتلخص الهدف العام لعملية تقييم السياسات العامة في الكشف عن مواطن القوة و الضعف و تمديد الفرص و التهديدات المطروحة ، و ذلك بغية تحسين نوعية العمل الحكومي و نجاعته ، و عليه فإن أهمية عملية التقييم في معناها الشامل تكون بعدية ، أي بعد الانتهاء من عملية تنفيذ السياسة ، حيث يتركز التقييم في هذه المرحلة على النتائج و آثار (مخرجات) السياسة العامة على المدى

المتوسط و البعيد و منه نستنتج " إن تقييم سياسة أو برنامج حكومي محدد بعد انقضاء آجال تنفيذه يعني أن تقوم فرقة التقييم بالتحويل و الانتقال من منطق الوسائل و الاجراءات إلى منطق النتائج و الآثار ، حيث يسعى مقيمو السياسة العامة هنا للكشف عن ما إذا تحققت الغاية و الأهداف التي جاءت من أجلها السياسة العامة و المحددة مسبقا خلال عملية الصنع"<sup>1</sup>

و تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الدراسة تقوم على اعتماد التقييم البعدي (اللاحق) على اعتبار أن عملية التقييم البعدي للسياسات العامة مرحلة بالغة الأهمية ،تقرر الدولة على أساسها إمّا الاستمرار في تنفيذ السياسة أو التوقف عنها و إلغاء العمل بها ، و يتم في هذه الدراسة تقييم مخرجات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001 - 2014 الخاصة بالشغل و البطالة ، وذلك من خلال مقارنة الأهداف التي سطرتهها الدولة الجزائرية خلال تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي أثناء صياغة السياسة العامة للشغل و مكافحة البطالة ،مع ما تم تحقيقه على أرض الواقع ،و يمكن توضيح مسار العملية التقييمية المرافقة لجميع مراحل وضع السياسة من خلال الشكل التالي :

- الشكل رقم ( 7 ) :مسار العملية التقييمية .



<sup>1</sup> - رايح قاصد ،مرجع سبق ذكره ، ص 95.

المصدر: دليل منظمات المجتمع المدني حول: " التقييم والمراقبة" ، مؤسسة هينرش بل الألمانية و مكتب الشرق الأوسط العربي ، ط1 ، (ب.س.ن) ، ص22.

يبين الشكل أعلاه مراحل صنع سياسة ما بدءًا من تحديد و دراسة الدوافع التي أدت إلى صنع هذه السياسة ، أي الاحتياجات المجتمعية التي تم الاستجابة لها ، مرورًا بالعمليات و الأنشطة التي تم القيام بها في سبيل تحقيق المطالب المجتمعية ، وصولًا للمخرجات و الآثار التي نجمت عن تبني و اعتماد هذه السياسة .

كما و يوضح الشكل في شقه الأيمن ترافق العملية التقييمية مع جميع مراحل صنع السياسة بدءًا من متابعة مدى انجاز المخرجات و ذلك لقياس الناتج ، أي معرفة مدى تحقق الأهداف الخاصة بالمشروع ، وصولًا إلى مقارنة الأثر بالأهداف أو الهدف العام للسياسة أو المشروع .<sup>1</sup>

و بناءً عليه فإن عملية التقييم تعد عملية متواصلة و مترابطة ، ترافق جميع مراحل السياسة ، وذلك نظرا لما لها من أهمية في تصحيح مسار السياسة ، من خلال إبراز نقاط القوة و الضعف من جهة ، و المساعدة على اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب من جهة ثانية ، و عليه فإن عملية تقييم السياسة العامة تتم على النحو التالي :<sup>2</sup>

1- **التقييم من قبل صانعي السياسة العامة :** حيث أن التقييم الذي يتم أثناء صنع السياسة العامة يمكن من توفير المعلومات عن آثار المقترحات و يساعد في عملية الاختيار هذا من جهة ، كما أنه قد يساهم من جهة ثانية في التقليل من تحيز صناع القرار ، الذين قد تدفعهم نتائج التقييم إلى إعادة صنع السياسة ، فالنشاط التقييمي بهذا المعنى سوف يكون له مردود على تطوير صنع السياسة واختيار البدائل .

2- **التقييم من قبل منفذي السياسة العامة :** يتمحور التقييم هنا على إجراءات التنفيذ أو قبل التنفيذ ، على اعتبار أن عملية صنع لها مخرجات و نواتج يجب تقويمها قبل تنفيذها ، كما يتطلع منفي السياسة العامة بتقييم أداء الجهاز الإداري في حد ذاته .

3- **تقييم آثار السياسة العامة :** و يتم هذا التقييم بعد مرور فترة من تنفيذ السياسة العامة ، وذلك حتى تحدث مخرجات السياسة العامة أثارها على المجتمع ، وهذا ما تحاول هذه الدراسة معرفته على اعتبار أن الدولة الجزائرية قد شرعت في تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001 و

1 - دليل منظمات المجتمع المدني ، مرجع سبق ذكره ، ص22.

2 - عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي ، "تقويم السياسة العامة" : دراسة نظرية ، المركز الديمقراطي العربي ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مقال متوفر على الموقع : <https://www.politics-dz.com/threads/tquim-alsias-alyam-dras-> ، تم النشر بتاريخ 2017/08/17 . [nzi.8141](https://nzi.8141)

انتهت سنة 2014، حيث يتم تقصي معدلات البطالة و مستويات الشغل المحققة خلال هذه المرحلة.

• وبناءً على ما سبق يمكن القول أن عملية تقييم السياسة العامة تعد مرحلة ضرورية و بالغة الأهمية ، يجب أن تحتكم لها كل سياسة عامة بغية تحقيق الفعالية و النجاعة ، إلا أن هذه العملية و على الرغم من أهميتها غالباً ما تعترضها مجموعة من التحديات و الرهانات يمكن أن نذكر بعضها فيم يلي<sup>1</sup>:

- 1- دعم الشفافية و الحوار العمومي فيم يتعلق بشرعية و منجزات السلطات العمومية .
- 2- ترسيخ قيم الديمقراطية و المشاركة و توطيد ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة .
- 3- إرشاد الفعل العمومي و إعادة تحديد أولوياته و سبل تدخله.
- 4- توجيه صناعات السياسات و المواطنين و تعريفهم بطريقة تطبيق البرامج الحكومية و تجاوز أخطاء التدبير .
- 5- وصل المعرفة بالقرار السياسي و بالنقاش العمومي .
- 6- دعم التقارب بين مختلف المتدخلين في السياسات العامة .
- 7- ترشيد الموارد المادية و البشرية اللازمة للسياسات العامة، و التي تعتبر احدى أهداف التدبير و التي تسعى العملية التقييمية لتحقيقها .
- 8- تعبئة الفاعلين و الموارد البشرية المعنية ، حول غايات السياسات العامة.

و الجدير بالذكر أن البحوث العلمية تعتبر وسيلة جد هامة و موضوعية لتقييم و تحليل السياسات الحكومية خاصة إذا كان هناك نية سياسية للاستفادة منها في الحكم من أجل نجاح السياسات الحكومية و برامجها التنفيذية<sup>2</sup>

### المبحث الثاني : تقييم سياسة الشغل في الجزائر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي

2001-214.

هدفت برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) إلى تحسين وضعية الاقتصاد الوطني و إنعاشه ، و ذلك من خلال العمل على رفع معدلات النمو و تقليص نسب البطالة و رفع مستويات التشغيل ، وقد اعتمدت الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق ذلك على مجموعة من الآليات و السياسات طيلة فترة اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) .

1 - حسن طارق و عثمان كاير، مرجع سبق ذكره ،ص19  
2 - ناصر الدوسري، "تقييم السياسة العامة"، مقال متوفر على الموقع : [http://mhassan037.blogspot.com/2014/12/blog-post\\_80.html](http://mhassan037.blogspot.com/2014/12/blog-post_80.html) ، تم النشر بتاريخ: 2014-12-12، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017-3-26.

وعليه يتم خلال هذا المبحث تقييم نتائج و انعكاسات تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على الشغل و البطالة ، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة على النحو التالي :

المطلب الأولي : تقييم و تقويم وضعية الشغل ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

المطلب الثاني : تقييم و تقويم وضعية الشغل ضمن البرنامج التكميلي للنمو (2005-2009).

المطلب الثالث : تقييم و تقويم وضعية الشغل ضمن برنامج توطيد النمو (2010-2014).

**المطلب الأول : تقييم و تقويم وضعية الشغل في الجزائر ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004<sup>1</sup>**

بلغت تكلفة البرنامج المقترح لهذه الفترة فيم يخص قطاع التشغيل و الحماية الاجتماعية ما يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري، حيث اختص ببرامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة و المرتبطة بالولايات المحرومة، و قد سمح هذا البرنامج بإنشاء ما يعادل 70.000 منصب شغل دائم لتلك الفترة، أي ما يقدر بـ 22.000 منصب شغل إضافي كل سنة بتكلفة تبلغ 7 مليار دج.

أما فيما يخص النشاط الاجتماعي فإن الأمر يتعلق بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا و إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة، حيث تم تخصيص لها غلاف مالي قدر بـ 3 مليار دج و تم تخصيص كذلك مبلغ قدر بـ 0.7 مليار دج لاقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة و المعزولة، كما يسعى هذا البرنامج لتأطير سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب (ANEM) بغلاف مالي قدره 0.3 مليار دج.

و قد عرف الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تطبيق البرنامج ارتفاعا و بمعدل نمو حقيقي، حيث بلغ سنة 2004 ما يقدر بـ 5.5% بعدما كان سنة 2001 يبلغ ما قيمته 2.6%، و يعود السبب في ذلك إلى النمو الذي سجله قطاع البناء و الأشغال العمومية ، و هذا يرجع للمشاريع الاستثمارية الضخمة و أعمال إعادة بناء ما دمره الزلزال، و قد شهد قطاع الخدمات أيضا انتعاشا (خصوصا خدمات النقل و التوزيع و التجارة) خاصة الواردات، و هذا ما أثر على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل ارتفاعا من 1779 دولار أمريكي إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004.

1 - عامر هواري و قاسم حيزية ، مرجع سبق ذكره، ص ص8،9.

## الفصل الرابع تقييم و تقويم الأداء التشغيلي لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2014

إن المعدلات الخاصة بالنمو و المحققة خلال هذه المرحلة، بعيدة عن تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي و ذلك بسبب غياب أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في القطاعات المنتجة و التي تغطي ما يعادل 60% من نسبة النمو.

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج فقد شهدت تقلصا ملحوظا و هذا ما يبيئه الجدول التالي:

### - الجدول رقم (41): ارتفاع معدل العمالة في الجزائر خلال المرحلة 2001-2004.

المؤشرات	السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة		9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة		5199	5462	5741	5976
الزراعة		1328	1438	1565	1617
الصناعة		503	504	510	523
بناء و أشغال عمومية		803	860	907	977
إدارة		1456	1503	1490	1510
نقل، مواصلات و تجارة		1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية، خدمة وطنية و قطاعات أخرى		1398	1455	1537	2070
معدل البطالة %		27.3%	25.7%	23.7%	17.7%

المصدر: عامر هواري و حيزية قاسم ، "السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سوق أهراس ،يومي 12-13 نوفمبر 2013، ص 9 .

توضح البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، احتلال كل من قطاع التجارة و قطاع الخدمات الصدارة في قائمة القطاعات من حيث القدرة على إنشاء و توفير مناصب الشغل، حيث أن قطاع الخدمات يضم أزيد من 50% من القوى العاملة في الجزائر، و يأتي بعده قطاع البناء و الأشغال العمومية، هذا الأخير الذي سجل ارتفاعا محسوسا من حيث القدرة على استقطاب و توظيف اليد العاملة، و يعود السبب في ذلك لاستقطاب هذا القطاع لمشاريع ضخمة، كما توضح هذه البيانات تقلص نسب البطالة خلال مرحلة تطبيق البرنامج، حيث سجلت سنة 2001 ما يقدر بـ 27.3%، ثم انخفضت إلى 17.7% سنة 2004، و هو ما

يعكس الأثر الإيجابي لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2004 و إشراك كل القطاعات في توفير مناصب الشغل.

### • نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:<sup>1</sup>

شهد النمو الاقتصادي خلال مرحلة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، تحسنا مطردا، حيث تجاوز نسبة 5% خلال سنتي 2004 و 2005، بالتزامن مع التحكم في التضخم، كما سجل الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال هذه الفترة أيضا نموا مضاعفا، حيث قفز من ما يقارب 3000 مليار دينار جزائري إلى ما يناهز 6000 مليار دينار جزائري، و قد عرفت المداخيل و استهلاك العائلات أيضا ارتفاعا معتبرا.

و قد سجلت نسب البطالة انخفاضا ملحوظا، و ذلك نتيجة لفتح عدد من الورشات و إنعاش الاقتصاد نتيجة اعتماد سياسة دعم و تشجيع إنشاء مناصب الشغل، خاصة بعد التطورات المطردة التي ما فتئ يشهدها على طول عقدين من الزمن.

### - كما و تتمثل أهم نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في:<sup>2</sup>

1- تحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ ما يقدر بـ 3.8% في المتوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر بـ: 6.8% .

2- تقلص معتبر في نسب البطالة من 29% في بداية فترة تنفيذ البرنامج، إلى أقل من 24% عند نهاية فترة تطبيق البرنامج.

3- تنفيذ و إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات و المدارس و المستشفيات و مباشرة تحديث و توسيع شبكة الطرق.

4- انخفاض المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري سنة 2003.

### - كما تم تحقيق العديد من الإنجازات خلال فترة تنفيذ البرنامج نذكر من بينها:<sup>3</sup>

1- تحقيق الاستقرار الأمني و السياسي.

2- ترقية السكن و مشروع المليون سكن، و الحد من البناء الهش و دعم البناء الريفي.

3- تطوير قطاع النقل بمختلف جوانبه.

1 - بو عبد الله رابحي، مرجع سبق ذكره، ص10.

2- عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص05.

3 - بو عبد الله رابحي، مرجع سبق ذكره، ص11.

- 4- عصرنة المطارات و الموانئ ،حيث تم إنجاز 03 مطارات و تحديث 17 مطارا لتناسب مع المعايير الدولية.
- 5- الاهتمام بالمنظومة التربوية و العمل على عصرنتها و تطويرها ،و ذلك من خلال إنشاء هياكل جديدة مثل: المطاعم، المكتبات، ربط المنظومة التربوية بالإنترنت.
- 6- تحسين الظروف المعيشية و تدني معدلات الفقر.
- 7- الاهتمام بالبيئة كبعد إستراتيجي و إدراجها ضمن البرامج التعليمية في مختلف الأطوار التعليمية، حيث تم صدور القانون 01/19 و المتعلق بتسيير و مراقبة و إزالة النفايات، و اعتماد البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة ،و وضع نظام وطني لاسترجاع و تثمين النفايات.
- 8- الخصوصية و تفكيك احتكار القطاع العمومي.
- 9- الاهتمام بالطاقة البديلة كمورد جديد للطاقة غير مشغل 100/100 .

أما فيما يتعلق بالتشغيل فالملاحظ على النتائج المحققة من جراء تطبيق هذا البرنامج هي:<sup>1</sup>

- ✓ تجاوز مناصب الشغل المحققة ما كان متوقعا بـ 62484 منصب شغل.
- ✓ توفير مناصب دائمة بنسبة 61.8% من مجمل المناصب، و هو الأمر الذي لم يكن متوقعا، حيث أنه و بالرجوع لنوعية المشاريع التي تم إنجازها كان من المفروض أن يصل عدد المناصب المؤقتة 58% من مجمل المناصب الإجمالية، و عليه فإن البرنامج لم يوفق في خلق ديناميكية لسوق العمل فقط و إنما لتحقيق الاستقرار المنشود أيضا.
- ✓ و قد بينت إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء أن الارتفاع في حجم اليد العاملة، قد زاد بما يقدر بـ 504.064 منصب عمل خلال الفترة من 2000 إلى 2003، و قطاع الفلاحة الذي تم التركيز عليه في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أجل إنشاء مناصب الشغل، حيث اتضح من خلال الحصيلة المقدمة لهذا البرنامج ازدياد حجم اليد العاملة فيه بما يقدر بـ 273.976 منصب شغل، غير أن إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات تبين أن حجم اليد العاملة في هذا القطاع قد ارتفع بـ: 100.000 منصب فقط خلال الفترة من 2001 إلى 2003.

و يشير هذا التناقض المسجل على مستوى الإحصائيات إلى أن الحصيلة المعلن عنها و المتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مضخمة و هذا بسبب:

1 - موسى سعداوي و عامر كمال، " التشغيل في الجزائر في ظل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ : " سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 " ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014 ، ص ص 11-12.

1- إن جميع هذه التناقضات و التي مست بصورة أساسية الحصيلة المقدمة بشأن تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التشغيل متعلقة أساسا بحتمية أن يترافق و إنشاء مناصب الشغل زيادة في معدل الإنتاج، و إلا فإن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار هذه المناصب و زوالها في حالة توقف الإنفاق على هذه القطاعات.

2- إن تنفيذ سياسة إنفاقه توسعية قصد احداث نمو اقتصادي و إنشاء مناصب شغل، يظل مرهونا بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الزيادة في النفقات العامة، و هذا ما يقتضي إنتاجية مرتفعة نوعا ما للنفقات العامة، سواء بالنسبة لنفقات التسيير أو نفقات التجهيز، و ينبغي مراجعة ترتيب بنود الإنفاق الاستثماري، بحيث تعطي الأولوية للمشروعات التي تخلق أكبر قدر من فرص الشغل، أو تلك التي تدعم و تشجع القطاع الخاص من أجل خلق مزيد من فرص الشغل في الاقتصاد الوطني، و عليه فإن المعادلة الصعبة التي تواجه سياسة الإنفاق العام التوسعية هي أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الشغل، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم، و هذا ما يجعل الحكومة تقدم على صياغة سياسة إنفاقه متوازنة تعمل على زيادة التشغيل و من دون ارتفاع في معدل التضخم، من خلال تشجيع القطاع الخاص على المزيد من الإنفاق و مزيد من الاستثمار و توفير المناخ المناسب.

### - **المطلب الثاني : تقييم و تقويم وضعية الشغل في الجزائر ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:**

سعت الدولة الجزائرية من خلال مختلف المشاريع و الاستثمارات التي اعتمدها خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو لاستحداث و خلق مناصب شغل واستقطاب و توظيف اليد العاملة، و قبل تحديد مكانة الشغل في البرنامج ينبغي أولا الوقوف على معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج، و تحديد مكانة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي، لكون التنمية في الجزائر تعتمد بصورة أساسية على هذا القطاع، خاصة أن اعتماد سياسة الإنعاش الاقتصادي و تنفيذ هذه البرامج جاء على إثر الوفرة المالية التي عرفتها البلاد، بعد الزيادة المعتبرة التي سجلتها أسعار النفط، و الجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة اعتماد البرنامج.

- الجدول رقم (42): تطور الناتج المحلي الإجمالي 2005-2009.

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
					المؤشرات
139.8	171.0	135.3	116.8	102.7	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)
2.4	2.4	3.0	2.0	5.1	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)
9.3	6.1	6.3	5.6	4.7	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%) خارج قطاع المحروقات
21.4	5.3-	5	4.9	1.9	الزراعة
5	4.4	0.8	2.8	2.5	الصناعة
8.2	9.8	9.8	11.6	7.1	البناء و الأشغال العمومية
8.2	7.8	6.8	6.5	6	الخدمات خارج الإدارة العامة
3925.9	4962	3934	3456	3122	نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)

المصدر: هواري عامر و حيزية قاسم، "السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 12-13 نوفمبر 2013 ص ص 10-11.

من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل تندينا ملحوظا، فبعدما سجل سنة 2005 ما يقدر بـ 5.1% أخذ في التراجع على طول سنوات تنفيذ البرنامج، حيث سجل 2.0% سنة 2006، ثم ارتفع قليلا إلى 3.0% سنة 2007، ليعود و يتراجع إلى 2.4% خلال سنتي 2008 و 2009، و يعود السبب في ذلك إلى التراجع الذي شهده قطاع المحروقات، حيث تقلص حجم الكميات المستخرجة و المصدرة من البترول و الغاز الطبيعي. " إذ تراجعت أسعار البترول من 99.97 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار سنة 2009"<sup>1</sup>.

و قد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ارتفاعا متتاليا منذ بداية اعتماد و تطبيق البرنامج، حيث بلغ سنة 2005 ما نسبته 4.7%، ثم واصل في الزيادة حيث سجل

- عامر هواري ، قاسم حيزية ،مرجع سبق ذكره، ص 11.

## الفصل الرابع تقييم و تقويم الأداء التشغيلي لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2014

5.6% سنة 2006 و 6.3% سنة 2007 و 6.1% سنة 2008 ليلعب سنة 2009 ما نسبته 9.3%. و يعود السبب في ذلك إلى أن قطاعات مثل قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة قد سجلا معدل نمو معتبرا، كما كان لهذا الارتفاع في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تأثيرا إيجابيا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي حيث ارتفع من 3122 دولار أمريكي سنة 2005 إلى 3925.9 دولار أمريكي سنة 2009.

إن اعتماد عملية التنمية في الجزائر على عائدات النفط جعلها رهينة التقلبات التي تشهدها السوق النفطية، وعليه فقد اقتضى الأمر هنا توضيح وضعية القطاع النفطي في هيكله الناتج المحلي الخام و الجدول الموالي يوضح ذلك:

### - الجدول رقم (43): مكانة القطاع النفطي في هيكله الناتج المحلي الخام 2004-2006.

السنوات	2004	2005	2006
القطاع			
محروقات	37.94	44.7	46.3
فلاحة	9.18	7.7	7.7
صناعة معملية	6.05	5.3	5.1
إدارة عمومية	10.39	8.5	8.3
أخرى	36.44	33.8	23.6

المصدر: عمر عبو و هودة عبو، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ "التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع التحديات"، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، كلية العلوم القانونية و العلوم الإدارية، جامعة الشلف، ص 15.

تبيّن المعطيات التي يتضمنها الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يحظى بمكانة مرموقة في بنية الناتج المحلي الخام، و هو ما خوله لأن يكون القطاع القائد لنمو الاقتصادي، حيث أن مساهمته لا تنخفض عن 38%، كما قد بلغت صادرات البلاد من قطاع المحروقات بمفرده ما يقدر بـ 97.80% سنة 2007، بمبلغ إجمالي بلغ 58.06 مليار دولار، بينما باقي الصادرات لم تمثل سوى 2.20% بمبلغ قدر بـ 1.312

مليار دولار ، و هذا ما يدل على عدم فعالية القطاعات غير النفطية و ضعف تنافسيتها ، و هو ما بيّنه تقرير التنافسية العربية لسنة 2007، حيث عزى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري إلى<sup>1</sup>:

1. تزايد البيروقراطية 08.2%.
2. تفشي الفساد 08.70%.
3. زيادة معدلات الضرائب 08.50%.
4. صعوبة النفاذ إلى التمويل 13.6%.
5. ضعف البنية التحتية 7.70%.
6. تعقد القوانين الجبائية 7.90%.
7. ضعف التكوين الملائم 6.70%.
8. القيود على صرف العملة 6.70%.

وعلى الرغم من ذلك ، إلا أن الدولة الجزائرية قد تمكنت من الخروج من زاوية الركود الاقتصادي منذ سنة 2002 ، وذلك بالاعتماد على زيادة النفقات العامة خاصة في مجال التجهيز ، كما عملت على التخفيف من حدة البطالة عن طريق سياسات الشغل المختلفة التي اعتمدها الدولة والتي تجسدت في صيغ وبرامج متعددة<sup>2</sup>.

ولكن من خلال قراءة المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه ، يمكن أن نستنتج أن نمو القطاع النفطي يؤثر بدرجة كبيرة على وزن القطاعات الأخرى في بنية الناتج المحلي الخام ، فكلما زاد وزن القطاع النفطي نقص وزن قطاعات أخرى ، مثل الفلاحة و الصناعة المعملية ، رغم أن هذه القطاعات تعد من القطاعات المنتجة و القادرة على توفير و خلق فرص عمل بنسبة كبيرة ، و بالتالي استيعاب عدد كبير من اليد العاملة، و الجدول الموالي يوضح مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في إنشاء مناصب الشغل خلال فترة اعتماد البرنامج.

- عمر عبو و هودة عبو ، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16-17.<sup>1</sup>  
- محمد صالح ، "تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر " أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة وهران 2015، 2-2016، ص 140.<sup>2</sup>

- الجدول رقم (44): مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب الشغل 2005-2009

السنوات	القطاع				
	2009	2008	2007	2006	2005
القطاع الفلاحي %	13.1	13.7	13.6	18.1	17.2
القطاع الصناعي %	12.6	12.5	12.00	14.2	13.1
قطاع البناء و الأشغال العمومية %	18.1	17.2	17.7	14.2	15.1
قطاع الخدمات و التجارة %	56.2	56.6	57.7	53.5	54.6
معدل البطالة %	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS، إحصائيات 2009-2008-2007-2006-2005.

تبين الأرقام المدرجة في الجدول أعلاه، تقلص نسبة البطالة منذ بداية تطبيق البرنامج، حيث سجلت سنة 2005 ما يبلغ 15.3 %، ثم شهدت انخفاضا متتاليا خلال السنوات 2006 و 2007 و 2008 و 2009، وقد سجلت على التوالي 12.3 % ثم 13.8 % ثم 11.3 % لتصل إلى 10.2 %، و يرجع ذلك إلى المشاريع الاستثمارية والاعتمادات المالية الضخمة التي ضختها الدولة للتقليل من معدلات البطالة، التي بلغت سنة 2010 ما يقدر بـ 10.1%<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس نستنتج أنه لو تم إعطاء أهمية و أولوية لهذه القطاعات الإنتاجية تضاهي تلك الأولوية التي يحظى بها قطاع المحروقات، لتم امتصاص معدلات البطالة بنسب عالية و تحقيق مستوى عال من التشغيل، ومن ناحية أخرى فإنه لم يتم الإشارة مباشرة لموقع قطاع الشغل في أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث أنه لم يتم تخصيص أغلفة مالية مباشرة لآليات الشغل على غرار البرنامج السابق "دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، و الذي كانت أحد أهدافه المباشرة و ذات الأولوية هو العمل على تقليص معدل البطالة و رفع مستوى الشغل.

و يتضح المسعى المباشر للبرنامج فيما يخص قطاع الشغل، في العمل على تطوير الاستثمارات الأكثر امتصاصا للبطالة، و ذلك من خلال تأسيس صندوق دعم الاستثمارات المتعلقة بالشغل، حيث يعتمد عليه بدرجة كبيرة في تقديم دفعة قوية للمستثمرين الذين يرغبون في تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.<sup>2</sup> أي العمل على فتح المجال أمام القطاع الخاص، و يمكن تحديد مدى مساهمة القطاع الخاص في التوظيف من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> - محمد قادري، مرجع سبق ذكره، ص12.

<sup>2</sup> - موسى سعادوي و عامر كمال، مرجع سبق ذكره، ص13.

- الجدول رقم (45): مستوى الشغل في القطاعين العام و الخاص 2005-2009.

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
					القطاع
34.1	34.4	34.75	30.96	36.84	القطاع العام%
65.9	65.6	65.25	69.04	63.15	القطاع الخاص%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

توضح الأرقام المدرجة في الجدول أعلاه، مدى مساهمة كل من القطاع العام و القطاع الخاص في الشغل خلال مرحلة اعتماد البرنامج، حيث تعكس هذه المعطيات تقلص مستوى الشغل في القطاع العام مقارنة بمعدل الشغل في القطاع الخاص، فالقطاع العام الذي وقر ما نسبته 36.84% سنة 2005 أخذ في التراجع إلى أن استقر عند نسبة 34.75% و 34.4% و 34.1% طيلة السنوات 2007 و 2008 و 2009، بينما شهد القطاع الخاص ارتفاعا في مستوى الشغل، إذ سجل سنة 2005 ما يقدر بـ 63.15% ثم ارتفع إلى 69.04% سنة 2006، ليعود و يسجل استقرارا نسبيا خلال السنوات 2007 و 2008 و 2009 بـ 65.25% و 65.6% و 65.9% على التوالي.

كما توضح الإحصاءات الرسمية أن التطور الذي شهده القطاع غير الرسمي ترقق مع تدني معدلات البطالة، حيث تقلص معدلها من 30% إلى 10%، فالنمو الذي شهده القطاع غير الرسمي أدى إلى ارتفاع حجم مساهمته في مختلف الوظائف التي وفرها الاقتصاد، من 20% سنة 2000 إلى أزيد من 27% في سنة 2007.<sup>1</sup>

و رغم أن النتائج الإجمالية حول معدلات البطالة و مستويات الشغل تفرق بارتفاع مستوى التوظيف و تقلص معدلات البطالة، إلا أن هذا يشهد تفاوتات و اختلافا بين المستويات التعليمية، و هذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

<sup>1</sup> - الحسن عاشي، "مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي"، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010، ص11.

- الجدول رقم (46): توزيع معدل البطالة حسب المستوى التعليمي 2005-2009.

2009		2008		2007		2006		2005		المستوى التعليمي
3.35	36	%2.13	25	%3.41	47	%3.30	41	%2.27	33	بدون مستوى
%										
13.05	140	%13.93	163	%17.45	240	%19.09	237	%17.33	251	الابتدائي
%										
38.71	415	%42.99	503	%40.21	553	%42.06	522	%43.09	624	المتوسط
%										
21.08	226	%21.11	247	%22.98	316	%22.15	275	%25.20	365	الثانوي
%										
23.78	255	%19.82	232	%15.92	219	%13.37	166	%12.08	175	الجامعي
%										
10.2	1072	%11.3	1170	%13.8	1375	%12.3	1241	%15.3	1448	المجموع
%										

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

تبرز المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه، ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين و حاملي الشهادات، حيث بلغت نسبة البطالة بين الجامعيين سنة 2005 ما يقدر بـ 12.08، ثم واصلت في التزايد طيلة فترة اعتماد البرنامج، حيث سجلت سنة 2006 ما يعادل 13.37% و 15.92% و 19.82% سنة 2008 لتبلغ مع نهاية تنفيذ البرنامج ما يقدر بـ 23.78% سنة 2009. و يعكس هذا نوعية فرص العمل التي تم خلقها في الاقتصاد و التي استفاد منها في الأغلب العمال الأقل تعليماً، حيث أن "ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين تعليماً عالياً يشوه صورة الجامعة و يعكس عدم قدرتها على تلبية متطلبات الاقتصاد من حيث العمالة، في حين لا يمكن تجاهل التفسير القائم في جانب الطلب على العمالة، و الذي يركز على عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف تحتاج إلى مهارات عالية، لذا فإن ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلمين تعكس إشكالية جودة التعليم و موائمة لمطالبات أسواق العمل في الجزائر".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عيد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 197.

و رغم الارتفاع في معدل البطالة و الذي تم تسجيله بين المتعلمين، إلا أن هذا لم يؤثر على مستوى الشغل خلال مرحلة اعتماد البرنامج، بل قد سجل معدل التشغيل ارتفاعا ملحوظا، و هذا ما يبينه الجدول الموالي:

- الجدول رقم (47): ارتفاع مستوى الشغل في الجزائر 2005-2009.

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005
نسبة الشغل	%37.2	%37.0	%35.3	%37.2	%34.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: إحصائيات 2005←2009

تبين المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه، تطور و ارتفاع معدل الشغل منذ بداية تطبيق البرنامج، حيث سجلت نسبة التشغيل سنة 2005 ما يقدر بـ 34.7%، ثم ارتفعت سنة 2006 إلى 37.2%، و قد سجلت انخفاضا نسبيا سنة 2007، حيث بلغت 35.3% لتعود و ترتفع سنة 2008 إلى 37.0% و 37.2% سنة 2009.

#### • نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005←2009<sup>1</sup>.

يمكن التعرض لبعض نتائج هذا البرنامج من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية و ذلك من خلال:

✓ **على البطالة و التشغيل:** أدى تنفيذ هذا البرنامج إلى تدني مستويات البطالة، و ذلك نظرا للانعكاس الإيجابي له و المتمثل في عودة الانتعاش الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بقطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية، حيث تقلص معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 11.8% سنة 2007 ثم 11.3% سنة 2008.

كما يلاحظ أيضا أن من نتائج اعتماد البرنامج على البطالة و التشغيل أن هناك تضارب بين ارتفاع مستوى البطالة في الفترة ما بين 2005 و 2010 من جهة، و زيادة معدلي كل من النشاط و الشغل من جهة ثانية، حيث أن تقلص مستويات البطالة من سنة لأخرى، قابله استقرار في معدلي النشاط و الشغل، و يعود ذلك إلى الركود في الشغل و النشاط خلال هذه الفترة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- رابحي بو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص14.

<sup>2</sup>- محمد قادري، مرجع سبق ذكره، ص 09.

و جدير بالذكر أن معدلات البطالة قد شهدت تزايدا قدر بـ 13.8%، و ذلك بالتزامن مع ظهور الأزمة الاقتصادية، و لكن في سنة 2009 تم ملاحظة انخفاض نسبي في معدل البطالة حيث بلغت 10.2% و هذا راجع لعلاج مشاكل الأزمة الاقتصادية و إتاحة فرص عمل جديدة<sup>1</sup>.

✓ **على النمو:** إن تطبيق هذا البرنامج ساهم في زيادة معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، حيث بلغت ما نسبته 10.5 سنة 2010 بعدما كانت تبلغ سنة 2005 ما يقدر بـ 4.7% و 6.3% سنة 2007.

و قد أثرت معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي، حيث سجل سنة 2005 ما نسبته 5.1% ثم انخفض سنة 2007 ليسجل 3.0%، كما و قد سجل انخفاضا ملحوظا سنة 2010 قدر بـ 2.1%.

✓ **على الواردات:** يظهر الأثر السلبي لهذا البرنامج في الارتفاع الملحوظ الذي سجلته قيمة الواردات، حيث أن الزيادة الكبيرة التي سجلتها قيمة الواردات تعود بالأساس لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، و عدم قدرته على الاستجابة و تلبية الطلب المتزايد، و قد ارتفعت قيمة الواردات من 19.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 26.3 مليار دولار سنة 2007 لتصل سنة 2008 إلى ما يقدر بـ: 37.9 مليار دولار.

و عليه يمكن القول أن سوق الشغل في الجزائر خلال مرحلة تطبيق كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 قد شهدت حركية نسبية، نظرا لما سخرته الدولة فيما يتعلق بدفع الاقتصاد الوطني، من خلال الدخول في استثمارات كبرى هذا من جهة، و أيضا سعيها نحو خلق و إنشاء فرص عمل، إلا أنها ما تزال تعاني من تأخر إذا ما تم مقارنتها على الصعيد الدولي، و الجدول الموالي يوضح معدل مشاركة القوى العاملة في سوق الشغل في الجزائر.

- الجدول رقم (48): تطور نسبة المشاركة في سوق الشغل في الجزائر 2001-2009.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل المشاركة %	48.1	45	39.8	42.1	41	40.9	41.7	41.7	41.7

المصدر: الحسن عاشي، "مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي"، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010، ص 08.

- أحمد نصير و رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص 13-1.

تبرز المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه، أنّ مستويات المشاركة في سوق الشغل في الجزائر منخفضة بشكل استثنائي، حيث لم تسجل في سنة 2009 إلا ما يقدر بـ 41.4% فقط اذا ما قورنت هذه النسبة على المستوى الدولي، حيث يمثل المتوسط العالمي للمشاركة في سوق الشغل ما نسبته 64%، و يبلغ في أمريكا اللاتينية 65% و في جنوب شرق آسيا 69% و في شرق آسيا 73%<sup>1</sup>.

هذا و قد عرفت مشاركة المرأة في قوة العمل تزايدا مستمرا، حيث بلغت سنة 1980 ما يقدر بـ 21.4%، أما مع نهاية سنة 2008 فقد سجلت ارتفاعا معتبرا وصل إلى 39.8%، و على الرغم من تحقيق المرأة لمستويات عالية في التعليم في الجزائر، إلا أن نصيبها من التشغيل لا يزال يسجل انخفاضا، فقد تقلصت حصتها سنة 2009، إلى ما دون 14% مقارنة بـ 17% قبل عشر سنوات<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: تقييم و تقويم وضعية الشغل في الجزائر ضمن برنامج توظيف النمو

2014-2010

يهدف برنامج توظيف النمو 2010-2014 بصورة اساسيه لدفع عمليه التنمية من خلال العمل على تحسين وبعث التنمية البشرية، لكن هذا الهدف لا يمكن فصله عن مخطط العمل لترقيه الشغل والذي شرع في تطبيقه منذ شهر جوان 2008<sup>3</sup>.

- وما يعزز هذا الطرح أكثر هو وجود المبررات التالية:<sup>4</sup>

1. العمل على تحقيق معدل نمو سنوي تبلغ قيمته 6%.

2. دعم القطاعات الاقتصادية القادرة على خلق وانشاء مناصب شغل، والقطاعات ذات الاستعمال

المكثف لليد العاملة بأغلفة مالية معتبرة، مثل قطاع البناء والاشغال العمومية والنقل والسكن والفلاحة... الخ.

ان الهدف الذي أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية والذي تولت الحكومة تنفيذه من خلال برنامج توظيف النمو لمدته خمس سنوات 2010-2014، يتمثل في خلق واستحداث ثلاثة (3) ملايين منصب شغل جديد وذلك بحلول 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل<sup>5</sup>. والجدول الموالي يوضح معدلات التشغيل خلال الفترة 2010-2014.

- عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 196.

- الحسين عاشي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

<sup>3</sup>- توفيق كرمية وعبد الكريم المؤمن، "انعكاسات برامج التنمية في الجزائر على نمو العمالة 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، ص 15.

<sup>4</sup>-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مداخلة السيد طيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "ملتقى جهوي لإطارات قطاع التشغيل"، يوم الأربعاء 09 جوان 2010، ص 01.

<sup>5</sup>- توفيق كرمية وعبد الكريم المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- الجدول رقم (49): تطور مستويات التشغيل 2010 - أبريل 2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
السكان النشطون	10812000	10661000	11423000	11964000	11716000
السكان المشغولون	9736000	9599000	10170000	10788000	10566000
نسبة التشغيل %	37.6	36.0	37.4	39.0	37.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

توضح البيانات المدرجة في الجدول اعلاه، أن حجم العمالة قد سجل زيادة ملحوظة بين سنتي 2010 و2014، حيث بلغ سنة 2010 ما يقدر بـ: 9736000 منصب شغل، لترتفع في سنة 2014 وتسجل 10566000 منصب شغل، وعليه فقد شهد معدل الشغل استقرارا نسبيا،حي بلغ سنة 2010 ما يقدر بـ: 37.6% ثم سجل ارتفاعا معتبرا سنة 2013 بلغ 39.0%، فيما سجل سنة 2014 انخفاضا قدر بـ: 37.5%.

ان عدد السكان النشطين في سنة 2014 قد بلغ حوالي 11716000 شخص، وقد أكدت احصائيات اخرى للديوان الوطني للإحصائيات، أن معدل المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من 15 سنة قد بلغت 41.5%، كما وتميزت حاله سوق الشغل في أبريل 2014 خاصة، بتقلص حجم السكان العاملين لدى الرجال مقارنة بسبتمبر 2013،وقد تم استحداث 1935031 منصب شغل سنة 2011 تتضمن ما يقدر بـ 1538235 منصب شغل وفرته الادارات والقطاعات الاقتصادية المختلفة و396796 منصب معادل لمناصب شغل دائمة في إطار اشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة، وقد ساهم قطاع الخدمات والذي اتسم بنمو متواصل في امتصاص ما يقدر بـ 61.4% من اجمالي اليد العاملة، ويليه قطاع البناء والاشغال العمومية بـ 16.5% وقطاع الصناعة بـ 12.6% وقطاع الفلاحة بـ: 9.5%<sup>1</sup>

اما قطاع الفلاحة والذي يعد احد اهم القطاعات الإنتاجية ومن بين أكثر القطاعات خلقا لمناصب الشغل، فقد عوّل عليه كثيرا من أجل خلق وانشاء مناصب شغل، حيث يعد قطاعا قادرا على انشاء اعداد معتبرة من مناصب الشغل، وهذا وفقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص الشغل، اذ أن انجاز سريرين يؤدي الى انشاء منصب شغل واحد مباشر، وثلاثة مناصب شغل غير مباشرة ويخص هذا مجموعة النشاطات الملحقة و...الخ، وقد توقع لقطاع السياحة في الفترة ما بين 2010 الى 2014 أي خلال فترة اعتماد برنامج توظيف النمو بلوغ طاقة استيعابية إضافية تقدر بـ 115000 سريرا<sup>2</sup>.

- والجدول الموالي يوضح ذلك مدى انخفاض البطالة من 2010 الى 2014:

<sup>1</sup>- توفيق كرمية وعبد الكريم المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 16، 17.

<sup>2</sup>- Ministre du tourisme, plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, p04.

- الجدول رقم (50): انخفاض معدلات البطالة ما بين 2010-2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	10	9.27	9.75	9.43	9.015

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

توضح البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، انخفاض نسبة البطالة خلال سنوات تطبيق برنامج توظيف النمو من 2010 الى 2014، حيث سجلت سنة 2010 نسبة 10%، ثم انخفضت بصورة متتالية خلال السنوات 2011 و2012 و2013 الى أن وصلت سنة 2014 الى ما نسبته 9,15%.

ومن جهة أخرى، فإن المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه، تعزى الى ان برنامج توظيف النمو 2010 الى 2014 قد استفاد من الغلاف المالي المتبقي من البرنامج السابق "البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005"، حيث أن هذا البرنامج لم ينجز سوى 16% من حجم الغلاف المالي الخاص به، أي بمبلغ قدره 25 مليار دولار، أما المبلغ المتبقي من غلافه المالي والمقدر ب 130 مليار دولار فقد تم تحويله الى برنامج توظيف النمو 2010-2014، وهو ما أدى الى زيادة حجم الغلاف المالي لهذا البرنامج والذي بلغ 286 مليار دولار، مما دفع بالدولة للتوجه نحو دعم الاستثمارات العمومية، والتي انعكست بصورة مباشرة على معدل الشغل، حيث ان الزيادة في قيمة الاستثمار العمومي التي تم انفاقها في برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014 ترافقت مع ارتفاع مستوى الشغل، فقد سجلت نسبة البطالة انخفاضا مستمرا من 2010 الى غاية 2014 وفق ما تبينه الإحصاءات في الجدول أعلاه.<sup>1</sup>

ولكن على الرغم من أن معدلات الشغل خلال برنامج توظيف النمو 2010 الى 2014 قد سجلت ارتفاعا ملحوظا، إلا أن ما يمكن ملاحظته على مناصب الشغل الموفرة خلال فترة اعتماد هذا البرنامج انها لم تكن كلها مناصب دائمة، بل كانت تضم مناصب شغل مؤقتة، اذ ان التحدي الحقيقي لا يتعلق بالقدرة على خلق مناصب شغل فقط، بل يتعلق أيضا بنوعية مناصب الشغل المستحدثة.

وعليه يمكن أن نستنتج أن برامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 الى 2014 قد ساهمت بدرجة كبيرة في دعم النشاط الاقتصادي، هذا بالمقارنة مع المرحلة السابقة لها، والتي اتسمت بتدني حجم النفقات العامة، ويعود السبب في ذلك الى توصيات صندوق النقد الدولي، والذي كان يرمي الى الحد من عجز الميزانية المتزايد وذلك من خلال تطبيق سياسة مالية مقيدة وهو ما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

1- راضية اسمهان خزار وحدة عطاالله، مرجع سبق ذكره، ص13.

2- عبد الصمد سعودي ومسعودة بن لخضر، "أثر أسعار البترول في تمويل الانفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014، ص16.

ان برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 قد حققت نتائج معتبرة في مجال الشغل، لكنها تبقى متواضعة أمام حجم الاغلفة المالية التي رصدت لكل برنامج، حيث لم يتم استغلال هذه الاغلفة بالشكل الذي يخدم الشغل ويرفع من القدرة على خلق مناصب وفرص الشغل التي تسمح باستقطاب والتوظيف الفعال لليد العاملة، وهو ما أثر بصورة كبيرة على تحقيق الأهداف الخاصة بمجال الشغل وتقليص نسب البطالة.

تعد سياسة الإنعاش الاقتصادي من بين القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية السيد" عبد العزيز بوتفليقة" فور توليه سدة الحكم ، حيث كان يهدف من خلالها لوضع قوانين اقتصادية جديدة ، وذلك لتحقيق التكيف مع الاقتصاد العالمي ، من خلال الشراكة الأورو متوسطية و مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، و فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس فإن سياسة الإنعاش تعتبر كدعم يقدم للاقتصاد من أجل إعادة انطلاقه، فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر ، كما يمكن اعتبار الإنفاق العام ( الحكومي) وسيلة مساعدة في زيادة الصادرات غير النفطية ، حيث بينت تجارب لدول ناجحة في مجال التصدير أهمية دور الإنفاق كمحرك رئيس لنجاح عملية التصدير ،كونه يساهم في توفير البنية التحتية الداعمة و المشجعة للنشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها الدولة الجزائرية منذ 2001 و إلى غاية 2014 تسعى بصفة رئيسة لزيادة النمو الاقتصادي ،و ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال هذه المدة ، و لكن الملاحظ على الحالة الجزائرية أن اعتمادها لسياسة الإنعاش الاقتصادي و المستمدة أساسا من النظرية "الكينزية" ،لم يكن متناسبا مع الوضعية الاقتصادية التي عرفتتها البلاد خلال هذه الفترة ،و يعود السبب في ذلك لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي،حيث أن الزيادة التي سجلها الطلب الكلي بسبب رفع الإنفاق الحكومي الموجب للاستثمار لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي ، وهذا بسبب المشاكل الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع ،و التي حالت دون التجاوب مع الزيادة التي عرفها الطلب الكلي ، و هو الأمر الذي انعكس على الواردات حيث تم تسجيل زيادة في حجم الواردات بنسب معتبرة خلال مدة تنفيذ السياسة ،و ذلك بغية تحقيق الاستجابة للطلب الكلي المتزايد<sup>3</sup>.

1 - عمر عيو و هدى عيو ، مرجع سبق ذكره ،ص22.

2 -- بلال بوجمعة،"تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من جهة الطرح الكينزي - دراسة قياسية للفترة 2001-

2010"، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 1 ، سبتمبر 2014، ص41

3 - نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ،ص48،ص52.

وعلى الجانب النظري، يلاحظ أنه لا النظريات الكلاسيكية و لا النظرية الكينزية استطاعت تفسير أسباب زيادة نسب البطالة من جهة ، ولا على وضع الآليات الكفيلة لمواجهتها من جهة أخرى ، و هو ما أدى إلى نشوء صراع فكري بين العديد من المدارس النظرية و التي تحمل تصورات فكرية جديدة لمواجهة هذا الوضع و من بينها " نظرية اقتصاديات العرض " ، حيث تحمل هذه الفكرة النظرية أفكار تناقض الفكر " الكينزي " ، إذ أنها تبني فكرتها الأساسية في تفسير أسباب البطالة على نقص قوى العرض و ليس نقص الطلب الكلي الفعال ، حيث ترى هذه النظرية أنه من أجل تجاوز أزمة البطالة و الركود ينبغي العمل على زيادة الحوافز التي ترفع من فرص الاستثمار و الادخار و الإنتاج و تدعيمها ، و قد اعتمدت في ذلك على عنصر تدعيم الدولة عن طريق خفض نسب الضرائب على الدخل و ذلك بغية تشجيع الناس على الادخار، و منه إلى الاستثمار و هو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل و فرص التوظيف ، و هذا ما اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية بحيث قامت بتخفيض معدلات الضرائب على الدخل و الثروة.<sup>1</sup>

و تجدر الإشارة الى أن الصراع على المستوى الفكري و النظري بين مختلف النظريات و التيارات الفكرية على غرار النظرية " الكينزية " و " النيو كلاسيكية أو النيوليبرالية " و المتعلق بمدى فعالية سياسة الميزانية بشكل عام و سياسة الإنعاش بشكل خاص ، و حول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية ، قد انتقل إلى مستوى جديد و هو المستوى السياسي أي بالنسبة للحكومات ، حيث تمحور بالأساس حول مسألة تمويل سياسة الإنعاش ، أي بعجز الميزانية الناتج عن تنفيذ هذه السياسة و مستواه و انعكاساته الآنية و المستقبلية ، و عليه فإنّ الأشكال المطروح الآن على المستوى العلمي لا يتوقف عند السعي لمعرفة مدى فعالية سياسة الإنعاش ، و إنما أيضا لمعرفة و تحديد القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة ، أي الدين الحكومي المتراكم و آثاره على النشاط الاقتصادي ، و على المالية العمومية و حتى على مستقبل الأجيال القادمة ، فقد بينت العديد من الأبحاث و التي تعلقت أساسا بالبلدان المصنعة أن اعتماد سياسة ميزانية توسعية لا تؤدي بالضرورة إلى تخليص الاقتصاد من حالة الركود خاصة ، إذا كانت المديونية العمومية تسجل ارتفاعا ، فالارتفاع في عجز الميزانية يمكن أن يؤدي إلى تدني الاستثمار و الاستهلاك الخاصين ، و هو ما ينفي أثر الزيادة في النفقات العمومية على الطلب الإجمالي ، و من جهة أخرى فإن تدني عجز الميزانية يؤدي زيادة و تسريع حركة النمو ، هذا إذا سجلت المديونية العمومية ارتفاعا بنسبة معتبرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سهام عجاج ، " واقع سياسة التشغيل في الجزائر و محاربة البطالة " ، دراسة لبرامج و آليات سياسة التشغيل ، مقال متوفر على الموقع :

<http://platform.almanhad.com/files/2/108093> تم تصفح الموقع بتاريخ 2017/01/25.

<sup>2</sup> - محمد مسعى ، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

و تعزي السلطات العمومية السبب في الحفاظ على معدل الانفاق المرتفع إلى ضرورة تحفيز و تشجيع النمو و تحسين مستوى المعيشة ، و ذلك بواسطة الاستثمارات العمومية التي سمحت بمرافقة التنمية الاقتصادية ، و هو ما تحقق في مؤشر التنمية البشرية ، حيث احتلت الجزائر المرتبة 83 عام 2014 من أصل 188 دولة و بمؤشر قيمته 0.736 مع العلم أن أعلى قيمة للمؤشر هي (1) و هو ما جعلها من بين 56 دولة ذات التنمية البشرية المرتفعة.<sup>1</sup>

- و الجدول الموالي يوضح تطور متوسط معدل النمو خلال مرحلة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- الجدول رقم (51): تطور متوسط معدل النمو أثناء مرحلة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي (2014-2001) .

السنوآت	2004 - 2001	2009 - 2005	2014 - 2010
متوسط معدل النمو %			
قطاع المحروقات	3.5%	1.5%	-3%
خارج قطاع المحروقات	5.5%	6.4%	6.5%
P/B %	4.7%	2.9%	2.9%

المصدر : فاطمة الزهرة عيودي " الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر "،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، العدد 07 ، 2016، ص188.

تبين معطيات المدرجة في الجدول أعلاه:<sup>2</sup>

1- تراوح متوسط النمو الاقتصادي بين 4.7% خلال مرحلة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي و 2.9% خلال تنفيذ برنامج دعم النمو (2005-2009) و برنامج توظيف النمو '2010 – 2014) ، حيث يلاحظ على معدل النمو الاقتصادي ، أنه ظل يسجل مستوى ضعيف طيلة فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي ، و الجدير بالذكر أن أعلى معدل نمو قد تم تسجيله كان سنة 2003 بما يقدر بـ : 6.9% و هذا يعود إلى معدل النمو المعترف الذي سجله قطاع المحروقات خلال هذه السنة حيث وصل لـ : 8.8% و يعتبر هذا أعلى معدل له خلال فترة الدراسة.

2- يعد قطاع المحروقات القطاع الموجه و القائد للاقتصاد الوطني و المحدد الأساس لمعدل النمو الاقتصادي في البلاد ، فتحسن أداء قطاع المحروقات يؤدي إلى حدوث زيادة نسبية في معدل

<sup>1</sup> -فاطمة الزهرة عيودي "الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر " المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، العدد 07، 2016، ص188.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص189.

النمو الاقتصادي ، حيث أن انخفاض نمو قطاع المحروقات خلال السنوات 2006، 2008، 2010، أدى إلى تباطؤ و تراجع معدل النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

كما و قد سجلت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات معدلات موجبة ما عدا قطاعي الفلاحة والصناعة ،حيث لم يشهد القطاع الصناعي معدلات نمو عالية ،و الجدول الموالي يبين التطورات التي سجلها هذا القطاع بجانبه العام و الخاص.

- الجدول رقم (52): تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العام و الخاص 2000-2010 .

الوحدة: %

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
القطاع العام	-1.9	-1.0	-1.3	-2.2	1.9	-2.5	-1.06
إلكترونيك	2.2	7.1	2.0	1.3	3.9	-12.6	0.64
مواد البناء	6.4	8.4	10.3	-3.8	-1.6	-5.0	-2.45
مواد غذائية	-8.9	-19.1	-15.7	-7.6	6.8	-3.3	-7.96
صناعة كيميائية	6.2	-8.5	-2.2	-3.1	2.5	-10.6	-2.61
الخشب و الورق	-8.2	0.9	-0.7	2.9	-11.9	14.8	-0.36
النسيج	-14.4	3.7	-14.4	-14.0	-1.1	-10.8	-8.5
صناعة الجلود	-6.0	-19.3	15.4	-15.9	-1.2	-6.3	-68.10
القطاع الخاص	5.3	6.6	2.5	2.1	/	/	4.12

المصدر : نبيل بوفليح ، " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000 – 2010" ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 09، 2013، ص50.

توضح البيانات المدرجة في الجدول أعلاه ،أن قطاع الصناعة بشقيه العام و الخاص قد سجل نسب نمو متدنية ، حيث أن القطاع الصناعي العام سجل متوسط نمو سلبي بلغ 1.06% ،و سجل القطاع الصناعي الخاص متوسط نمو إيجابي بلغ 4.12%، إلا أن هذا لا يعكس الإمكانيات الحقيقية التي يتمتع بها هذا القطاع ، و عليه فالملاحظ على قطاع الصناعة العام و الخاص أنه لم يحقق تجاوبا مع سياسة الإنعاش الاقتصادي ،و يعود السبب في ذلك إلى جملة المشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، 49.

العمومي هذا من جهة ،كما أن تفهقر المناخ الاستثماري خاصة في الجوانب المالية و الإدارية أدى إلى عرقلة نمو تطور القطاع الخاص من جهة أخرى.<sup>1</sup>

وتبعاً لما تمت ملاحظته خلال هذه الدراسة فإن قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية يعدان من أكثر القطاعات الاقتصادية التي سجلت تجاوبا مع سياسة الانعاش الاقتصادي ،وذلك بالنظر للاستثمارات التي خصصت لهذين القطاعين ،مما انعكس ايجابا على معدل النمو من جهة ،وكذلك على مستوى الشغل من جهة أخرى ،حيث يعد كل من قطاع الخدمات والاشغال العمومية من أكثر القطاعات خلقا لمناصب الشغل .

لقد بين تحليل و تقييم مخرجات برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014 أن المجمعات الاقتصادية الأجنبية و المؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر هي من استفادت بدرجة كبيرة من اعتماد هذه البرامج ،بينما المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد كثيرا من اعتماد هذه السياسة، و يعود السبب في ذلك حسب الفكر "الكينزي" ،إلى أن الانفاق العام أدى إلى رفع حجم الطلب الكلي ،و لكن ضعف الجهاز الإنتاجي أدى إلى تحول هذا الطلب نحو ارتفاع الواردات من الخارج ، كما و قد أظهرت مخرجات برامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة في الجزائر (2001-2014) أن هذه البرامج لم تحقق نمو اقتصادي بفعالية عالية من جهة، و لم تساهم بدرجة كبيرة في زيادة نسبة تنويع الصادرات غير النفطية، حيث بقي قطاع المحروقات هو الفاعل و المكون الرئيس للنتائج الداخلي الخام.<sup>2</sup>

و قد بلغت نسبة الصادرات لقطاع المحروقات لوحده 97% في سنة 2014 ،وهو ما يعني عدم ظهور قطاعات إنتاجية مهمة مثل الفلاحة و الصناعة ، حيث أن قطاع الصناعة ظل يشهد تراجعا في حصته من مجموع القيم المضافة خلال السنوات من 2001 بـ 12% إلى 2014 بـ 7% ،و عليه فقد انجر عن تنفيذ سياسة دعم الطلب عدم وجود جهاز انتاج حقيقي فعال و مرن ،و هو الأمر الذي أدى الى زيادة نسبة الواردات خلال الفترة من 2005 إلى 2009 بنسبة 20% ،بينما بلغت نسبة الزيادة في سنة 2014 مقارنة بنسبة 2001 أزيد من 500%<sup>3</sup>

وعليه يمكن القول " أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أساسا ، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الانتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس المال الدولة (بالمفهوم الواسع لها ، و ليس بمفهوم قانون المالية في الجزائر ، أي الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنية التحتية

1 - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص50.

2 - بلا بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص47.

3 -فاطمة الزهرة عيودي، مرجع سبق ذكره ،ص190.

المادية أو ذات الطابع الاجتماعي ) ، و كذا اليد العاملة المكثفة و المشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال ، لا سيما الأشغال العمومية و البناء إلى جانب الفلاحة و الخدمات ، بمعنى آخر فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا intensive ، أي لا يركز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج ، و الزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار innovation<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر أن اعتماد الطلب الكلي قد نتج عنها تراجع و تقهقر تنافسية الاقتصاد و ذلك يعود إلى :<sup>2</sup>

- 1- هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي .
- 2- تزايد الأنشطة الغير منتجة ذات الربح السريع .
- 3- الممارسة الاحتكارية من طرف بعض الشركات الخاصة.
- 4- ارتفاع حجم الاقتصاد الموازي .
- 5- انخفاض كفاءة الأسواق ، سواء سوق السلع أو سوق العمل أو سوق المال .

ان سوق الشغل الجزائري يشهد ضعفا معتبرا في الإنتاجية ، رغم أن هذه الأخيرة تعتبر من أهم عوامل النمو الاقتصادي، حيث أن تحسن الإنتاجية يساهم بشكل أساسي في تحقيق مكاسب مالية للعاملين مثل الأجور و خدمات التأمين... الخ ، و تعود أسباب ضعف نمو إنتاجية العمل في الجزائر إلى الاعتماد بصورة كبيرة على القطاع العام في التوظيف و الانتاج ، و هو الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فائض في العمالة أو ما يصطلح عليه بالبطالة المقنعة ، بالإضافة إلى حالة الجمود التي غلبت على القطاع الخاص و بالتالي قلصت دوره في الاقتصاد من جهة ، و عجزه عن سد الفجوة الناتجة عن انكسار دور القطاع العام من جهة أخرى<sup>3</sup>.

ومن أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة و فعالة ينبغي تعديد و تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال التوجه نحو دعم و تشجيع قطاعات منتجة و تحقق تنمية على المدى المتوسط و البعيد ، مثل قطاع الفلاحة و الصناعة و السياحة .... الخ ، و عدم الاعتماد بصفة كلية على قطاع المحروقات لدفع عجلة التنمية و الاكتفاء بجعل هذا القطاع مساهم بسيط و رفع معدلات النمو الاقتصادي .

و عليه فإن هيكل الاقتصاد ينبغي أن يكون متنوعا، و مبنيا على إشراك قطاعات عديدة تساهم بدرجة معتبرة في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي ، حيث أن معدل مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي ، يجب أن تدخل عليه مجموعة من التغيرات الجذرية و العملية،

1 - محمد مسعي ، مرجع سبق ذكره ، ص154.

2 - فاطمة الزهرة عبيودي ، مرجع سبق ذكره ، ص190

3 - عبد الرزاق مولاي لخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص197 ، 198.

و ذلك من أجل إدراك المعنى الحقيقي للتنمية ، أي يجب بناء عملية تنموية فعالة قائمة على التنوع و تعدد مصادر الدخل هذا من جهة، بالإضافة إلى أن معدل تداخل و مزج عوامل الانتاج المختلفة على غرار توظيف عنصر رأس المال مع عنصر الموارد الطبيعية تتحدد أيضا في مرحلة التنمية التي تصل إليها الجزائر من جهة أخرى ، و بالتالي يجب على هذه المعدلات و النسب أن يتم تغييرها بانتقال الجزائر من مرحلة نمو إلى مرحلة أخرى من مراحل التنمية .<sup>1</sup>

و على هذا الأساس يمكن القول أن برامج الانعاش الاقتصادي من 2001 الى 2014 قد أثرت بصفة محتشمة جدا في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث أن هذه البرامج :<sup>2</sup>

1. لم تستطع تحضير و دعم النمو ، و ذلك بسبب ضعف و محدودية الجهاز الانتاجي الجزائري .
2. لم تستطيع دعم النمو على المستوى الهيكلي ، حيث أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد و بصورة كلية على قطاع المحروقات ، فزيادة حجم النفقات كان لها تأثير على القطاعات غير المنتجة ، أما القطاعات المنتجة فإن نموها المتواضع لم يكن مرتبطا بهذه البرامج .
3. ساهمت في تحسين التوجه العام لحركة الاستثمار في الجزائر خلال المرحلة 2001 - 2014، إلا أن هذا يظل محدودا جدا ، خاصة إذا ما قورن بحجم الاغلفة المالية الضخمة التي استفاد منها كل برنامج من هذه البرامج ، و التي سعت في مجملها لتأهيل الاقتصاد الوطني و زيادة كفاءته ، إذ أن حجم الاستثمار المحلي و الاجنبي لا يزال بعيد عن الحد الذي يخول للجزائر أن تحقق معدل نمو مرتفع و فعال خارج قطاع المحروقات .<sup>3</sup>

### و تظهر أهم انعكاسات برامج الانعاش الاقتصادي 2001 . 2014 على الشغل و البطالة في :<sup>4</sup>

إن الاحصائيات الرسمية و الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات و المعتمد من صندوق النقد الدولي و المتعلقة بحساب معدل البطالة خلال فترة اعتماد برامج الانعاش الاقتصادي 2001 - 2014 ، غالبا ما تدرج ضمن إحصائيتها فئات ينبغي أن تكون ضمن فئة البطالين ، و لذلك ينبغي تصحيح حساب معدل البطالة كما يلي :

فئة العاطلين عن العمل + فئة العمال الغير منتظمين

= معدل البطالة المصحح

الفئة النشطة

1 - بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص44.

2 - هواري عامر وقاسم حيزية، مرجع سبق ذكره، ص 2.14.

3 - عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص20.

4 - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره ، ص ص 52، 51.

إن الهدف من حساب معدل البطالة بهذه الطريقة هو، اضافة أكبر قدر من الموضوعية على الاحصاءات المعلنة في هذا المجال ، حيث أن الاحصاءات الرسمية للبطالة تفصل فئة العمال الغير منتظمين عن البطالين ،على الرغم من أنه لا يجب فصلهما على اعتبار أن فئة العمال غير المنتظمين يندرج ضمنها العمال غير الرسميين و كذلك الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية ،و بالتالي يستوجب أن تدرج هذه الفئة ضمن فئة البطالين و العاطلين عن العمل على اعتبار أنها لا تمارس عملا دائما و مصرح به <sup>1</sup>.

إن النمو الاقتصادي في الجزائر غير منتج ،حيث أن التقليل من نسبة البطالة من خلال الانفاق العام ، و المشاريع التي تتطلب التوظيف المكثف لليد العاملة لا يحد من البطالة بصفة نهائية ، حيث أنه بمجرد إنهاء هذه المشاريع و المتعلقة أساسا ببرامج الانعاش الاقتصادي سترتفع نسبة البطالة من جديد ، ذلك أن مناصب الشغل المتوفرة حاليا معظمها مناصب مؤقتة<sup>2</sup>.

وعليه فإن النمو الاقتصادي في الجزائر غير منتج للوظائف ، بل هو كثيف رأس المال ،حيث أن تطور معدلات النمو و البطالة غير متناسبان ، وإن هذا يدل على اختلال و ضعف العلاقة الطردية بين النمو و البطالة ، و يعود السبب في ذلك إلى هيكله الاقتصادي الجزائري ،و الذي يقوم على قطاع واحد و هو قطاع المحروقات ، فعلى الرغم من أهمية هذا القطاع ،إلا أنه لا يساهم في توفير مناصب شغل بالشكل الذي يؤدي إلى تقليص معدلات البطالة ،و جدير بالذكر هنا أن ارتفاع مستويات الشغل في الجزائر ناتج عن الزيادة في الانفاق الحكومي المتمثل في برامج الانعاش الاقتصادي (2001 - 2014)،و التي يتم تمويلها من ارتفاع الإيرادات النفطية "لذلك يمكن القول أن الاعتقاد السائد بتلقائية انخفاض نسبة البطالة بفعل النمو المحقق هو أمر غير مثبت في الاقتصاد الجزائري"<sup>3</sup>.

حيث أن النمو الذي يعتمد على زيادة الانتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى التقليل من البطالة بمعدلات معتبرة ، و هذا ما يؤدي إلى نشوء نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية ، على اعتبار انه بهذه الطريقة يتم البحث عن هدفين متناقضين في الوقت ذاته، و هما زيادة الانتاجية و تقليل معدل البطالة ، إذ أن زيادة انتاجية العمل تؤدي إلى ارتفاع القدرات الانتاجية للاقتصاد ،دون أن يكون هناك حاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية ، و من ناحية أخرى فإن الارتفاع الطبيعي لعدد الوافدين الجدد لسوق الشغل يخلق ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على تقليص هذا الارتفاع ، و إن هذه التناقضات الخاصة بطبيعة العلاقة بين النمو و البطالة تؤثر على تطور السياسة الاقتصادية المتبعة ، حيث أن الإخفاق في تصور

1 - نفس المرجع ،ص 51.

2 - هواري عامر و قاسم حيزية ،مرجع سبق ذكره،ص14.

3 - عبد الرزاق مولاي لخضر ، مرجع سبق ذكره ،ص 199.

العلاقة بين النمو و تقليص البطالة و التسليم بأن النمو مهما كانت طبيعته يؤدي إلى تقليص البطالة ، يعد أحد أكبر النقائص في تطور السياسات الملائمة للحد من البطالة<sup>1</sup>.

و عليه ينبغي على الدولة الجزائرية مراجعة البرامج و السياسات الموجهة للتقليص و الحد من البطالة، و ذلك من خلال اعتماد سياسات نشيطة لإنشاء فرص الشغل الدائمة ، و التي يمكنها أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، و من جهة أخرى فإنه يتعين أيضا على الدولة الجزائرية ،الفصل بين السياسة الخاصة بدعم النمو و السياسات المتعلقة بالتشغيل ،من أجل التقليل من معدلات البطالة، ذلك أن السياسات الأولى تقوم على الانفاق الحكومي و الذي ينافس في مرحلة ما الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني ،في حين يستوجب على سياسات الحد من البطالة دعم و تخفيض الاستثمار الذي يساهم في إنشاء و توفير مناصب الشغل<sup>2</sup>.

و بناء على ما سبق يمكن القول أن الدولة الجزائرية ،قد توفقت لحد ما في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد خلال فترة اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) ،تمثلت في تحقيق استقرار اقتصادي على المستويين الداخلي و الخارجي ،و قد تحصلت الجزائر بموجب ذلك على رضا و استحسان المؤسسات العالمية التي تولت مهمة مراقبة و متابعة مسار الإصلاحات بالجزائر ، غير أن هذا التحسن الذي طرأ على الاقتصاد الجزائري اقتصر على المؤشرات الاقتصادية الكمية دون النوعية المؤسساتية، التي تعتبر مفتاح تحسين الأعمال و مناخ الاستثمار ، و من جهة أخرى فإن اعتماد سياسة الدعم على الطلب الكلي لمدة طويلة أدى إلى خلق تبعية النشاط الاقتصادي بصفة شبيهة مطلقة للإنفاق العام ، و هو ما أدى بدوره إلى تعميق و تجذير تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية<sup>3</sup>.

إن السعي لتحقيق أهداف كبرى على غرار زيادة نسبة النمو الاقتصادي و تقليص معدل البطالة يفرض على الدولة ضرورة انتهاز استراتيجية طويلة المدى ،مؤسسة على جملة من السياسات و البرامج الخاصة بكل هدف ، بحيث لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال و الموارد أن تحقق جميع هذه الأهداف<sup>4</sup>.

وقد سعت برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) إلى تحقيق نمو حقيقي و مستمر خارج قطاع المحروقات ، و أن تكون له انعكاس مباشر و كبير على الشغل و التنمية الشاملة في البلاد ، و يؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني و تخليصه من التبعية المطلقة للخارج ،على اعتبار أن إيرادات المحروقات يتم توجيهها كلها تقريبا للاستيراد ، لكن هذا الهدف ظل بعيد المنال ، و يعود السبب في ذلك لعدم وجود

1 - فيصل مختاري،العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية ،مقال متوفر على الموقع : <https://kantakji.com/media/4130/7841.doc> ،تم تصفح الموقع بتاريخ :2018/05/30.

2 - نفس المرجع.

3 -فاطمة الزهرة عبيودي ، مرجع سبق ذكره ،ص191.

4 - نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره،ص53.

إستراتيجية اقتصادية واضحة و شاملة ،تعمل على التخلص من مواطن القصور و القضاء على كل العقبات التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني و دعم كل قدراته ،بالشكل الذي يمكنه من استغلال الامتيازات النسبية المتاحة ، و ذلك بغية جعله أكثر فعالية و تنافسية ، و من جهة أخرى فإنّ القطاع الخاص المعول عليه كثيرا من اجل تنشيط الاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد السوق ،يشجع أكثر على البحث عن مصادر الربح عوض التوجه نحو الإبداع و الأنشطة المنتجة للثروة ،و يعود السبب في ذلك إلى البيئة المؤسسية غير الملائمة التي ينشط في كنفها ، و عليه فإن سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2001-2014) واجهت مشكلة نقص في الفعالية.<sup>1</sup>

تواجه السياسات العامة للشغل في الجزائر مجموعة من التحديات و المعوقات العميقة و المعقدة ، و التي تمس بصفة خاصة فئة الشباب ، عل اعتبار أن هذه الفئة تشكل أكثر من ثلثي المجتمع الجزائري ، و هو الأمر الذي زاد من صعوبة مهمة المؤسسات التي تتولى عملية معالجة إشكالية الشغل و محاربة البطالة ، خاصة في ظل تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات ، و انجاز المشاريع المساهمة في خلق مناصب شغل مستقرة و دائمة ، و تواصل تصاعد التوجه نحو خصوصية المؤسسات العمومية و التقليل من عدد العمال ،إما بسبب الغلق أو بسبب الأزمات المالية و التجارية ، و يعود السبب في ذلك إلى المنافسة الحادة للشركات و المنتجات الأجنبية ، يحدث هذا أمام تنامي معدل الوافدين الجدد من فئة الشباب إلى سوق الشغل ، إما من أولئك الذين أنهوا تكوينهم أو الذين لفظتهم المدرسة مبكرا ، حيث تفيد الإحصائيات أن وتيرة السكان النشطين تتزايد بمعدلات مرتفعة تصل 3.2% سنويا ، أي ما يفوق 30.000 طالب عمل جديد سنويا ، مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

### ✓ و عليه يمكن حصر المعوقات التي تواجهها سياسات الشغل في الجزائر فيم يلي :<sup>3</sup>

- 1- عجز في اليد العاملة المؤهلة ، و عدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب .
- 2- عدم التكيف بين مخرجات التكوين و متطلبات سوق الشغل .
- 3- وجود اختلال على مستوى العرض تحول دون تقريب العرض من الطلب فيم يتعلق بالشغل .
- 4- غياب شبكة وطنية لجمع المعلومات المتعلقة بالشغل .
- 5- الجمود الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار .
- 6- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات و صعوبة الحصول على القروض البنكية.

1 - محمد مسعى، مرجع سبق ذكره ،ص157.

2 - أحمد قايد نور الدين ، " السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر " ،مقال متوفر على الموقع :

related:iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/%D8%A7%D9

3 - عبد الله رابح سرير ، "سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة " ،ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: " سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية " ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،يومي 13 و14 افريل 2011،ص13.

- 7- غلبة النشاط التجاري الذي يساهم بدرجة كبيرة في خلق مناصب شغل على الاستثمارات التي تفتح و تخلق مناصب شغل.
- 8- ضعف روح المبادرة المقاولاتية ، خاصة عند الشباب و ضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يؤدي إلى تفضيل العمل المأجور .
- 9- عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتكفل بتنظيم سوق الشغل .
- 10- انتشار العمل غير المنظور او ما يعرف بـ *l'économie informels*، إذ يشكل هذا الاخير البديل الذي يلجأ إليه الشباب الوافد لسوق الشغل أمام تدني و ضعف فرص الشغل في المؤسسات المنظمة ، حيث يتم من خلال هذا النوع من الشغل استغلال الشباب على وجه الخصوص في جوانب عديدة ، و تتمثل أبرز أوجه هذا الاستغلال في مجال و ظروف العمل و الأجور و مختلف الحقوق الفردية و الجماعية للعامل ، يحدث هذا في ظل غياب أو ضعف المؤسسات و الهيئات الرقابية<sup>1</sup>.

1 - عبد الله غالم و حمزة فيشوش ، " إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر المساهمات و أوجه القصور " ، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ : " استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011 ص11.

## خاتمة الفصل

وبناء على ما سبق يلاحظ على نتائج الشغل و البطالة خلال مرحلة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) أن معدلات البطالة قد سجلت انخفاضا هاماً، إلا أنها تظل ضعيفة و متدنية إذا ما قورنت مع حجم الأغلفة المالية التي تم تسخيرها من أجل ترقية الشغل و رفع مستوياته .

كما أنّ الاعتماد المطلق على مدا خيل المحروقات قصد إنعاش سوق الشغل من شأنه أن ينعكس سلبا على وضعية الشغل و مكافحة البطالة في حال انخفاض أسعار المحروقات ، و هو ما يخلق ضرورة التوجه نحو العمل على تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات ، وذلك من خلال السعي لتعديد و تنويع مدا خيل الاقتصاد الوطني ، عن طريق الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المنتجة مثل : الفلاحة و السياحة و التجارة ،من خلال توجيه استثمارات معتبرة لهذه القطاعات ، و هو ما يساهم بدرجة كبيرة في إنشاء و استحداث مناصب الشغل .

الذئبة

إن إجراء دراسة تقييمية لسياسات العامة للشغل في الجزائر في الفترة محل الدراسة، قد كشف النقاب عن مدى نجاح أو فشل السياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية، من أجل الحد من البطالة أو التقليل منها كحد أدنى، وسعيها لخلق وتوفير مناصب الشغل اللازمة لاستيعاب الوافدين الجدد لسوق الشغل، حيث يعد هذا الهدف الغاية الأساسية التي سعت الدولة الجزائرية لتحقيقها منذ الاستقلال، وعلى مر المراحل التاريخية بجميع الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها، بداية بالاقتصاد الاشتراكي، مروراً بالتوجه لاقتصاد السوق، وصولاً لما يعرف بالاقتصاد "المختلط"، أين تعود الدولة بمقتضاه للتدخل في الحياة الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية أثناء سعيها للقضاء على البطالة ورفع معدلات الشغل، قد اعتمدت في هذا المجال على العديد من البرامج والسياسات، وسخرت العديد من الإجراءات والآليات بغية ضمان فعالية التنفيذ، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ويعزى هذا التعدد في البرامج والسياسات الخاصة بالشغل إلى تعدد وتنوع الفئات التي ترفع احتياجها للشغل، حيث سعت السياسة العامة للشغل في الجزائر لتلبية احتياجات التشغيل لكافة الفئات بمختلف مستوياتهم من حملة الشهادات الجامعية و خريجي المعاهد ومراكز التكوين، وحتى أولئك الذين لم يتحصلوا على شهادات ولا يملكون مستوى تعليمي معين.

ولكن على الرغم من هذه الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية وتبذلها في سبيل التخفيف من حدة مشكلة البطالة، خاصة ما تعلق منها بفتح المجال أمام الشباب، من خلال تشجيعهم على المبادرة في تأسيس مشاريع تساهم في تنمية الاقتصاد من جهة، وخلق مناصب الشغل من جهة ثانية، تظل هذه الجهود غير كافية ويعتريها العديد من النقصان الذي يحول دون الوصول للهدف الذي وضعت من أجله هذه السياسات العامة للشغل، والمتعلق بالتخلص نهائياً من ظاهرة البطالة ورفع مستويات التشغيل.

وإن ما يجعل بلوغ الهدف الأسمى لسياسات الشغل في الجزائر والمتعلق بالحد من ظاهرة البطالة بعيد المنال، هو تواصل زيادة طلبات الشغل خاصة لدى فئة الشباب، والذين يمثلون 70% من المجتمع الجزائري، مقارنة مع ما يستطيع توفيره من مناصب شغل، حيث تفيد الإحصاءات أن سوق الشغل الجزائري يشهد تراكماً لطلبات الشغل، وهو ما يزيد من معدلات البطالة من جهة، ويؤدي إلى تعميق وتجذير هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري من جهة ثانية، مما ينجر عنه عدم الاستقرار في جميع الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كما أن ما يلاحظ على الكثير من السياسات العامة للشغل في الجزائر، هو اعتماد آليات وبرامج شغل تعمل على خلق مناصب شغل غير دائمة، فبمجرد انتهاء مدة العقد يعود الشخص مجدداً للبطالة، وبالتالي تعد أغلب هذه السياسات مؤقتة ولا تقدم حلاً جذرياً لمشكلة البطالة. وعليه يتعين على السياسات العامة

للشغل في الجزائر أن تعتمد على آليات وبرامج تساهم في خلق مناصب شغل نوعية، يمكنها توظيف واستغلال القدرات والكفاءات التي يتمتع بها الفرد، وتضمن له عملا يلبي مطالبه ويرضي طموحه ويضمن له الاستقرار على الصعيد النفسي والاجتماعي والاقتصادي .

إن السياسات العامة للشغل في الجزائر لم تستطع تحقيق التخفيض النوعي لنسب البطالة، وما زاد من تعميق هذا المشكل هو اعتماد جميع السياسات والبرامج الخاصة بالشغل في الجزائر على عائدات قطاع المحروقات، وهذا ما تم ملاحظته من خلال دراسة برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)، حيث تم الاعتماد بصورة تامة على عائدات النفط في تمويل البرامج الثلاثة، بل إن ما ساعد على اعتماد سياسة الانعاش الاقتصادي في حد ذاتها هو الوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر من جراء ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، وهو ما أدى الى انعاش سوق الشغل بالعديد من السياسات والبرامج التي هدفت لرفع مستويات الشغل والتقليل من البطالة.

ومن خلال تقييم السياسات العامة للشغل في الجزائر أثناء مرحلة اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 و تتبع الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل تقليص معدلات البطالة، و الموارد و الآليات التي سخرتها في سبيل رفع مستويات التشغيل يمكن وضع التوصيات التالية:

- 1- تأسيس قاعدة معلومات تحتوي على كافة الموارد و الوسائل البشرية و التكنولوجية التي من شأنها تقديم التوجيه و الاستشارة الفعالة لطالبي الشغل من جهة، و للمؤسسات من جهة ثانية .
- 2- ضرورة الالتزام بتنفيذ الإجراءات القانونية و التنظيمية الخاصة بتطبيق السياسات العامة للشغل.
- 3- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار، و فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لما له من قدرة كبيرة في إنشاء مناصب الشغل.
- 4- التخلص من الجمود الإداري و المالي، و وضع إجراءات مرنة، و ذلك بغية تشجيع الشباب على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- 5- تفعيل الرقابة من طرف الدولة على الاقتصاد الموازي.
- 6- النهوض بقطاعات اقتصادية مهمة من شأنها المساهمة بدرجة كبيرة في مواجهة البطالة، و رفع مستويات التشغيل، من خلال توجيه و تخفيض استثمارات كبرى لهذه القطاعات.
- 7- التخلص من نمط الاقتصاد القائم على القطاع الواحد، و الاتجاه نحو تعديد و تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني.
- 8- دعم الشراكة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال المقاولاتية و المؤسسات الصناعية الكبرى .

- 9- ضرورة مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية، و دعم القطاعات التي لها قدرة كبيرة على خلق مناصب شغل دائمة .
- 10- وضع استراتيجية طويلة المدى يندرج ضمنها الإطار العام لتنفيذ السياسة الاقتصادية، و التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، و ذلك من خلال اعتماد مجموعة من البرامج التنموية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الكبرى.
- 11- مواصلة تنفيذ السياسات المعمول بها، و الابتعاد عن العشوائية في تغيير و استبدال السياسات قبل إخضاعها للتقييم و قياس مدى فعاليتها، حيث ينبغي أولاً التوجه نحو محاولة تعديل و تكييف السياسة وفق ما ينسجم و ما يطرأ من تغيرات على الصعيد الداخلي و الخارجي من جهة، و ما يعترضها من عراقيل أثناء عملية التنفيذ من جهة ثانية، و ذلك بغية تفادي التكاليف الباهظة التي تنجر عن الانتقال من سياسة إلى سياسة أخرى.
- 12- التوجه نحو تفعيل الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص، لما لها من انعكاسات ايجابية تتعلق بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى، و أيضاً على زيادة القدرة على خلق و إنشاء مناصب شغل .
- 13- العودة لتفعيل الاستثمار العمومي المنتج، حيث يتعين على الدولة أن تجسد دورها و مكانتها الاقتصادية خاصة من خلال دعم المشاريع ذات المنفعة العامة .
- 14- تسهيل عملية الحصول على القروض البنكية، و ذلك بغية مساعدة المستثمرين على تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أن الحصول على رأس المال اللازم لمباشرة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد من أكبر الصعوبات و أعقد العراقيل التي تعترض الراغبين في تأسيس هذه المؤسسات .
- 15- إن وضع و اعتماد سياسة عامة للشغل ينبغي أن يتم بناء على دراسات و أبحاث معمقة تتناول جميع الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الذي سيتم فيه اعتماد هذه السياسة، ناهيك عن ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني و كل الأطراف التي لها علاقة بمسألة التشغيل، و على مختلف المستويات، كما ينبغي احترام الاقتراحات و البدائل و الحلول التي يتم تقديمها من مختلف الأطراف المشاركة في وضع السياسة و الأخذ بها.
- 16- ضبط الإطار القانوني الخاص بعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالشكل الذي يزيد من حجم مساهمتها في ميدان التشغيل، و تقديم كافة الإمكانيات المادية، التي من شأنها مساعدة المؤسسات على توفير مناصب عمل دائمة، على غرار تسهيل عملية الحصول على القروض بدون فوائد للاستثمار في مجال توسيع النشاط... الخ، و ذلك بغية تشغيل أكبر عدد خاصة في أوساط الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو خريجي المعاهد و مراكز التكوين المهني.

و لذلك ينبغي على الدولة الجزائرية وضع إستراتيجية لمكافحة البطالة و رفع مستويات التشغيل تضم المحاور التالية:

**الشكل رقم (8) : محاور استراتيجية التقليل من البطالة و رفع مستوى التشغيل .**



المصدر : رحيم حسين ، " سياسات التشغيل في الجزائر : تحليل و تقييم " ، مجلة بحوث اقتصادية

عربية ، العددان 61،62 ، شتاء - ربيع ، 2013 ، ص 147.



# قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب

1. أبو النصر مدحت محمد ، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المميز ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مصر ، 2009.
2. أبو السعود محمد فوزي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2004.
3. أحمد حسين مصطفى ، تحليل السياسات - مدخل للتخطيط في الأنظمة الحكومية ، جمعية الاجتماعيين ، الشارقة ، 1994.
4. أحمد حسين مصطفى ، مدخل إلى تحليل السياسات العامة ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، 2002.
5. أحمد عبد الرحمان يسري ، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 1996.
6. أحمين شفير ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي ، مطبعة الثورة ، القليعة ، الجزائر ، 1999.
7. أحمية سليمان ، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري - علاقات العمل الفردية -، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994.
8. احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005.
9. أمين عبد العزيز ، إدارة الأعمال والتحديات القرن العشرين ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001 ،
10. أندرسون جيمس ، صنع السياسات العامة ، ترجمة : عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.
11. أنطوان أيوب ، دروس في الاقتصاد السياسي ، ج 1 ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا ، 1965.
12. أرنولد دانيال ، تحليل الأزمات الاقتصادية لأمس واليوم ، ترجمة : عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، ط1، بيروت ، لبنان ، 1992.
13. الأشوح زينب صالح ، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة ، دار غربي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003.

14. الوزني خالد وصفي و الرفاعي أحمد حسين ، مبادئ الاقتصاد الكلي -بين النظرية والتطبيق - ط2، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2002.
15. الوزني خالد واصف و الرفاعي أحمد حسين ، مبادئ الاقتصاد الكلي -بين النظرية والتطبيق- ، ط 7 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006.
16. الزيات كمال عبد الحميد ، العمل وعلم الاجتماع المهني الأسس النظرية والاجتماعية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001.
17. الحسين أحمد مصطفى ، مدخل إلى تحليل السياسة العامة ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان، 2002.
18. الطيب حسن أبشر ، الدولة العصرية دولة المؤسسات ،الدار الثقافية للنشر ،مصر ،2000.
19. الكفري مصطفى عبد الله ، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سوريا ، 2008.
20. الليثي محمد على وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار الجامعة المصرية ، مصر ، 1997.
21. المان محمد الشريف ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي :نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن ، منشورات برتي ، الجزائر ، 1994.
22. الموسوي ضياء مجيد ، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي ، ط 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .
23. المحجوب رفعت ، الاقتصاد السياسي ، ط 1 ، دار النهضة العربية ،مصر 1975.
24. المحجوب رفعت ، الطلب الفعلي ، ط1، دار النهضة العربية ، ، القاهرة ، 1971.
25. المليجي إبراهيم عبد الهادي ، الإدارة مفاهيمها وأنواعها ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1977.
26. المنوفي كمال ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1987.
27. المنوفي كمال ، السياسة العامة و أداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1988.
28. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، تقييم نظام معلومات الموارد البشرية-دراسة حالة البطالة- ، مشروع المنار، عمان، 2005.
29. المغربي زاهي بشير ،السياسة المقارنة :إطار نظري ، ط 1، جامعة قاريونس ،القاهرة ،1996.
30. المغربي كمال محمد ،الإدارة والبيئة والسياسة العامة ،دار الثقافة ،عمان ،2001.
31. الناشد محمد ، مدخل إدارة الأعمال ، منشورات جامعة حلب ، سوريا ، 1980.

32. السيد غانم عبد المطلب ، معايير تقويم السياسة في الإدارة العامة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1989.
33. السكارنة بلال خلف ، التخطيط الاستراتيجي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.
34. السلمي علي ، التخطيط والمتابعة ، ط 2 ، مكتبة غريب ، القاهرة ، 1987 .
35. العيسى سعد الدين نزار وقطف ابراهيم سليمان ، الاقتصاد الكلي : مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006.
36. العيسى نزار سعد الدين ، مبادئ الاقتصاد الكلي – كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق ؟ ، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001.
37. العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى ، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة – حالة الجزائر - ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016.
38. الفهداوي فهمي خليفة ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2001.
39. القريوتي محمد قاسم ، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة ، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، 2006 .
40. الشعراوي جمعة سلوى ، صنع السياسة البينية في مصر ، مركز البحوث الاجتماعية ، القاهرة ، 1997.
41. الشعراوي جمعة سلوى وآخرون ، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، 2004.
42. الخالدي الهادي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 1996.
43. الخزرجي تامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.
44. بلقاسم محمد وبهلول حسن ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية – تشريح وضعية – ، مطبعة حلب ، الجزائر ، 1993.
45. بلقاسم محمد وبهلول حسن ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ( الجزء الأول ) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.
46. بن أشنهو عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التخطيط 1969-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982.
47. بن بيتور أحمد ، الجزائر في الألفية الثالثة تحديات وإمكانيات، دار مارينون، الجزائر، 1988.

48. بن حسين محمد الأخضر ، دروس في الاقتصاد الجزائري ، دار الشريفة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1991.
49. بن شهرة مدني ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية ، ط1 ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.
50. بربيش السعيد ، الاقتصاد الكلي- نظريات، نماذج و تمارين محلولة -، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
51. جواد نبيل ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2006.
52. جندلي عبد الناصر ، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.
53. داداي ناصر عدون و العايب عبد الرحمان ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.
54. داود حسام وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005.
55. دليل منظمات المجتمع المدني حول : " التقييم و المتابعة " ، مؤسسة هينرش بل الألمانية و مكتب الشرق الأوسط العربي ، ط1 ، (ب س ن).
56. دمري أحمد ، مساهمة في دراسة ظروف العمل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987.
57. دراكر بيتر ، الإدارة : المهام ، المسؤوليات ، التطبيقات ، ترجمة : محمد عبد الكريم ، ط1 ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996.
58. هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993.
59. زكي رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة -، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998.
60. حديد محمد موقف ، إدارة الأعمال الحكومية ، دار المناهج ، عمان ، 2002.
61. طاهر فريد بشير ، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1998.
62. طاقة محمد وحسن عجلان حسن ، اقتصاديات العمل ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
63. طارق حسن و كاير عثمان ، الوسيط من أجل الديمقراطية و حقوق الانسان - مبادئ و مقاربات في تقييم السياسات العمومية -، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ، أبريل ، 2014.

64. ياغي عبد الفتاح ، السياسات العامة – النظرية و التطبيق – ،جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2010.
65. لطفي على وآخرون ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1998.
66. لعشب محفوظ ، سلسلة القانون الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1997.
67. ميرفي روبرت ، دروس مبسطة في الاقتصاد ، ترجمة : رحاب صلاح الدين ، كلمات عربية للترجمة والنشر ، 2013.
68. مكتب العمل الدولي ، العمالة والتنمية الاقتصادية ، ترجمة جمال البنة ، الدار القومية للطباعة والنشر ،جنيف، 1966
69. مروس اسماعيل محمد ، اقتصاديات الصناعة و التصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب، مصر، 1977.
70. مرزوق نبيل ، دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، سوريا ، 2005.
71. مركز رياض نجد للإشراف و التدريب التربوي، التهيئة لسوق العمل، دار المؤلف للنشر و التوزيع، 2006.
72. مخيمر عبد العزيز جميل و عبد الحليم أحمد عبد الفتاح ، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية- القاهرة، 2000.
73. ناجي عبد النور ، منهجية البحث القانوني – مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية - ، منشورات جامعة باجي مختار ، الجزائر ، 2003.
74. ناجي عبد النور ، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر – مدخل الى علم تحليل السياسات العامة - ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2008، 2009.
75. ناجي عبد النور و ساحلي مبروك ، مقدمة في دراسة السياسة العامة ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2014.
76. نجا على عبد الوهاب ، البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها :- دراسة تحليلية تطبيقية -، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.
77. سيد لطيف هدى ، الأسس العلمية للإدارة ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996.
78. سلمان جمال داوود وحسون ظافر فاضل ، التخطيط الاقتصادي ،بيت الحكمة للنشر والتوزيع ، العراق ، 1989.

79. سلمان مصطفى وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000.
80. عادل حسن ، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1998.
81. عارف دليلة وسفر اسماعيل ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ط1، مطبعة جامعة حلب ، سوريا ، 1977.
82. عارف نصر محمد ، أبستمولوجيا السياسة المقارنة -النموذج المعرفي النظرية المنهج ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان ،2002.
83. عبد الحميد أحمد رشوان ، علم اجتماع المرأة ، المكتب الجامعي الحديث ، جامعة الإسكندرية ، 1998.
84. عبودي زيد منير ، التخطيط والتطوير الإداري ، دار الياض للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
85. عياصرة ثائر مطلق ، التخطيط الإقليمي ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.
86. علي محمد عبد الوهاب ، الإدارة بالأهداف ، مكتبة غريب ، القاهرة ، 1977.
87. علام سعد طه ، التخطيط مع حرية السوق ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003.
88. عمادة ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي ، استراتيجيات التعليم و التعلم و التقويم: مشروع تأسيس الجودة و التأهيل للاعتماد المؤسسي و البرامجي ، الرياض ، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ، 1435-2014.
89. عرفة سيد سالم ، جديد إدارة المشاريع الصغيرة، دار الياض للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
90. فداد العياشي صادق ومحمود محمد مهدي ، الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار ، جدة السعودية، المعهد الإسلامي لبحوث التدريب ،البنك الإسلامي للتنمية ، 1997.
91. فرح إلياس ، تطور الفكر الماركسي – عرض ونقد -، ط 6 ،دار الطليعة ، بيروت ، 1981.
92. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
93. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية - ، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.
94. رشيد أحمد ،نظرية الإدارة العامة – السياسة العامة والجهاز الاداري - ، ط4، دار المعارف ،مصر 1976.
95. شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997.
96. تومي عبد الرحمان ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الآفاق، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.

- 97.خوني رابح و حساني رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2008.
- 98.خلف حسن فليح ، الاقتصاد الكلي ، ط1 ، جدارة للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007.
- 99.غارندر ادوارد ،خلق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ،مطبوعات صندوق النقد الدولي، 2003،
100. غدنز انتوني ، علم الاجتماع ، ترجمة : فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، ط 1 ،بيروت، 2005.

### ثانيا : المجالات العلمية

1. آيت حمودة حكيمة ، "أثر البطالة والعوز المادي على انحراف الشباب " ، مجلة :دراسات نفسية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، العدد 04 ، فيفري 2011.
2. أحرشواو الغالي ، " البحث عن الشغل وسيكولوجية مواجهة البطالة – حالة خريجي الجامعة المغربية – " ،مجلة : دراسات نفسية ،العدد 4، 2011.
3. ابراهيمي عبد اللطيف ، "الخصخصة والاستثمار الأجنبي " ، مجلة : الإدارة ، المجلد 27 ، العدد 03 يناير 1995 ، صادرة عن اتحاد جمعيات التنمية الإدارية ، القاهرة.
4. ابراهيم محمود نجوى ، " مفهوم السياسات العامة "، مجلة :الديمقراطية ، العدد 1 ،شتاء 2001.
5. البشير عبد الكريم ، " تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عهد التسعينيات " ، مجلة :اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01،السداسي الثاني ، جامعة الشلف.
6. الداودي الشيخ ،"الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة " ،مجلة :جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والتجارية ،المجلد 25،العدد2، 2009.
7. الزيايدي جمال الدين ، "دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في برنامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي " ، مجلة :العمل والتنمية ، العدد : 9 ، ب ت ن.
8. الطيب حسين أبشر ، "أهداف السياسات العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية " ، مجلة: الإداري ، عدد 51 ، مسقط، 1992.

9. الطيب حسن أبشر، "المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة"، مجلة: الإداري، العدد 52، مارس 1993.
10. المتوكل يحي بن يحي، "اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن - تلبية دعوات التغيير و تحقيق الكرامة الإنسانية -"، ندوة الملف الاقتصادي على طاولة الحوار الوطني، صنعاء، اليمن، (ب،س،ن). .
11. العابد سميرة و عباز زهية، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات"، مجلة: الباحث، العدد 11، 2012.
12. الشرابي عبد العزيز وبالحبيب عبد الرزاق، "السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي - إشارة خاصة إلى معضلة البطالة"، مجلة: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، 1997.
13. التلباني نهاية عبد الهادي و آخرون، "واقع عملية تقييم البرامج التدريبية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية"، مجلة جامعة الأزهر - سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 01B، (2011).
14. بودلال علي، "مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، دفاثر MECHS، مخبر البحث وإدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 02، 2006.
15. بوزار صفية، "فعالية و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)"، مقال منشور ضمن مجمع مداخلات الملتقى الدولي الموسوم ب: "تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة"، المركز الجامعي تيبازة، يومي 08-09 ديسمبر 2014،
16. بوجمعة بلال، "تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من جهة الطرح الكنيزي - دراسة قياسية للفترة 2001-2010"، مجلة: البشائر الاقتصادية، العدد 1، سبتمبر 2014.
17. بوفليح نبيل، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 09، 2013.

18. بوريش رياض ، "السياسة العامة العالمية ومفهوم الحكم العالمي" ،مجلة :الحوار المتوسطي ،العددان 13 ،14، ديسمبر 2016.
19. بطاهر علي ، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر" ،مجلة : اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 1 ، السداسي الثاني ، 2004.
20. بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام ، " التشغيل الكامل بين الحقيقة والخرافة " ، مجلة :الاقتصاد الجديد ،العدد 15، المجلد 2، 2016 .
21. بن ناصر عيسى ، "مشكلة الفقر في الجزائر" ، مجلة :الاقتصاد و المناجمنت "الفقر و التعاون" ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، عدد 02 مارس 2003.
22. دحدى اسماعيل و مزياني الوناس ، " التقييم التربوي :مفهومه ،أهميته " ،مجلة :العلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 31،ديسمبر 2017.
23. دندن عبد الغاني و بن طجين محمد عبد الرحمان ،"دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-1980" ،مجلة: الباحث ،العدد 10 ، 2012.
24. هيجان عبد الرحمان أحمد ، " دور تحليل السياسات العامة في حل مشكلاتنا المعاصرة " ،مجلة: الادارة العامة ،العدد 55، 1987.
25. زرمان كريم ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009" ، مجلة :أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 7، جوان 2010.
26. كربالي بغداد ، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر " ، مجلة: العلوم الإنسانية ، العدد 08 ، جانفي 2005.
27. ماموني فاطمة الزهراء ، " واقع العمالة في ظل العولمة " ،مجلة : دراسات قانونية ،العدد 15 ، 2008.
28. مولاي لخضر عبد الرزاق ، " تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر ، 2000-2011 " ، مجلة :الباحث العدد 06 ، 2012.
29. مسعى محمد ، " سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو " ، مجلة: الباحث ، عدد 10 ، 2012 .

30. معوزين العابدين و ساحلي مبروك ، "سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها "، مجلة: دفاتر السياسة و القانون، العدد 11، جوان 2014.
31. معيزي جزيري ، "الإصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 "، مجلة: التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، العدد 38، جوان 2014.
32. سيد راضية ، "قيم العمل وعوامل تشكلها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – تحليل نقدي – "، مجلة : دراسات اجتماعية، العدد 13، ديسمبر 2013.
33. عاشي الحسن ، "مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي"، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010.
34. عيدودي فاطمة الزهرة ، "الحكومة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر " ،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، العدد7 ، 2016 .
35. صالح محمد ، "النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر"، مجلة :العلوم الإنسانية، العدد17، ديسمبر 2017.
36. راجعي مصطفى ، " الشباب و الإدماج المهني و الاقتصادي في الجزائر 1988-1996"، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، العدد 01، 2005.
37. رواب عمار و غربي صباح ، " التكوين المهني والتشغيل في الجزائر " ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 5 ، 2011.
38. شيوطي حكيم ، "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجلة: أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 03، جوان 2008.
39. شرقق سمير ، "دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2006-2013"، مجلة: ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، المغرب، العدد 03، سبتمبر 2014.

### ثالثا : المعاجم و الموسوعات العلمية

1. أحمد شفيق ، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعة ، الإسكندرية ، 2000.

2. الجر خليل، المعجم العربي الحديث لاروس ، مكتبة لاروس ، باريس ، 1973.
3. الرائد جبران مسعود ، معجم لغوي عصري ، المجلد 2، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط3 ، 1978.
4. بدوي زكي ، معجم مصطلحات العلوم الإدارية انجليزي ، فرنسي ، عربي ، ط2 ، دار الكتاب ، بيروت ، 1994
5. هيكل عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980 .
6. هلال على الدين وآخرون ، معجم المصطلحات السياسية ، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 1994.
7. هني مصطفى ، قاموس المصطلحات الاقتصادية والتجارية ، دار الهدى ، الجزائر ، 1991.
8. حسن عمرة ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، دار الشروق ، جدة ، السعودية ، ب ، س ، ن.
9. كورنو جرار ، معجم المصطلحات القانونية ، ترجمة : منصور القاضي ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998.
10. مؤنس رشاد الدين ، المرام في المعاني والكلام في القاموس ، الكامل عربي ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، ط1 ، 2000.
11. محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد وآخرون ، موسوعة العلوم السياسية ، ج3 ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1994.
12. مجموعة من الاختصاصيين ، المنجد في اللغة والإعلام والموارد في اللغة ، ط2، دار الشروق العربية ، بيروت ، لبنان ، 1978 .
13. رضا محمد ، المعجم بيت اللغة ، مكتبة دار الحياة ، بيروت ، 1960.

#### رابعاً : النصوص التنظيمية

1. القانون رقم 11\82 ، المؤرخ في 21- 8- 1982 ، المتعلق بكيفية تنظيم الاستثمارات في القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي ، ، الجريدة الرسمية ، العدد 34 ، الصادرة بتاريخ 24 - 8 - 1982 .

2. القانون رقم 18/01، الموقع في 12 ديسمبر 2001، و المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية العدد: 77، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001.
3. القانون رقم 21-06 والمؤرخ في 11 ديسمبر 2006، المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، الجريدة الرسمية، العدد: 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2006 .
4. الأمر رقم 95-22 ، المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416 ، الموافق لـ 26 أوت 1995 ، والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية ، الجريدة الرسمية ، عدد 48 ، 8 ربيع الثاني 1416 ، يحدد القواعد العامة لخصوصية المؤسسات العمومية.
5. المرسوم التنفيذي رقم 242\80 ، المؤرخ في 4-10 - 1980 ، المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 41 ، الصادرة بتاريخ 7 أكتوبر 1980.
6. المرسوم التنفيذي رقم 90-143، المؤرخ في 22 ماي 1990، المعدل و المتضمن جهاز الإدماج المهني للشباب و المحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة في 23 ماي 1990.
7. المرسوم التنفيذي 98-402 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998، المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي و التقنيين الساميين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية رقم 91، الصادرة بتاريخ 6 ديسمبر 1998.
8. المرسوم التنفيذي رقم 06-77، المؤرخ في 18 فيفري 2006، والمتعلق بضبط مهام الوكالة الوطنية للتشغيل، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة في 19 أبريل 2006.
9. المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 21 أبريل 2008 و المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية، العدد: 22، المؤرخة في 30 أبريل 2008.
10. منشور رقم 08 مؤرخ في 20 جوان 1998، و المتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ما قبل التشغيل، الصادرة عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية.
11. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 10، الجزائر، 2009.

خامسا : الاطروحات والرسائل العلمية

1. أبو سلطان يوسف شفيق ، "تقييم برامج التدريب الإداري الممولة من الخارج – دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة "، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، - غزة - فلسطين، 2004.
2. آيت عيسى عيسى، " سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر ، انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2010.
3. الشريف مصطفى ، "تولية الوظائف العامة على ضوء القانون الأساسي العام للعامل "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، الادارة المالية ،معهد العلوم القانونية والادارية ،الجزائر ، 1985
4. بلوناس عبد الله ، "الاقتصاد الجزائري –الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية " ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2005.
5. بن حسين ناجي ، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2006-2007.
6. بشتلة مختار، " اثر نقل التكنولوجيا وانعكاسها على التشغيل في ظل تحولات اقتصاد السوق – حالة الجزائر – دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة أجهزة القياس والمراقبة العلهمة – سطيف – "، أطروحة دكتوراه ،علم اجتماع التنمية ،كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة قسنطينة، 2005-2006.
7. جرو حميدة ، " مواعمة استراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل من وجهة نظر اداري واساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،علم الاجتماع ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة بسكرة ،2014-2015.
8. دببش فاتح ،"سياسات التشغيل ورهانات العولمة –دراسة حالة الجزائر –"، اطروحة دكتوراه ،قسم علم الاجتماع ،كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،2005-2006.

9. هرقون تفاعلة ، "سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل - دراسة حالة تيارت "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 2011-2012.
10. زيمومي نعيمة ، "التجارة الخارجية الجزائرية من الإحصاء المخطط إلى اقتصاد السوق "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011.
11. زغداني هنية ، "التكوين الجامعي والتشغيل : حالة خريجي علم الاجتماع - دراسة ميدانية بولايات : عنابة ، الطارف ، قالمة ، سوق أهراس " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة عنابة ، 1999-2000.
12. طباب أحمد ، " دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر- دراسة حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي- " ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007.
13. كلوة مهدي ، "الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002-2003.
14. معط الله أمال ، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012" - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2014-2015 .
15. نجاح ياسين ، " البطالة عند متخرجي مراكز التكوين أسبابها ونتائجها دراسة ميدانية بولاية عنابة " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، معهد علم الاجتماع ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 1994، 1995.
16. ساحلي مبروك ، " تحليل السياسات العامة التشغيلية في الجزائر 1989-2009 " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عنابة ، 2009.
17. ساعو باية ، "الإنعاش الاقتصادي في الجزائر- واقع و آفاق-" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009.

18. سلاطينية بلقاسم ، " التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه ، علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة قسنطينة ، ، 1995 ، 1996.
19. عبد الكريم رهام حسين ، " أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة -دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل- " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2000.
20. فريمش مليكة ، " دور الدولة في التنمية -دراسة حالة الجزائر - " ، أطروحة دكتوراه ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2011-2012.
21. صالح محمد ، "تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، 2015، 2-2016.
22. قصاب سعدي ، " اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر ، 1990 2004 " ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2005 ، 2006.
23. قصاب سعدي ، "تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق - دراسة تطبيقية على منطقة الشراكة " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1995.
24. رماش هاجر ، "اتفاق الشراكة الأورو جزائرية و سوق العمل في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2013.
25. غمورة جمال ، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطة" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2005 -2006 .

#### سادسا : التقارير الحكومية

1. إحصائيات المحافظة الوطنية للتخطيط، سبتمبر 2004.
2. الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 1962-2011.
3. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، "تقرير حول أجهزة التشغيل" ، الدورة العامة 20 ، الجزائر، جوان 2002.
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، "تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول" ، الدورة العامة 12 ، نوفمبر 1998 .

5. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، " تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998"، الدورة 13، ماي 1999.
6. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، " تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الثاني من سنة 1999"، الدورة العامة 15، ماي 1999.
7. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، " تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000"، الدورة العامة 17، ماي 2001.
8. المجلس الوطني و الاقتصادي و الاجتماعي، " تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000"، الدورة العامة 16، نوفمبر 2000.
9. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، " تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، جوان 2002.
10. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، " تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر-"، الدورة العامة العادية -، 26 جويلية 2005.
11. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول تطور أجهزة التشغيل"، 2003.
12. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001"، الدورة العامة 21 ديسمبر 2002.
13. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001"، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001.
14. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل"، الدورة العامة 20، جوان 2002.
15. الميثاق الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1986.
16. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، " خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لل عشرية 1967-1978"، الجزائر، ماي 1980.
17. مصالح الوزير الأول، " بيان السياسة العامة"، الملحق رقم 03، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 2010 إلى 2014.

## سابعا : المؤتمرات و الملتقيات و الندوات

1. أبو علام رجاء ، " النظريات الحديثة في القياس و التقويم و تطوير نظام الامتحانات " ، و رقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر العربي الموسوم بـ: "المؤتمر العربي الأول للامتحانات و التقويم التربوي رؤية مستقبلية " ،المركز القومي للامتحانات و التقويم التربوي ،القاهرة ،أيام 22-24-ديسمبر 2001.
2. الخواجة ليلى ، " دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة و علاقتها بسوق العمل في مصر " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد – البطالة في مصر - ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1989.
3. بوسبعين تسعديت ، "سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة" ، و رقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ : "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة. يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.
4. بوعشة مبارك ، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-، و رقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ : "تقييم برامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار" ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 01، يومي 11-12 مارس 2013.
5. بو عبد الله رابحي ، " البطالة و التشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنوية للفترة 2001-2014" ، و رقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ : "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2006-2014" ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة ، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.
6. بوشخي عائشة و أويحيى نصيرة ، "تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر" ، و رقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ : "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.
7. بلوناس عبد الله ، "برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري " ، و رقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ، "تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في

- الحركة الاقتصادية العالمية " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف، يومي 29-30 أكتوبر 2001.
8. بلخريصات رشيد ،"سياسات التشغيل في الجزائر- البطالة أسبابها معالجتها و أثرها على المجتمع"، ج2، بحوث و أوراق عمل الندوة العربية المنعقدة في جامعة البليدة- ، من 26 إلى 28-4-2006.
9. بن سميحة عزيزة ، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر " ، ورقة بحثية مقدمة في اطار الملتقى الدولي الموسوم بـ "ابعد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية " ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس ،يومي 4-5 ديسمبر 2006.
10. بن قسيمي طارق و زيادي سامي ، "واقع خريجي الجامعة الجزائرية و مدى انسجامهم مع متطلبات التشغيل-دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الجزائرية-" ، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 " ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة ، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.
11. هواري عامر و قاسم حيزية، " السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها"،ورقة بحثية مقدمة في اطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: " السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سوق أهراس ،يومي 12-13 نوفمبر 2013.
12. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مداخلة السيد طيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "ملتقى جهوي لإطارات قطاع التشغيل"، يوم الأربعاء 09 جوان 2010.
13. حاجي فاطمة الزهراء ، "تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2016"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة ، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.
14. حسين رحيم ، "قراءة تحليلية في الأهداف التشغيلية لسياسات التنمية الريفية بالجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و

- الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014.
15. محمد عدنان وديع ، " البطالة وتحديات التشغيل "، مداخلة في برنامج تدريبي عنوانه : "تحليل إحصائيات سوق العمل"، المعهد العربي للتخطيط ، 6 مارس 2007.
16. مسعودان أحمد و دريس نعيمة ، "دور المشروعات النسائية الصغيرة في التخفيف من البطالة- دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة النسائية في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.
17. مرسي مراد ، "مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر الدولي الموسوم بـ: "تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" ، جامعة سطيف 01 ، يومي 11 و 12 مارس 2013.
18. نصير أحمد و زلاسي رياض ، "التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة ، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.
19. نذير عبد الرزاق وآخرون ، "سياسات التشغيل في الجزائر -الإجراءات والنتائج -" ، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثاني الموسوم بـ : "واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، يومي 25 - 26 جوان 2008.
20. سعودي عبد الصمد وبن لخضر مسعودة ، "أثر أسعار البترول في تمويل الانفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014

21. سرير عبد الله رابح ، "سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة "، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: " سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية " ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة بسكرة. يومي 13 و14 أفريل 2011.

22. عبو عمر وعبو هودة ، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: "التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات"، كلية العلوم القانونية و العلوم الإدارية، جامعة الشلف ،يومي 16 و17 ديسمبر 2008.

23. علام عثمان ، "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول "العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي" ، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، يومي 25-28 يناير 2015.

24. قادري محمد ، " تأثير الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ:"سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.

25. قايد أحمد نور الدين، "تجربة الجزائر في قطاع التشغيل مخرجات الجامعة و الحد من البطالة"، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: " برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014.

26. قرقب محمد ، "عرض حول التوجه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر"، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس،- ليبيا- ، أيام 11 و 13 جويلية 2005.

27. رزيق كمال و بوزعرور عمار ، "التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر "، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ: "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ،يومي 29-30 أكتوبر 2001.

28. خزار راضية إسمهان و عطاالله حدة ، "انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة في الجزائر " ، ورقة بحثية مقدمة في اطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ: "سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014.

29. خرفاش سامية و خنيم محمد العيد ، "دراسة مقارنة لاستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا و تونس" ، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ: "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

30. غالم عبد الله و فيشوش حمزة ، " إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر المساهمات و أوجه القصور " ، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ: "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

### ثامنا : المحاضرات والدروس

1. بن لرنب منصور ، " محاضرات في نظام الحكم في الإسلام لطلبة الدراسات العليا " ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية ، 2000 ، 2001.
2. ناجية صالح، فتيحة مصناش، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف (1)، 11 و 12 مارس 2013.
3. صالح صالح ، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989 ، مجموعة محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 2015، 2016/01.

### تاسعا : الانترنت

1. ارشد مازن ، " ما هو اقتصاد السوق ؟ " ، مقال متوفر على الموقع : <https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2015/7/29/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88->

- %D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-  
، تم النشر بتاريخ 2015/7/29 ،  
تم تصفح الموقع بتاريخ : 2017/6/11.
2. الدوسري ناصر ، "تقييم السياسة العامة " ، مقال متوفر على الموقع :  
[http://mhassan037.blogspot.com/2014/12/blog-post\\_80.html](http://mhassan037.blogspot.com/2014/12/blog-post_80.html) ، تم النشر بتاريخ  
2014-12-12 ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2017-3-26.
3. الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية ، "تعميم الانتعاش الاقتصادي في  
برمجة مخطط الاستجابة الإنسانية " ، مشروع أسفير ، 11 ماي 2014. مقال متوفر على الموقع  
<http://www.sphereproject.org/sphere/ar/news/mainstreaming.economix> :  
respo.me.programing-recovery.info/numanitarian ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 17 -  
2016 -8.
4. الزبيدي عدنان عبد الأمير مهدي ، "تقويم السياسة العامة " : دراسة نظرية ، المركز  
الديمقراطي العربي ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مقال متوفر على  
الموقع : [https://www.politics-dz.com/threads/tquim-alsias-alyam-dras-  
nzri.8141/](https://www.politics-dz.com/threads/tquim-alsias-alyam-dras-nzri.8141/) ، تم النشر بتاريخ 2017/08/17 ، تم تصفح الموقع بتاريخ 12-1-2018.
5. المؤسسة المصرية الأوروبية للتدريب و التنمية ، "قراءات في سوق العمل-ماهو المقصود بسوق  
العمل؟" ، مقال متوفر على الموقع : <http://www.eeotd.org/main.asp?ist=17> ، تم  
تصفح الموقع بتاريخ 2018-1-22.
6. العبيدي عمر محمود ، "مبادئ الاقتصاد ، المرحلة الأولى " ، فصل من كتاب متوفر على الموقع  
: <http://qu.edu.iq/ude/up.content/uploads/2016/2/11%D9%85.pdf> ، تم تصفح  
الموقع بتاريخ : 2017-3-21.
7. بوابة الوزير الأول ، " البرنامج التكميلي لدعم النمو " ، مقال متوفر على الموقع :  
[www.premierministre.gov.dz/arabe/media/Pdf09-02-2010](http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/Pdf09-02-2010) ، تم تصفح الموقع  
بتاريخ : 2016-1-14.

8. هيئة تنمية و توظيف الموارد البشرية الوطنية، "مفاهيم سوق العمل"، مقال متوفر على الموقع:

<http://www.tanmia.ae/Arabic/ResearchandLaborMarket/Pages/Labormarke>

[tconcepts.aspx](http://www.tanmia.ae/Arabic/ResearchandLaborMarket/Pages/Labormarke)، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016-11-21.

9. زياني عبد القادر، "الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على التشغيل"، مقال متوفر على الموقع

: [http:// algérien expert –maktods blog.com/date/2010/12](http://algérienexpert-maktods.blog.com/date/2010/12) ، تم تصفح الموقع

بتاريخ: 2016-6-11.

10. حسين خليل، "سياسات التصحيح الهيكلي"، من كتاب السياسات العامة، دار المنهل اللبناني،

بيروت، 2006، مقال متوفر على الموقع :

[http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post\\_3891.htm](http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_3891.htm) 1

بتاريخ 2011/2/4، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016-3-6.

11. حربي سميرة و هامل مهدية، "التوجه الأيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر"، مقال

متوفر على الموقع : [http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-](http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-6-N3.pdf)

[content/uploads/2016/06/article-6-N3.pdf](http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-6-N3.pdf)، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018-6-15.

12. مدونة ديزاد نات، "مفهوم اقتصاد السوق"، مقال متوفر على الموقع:

<http://dzdnet.blogspot.com/2012/2/blog-port-9585-html>، تم النشر بتاريخ فيفري

2012، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017-3-30.

13. موسوعة الجزيرة، "ما هو اقتصاد السوق؟"، مقال متوفر على الموقع :

تم <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/7/28/%D9%85>

تصفح الموقع بتاريخ: 2017/6/11، تم النشر بتاريخ 2016/7/28.

14. مهماهي سعاد، "تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2008، 2009، جامعة باتنة،

مذكرة متوفرة على الموقع : [http%3A%2F%2Ftheses.univ-](http://www.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_download/2059)

[---batna.dz%2Findex.php%2Ftheses-en-ligne%2Fdoc\\_download%2F2059](http://www.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_download/2059)

[usg=AOvVaw3pGij88DtEJ8eR9TImzImd&-----](http://www.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_download/2059)

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016-5-14.

15. محسن حاتم حميد، "مقارنة بين مزايا اقتصاد السوق وعيوبه"، ملتقى ابن خلدون للعلوم

والفلسفة والأدب، مقال متوفر على الموقع : <http://ebm-khaldoun.com/article-details->

- تم النشر بتاريخ 2014/4/27 ، تم تصفح الموقع بتاريخ : [php?article=1824](http://www.premierministre-gov.dz/arabe/media/PDF/declaration%202012%20ar.pdf) ،  
2017/6/30.
16. مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، 1-7-2012 ، ملف متوفر على الموقع :  
[www.premierministre-gov.dz/arabe/media/PDF/declaration 2012 ar –pdf](http://www.premierministre-gov.dz/arabe/media/PDF/declaration%202012%20ar.pdf)  
، تم تصفح الموقع بتاريخ 1-11-2016.
17. معجم المعاني الجامع ، "تعريف و معنى التقييم في قاموس المعجم الوسيط" ، متوفر على الموقع  
: [https://www.almaany.com/ar/dict/ar-](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85)  
ar/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85 / ، تم تصفح الموقع  
بتاريخ: 2018/05/14.
18. معجم المعاني الجامع ، "معجم عربي –عربي " ، مقال متوفر على الموقع :  
، تم تصفح الموقع <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar-%D8%D9-->  
بتاريخ: 2016/11/08.
19. مختاري فيصل ، "العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية  
" ، مقال متوفر على الموقع : <https://kantakji.com/media/4130/7841.doc> ، تم تصفح  
الموقع بتاريخ: 2018/05/30.
20. عياش بولحية ، "دراسة اقتصادية ببرامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة  
الممتدة ما بين 2001-2014" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و  
علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ، مذكرة متوفرة على الموقع :  
[http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/11453/1/BOULAHIA\\_AYACH](http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/11453/1/BOULAHIA_AYACH_E.PDF.pdf)  
[E.PDF.pdf](http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/11453/1/BOULAHIA_AYACH_E.PDF.pdf) تم تصفح الموقع بتاريخ: 15-5-2017.
21. عجاس سهام ، "واقع سياسة التشغيل في الجزائر و محاربة البطالة " ، دراسة لبرامج و آليات  
سياسة التشغيل ، مقال متوفر على الموقع :  
<http://platform.almanhad.com/files/2/108093/> ، تم تصفح الموقع بتاريخ  
2017/01/25.
22. عيسي ناتاشا ، " تعريف اقتصاد السوق " ، مقال متوفر على الرابط  
[http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81\\_](http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8)  
[\\_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8](http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8)  
الموقع بتاريخ 2017/6/11.

23. صلاح رزان ، "مفهوم التخطيط المركزي" ، مقال متوفر على الموقع <http://mawdoo3.com/%D9%81%D987%D9%88%D9%89>: تم النشر بتاريخ 31 أغسطس أوت ، 2016 ، وتم التصفح بتاريخ: 1-5-2017.

24. قايد نورالدين أحمد ، " السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر " ، مقال متوفر على الموقع: [related:iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/%D8%A7%D](http://related.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/%D8%A7%D) ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/05/31.

25. قاصد رابح ، "تقييم السياسات العامة لإصلاح الدولة في الجزائر من منظور حقل السياسات العامة" ، مجلة بحوث و دراسات ، مقال متوفر على الموقع : <http://www.asjp-cerist.dz/en/article/18422> تم تصفح الموقع بتاريخ : 2018/02/11.

26. خشيم مصطفى عبد الله ، " تأثير صندوق النقد الدولي على السياسة العامة - حالة السياسة العامة اللبية للخصخصة -" ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول السياسات العامة في ليبيا بجامعة قاريونس ، ليبيا 11-13- فيفري 2007 ، مقال متوفر على الموقع : [www.libyaforum.org/archive/index.php?option.com](http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option.com) ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2016-01-22.

27. خضر أحمد إبراهيم ، "الفرق بين مصطلحي "التقويم و التقييم" ، مقال متوفر على الموقع : <http://www.alukah.net/web/khedr/0/50989> ، تاريخ النشر : 2013/03/02 ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2016/05/14.

28. ....، "أهمية تقييم السياسات العمومية لتحقيق تنمية استراتيجية" ، مقال متوفر على الموقع: <http://www.droitarb.com/2014/01/blog-pot-10html> ، تم النشر بتاريخ 2014/01/10: تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/26.

29. ....، "تعريف اقتصاد السوق الحر" ، مقال متوفر على الموقع : <http://www.ra2ed.com/%D8%A3> ، تم النشر بتاريخ : 2016/6/1 ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2017/6/11:

30. ....، "تعريف اقتصاد السوق" ، مقال متوفر على الموقع : <http://abdk.3arabiyate.net/t312-topic> ، تم النشر بتاريخ 2015/7/29 ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2017/6/11.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

✓ اللغة الانجليزية

1. Cord . L .Robert and Medriros .A. James , **Political science :An Introduction** ,New York ,Mapleton century crofts, 1974.
2. Day .R. Thomas ,**understanding public policy** , new jersey ,prentice ,hall ;England cliffs,1992.
3. Day. R. Thomas," **public policy**" ,Englewood ,effs,N,prentice,hall,2and,1975.
4. Dunn. N. William, **public policy analysis :an introduction** , second edition , newjersy prentice hall,1994.
5. Easton David, **the analysis of political system** ,5 edition , edited by Roy Macridis and Bernard E,bowen ,Erwin Dorsey, George town the Dorsey press Homewoo,1977 .
6. Fredrick Carl, **public policy and the nature of administrative responsibility**, edited by Francis E Rook, Toronto, little brown and company, 1984 .
7. Landenberg Marc and Gosby Benjamin, **managing development : the political dimension** , new jersey , kumarain press,1981.
8. Lasswell Harold ,**policis :who gets what, when,how**, newyork,meridianbooks,1958 .
9. Mclennan . N . Barbara. ,**Comparative Politics and Public Policy** ,California ,Duxbury Press Adivision of Wadsworth,Inc,1980 .
- 10.Mibtzberg Henry, **the structting of organisation** ,englewocedcliffs, new york , 1979 .

11. Merke Peter New, **Modern comparative politics** ,New york, Holte , Rinehart ,1970 .
12. Yehezkel Dror ,**public policy reexamined** , new burns wick transaction books,1983.

✓ اللغة الفرنسية

أولا : الكتب

1. Benachenhou Abdelatif ,**planification et développement en Algérie1962-1980**,OPU, Alger ,1979.
2. Benachenhou Mourad, **Réformes économiques, dettes et démocratie**, Maison Elchirifa, Alger , 1993.
3. Benissad Mohammed Elhocine , **Economie du développement de l'Algérie** , economica, paris, 1982.
4. Bernoux philippe ‘ **La sociologie des organisations - Initiation théorique suivie de douze cas pratiques-** , éditions du seuil ‘ Paris ,1985.
5. Brahimi Abdelhamid ,**l'économie algérienne - d'hier à demain -** , office des publications universitaires , algerie,1991.
6. Brémond Janine , **mieux comprendre l'économie** ,éditions liris paris,1991.
7. Bomissad Hocine, **Algérie : restriction et réformes économiques 1979 - 1993** ,OPU,Alger,1994.
8. Durthil Gérard, **Economie de l'emploi et du Chômage**, Ellipses, paris, 1994.
9. El Kenz Ali, **Au fil de la crise : 5 études sur l'Algérie et le monde arabe** , Bouchéne-ENAL ,Alger, 1993.

10. Freyssint Jacques , **le chômage** , paris , la découverte, 2004.
11. Jalbert François, **35 fiche-outils de la gestion professionnelle**, les éditions d'organisation, France, 1989.
12. Salama Pierre et Valier Jacques , **Une introduction à l'économie politique**، collection maspero, 1974.
13. Sari Djilali, **La crise algérienne économique et sociale : diagnostic et perspectives**, éléments de stratégie , Paris, 2001.
14. Sid Ahmed Abdel kader, **Développement sans croissance : l'expérience des économies pétrolières du tiers monde**, OPU, Alger, 1983.

ثانيا : المقالات العلمية

1. Abdoun Rabah" ,**L'économie algérienne à le preuve de l'ajustement structurel** , " Revue El Naqd, janvier N°4 ,Mars 1993.
2. Arabi Mohamed et Ferfera Yassine," **Réforme économiques et gestion de la rémunération au sein de l'entreprise publique algérienne**" , les cahiers du CREAD, Algérie N°49, 3eme trimstre, 1999.
3. Aouragh l'houcine, "**L'économie algérienne à l'épreuve de la démographie**" , les études de cepeped n°11, centre française , sur la population et développement , mais, 1966.
4. Benachenhou Abdelatif, "**L'aventure de la désétatisation en Algérie**" , revue du monde musulman et de la méditerranée, ,n°3 ,1992.
5. Abed el madjid Bouzidi ,"**comprendre la mutation de l'économie algérienne**" ،les mots clés ,1992.

6. liassine Mohamed, " **Les réforme économique en Algérie une transition vers l'économie de marché** ", annuaire de l'Afrique du nord ,année 1996, paris, édition CNRS.
7. Musette Said et HamoudA Nacer eddine," **Evaluation des effets du P.A.S sur le marché du travail an Algérie** ", les cahiers du cread , Alger, N°46/47 , 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999.
8. P lihon Dominique," **Les grandes explications macroéconomiques du chômage**", les cahiers Français, documentation François, n° 246, mois juin 1990.
9. **Revue conjoncture** N° 62, Algérie juillet, 2000.
- 10.Si Zoubir Lyes, "**Le fond monétaire au secours du régime** " ، Le monde diplomatique, Mars 1995.
- 11.Talha Larbi , "**Economie de guerre en Algérie**"، Le monde diplomatique , Aout 1992.

#### ثالثا : المعاجم

1. Sunph Joseph et Muges Michel ,**Dictionnaire de sociologie Larousse** , éd France ,1982.

#### رابعا : التقارير

1. Bureau International du travail," **Normalisation International du travail** ",Nouvelle Séries 53,Geneve. 1953
2. **Bulletin intérieur du ministre de la planification et l'aménagement du territoire** , juillet , 1982.
3. **Bilan du programme de soutien de la relance économique**, septembre 2001 à décembre 2003.

4. CNES, rapport sur: "**Evolution des dispositifs d'emplois**" , juin 2002.
5. l'office nationale des statistiques, "**L'emploi et le chômage donnees statistiques**", Algérie, 1995.
6. Ministère des finances, "**Rapport indicateurs de l'économie algérienne (1980-2006)**", décembre 2007.
7. Ministre du tourisme, "**plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie**", 2013.
8. ONU, "**Rapport mondial sur le développement humain**", De Boeck Université, Bruxelles, 2000.

# قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة الشغل والبطالة لسنة 1966.	82
02	انشاء مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية في المخطط الثلاثي (1967-1969).	84
03	زيادة معدل الشغل في القطاعات غير الفلاحية 1967-1969.	86
04	تطور طلب وعرض العمل من 1971 إلى 1973.	88
05	تطور التشغيل في القطاعات المختلفة ماعدا قطاع الفلاحة 1967-1977.	90
06	متوسط خلق مناصب الشغل السنوي في الجزائر 1969-1977.	91
07	إنشاء مناصب شغل للقطاعات المختلفة ما عدا قطاع الفلاحة 1976-1977.	92
08	نسبة تزايد مستويات التشغيل خلال 1967-1977 .	93
09	المخططات المالية وطبيعة الاستثمارات خلال الفترة 1967-1979.	93
10	تقسيم حجم الاستثمارات حسب القطاعات ( 1980-1984).	97
11	نسبة زيادة التشغيل حسب القطاع 1980-1984.	98
12	انخفاض معدلات البطالة (1977-1985).	98
13	تزايد معدلات البطالة 1985-1989.	99
14	تطور التشغيل في القطاع العمومي 1980-1988.	100
15	توزيع قيمة الاستثمارات حسب القطاعات 1985-1989.	101
16	تطور سياسات التشغيل خلال مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد (1967-1989).	102
17	تطور حجم الكلي للتشغيل 1989 إلى 1991.	111
18	تطور نسبة البطالة 1990-1992.	114
19	تطور نسبة البطالة من 1993-1995.	117
20	تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية 1989-1994.	118
21	تطور عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين في الجزائر : 1994-2000.	124
22	تطور معدلات البطالة خلال 1994-1999.	125
23	نسبة العجز في التشغيل السنوي خلال 1994-1999.	126
24	توزيع التشغيل حسب قطاع النشاط في 1997 .	127
25	توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني لسنة 1997 .	128
26	الفرق بين الاقتصادي الرسمي والاقتصاد غير الرسمي .	129
27	تطور معدلات البطالة ما بين 1966 و1998.	131
28	مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر من 1993-2000.	137

139	ارتفاع معدل البطالة من 1994-2000 الوحدة (10°) و (%).	29
144	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية 1998-2001. الوحدة (%).	30
145	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية 1998-2001.	31
160	تطور طلبات و عروض الشغل و معدلات التوظيف من 1970 إلى 2001.	32
182	السياسات المرافقة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	33
183	توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش 2001-2004 على القطاعات .	34
186	التوزيع القطاعي للمخصصات المالية لبرنامج تنمية الموارد البشرية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	35
190	التقسيم القطاعي للمخصصات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	36
191-		
194	المخصصات المالية لبرنامج توظيف النمو من أجل تحسين التنمية البشرية 2010-2014.	37
197	توزيع المخصصات المالية للبرنامج الخماسي على القطاعات الاقتصادية 2010-2014.	38
214	سمات و فوارق التقييم و المتابعة .	39
216	مكانة مقيم السياسة العامة حسب وضعية في العملية التقييمية .	40
227	ارتفاع معدل العمالة في الجزائر خلال المرحلة 2001-2004.	41
231	تطور الناتج المحلي الإجمالي 2005-2009.	42
232	مكانة القطاع النفطي في هيكله الناتج المحلي الخام 2004-2006.	43
234	مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب الشغل 2005-2009.	44
235	مستوى الشغل في القطاعين العام و الخاص 2005-2009.	45
236	توزيع معدل البطالة حسب المستوى التعليمي 2005-2009.	46
237	ارتفاع مستوى الشغل في الجزائر 2005-2009.	47
238	تطور نسبة المشاركة في سوق الشغل في الجزائر 2001-2009.	48
240	تطور مستويات التشغيل 2010 - أفريل 2014.	49
241	انخفاض معدلات البطالة ما بين 2010-2014.	50
244	تطور متوسط معدل النمو أثناء مرحلة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) .	51
245	تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العام والخاص 2000-2010.	52

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
65	دورة السياسة العامة.	01
84	انشاء مناصب الشغل حسب القطاعات سنة 1969.	02
150	العلاقات في سوق الشغل.	03
156	اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار.	04
178	آليات تسيير سوق الشغل في الجزائر لرفع معدل التشغيل و التقليل من البطالة.	05
196	التقسيم النسبي للقيم المالية لبرنامج توظيف النمو (2010-2014) بحسب المحاور.	06
223	مسار العملية التقييمية .	07
258	محاور استراتيجية التقليل من البطالة و رفع مستوى التشغيل.	08

# ملخص الأطروحة

يهدف هذا البحث لإجراء دراسة تقييمية حول السياسات العامة للشغل في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، على طول الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، وذلك من خلال التركيز على دراسة كل من متغير البطالة والشغل واحصاء معدلاتهما، وتحري مدى قدرة السياسات العامة للشغل المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية في التخفيف من حدة البطالة ورفع مستويات الشغل .

وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة حتمية بين معدل النمو الاقتصادي ومستوى الشغل ونسب البطالة ، على اعتبار أنه كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي، شهدت سوق الشغل انتعاشا، حيث أن سوق الشغل الجزائرية بلغت مستوى معين من الانتعاش على اثر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن الوفرة المالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2001 ،والذي يعد السبب الرئيس الذي دفع بالحكومة الجزائرية لاعتماد برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014).

ولكن على الرغم من ان الحكومة الجزائرية قد وفقت الى حد ما في تنشيط سوق الشغل وانعاشه خلال فترة اعتماد برامج الانعاش الاقتصادي، الا انها تبقى سياسة مؤقتة وخاضعة لتقلبات السوق النفطية على المستوى الدولي، ولذلك ينبغي على الحكومة الجزائرية خفض معدل اعتمادها على عائدات المحروقات لدفع عملية التنمية في البلاد ، والتوجه نحو صياغة سياسات عامة للشغل متواصلة ومستمرة ومتكاملة، من خلال التركيز على انعاش قطاعات اقتصادية منتجة وقادرة على خلق مناصب شغل فعلية ودائمة .

**الكلمات المفتاحية :** الشغل، البطالة، السياسات العامة للشغل، برامج الانعاش الاقتصادي ، سوق الشغل، النمو الاقتصادي .

**Abstract:**

The aim of this study is to conduct an evaluation study on the general policies of employment in Algeria through economic rehabilitation programs over the period from 2001 to 2014 by focusing on the study of unemployment and employment variable, The Algerian state in alleviating unemployment and raising employment levels.

The study showed that there is an inevitable correlation between the rate of economic growth and the level of employment and unemployment rates. The higher the rate of economic growth, the labor market has recovered. The Algerian job market has reached a certain level of recovery due to the high rate of economic growth resulting from the financial abundance Which has been recognized by the Algerian economy since 2001, which is the main reason that led the Algerian government to adopt the programs of economic recovery (2001-2014).

However, although the Algerian government has somewhat succeeded in revitalizing the labor market during the period of adoption of the economic recovery programs, it remains a temporary policy and subject to fluctuations in the oil market internationally. Therefore, the Algerian government should reduce its dependency on hydrocarbon revenues to push the process and to move towards the formulation of continuous, and integrated employment policies by focusing on the revitalization of productive economic sectors capable of creating effective and sustainable jobs.

**Keywords:** Employment, Unemployment, Employment policies, Economic Recovery Programs ,Labor Market , Economic growth.

**Résumé:**

L'objectif de cette étude est de mener une évaluation des politiques publiques de l'emploi en Algérie à travers les programmes de relance économique durant la période 2001-2014, en se concentrant sur l'étude de deux variables : chômage et emploi, et voir dans quelle mesure ces politiques adoptées par l'État algérien peuvent réduire le chômage et augmenter les niveaux d'emploi.

L'étude montre une corrélation inévitable entre le taux de croissance économique et les taux d'emploi et de chômage: plus le taux de croissance économique est élevé, plus le marché du travail est rétabli, ce dernier a retrouvé un certain niveau de redressement grâce au fort taux de croissance de l'économie algérienne depuis 2001, qui est la principale raison qui a motivé le gouvernement algérien à adopter les programmes de relance économique (2001-2014).

Quoique le gouvernement algérien ait pu, dans une certaine mesure, revitaliser et rafraîchir le marché du travail lors de l'adoption de ces programmes de relance économique, cette politique reste temporaire et soumise aux aléas du marché international du pétrole et ainsi, le gouvernement algérien devra réduire sa dépendance à l'égard des revenus tirés des hydrocarbures pour piloter le processus de développement dans le pays, et s'orienter vers la formulation de politiques publiques de l'emploi continues et intégrées, en mettant l'accent sur la revitalisation des secteurs économiques productifs capables de créer des emplois réels et durables.

**Mots-clés:** Emploi, Chômage, Politiques publiques de l'emploi, Programmes de relance économique, Marché du travail, Croissance économique.

الف

مدرس

فهرس المحتويات	
الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر و التقدير
ب	مقدمة
<b>الفصل الأول : السياسات العامة للشغل : مدخل نظري</b>	
19	مقدمة الفصل
20	المبحث الأول : جدلية العلاقة بين البطالة و التشغيل
20	المطلب الأول : مفهوم البطالة
35	المطلب الثاني : مفهوم الشغل
45	المطلب الثالث : العلاقة بين الشغل و البطالة
47	المبحث الثاني : الإطار العام للسياسات العامة للشغل
48	المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة
65	المطلب الثاني : تعريف السياسة العامة للشغل
68	المبحث الثالث : مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي
68	المطلب الأول : تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي
71	المطلب الثاني : مبادئ ووسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي
74	خاتمة الفصل
<b>الفصل الثاني : واقع السياسات العامة للشغل في الجزائر 1962-</b>	
<b>1999</b>	
76	مقدمة الفصل
77	المبحث الأول : تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل الاقتصاد الاشتراكي 1962-1989
83	المطلب الأول : مكانة التشغيل من خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)
87	المطلب الثاني : مكانة التشغيل من خلال المخطط الرباعي (1970-1977)
94	المطلب الثالث : مكانة التشغيل من خلال المخطط الخماسي (1980-1989)
103	المبحث الثاني : تطور السياسات العامة للشغل في الجزائر في ظل التحول لاقتصاد السوق 1989-1999
103	المطلب الأول : الإطار العام لاقتصاد السوق
110	المطلب الثاني : انعكاسات التحول لاقتصاد السوق على حالة الشغل في الجزائر 1989-1999
131	خاتمة الفصل

<b>الفصل الثالث: مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014</b>	
<b>134</b>	مقدمة الفصل
<b>135</b>	المبحث الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر كآلية لدعم التشغيل و امتصاص البطالة 2001-2014
<b>135</b>	المطلب الأول : الإطار العام لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014
<b>149</b>	المطلب الثاني : آليات عمل سوق الشغل في الجزائر في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014.
<b>179</b>	المبحث الثاني: مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014
<b>179</b>	المطلب الأول : مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004
<b>187</b>	المطلب الثاني : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
<b>192</b>	المطلب الثالث : مضمون برنامج توظيف النمو 2010-2014
<b>199</b>	خاتمة الفصل
<b>الفصل الرابع : تقييم و تقويم الأداء التشغيلي لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014</b>	
<b>201</b>	مقدمة الفصل
<b>202</b>	المبحث الأول: منهجية تقييم و تقويم السياسات العامة للشغل
<b>202</b>	المطلب الأول : التقييم و التقويم : مدخل مفاهيمي
<b>211</b>	المطلب الثاني : أهمية تطبيق التقييم في السياسات العامة
<b>225</b>	المبحث الثاني: تقييم و تقويم السياسات العامة للشغل في الجزائر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014
<b>226</b>	المطلب الأول : تقييم و تقويم وضعية الشغل في الجزائر ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
<b>230</b>	المطلب الثاني : تقييم و تقويم وضعية الشغل في الجزائر ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
<b>239</b>	المطلب الثالث : تقييم و تقويم وضعية الشغل في الجزائر ضمن برنامج توظيف النمو 2010-2014
<b>253</b>	خاتمة الفصل
<b>255</b>	<b>الخاتمة</b>
<b>261</b>	قائمة المراجع
<b>292</b>	قائمة الجداول
<b>295</b>	قائمة الأشكال
<b>297</b>	ملخص الأطروحة
<b>301</b>	الفهرس